

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

قسم الكتاب والسنة

٠٠٥٣٢٢



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٤٥٦١



العقد النضيد في شرح القصيد

(المسمن الحلبي)

أبي العباس، أحمد بن يوسف بن محمد

(ت ٧٥٦هـ)

هي بابا فرسي المعروف - سورة البقرة من أولها إلى نهايتها - دراسة وتحقيقاً

رسالة نيل درجة الماجستير

مقدمة من الطالب:

ناصر بن سعود بن حمود القحامي

(٦-١٥٠٣-٤٢٠)

إشراف الشيخ الدكتور:

عبد القيوم بن عبد الخفور السدي

١٤٢٣ - ١٤٢٤هـ

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) :
الأطروحة مقدمة لدرجة :
عنوان الأطروحة : ((.....))
.....
.....
.....
.....
.....

وبعد :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه ، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٤/٤/١٤٤٥ هـ ، بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

الناقش الخارجي

الناقش الداخلي

المشرف

الاسم :
التوقيع :
يعتمد

الاسم :
التوقيع :

الاسم :
التوقيع :

رئيس قسم

الاسم :
التوقيع :

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

ملخص الرسالة

عنوان البحث: العقد النضيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد، المعروف: بـ«السمين الحلبي»، (ت ٧٥٦هـ)، من باب فرش الحروف - سورة البقرة من أولها إلى نهايتها دراسة وتحقيقاً.

والكتاب شرح لأهم كتب القراءات، وهي منظومة الشاطبي «حرز الأماني ووجه التهاني»، والتي جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة، وقد تلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، وعنوا بها أعظم عناية.

وجاء كتاب السمين الحلبي شارحاً لألفاظها، وكاشفاً لأسرارها، وهو شرح يتميز بأنه من أوسع شروح هذه المنظومة، فمع الشرح المعتاد للبيت يتطرق للمسائل المشكلة والمتعلقة بالنظم، مع إيضاحه للغامض، وتقييده للمطلق.

ويقوم بتوجيه القراءات والاستفاضة في ذلك مستدلاً بكل ما يراه دليلاً من اللغة والشعر وأقوال العرب، وناقلاً عن عدد كبير من الأئمة، مما كان ذلك سبباً في وفرة مصادر الكتاب وتنوعها.

ويقف في خط مقابل من كثير من النحاة الذين يسهّل عليهم تحطئة القراءة السبعية، لعدم جريانها على قواعدهم النحوية، فينتصر للقراءة، مستدلاً بالأقوال والأشعار في ذلك.

ويقوم بإعراب الآيات إعراباً تفصيلياً، مما يدل على تمكنه في هذا الباب، مع بيانه لمعاني الألفاظ، وتفسيره لرموز الشاطبي بمعان لطيفة، وإبرازه لما فيها من صور بلاغية.

ومما يزيد في أهمية الكتاب اعتماده على شرحين من أهم شروح الشاطبية وهما:

١- شرح شهاب الدين أبي شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، (٦٦٥هـ)، المسمى «إبراز المعاني من حرز الأماني».

٢- شرح أبي عبد الله الفاسي، محمد بن حسن بن محمد، (٦٥٦هـ)، المسمى: «اللائئ الفريدة في شرح القصيدة».

ولذلك عقدتُ مبحثاً في الدراسة أوضحت فيه كيفية استفادة السمين الحلبي منهما، وأثر هذين الشرحين على مادة الكتاب.

وقد أتى على هذا الشرح - العقد النضيد في شرح القصيد - إمامان جليلان من الأئمة المعترين عند أهل هذا الفن، وهما: الإمام المحقق ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)، والإمام شهاب الدين القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ).

ومما أن الكتاب كبير الحجم فقد اكتفيت بتحقيق جزء منه يقع في: (١٢٣) لوحاً من نسخة الجامع الكبير بصنعاء.

وقد قمت بعمل دراسة عن الناظم ومنظومته، وعن الشارح وكتابه، بينت من خلال ذلك المنهج الذي سار عليه المؤلف مدعماً ما أقول بالأمثلة، ثم قمت بالتحقيق العلمي المتعارف عليه للجزء المذكور، وحرصت كل الحرص على إخراج النص سليماً، موثقاً، مقابلاً على النسخ الخطية للكتاب، ثم تلا ذلك خاتمة البحث، ونتائج الدراسة، والفهارس العلمية بأنواعها.

ومن أهم نتائج البحث: أن كتاب العقد النضيد شرح موسّع مهتم بالإعراب والتوجيه، مبرز لما في القصيدة من بلاغة، ومعتمد على شرحين من أهم شروح الشاطبية، وأن السمين الحلبي له باع طويل في النحو ومسائله، مع سعة اطلاعه وكثرة مصادره، والله الموفق.

(المقدمة)

وتحتوى على العناصر الآتية:

- أهمية الموضوع.

- أسباب اختياره.

- خطة البحث.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله المنفرد بالخلق والتدبير، الواحد في الحكم والتقدير، الملك الذي ليس
كمثله شيء وهو السميع البصير، المتقدس في كمال وصفه عن الشبيه والنظير، يعلم
السر وأخفى، ويسمع الكلام والنجوى، لا يخفى عليه خافية في الأرض ولا في
السماء، ولا في لُحج البحار ولا في الهواء.

وأشهد أن لا إله إلا الله قيوم السموات والأرضين، الذي لا فوز إلا في طاعته،
ولا عز إلا في التذلل لعظمته، ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته، ولا حياة إلا في
رضاه، ولا أنس إلا في قربه.

وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين، وحجة على العباد
أجمعين، بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، حتى أتاه
السيقين، فصلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وأزواجه
أمهات المؤمنين، ومن سار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

اللهم لك الحمد كله، وبيدك الخير كله، وإليك يرجع الأمر كله.

اللهم إني أحمدك بمحامدك كلها، ما علمت منها وما لم أعلم.

اللهم لك الحمد يا ذا الجاه الرفيع، والعز المنيع، يا خير الغافرين، ويا أحكم
الحاكمين، اللهم لك الحمد، الرغبات بك موصولة، والآمال عليك مقصورة،
والأيدي نحوك مبسوطة، والهمم إلى طلب مرضاتك مرفوعة.

اللهم لك الحمد ابتدأتني برحمتك من قبل أن أكون شيئاً مذكوراً، وخلقتني من
تراب، ثم أسكنتني الأصلاب، ونقلتني إلى الأرحام، ولم تخرجني في دولة أئمة الكفر،

ثم بجدودك أخرجتني في بلاد الهدى، أظهرتني إلى الدنيا تاماً سوياً، وحفظتني في المهدي صبيها، ورزقتني من الغذاء لبناً مَرِيّاً، حتى إذا ملكتني شأني، وشدت أركانها أكملت عقلي، ورفعت حجاب الغفلة عن قلبي، وصرفت عني كل بلوى، وأرشدتني إلى ما يقربني إليك زلفى، فأبي نعمك أحصي عدده، وأبي عطائك أقوم بشكره.

فلك الحمد بكل نعمة أنعمت بها علينا، في قدم أو حديث، أو سرّ أو علانية، أو خاصة أو عامة، أو حيّ أو ميت، أو شاهد أو غائب، لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ثم أما بعد:

فإن كتاب الله هو خير ما عمّرت به الأوقات، وأفضل ما صرّفت في تعلّمه وتعلّمه الهِمَمَ العوالي، والمُهَجَّ العوالي.

فهو الحبل المتين، والصراط المستقيم، فيه حياة القلوب، وسعادة النفوس، وتهذيب الأخلاق، فهو كتاب الهداية والصالح، والتوفيق والفلاح، قال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾^(١).

وإنّ من المعلوم أن العلوم ليعلو شأنها، ويسمو قدرها، كلما كانت من كتاب الله أقرب، وبالصلة به أعلق، ومن تلك العلوم التي نالت شرف التعلق بكتاب الله علم القراءات، إذ لا يحصل تقويم لفظ القرآن، وإتقان أدائه، وصيانة قراءته من الخطأ والتحريف إلا بالإحاطة بما صح من قراءاته، وثبت من رواياته، فموضوع هذا العلم هو الكلمات القرآنية من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها.

فعلم القراءات من العلوم العظيمة والأصيلة، فهو من أجل العلوم قدراً، وأعلاها منزلة، ولا يكاد يوجد علم من العلوم الشرعية ولا العربية إلا ويعتبر هذا العلم رافداً من روافده، وينبوعاً من ينابيعه.

(١) - سورة الإسراء، الآية: ٩.

ثم إن هذا العلم كان محلَّ اهتمام العلماء قديماً وحديثاً فقد قيض الله له رجالاً عظماء قاموا على خدمته، فكانوا يتلقونه بالأسانيد المتصلة مشافهة من الشيوخ، بل زادت عنايتهم به فصنّفوا المصنّفات، ونظّموا المنظومات، ووضعوا عليها الشروح والتعليقات، وتعددت طرق العناية بهذا العلم، وتغايرت الأساليب بين مسهب مطول، ومختصر مقتصر.

وإن من أولئك الرجال الإمام الفذ: القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) الذي شارك في خدمة هذا العلم بنظمه لقصيدته اللامية المشهورة بـ«الشاطبية»، فهي منظومة جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة، قصد بها - رحمه الله - تيسير هذا العلم، وتقريب حفظه، وتسهيل تناوله، وهي مع ذلك تعتبر من عيون الشعر، بما اشتملت عليه من عذوبة الألفاظ، ورصانة الأسلوب، وروعة المعنى.

ولذا تلقّاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، وعنوا بها أعظم عناية، فشرحوا ألفاظها، وحلّوا رموزها، وكشفوا أسرارها، واستخرجوا دررها وجواهرها.

وإن من بين المشتغلين بها شرحاً لألفاظها، وكشفاً لأسرارها، أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد المعروف: بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، في كتابه هذا - «العقد النضيد في شرح القصيد» - فهو من أوسع شروحها وأنفعها، لاستفادته من شراح القصيدة السابقين له، وعنايته بالتوجيه والعلل، والاشتقاقات اللغوية، والمسائل النحوية، والصور البلاغية، والمعاني اللطيفة في القصيدة، وغيرها.

ولذا أثنى عليه المحقق الحافظ ابن الجزري بقوله: «شرح الشاطبية شرحاً لم يُسبق إلى مثله»^(١)، وكفى بهذا الثناء من عالم جليل، وإمام مشهور، له باع طويل في خدمة هذا العلم.

ومن أجل هذا رأيت من الجميل أن أشارك في تحقيق هذا الكتاب مواصلاً بذلك ما قد بدأه إنحوة لي، ومبتدئاً بالفرش من أول سورة البقرة وحتى نهايتها، والذي يمثل: «مائة وثلاثة وعشرين لوحاً» من المخطوط.

وأسباب اختياري لهذا الموضوع تتلخص في الآتي:

١- الصلة الوثيقة التي تربط هذا العلم - علم القراءات - بكتاب الله عز وجل، مع إدراكي التام لمكانة وأهمية وشرف هذا العلم، الذي قلّ فيه العاملون، وندر فيه المتخصصون.

٢- المشاركة في تحقيق كتب العلماء السابقين، وإخراجها إخراجاً علمياً، ونشرها بين طلبة العلم وأهله.

وأما أسباب اختيار الكتاب فلما امتاز به من مميزات منها:

١- أن موضوع الكتاب شرحٌ لأهم كتب القراءات، وهي منظومة الشاطبي، والتي تلقاها العلماء في الأعصار والأمصار بالقبول.

٢- ثناء العلماء على هذا الشرح، ومدحهم له، وقد سبق ذكر قول المحقق ابن الجزري في ذلك.

٣- أن هذا الشرح غنيٌّ ببحوث اللغة والنحو، حيث يقوم بتوجيه القراءات، ويذكر كل ما قاله الأئمة في ذلك، مستشهداً بأقوال العرب وأشعارهم.

(١)- غاية النهاية: ١٥٢/١.

٤- تعقّب الشارح ونقله من بعض الشروح، وخاصة أهم شروح الشاطبية وهما: «إبراز المعاني لأبي شامة»، و«اللائي الفريدة لأبي عبد الله الفاسي»، مع إعرابه لكلمات البيت، وشرحه لبعض معاني الألفاظ، وتفسيره لرموز الشاطبي بمعانٍ لطيفة، وإيضاحه لما فيها من الصور البلاغية.

وقد شرعتُ في هذا العمل متوكلاً على الله، وطالباً منه العون سبحانه، وقد حرصت على إتقان هذا العمل، وإخراج النص خالياً من التحريف والتصحيف، والزيادة والنقص، مما كلفني ذلك كثيراً من الوقت والجهد المضاعف - أسأل الله الإخلاص - وسرتُ في ذلك على الخطة التالية:

خطة البحث

قسمت البحث إلى قسمين:

- القسم الأول: الدراسة.

- القسم الثاني: التحقيق.

القسم الأول: الدراسة

ويشتمل على مقدمة، وتمهيد، وفصلين.

المقدمة:

وتشتمل على:

- أهمية الموضوع.

- أسباب اختياره.

- خطة البحث.

التمهيد

وتحدثت فيه عن: كيفية اختيار القراء السبعة، وقيمة هذا العمل.

الفصل الأول

في التعريف بالناظم ومنظومته.

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للناظم "الإمام الشاطبي".

المبحث الثاني: نبذة موجزة عن منظومة الشاطبي "حزب الأمانى ووجه التهاني".

المبحث الثالث: نبذة عن بعض شروح الشاطبية ومختصراتها وبعض الزوائد

والتمات والتحريرات عليها.

الفصل الثاني

في التعريف بالشارح وكتابه.

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للشارح "السمين الحلبي".

المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب، وفيه المطالب الآتية:

الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبه إلى المؤلف.

الثاني: أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه.

الثالث: منهج المؤلف في كتابه، ومصادره - من خلال جزئي المحقق -.

الرابع: بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحي أبي شامة والفاصي، وأثرهما على مادة الكتاب - من خلال جزئي المحقق - مع توضيح منهجيهما باختصار.

الخامس: أهم مميزات الكتاب وماأخذه - من خلال جزئي المحقق -.

السادس: وصف نسخ الكتاب، والتعريف بكل واحدة منها.

السابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب.

الثامن: منهجي في تحقيق الكتاب.

القسم الثاني : التحقيق

ويحتوي على:

أ - النص المحقق: وهو من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها ويمثل: "مائة وثلاثة وعشرين لوحاً من نسخة الجامع الكبير بصنعاء".

ب - الخاتمة: وتشتمل على نتائج مختصرة للبحث، وما يتبع ذلك من توصيات.

ج - الفهارس العلمية: وتشتمل على:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث والآثار.

٣- فهرس الأعلام المترجم لهم.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس الأمثال.

٦- فهرس أقوال العرب.

٧- فهرس المصادر والمراجع.

٨- فهرس الموضوعات.

وأخيراً فإنني أشكر الله عز وجل، وأحمده على ما منّ به عليّ من إتمام هذا البحث، ويسّر لي تحقيق هذا الجزء، فله الحمد في الأولى والأخرى.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل لكل من كان عوناً لي في إخراج هذا البحث برأيه ومشورته ودعائه من المشايخ الفضلاء، والإخوة الزملاء، أثابهم الله جميعاً، وأجزل لهم الأجر.

وأخص بالشكر والثناء أبويّ الكريمين، حيث كانا متابعين لي بدعواتهما وسؤالهما عن بحثي، فربّ أرحمهما كما ربياني صغيراً.

كما أشكر جامعة أم القرى ممثلة في مديرها سعادة الدكتور: ناصر الصالح على جهوده المبذولة والمشكورة في خدمة العلم وأهله.

كما أشكر كلية الدعوة وأصول الدين ممثلة في عميدها سعادة الدكتور: عبد الله بن عمر الدميحي، على جهوده المباركة، وأعضاء هيئة التدريس بما كذلك.

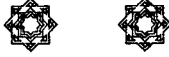
كما أتوجه بالشكر لمشرفي وشيخي فضيلة الدكتور: عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، والذي تشرفت بملازمته والقراءة عليه منذ دخولي الجامعة، فوجدته أستاذاً فاضلاً ومريباً كريماً، مع تمكنه العلمي، فقد كان لحرصه ومتابعته، وقراءته لجزئيات البحث وفصوله، مع توجيهاته السديدة، وملاحظاته القيمة، أكبر الأثر في إخراج هذه الرسالة، فأسال الله أن يبارك له في عمره، وأهله، وأن يرفع درجته في الدارين.

كما أشكر أخي الفاضل الشيخ: عبد المجيد بن سليمان التركي، والذي شاركني في مراجعة الرسالة، وتصحيح أخطائها، فأسال الله له التوفيق والسداد.

كما أشكر الأستاذين الفاضلين: سعادة الأستاذ الدكتور: محمد سيدي محمد الأمين، الأستاذ المشارك، ورئيس قسم القراءات، بكلية القرآن، بالجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، وسعادة الأستاذ الدكتور: شعبان محمد إسماعيل، الأستاذ المشارك، بكلية الشريعة، بجامعة أم القرى، على قبولهما مناقشة هذه الرسالة، وقراءتهما لها، فجزاهما الله خير الجزاء، ورفع قدرهما في الدارين.

وبعد فإن ما بذلته في هذا البحث إنما هو جهد المقل، فإن وفقت فيه فمن الله سبحانه، وما كان فيه من زلل أو نقص فمن نفسي والشيطان، وهذا من طبيعة البشر، وحسبي أني اجتهدتُ وبذلتُ ما في وسعي، فأسال الله أن يتقبل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم من غير رياء ولا سمعة، وأن ينفعنا ويرفعنا بالقرآن الكريم.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.



٠٠٥٣٢٣



(التقييم)

كيفية اختيار القراء السبعة، وقيمة هذا العمل.

كيفية اختيار القراء السبعة، وقيمة هذا العمل.

قيض الله سبحانه وتعالى لكتابه الذي تكفل بحفظه رجالاً عظاماً خدموا هذا الكتاب بقراءته، ورواياته، ورسمه، وتفسيره، وإعجازه، وبلاغته، وأحكامه، وفي علم القراءات قام جهابذة من علماء الأمة فجمعوا الحروف والروايات، وميّزوا المتواتر من الشاذ، ووضعوا الضوابط والشروط، واختاروا الأئمة المشهورين من كل مصر.

فمن المعلوم أن النبي ﷺ تلقى القرآن الكريم بقراءاته المختلفة عن جبريل عليه السلام فكان رسول الله ﷺ يقرأ الصحابة بما أقرأه جبريل، فربما أقرأ صحابياً بحرف، وأقرأ آخر بحرف فكانوا رضوان الله عليهم أجمعين يختلفون في الأخذ عنه ﷺ، فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذ بحرفين.

فانتشر الصحابة في الأمصار، وبدءوا يُقرؤون الناس القرآن حسبما تلقوه من النبي ﷺ فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين، فكثرت القراءات، وكثر التراع بين المسلمين فيها، حتى بلغ عثمان بن عفان ﷺ فأمر بجمع المصاحف وكتابتها برسم يحتمل أكثر وأغلب الأوجه الصحيحة المتواترة، وأرسلها إلى المدن المشهورة، مع إرسال مقرئ مع كل مصحف توافق قراءته أهل ذلك المصر في الأغلب والأكثر، وحمل الناس على تلك المصاحف، وأمر بإلغاء بقية الأوجه، وهكذا اجتمع الناس في الأمصار على مصاحف عثمان ﷺ وتلقوها من مقرئها، الذين تجردوا للقراءة، واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، وصاروا أئمة يقتدى بهم، ويُرحل إليهم، وأضحت تلك الأمصار تعجّ بالمسلمين، وتوافد الوفود على هؤلاء القراء وجلسوا في حلقاتهم.

وفي العصر الثاني والثالث الهجريين كثر الرواة عن هؤلاء الأئمة القراء، وكثر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية التي أرسل بها عثمان بن عفان ﷺ إلى الأمصار؛ فظهرت فكرة جمع الروايات والاعتماد على المتواتر منها.

يقول الإمام المحقق ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): «ثم إن القراء لما كثروا وتفرقوا في البلاد، وانتشروا، وخلفهم أمم بعد أمم، عُرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقصّر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقلّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبيّنوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزّو الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها»^(١).

وكان من بين أولئك الرجال الأفاضل: الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، لما رأى - رحمه الله - في زمانه تكاثر الروايات، والتي وصل بها أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) نحو ثلاثين قراءة، ووصل بها بعضهم إلى خمسين قراءة، وأوشك ذلك أن يكون باباً لدخول شيء من الاضطراب على السنة القراء، أراد - رحمه الله - أن يستصفي قراءات الأئمة المشهورين بها من أشهر الأمصار الإسلامية، ويجعلها في مؤلف خاص بعد تنقيحها والتثبت من تواترها.

يقول البنا الدميّاطي (ت ١١١٧هـ): «ثم ليعلم أن السبب الداعي إلى أخذ القراءة عن القراء المشهورين دون غيرهم لما كثّر الاختلاف فيما يحتمله رسم المصاحف العثمانية، التي وجّه بها عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى الأمصار: الشام، واليمن، والبصرة، والكوفة، ومكة، والبحرين، وحبس بالمدينة واحداً، وأمسك لنفسه واحداً، الذي يقال له الإمام، فصار أهل البدع والأهواء يقرءون بما لا يحلّ تلاوته، وفاقاً لبدعتهم، أجمع رأي المسلمين أن يتفقوا على قراءات أئمة ثقات، تجردوا للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاخترتوا من كل مصر وجّه إليه مصحف أئمة مشهورين بالثقة، والأمانة في النقل، وحسن الدراية، وكمال العلم، أفنوا أعمارهم في القراءة

(١) - النشر: ١/٩٠.

والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خط المصحف»^(١).

فابن مجاهد - رحمه الله - في العصر الرابع قد انتهت إليه الرئاسة في علم القراءة، وتقدم في ذلك على أهل عصره، فأراد أن يقتصر من القراءات التي توافق المصاحف العثمانية على ما يسهل حفظه وتنضبط به القراءة، فنظر إلى إمام مشهور بالثقة، وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما قرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفرد - من كل مصر وجهه إليه عثمان رضي الله عنه مصحفاً - إماماً هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر.

فكان أبو عمرو من أهل البصرة.

وحمزة وعاصم والكسائي من أهل الكوفة.

وابن كثير من أهل مكة.

وابن عامر من أهل الشام.

ونافع من أهل المدينة.

كلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان^(٢).

فجمع ابن مجاهد قراءات هؤلاء السبعة في مؤلف سماه «السبعة».

يقول علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ): «فلما كان العصر الرابع كان أبو بكر بن مجاهد - رحمه الله - قد انتهت إليه الرئاسة في علم القراءة، وتقدم في ذلك على أهل ذلك العصر اختار من القراءات ما وافق خط المصحف، ومن القراء بها

(١) - اتحاف فضلاء البشر: ٧٠/١.

(٢) - انظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكي: ص ٩٧ - ٩٨.

ما اشتهرت عدالته، وفاقت معرفته، وتقدم أهل زمانه في الدين، والأمانة، والمعرفة، والصيانة، واختاره أهل عصره في هذا الشأن، وأطبّقوا على قراءته، وقصد من سائر الأقطار، وطالت ممارسته للقراءة والإقراء، وخُصّ في ذلك بطول البقاء»^(١).

ومما لاشك فيه أن ابن مجاهد باختياره هؤلاء السبعة قدم للأمة عملاً باهراً، وحفظ هذا العلم من الأوهام، والشكوك، واضطراب الألسن.

وهذا العمل - وهو الاقتصار على قراءات الأئمة المشهورين - ليس عملاً بدعاً لم يُسبق إليه ابن مجاهد، بل هناك من جمع القراءات كما ذكر ذلك ابن الجزري حيث يقول: «فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً، مع هؤلاء السبعة، وكان بعده أحمد بن جبير الكوفي (ت ٢٥٨هـ) جمع كتاباً في قراءات الخمسة من كل مصر واحد، وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت ٢٨٢هـ) ألف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة، وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) جمع كتاباً حافلاً سماه: "الجامع"، فيه نيف وعشرون قراءة ...»^(٢).

لكن اختيار ابن مجاهد لهؤلاء الأئمة السبعة اشتهر أكثر من غيره، وهذا يعود لأسباب منها:

١- الشهرة العلمية والمكانة العالية، من حيث القراءة والإقراء التي يتمتع به هؤلاء السبعة، والاتفاق على الاعتماد على قراءتهم.

(١)- جمال القراء وكمال الإقراء: ٤٣٢/٢.

(٢)- النشر: ٣٤/١.

٢- ثقة ابن مجاهد وعلو كعبه في العلم، كما يقول الذهبي عنه: «كان ثقة حجة، قال أبو عمرو: فاق ابن مجاهد في عصره سائر نظرائه من أهل صناعته، مع اتساع علمه، وبراعة فهمه، وصدق لهجته، وظهور نسكه»^(١).

وقد وُفق ابن مجاهد في عمله، وصار كتابه هو المعول عليه، والمرجع الأساسي، وأجمع معاصروه ومن جاءوا بعدهم على إجلاله، وألفوا على طريقته واختياره، كمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) في كتابه "التبصرة"، وأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) في كتابيه "التيسير"، و"جامع البيان"، وأبي طاهر بن خلف الأندلسي (ت ٤٥٥هـ) في كتابه "العنوان"، ثم جاء الإمام الشاطبي، ونظم كتاب "التيسير" في قراءات الأئمة السبعة في منظومته المشهورة «الشاطبية».

وقد تلقت الأمة قراءات هؤلاء السبعة بالقبول، وأجمعوا على تواترها.

يقول علم الدين السخاوي: «واعلم أن أئمة الدين، وعلماء المسلمين، أجمعوا على قراءة السبعة، حين اعتبروا قراءتهم، وتدبروا روايتهم، وعلموا ثقتهم وعدالتهم، وإنما سلكوا المحجة العظمى، ونكّبوا عن بُنيّات الطريق، ورفضوا الشاذ، واعتمدوا على الأثر، وهجروا من خالف ذلك، ولم يأخذوا عنه»^(٢).



(١) - معرفة القراء : ٥٣٦/٢ .

(٢) - جمال القراء وكمال الإقراء : ٦٤٤/٢ .

الفصل الأول:

(في التعريف بالناظم ومنظومته)

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للناظم "الإمام الشاطبي".

المبحث الثاني: نبذة موجزة عن منظومة الشاطبي "حز الأمانى ووجه التهاني".

المبحث الثالث: نبذة عن بعض شروح "الشاطبية"، ومختصراتها، وبعض الزوائد

والتمتات والتحريرات عليها.

المبحث الأول:

ترجمة موجزة للناظم "الإمام الشاطبي" (١).

١ - اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو القاسم (٢)، أو أبو محمد (٣)، القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيبي الأندلسي الضرير (٤).

- فيرة: قال ابن الجزري: «فيرة: بكسر الفاء، بعدها ياء آخر الحروف ساكنة، ثم راء مشددة مضمومة بعدها هاء، ومعناه بلغة عجم الأندلس: الحديد» (٥).

وقال القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ): «فإن قلت: ما وجه التسمية بالحديد؟»

أجيب: باحتمال أن يكون إشارةً إلى قُوَّةِ المسمَّى في الدين، وشدة بأسه على الأعداء المارقين، وكثرة نفعه للموحدين، قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ ﴾ (٦).

(١) - انظر ترجمته في: معرفة القراء للذهبي: ١١١٠/٣، وغاية النهاية لابن الجزري: ٢٠/٢، ومختصر الفتح الموهبي في مناقب الشاطبي للقسطلاني، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٦١/٢١، والبداية والنهاية لابن كثير: ١٣/٧، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٨/٥، وإنباه الرواة للقفطي: ١٦٠/٤، وبغية الوعاة للسيوطي: ٢٦٠/٢، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ٧١/٤، وطبقات الشافعية للسبكي: ٢٧٠/٧، وطبقات الشافعية للأسنوي: ١١٣/٢، والديباج المذهب لابن فرحون: ١٤٩/٢، وهديّة العارفين في أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا: ٨٢٨/٥.

(٢) - انظر: مختصر الفتح الموهبي في مناقب الشاطبي: ص ٢٨، وشذرات الذهب: ٨/٥.

(٣) - انظر: غاية النهاية: ٢٠/٢، ووفيات الأعيان: ٧١/٤.

(٤) - القول الصحيح أن اسمه القاسم، وله كنيتان أبو محمد وأبو القاسم، ومن قال بأن كنيته أبا القاسم هي اسمه فقوله ضعيف. انظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٢٧٠/٧، والديباج المذهب لابن فرحون: ١٥٠/٢.

(٥) - غاية النهاية: ٢٠/٢، وانظر: وفيات الأعيان: ٧١/٤.

(٦) - سورة الحديد، الآية: ٢٥، وانظر: مختصر الفتح الموهبي: ص ٣٢.

- الشاطبي: نسبة إلى شاطبة، مدينة كبيرة، ذات قلعة حصينة، بشرق الأندلس.

قال ياقوت الحموي: «مدينة في شرقي الأندلس، وشرقي قرطبة، وقد خرج منها خلق من الفضلاء - وذكر منهم -:

عبد العزيز بن عبد الله بن ثعلبة، أبو محمد السعدي الأندلسي الشاطبي،

وأحمد بن محمد بن خلف بن مُحَرِّز المالك الأندلسي الشاطبي»^(١).

- الرَّعِينِي: بضم الراء وفتح العين المهملة، وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها نون^(٢)، قال القسطلاني: «الرَّعِينِي: نسبة إلى "ذِي رُعَيْن"، أَحَدُ أَقْبَالِ الْيَمَنِ»^(٣).

- وَالْقَيْل: هو الْمَلِكِ مِنْ مُلُوكِ حَمِيرٍ^(٤).

مولده:

ولد الشاطبي في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبية^(٥)، وقال ابن الجزري: «وبلغنا أنه ولد أعمى»^(٦)، وأشار القسطلاني أنه كان مبصراً ثم أصابه العمى، وقال: «وكان إذا جلس إليه أحد لا يحسب أنه ضير، بل لا يرتاب أنه يبصر، لأنه ما كان يظهر منه ما يظهر من الأعمى في الحركات، والذي أقول إنه كان أبصر من البصراء»^(٧).

(١) - معجم البلدان: ٣٥١/٣.

(٢) - انظر: وفيات الأعيان: ٧٢/٤ - ٧٣.

(٣) - مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٢.

(٤) - انظر: اللسان: مادة "قَيْل" ٢٣٨/١٢.

(٥) - انظر: معرفة القراء: ١١١/٣، وغاية النهاية: ٢٠/٢.

(٦) - غاية النهاية: ٢٠/٢.

(٧) - مختصر الفتح المواهبي: ص ٥٢.

٢- العصر الذي عاش فيه

أولاً: (الحالة السياسية)

- لقد ذكرت كتب التراجم أن الإمام الشاطبي منذ ولادته سنة (٥٣٨هـ) عاش بداية حياته في بلدة شاطبة بالأندلس، ثم انتقل بعد ما جاوز الثلاثين من عمره إلى مصر - أي: سنة (٥٧٢هـ) - وعاش بها إلى أن توفي - رحمه الله - (١).

فسأتكلم عن أحوال العالم الإسلامي عموماً في زمنه، ثم أخصّ بلادَي الأندلس ومصر - خلال الفترة التي عاش فيها -.

أحوال العالم الإسلامي في زمنه:

عاش الإمام الشاطبي في العصر الثاني من عصور الحكم العباسي - كما يُسمّيه المؤرخون بذلك - وهو ما بين سنة (٢٤٧هـ إلى ٦٥٦هـ)، وهذا العصر له سمات تميّزه عن باقي العصور، منها:

١- تردد الخلافة بين القوة والضعف، حتى أصبح بعض الخلفاء في بعض الفترات مجرد مُسمّى، ليس له أي تصرف، حيث كان يسيطر عليهم الأتراك، ثم البويهيين^(٢)، ثم في زمن الشاطبي السلاجقة^(٣) الذين بدأ عهدهم سنة (٤٤٧هـ)، وانتهى سنة (٥٩٠هـ).

(١) - انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٨.

(٢) - البويهيون: من الشيعة الخاقدين، وهم من سلالة الفرس، سكنوا بلاد الديلم، فُنسبوا إليها، ظهر فيهم أبو شجاع بويه، فترقى في مراقي الدنيا حتى ملك بغداد، وأصبحت السلطة له ولأولاده وسلالته. انظر: البداية والنهاية: ١١/١٩٥.

(٣) - السلاجقة: ينسبون إلى سلجوق بن تغلق، أحد رؤساء الترك، سكنوا بلاد ما وراء النهر، كان مُلكهم أعز سلطاناً ومنعه، انظر: البداية والنهاية: ١٣/٧٣.

٢- استقلال الأقاليم، وقيام الدويلات، وقد كان هذا نتيجةً من نتائج ضعف الحكم العباسي، حيث انفصل عن الخلافة العباسية عددٌ من الدويلات، فمن تلك الدويلات التي ظهرت في زمن الإمام الشاطبي ما يلي:

- الدولة النورية في الشام، من سنة (٥٤١ هـ إلى ٥٦٩ هـ).

- الدولة العبيدية في مصر، من سنة (٣٥٨ هـ إلى ٥٦٧ هـ).

- الدولة الأيوبية في مصر والشام، من سنة (٥٦٩ هـ إلى ٦٤٨ هـ).

- دولة المرابطين في المغرب، سنة (٤٤٨ هـ)، ثم في المغرب والأندلس، من سنة (٤٨٣ هـ إلى ٥٤١ هـ).

- دولة الموحيدين في المغرب، سنة (٥١٥ هـ)، ثم في المغرب والأندلس، من سنة (٥٤١ هـ إلى ٦٧٤ هـ).

٣- تعرض العالم الإسلامي لموجات من العدوان الداخلي والخارجي، منها الحملات الصليبية النصرانية على بلاد المسلمين، والتي بدأت بأول حملة سنة (٤٤٠ هـ)، ثم توالى الحملات بعد ذلك.

وقد واجه المسلمون هذه الحملات، وخاصة في الدولة الزنكية، ثم النورية، ثم الأيوبية، حيث كان أعظم انتصار حققه صلاح الدين الأيوبي - رحمه الله - في معركة «حطين» سنة (٥٨٣ هـ)، واستمر الجهاد إلى أن تمّ القضاء على هذا العدوان عام (٦٩٠ هـ) عن طريق المماليك^(١).

(١) - انظر: البداية والنهاية: ٦/٧١٣ - ٧٢٠، والتاريخ الإسلامي للدولة العباسية لمحمود شاکر: ١٢٠/٢.

حكام الدولة العباسية في زمن الإمام الشاطبي

- ١- المقتفى لأمر الله، محمد بن المستظهر (٥٣٠ هـ إلى ٥٥٥ هـ).
- ٢- المستنجد بالله، يوسف ابن المقتفي لأمر الله (٥٥٥ هـ إلى ٥٧٥ هـ).
- ٣- المستضيئ بأمر الله، الحسن بن المستنجد بالله (٥٦٦ هـ إلى ٥٧٥ هـ).
- ٤- الناصر لدين الله، أحمد بن المستضيئ بأمر الله (٥٧٥ هـ إلى ٦٢٢ هـ)^(١).

الإمام الشاطبي في الأندلس:

في تلك الفترة التي عاش فيها الشاطبي بداية حياته في الأندلس كانت دولة الموحدين قد آل إليها الأمر على أنقاض دولة المرابطين، وقد كانت دولة المرابطين في المغرب والأندلس، يقودها يوسف بن تاشفين، الذي حكم من سنة (٤٦٢ هـ إلى ٥٠٠ هـ)، وكانت الدولة في حياته قوية، أنقذ الله بها الوجود الإسلامي في الأندلس من الانهيار المحقق أمام نصارى الشمال، ومما يُذكر له معركة «الزلاقة»، المعركة الفاصلة بين الإسلام والنصرانية في الأندلس عام (٤٧٩ هـ).

- ثم خلفه ابنه أبو الحسن علي بن يوسف بن تاشفين، واستمر من سنة (٥٠٠ هـ إلى ٥٣٧ هـ) والذي حافظ على ملك أبيه، وأزدهرت الحركة العلمية في عصره، وكان على اتصال وثيق مع العلماء والقضاة، من قرطبة وغرناطة وبلنسية.

- ثم خلفه ابنه تاشفين بن علي بن يوسف، من سنة (٥٣٧ هـ إلى ٥٣٩ هـ)، وضعفت الدولة في عهده ضعفاً شديداً، حتى سقطت بعد وفاته، بسبب ظهور دولة الموحدين^(٢).

(١)- انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ٤٠٣ - ٤١٣.

(٢)- انظر: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقرئ: ٤٤٢/١ - ٤٤٥، والتاريخ الأندلسي لعبد الرحمن الحجي: ص ٤٤٠، ودولة الإسلام في الأندلس - العصر الثالث - لمحمد عنان: ص ٣٠.

ظهور دولة الموحدين:

ظهرت هذه الدولة على أنقاض دولة المرابطين، وبدأت قوية، ودخلت مع دولة المرابطين في معارك، وكان آخرها معركة «وهران»، حيث كان يقود جيش المرابطين تاشفين بن علي، وفي أثناء المعركة سقط بفرسه فمات عام (٥٣٩ هـ)، فتوالت انتصارات الموحدين بقيادة: عبد المؤمن بن علي.

وبعد انتصاره على المرابطين في المغرب انتقل إلى الأندلس، واستولى عليها بعد عدة معارك وحصارات، عام (٥٤١ هـ).

وبعد ذلك استمر عبد المؤمن بن علي في توحيد بلاده وتوطيد الأمن فيها، إلى أن توفي في اليوم العاشر من جمادى الآخرة، عام (٥٥٨ هـ).

- ثم توالى حكام الموحدين، وكان من أبرزهم: المنصور أبو يوسف يعقوب، والذي تولى عام (٥٨٠ هـ إلى ٥٩٥ هـ)، وبعد وفاته بدأ الضعف يدب في الدولة إلى أن سقطت عام (٦٧٤ هـ)، عندما قتل آخر حاكم للموحدين إسحاق بن أبي إبراهيم، على أيدي بني مرين^(١).

الإمام الشاطبي في مصر:

ذكرت كتب التراجم أن الإمام الشاطبي انتقل إلى مصر بعد ما جاوز الثلاثين من عمره، وكان انتقاله عام (٥٧٢ هـ)^(٢).

وكان وصول الإمام الشاطبي إلى مصر بعد استقلال صلاح الدين الأيوبي بالحكم في مصر وقيام الدولة الأيوبية، بعد أن كانت وزارة صلاح الدين الأيوبي تابعة

(١) - انظر: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقرئ: ٤٤٢/١ - ٤٤٥، والتاريخ الأندلسي:

ص ٤٤٩، ودولة الإسلام في الأندلس - العصر الثالث - : ص ١٧٥.

(٢) - انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٨.

لنور الدين محمود زنكي في الشام، وكانت تحكم مصر - قبل مجيء صلاح الدين - الدولة العبيدية الخبيثة، ف وقعت في اضطراب وفوضى، وتعرضت لحملة صليبية، فاستنجد حاكمها العاضد بنور الدين محمود، فأرسل قائده أسد الدين شيركوه، وبرفقته أخوه صلاح الدين الأيوبي عام (٥٥٩ هـ)، وبعد عدة حملات نجح أسد الدين وأخوه من درء الخطر الصليبي، والحفاظ على استقرار مصر.

وكان من تقدير الحاكم العبيدي العاضد لجهودهما أن أسند وزارة مصر لأسد الدين، فبقي في وزارته إلى أن توفي بعد شهرين، فاختر العاضد مكانه صلاح الدين عام (٥٦٤ هـ)، فتولى الوزارة.

وسنة (٥٦٧ هـ) أصدر صلاح الدين مرسوماً بإلغاء الخلافة العبيدية، وأمر بقطع الخطبة للحاكم العبيدي العاضد، وإقامتها للخليفة العباسي حينئذ: "المستضيئ بأمر الله"، وتم ذلك على الفور.

فأصبح صلاح الدين والياً على مصر من قبل نور الدين محمود، وظل تابِعاً مخلصاً له إلى أن توفي نور الدين، فأعلن صلاح الدين استقلاله بدولته عام (٥٦٩ هـ) وتقدم نحو الشام عام (٥٧٠ هـ)، فاستولى عليها وضمها إلى دولته بمصر، وواصل جهاده ضد الصليبيين، وقطع كيدهم وحطم قواهم في المعركة المشهورة، «حطين» عام (٥٨٣ هـ)^(١)، ولما فتح صلاح الدين بيت المقدس في هذه المعركة توجه الإمام الشاطبي إلى بيت المقدس، وصلى به وصام فيه رمضان واعتكف^(٢).



(١) - انظر: البداية والنهاية: ٦/٧٨٨ - ٨٢٠، والروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة: ٢٢٠/٢.

(٢) - انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٩.

ثانياً: الحالة العلمية في الأندلس، ومصر:

أما في الأندلس فقد ازدهرت الحركة العلمية في الأندلس حينما جعل الموحدون من مدينة إشبيلية عاصمة الأندلس، فازدهرت هذه المدينة ازدهاراً كبيراً عمّا كان عليه الحال في عهد المرابطين، وشمل الازدهار كافة مدن الأندلس، وأسست المدارس، وخرّجت العلماء البارعين.

واشتهر الموحدون برعايتهم لما أسموه بالمجالس العلمية، وهي عبارة عن مجامع يعقدها خلفاء الموحيدين مع شيوخ علماء الدولة، وهي مجامع حافلة بالذاكرة، والمناظرة في أنواع العلوم، كان يحضرها العلماء والأدباء والأطباء، وقد أدت هذه المجامع إلى تقديم دفعات قوية للنهضة العلمية.

بل لقد كان مؤسس الدولة محمد تومرت من أقطاب علماء عصره، وكان يحضّ على العلم، وكانت له عبارة مشهورة يُصدّر بها خطاباته، وهي: «أعزّ ما يُطلب، وأفضل ما يُكتسب، وأنفس ما يُدخر، وأحسن ما يُعمل به العلم الذي جعله الله سبب الهداية إلى كل خير.....»^(١).

وأما في مصر فقد وطّد صلاح الدين الأمن في مصر والشام، وأنشأ المدارس، ونشطت الحركة العلمية، وقام بتصفية مراكز الفكر الشيعي، فقد أغلق الجامع الأزهر فترة حتى حولت مناهجه من مناهج شيعية إلى مناهج سنية، وكان يقصد مصر العلماء من كل مكان، فكان اختيار الشاطبي لمصر في هذا الوقت اختياراً موفقاً.

ولما دخل الشاطبي مصر استقبله القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي اللخمي^(٢) فأكرمه وبالغ في إكرامه، وأنزله بمدرسته التي بناها بدرب الملوخية داخل القاهرة،

(١) - انظر: دولة الإسلام في الأندلس - العصر الثالث - محمد عنان: ص ٦٤٤.

(٢) - هو: وزير صلاح الدين، ومن المقرين له، وكان من أئمة الكتاب، وكان كثير الرسائل والتعليقات، ت: سنة ٥٩٦ هـ. انظر: شذرات الذهب: ٣٦/٥، والأعلام: ٣٤٦/٣.

وجعله شيخها، وبقي الإمام الشاطبي بها يُقَرَأُ القراءات إلى أن توفاه الله^(١).

٣- شيوخه:

الإمام الشاطبي بدأ طلبه للعلم منذ نعومة أظفاره، وهو غلام حدث، فأخذ يتتبع علماء شاطبة ومقرئها، حتى حوى علماً غزيراً، يقول القفطي، (ت ٦٢٤هـ): «تفنى في قراءة القرآن والقراءات، وهو حدث، وقرأ الناس عليه في بلده، واستفادوا منه قبل التكهل»^(٢).

ورحل إمامنا من «شاطبة» إلى «بلنسية» - قرية من قرى شاطبة - وعرض على علمائها، وكان الإمام الشاطبي متولياً للخطابة بشاطبة، وكانت لا تُسند إلا لأهل العلم والفتنة، والبصر بأمور الناس، ولكنه - رحمه الله - توقّف عنها خشيةً لله، حيث كان يُطلب من الخطباء المبالغة في وصف الملوك والأمراء، وكان الشاطبي يعدّ هذا الأمر نقصاً، وحرماً في المروعة، بل ذكّر أن سبب انتقاله - رحمه الله - من «شاطبة» إلى مصر هو امتناعه عن الخطابة^(٣).

ومن العلماء والمشايخ الذين تتلمذ عليهم - رحمه الله - ما يلي:

١- أبو عبد الله، محمد بن علي بن محمد بن أبي العاص النفزي الشاطبي المعروف: «بابن اللايه»، توفي سنة بضع وخمسين وخمسمائة، كان متصدراً للإقراء، ديناً بصيراً بالروايات، قرأ الشاطبي عليه القراءات وأتقنها ببلده شاطبة^(٤).

(١) - انظر: غاية النهاية: ٢٠/٢، ومختصر الفتح المواهي: ص ٣٩.

(٢) - إنباه الرواة: ١٦٠/٤.

(٣) - انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٦٣/٢١.

(٤) - انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٠٤٨/٣، وغاية النهاية: ٢٠٤/٢، ومختصر الفتح المواهي: ص ٣٣.

- ٢- أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن هذيل البنسي، (ت ٥٦٤هـ)^(١)،
عرض الشاطبي عليه كتاب "التيسير"، وسمع منه الحديث^(٢).
- ٣- أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن مفرج الإشيلي، (ت ٦٠٠هـ)، روى
الشاطبي عنه: "شرح الهداية" للمهدوي^(٣).
- ٤- أبو الحسن، علي بن عبد الله بن خلف بن النعمة الأنصاري البنسي،
(ت ٥٦٧هـ)، روى الشاطبي عنه: "شرح الهداية" للمهدوي^(٤).
- ٥- أبو عبد الله، محمد بن جعفر الأموي البنسي، (ت ٥٨٦هـ)^(٥)، سمع منه:
"كتاب الكافي" لابن شريح، وأخذ عنه كتاب: "سيويوه"، و"الكامل" للمبرد، و"أدب
الكاتب" لابن قتيبة، وغيرها^(٦).
- ٦- أبو عبد الله، محمد بن عاشر بن محمد بن عاشر، (ت ٥٦٧هـ)^(٧).
- ٧- أبو عبد الله، محمد بن عبد الرحيم الأنصاري الخزرجي الغرناطي،
المعروف: "بابن الفرس"، (ت ٥٦٧هـ)^(٨).
- ٨- أبو القاسم، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن حبيش الأندلسي
الأنصاري المرسي، (ت ٥٨٤هـ)^(٩).

(١)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ٩٩٠/٢، وغاية النهاية: ٥٧٤/١.

(٢)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٤.

(٣)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١١٢٧/٣، وغاية النهاية: ٢٨٨/٢.

(٤)- انظر: معرفة القراء: ١٠٣١/٣، وغاية النهاية: ٥٥٣/١.

(٥)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٠٧٢/٣.

(٦)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٤.

(٧)- انظر: غاية النهاية: ٢٠/٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٦.

(٨)- انظر: شذرات الذهب: ٤٠٦/٤، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٦.

(٩)- انظر: غاية النهاية: ٣٧٨/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٣٧.

٩- أبو طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني السُّلَفي، (ت ٥٧٦هـ)^(١)،
سمع الشاطبي منه بالإسكندرية^(٢).

ومن أسانيده في القراءات ما يلي:

١- "الشاطبي عن أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص النفزي، عن أبي
عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن غلام الفرس، عن أبي داود سليمان بن نجاح،
عن أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني"^(٣)

٢- "الشاطبي عن أبي الحسن علي بن محمد بن هذيل، عن أبي داود سليمان
بن نجاح عن أبي عمرو الداني"^(٤)

٤- تلاميذه:

من المعلوم أن الشاطبي - رحمه الله - جُعِلَ شيخاً للمدرسة الفاضلية بمصر
تقديراً وتعظيماً لمكانته، فاشتهر اسمه، وقصدَه الطلبةُ من جميع الأقطار، يقول القفطي،
(ت ٦٢٤هـ-): «استوطن مصر، وتصدر في جامع عمرو بن العاص للإقراء،
والإفادة»^(٥).

(١) - انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢٠١/١، وشذرات الذهب: ٤٣٩/٤.

(٢) - انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٣٨.

(٣) - انظر: النشر: ٩٩/١ - ١٠٦.

(٤) - انظر: المرجع السابق: ٩٩/١.

(٥) - إنباه الرواة: ١٦٠/٤.

فممن تتلمذ عليه - رحمه الله - واستفاد من علمه ما يلي:

١- أبو الحسن، علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي، الإمام علم الدين، (ت ٦٤٣هـ)^(١)، وهو من أجل أصحاب الشاطبي، لازمه وأخذ عنه القراءات واللغة والنحو^(٢).

٢- أبو عبد الله، محمد بن عمر بن يوسف الأنصاري القرطبي المالكي، (ت ٦٣١هـ)^(٣)، قرأ على الشاطبي قصيدتيه: «اللامية»، «والرائية»، وجلس للإقراء بعده بالفاضلية، ولم يسمع أحدًا من الشاطبي الرائية كاملة سواه، وسوى التّجيبى^(٤).

٣- أبو القاسم، السديد، عيسى بن أبي الحرم مكّي بن حسين العامري المصري الشافعي، (ت ٦٤٩هـ)، قرأ على الشاطبي القراءات^(٥).

٤- أبو الحسن، علي بن محمد بن موسى بن أحمد الجمال بن أبي بكر التجيبى الشاطبي، (ت ٦٢٦هـ)، سمع منه قصيدتيه: «اللامية»، «والرائية»، وقرأ عليه بالسبع أفراداً وجمعاً^(٦).

٥- أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب الكردي الأسنائي، المشهور بـ"ابن الحاجب"، (ت ٦٤٦هـ)، قرأ القرآن ببعض الروايات على الشاطبي، وسمع منه: "التيسير، والشاطبية"، وتأدب عليه^(٧).

(١)- انظر: ترجمته في: معرفة القراء: ١٢٤٥/٣، وغاية النهاية: ٥٦٨/١.

(٢)- انظر: غاية النهاية: ٢٣/٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨٧ - ٩٠.

(٣)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٢٧٠/٣، وغاية النهاية: ٢١٩/٢.

(٤)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٩١.

(٥)- انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٢٩٢/٣، وشذرات الذهب: ٣٧٤/٥.

(٦)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٧٦/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٩١.

(٧)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٠٨/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٩٢.

٦- أبو الحسن، علي بن شجاع بن سالم بن علي العباسي الهاشمي المصري الضرير، صهر الشاطبي، (ت ٦٦١هـ)، قرأ القراءات السبع سوى رواية أبي الحارث في تسع عشرة ختمة على الشاطبي، ثم قرأ عليه بالجمع للبيعة وروايتهم حتى إذا انتهى إلى سورة الأحقاف توفي الشاطبي، وسمع عليه الشاطبية^(١).

٧- أبو الحسن، علي بن هبة الله بن سلامة اللخمي، المصري الشافعي، المعروف: — "ابن الجميزي"، (ت ٦٤٩هـ)، قرأ على الشاطبي عدة ختمات، ولم يكمل عليه القراءات^(٢).

٥- مناقب الشاطبي وثناء العلماء عليه:

كان الشاطبي - رحمه الله - أحد الأعلام الكبار المشهورين في الأقطار، قرأ القراءات وأتقنها، وحفظ الحديث، وتبصّر في العربية، وجعل شيخاً للمدرسة الفاضلية بمصر تقديراً وتعظيماً لمكانته، فاشتهر اسمه، وقصده الطلبة من جميع الأقطار، ومن نظر في قصيدته: «اللامية»، «والرائية» عرف قدره ومكانة علمه، فلقد خضع لها فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحفظها خلق لا يحصون، ومع هذا كان ورعاً عازفاً عن مناصب الدنيا وأعطياتها، فقد ذكر أن أحد الأمراء بعث إلى الشاطبي يدعوه للحضور عنده، فأمر الشيخ بعض أصحابه أن يكتب إليه:

قُلْ لِلْأَمِيرِ مَقَالَةٌ مِنْ نَاصِحِ فَطْنِ نَبِيهِ
إِنَّ الْفَقِيهَ إِذَا أَتَى أَبْوَابَكُمْ لَا خَيْرَ فِيهِ^(٣).

(١) - انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٤٤/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٩٣.

(٢) - انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٨٣/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٩٢.

(٣) - انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٧٧.

ولقد رُزِقَ الإمام الشاطبي - رحمه الله - القبول من الناس مما جعلهم يجمعون على إمامته وزهده وإخلاصه، فقد قال: أبو الحسن علم الدين السخاوي، (ت ٦٤٣هـ-): «سمعت أبا عبد الله، محمد بن عمر بن حسين يقول: سمعت جماعة من المغاربة يقولون: من أراد أن يصلي خلف رجل لم يعص الله قط في صغره ولا كبره، فليصل خلف أبي القاسم الشاطبي»^(١).

ومما يدل على مكانته - رحمه الله - وسعة علمه ما أثنى به العلماء عليه من الأوصاف الكريمة، والمناقب الجميلة، وإليك بعضاً من هذه الأقوال:

- قال أبو الحسن، علم الدين السخاوي: «قال محمد بن الحسين: فالمؤمن العاقل إذا تلا القرآن استعرض القرآن، فكان كالمرآة يرى بها ما حسن من فعله وما قبح منه، فما حذر مولاة منه حذر، وما خوَّف به خوَّف، وما رَغِب فيه رَغِب، ورجاه، فمن كانت هذه صفته أو ما قارب هذه الصفة فقد تلاه حق تلاوته، ورعاه حق رعايته، وكان شاهداً وشفيعاً وأنيباً - ثم قال: السخاوي - وقد كان شيخنا أبو القاسم الشاطبي صاحب هذه الأوصاف جميعها وربما زاد عليها»^(٢).

- وقال أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي، (ت ٦٢٤هـ-): «كان - رحمه الله - عالماً بكتاب الله تعالى، من قراءته وتفسيره، ومحدث رسول الله ﷺ مبرزاً فيه، وكان إذا قرئ عليه البخاري ومسلم والموطأ تُصَحَّح النسخ من حفظه.

ثم قال: «قرأ القرآن وتعلَّم النحو واللغة، وتفنن في قراءة القرآن والقراءات، وهو حدِّث، قرأ الناس عليه في بلده، واستفادوا منه قبل سنِّ التكهُل»^(٣).

- وقال الإمام إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت ٧٣٢هـ-): «كان - رحمه الله - إماماً في علوم القرآن، ناصحاً لكتاب الله تعالى، متقناً لأصول العربية.

(١) - انظر: مختصر الفتح المواهي: ص ٥٠.

(٢) - جمال القراء وكمال الإقراء: ٣٧١/١.

(٣) - إنباه الرواة: ١٦٠/٤ - ١٦١.

ثم قال: «كان غاية في الذكاء، صادقاً في تعبير الرؤيا، مجيداً في النظم، متواضعاً لله تعالى، قدوة في الصلاح، ذا بصيرة صافية، تلوح منه الكرامات»^(١).

- وقال الإمام الذهبي، (ت ٧٤٨هـ): «استوطن مصر وتصدر للإقراء بها، اشتهر اسمه، وبعُدَ صيته، وقصده الطلبة من النواحي، وكان إماماً علامة ذكياً، كثير الفنون، منقطع القرين، رأساً في القراءات، حافظاً للحديث، بصيراً بالعربية، واسع العلم.....»

ثم قال: «وكان متجنباً فضول القول، ولا يتكلم في سائر أوقاته إلا بما تدعو إليه الضرورة، ولا يجلس للإقراء إلا على طهارة في هيئة حسنة، وخضوع واستكانة، ويمنع جلساءه من الخوض إلا في العلم والقرآن، وكان يعتلّ العلة الشديدة فلا يشتكي، ولا يتأوه»^(٢).

- وقال ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ): «كان إماماً كبيراً، أعجوبة في الذكاء، كثير الفنون، آية من آيات الله، غاية في القراءات رأساً في الأدب، مع الزهد والولاية والعبادة والانقطاع»

ثم قال: «وكان يصلي الصبح بغلس بالفاضلية، ثم يجلس للإقراء، فكان الناس يتسابقون السرى إليه ليلاً، وكان إذا قعد لا يزيد على قوله من جاء أولاً فليقرأ، ثم يأخذ عليه الأسبق فالأسبق، فاتفق في بعض الأيام أن بعض أصحابه سبق أولاً، فلما استوى الشيخ قاعداً قال: من جاء ثانياً فليقرأ، فشرع الثاني في القراءة، وبقي الأول لا يدري حاله، وأخذ يتفكر ما وقع منه - بعد مفارقة الشيخ - من ذنب أو جُنب حرمان الشيخ له، ففطن أنه جُنب تلك الليلة، ولشدة حرصه على التوبة نسي ذلك لما انتبه فبادر إلى الشيخ، فاطلع الشيخ على ذلك فأشار للثاني بالقراءة، ثم إن ذلك

(١) - كتر المعاني في شرح حرز الأمامي للجعيري: ت: أحمد الزبيدي: ٣٥/٢.

(٢) - معرفة القراء: ٣/١١١١ - ١١١٣.

الرجل بادر إلى حمام جوار المسجد فاغتسل به، ثم رجع قبل فراغ الثاني، والشيخ قاعد أعمى على حاله، فلما فرغ الثاني قال الشيخ من جاء أولاً فليقرأ^(١).

- وقال جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ): «كان إماماً فاضلاً في النحو والقراءات والتفسير والحديث، علامة، نبيلاً، محققاً، ذكياً، واسع المحفوظ، صالحاً صدوقاً^(٢)».

٦ - مؤلفاته وآثاره:

١ - القصيدة اللامية، المسماة بـ "حرز الأمان ووجه التهاني" التي ذكر الشاطبي أنه ابتداءً أولها بالأندلس إلى قوله:

(جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَيَّ كُلِّ قَارِيٍّ دَلِيلًا)^(٣)

وأكملها بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة، وقد نظم فيها كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني^(٤). (سيأتي التعريف بهذه القصيدة في مبحث مستقل).

٢ - القصيدة الرائية، المسماة بـ "عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد"، والتي نظم فيها مسائل "المقنع" لأبي عمرو الداني، (ت ٤٤٤هـ)، وزاد عليه أحرفاً يسيرة^(٥)، وتقع هذه القصيدة في: (٢٩٨) بيتاً^(٦)، وقد حظيت هذه المنظومة بشروح كثيرة منها ما يلي:

(١) - غاية النهاية: ٢١/٢.

(٢) - بغية الوعاة: ٢٦٠/٢.

(٣) - متن الشاطبية من البيت: رقم (٤٥).

(٤) - انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٥٧.

(٥) - انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢.

(٦) - وقد نشرت هذه القصيدة ضمن كتاب: "إتحاف البررة بالمتون العشرة"، جمع الشيخ علي الضباع.

- شرح الإمام علم الدين، أبي الحسن السخاوي، (ت ٦٤٣هـ)، سماه: "الوسيلة إلى كشف العقيلة"^(١).

- شرح ابن جبارة، أحمد بن محمد بن عبد الولي المقدسي الخنبلي، (ت ٧٢٨هـ)^(٢).

- شرح برهان الدين، أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر الجعبري: (ت ٧٣٢هـ)، سماه: "جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد"^(٣).

- شرح أبي البقاء، علي بن عثمان بن القاصح، (ت ٨٠١هـ)، سماه: "تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد"^(٤).

- شرح الملا علي قارئ، (ت ١٠١٤هـ)، سماه: "الهبات السنية العلية على أبيات الشاطبية الرائية"^(٥).

(١) - انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢، وقد حُقق هذا الكتاب في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة

النبوية، قام بتحقيقه الباحث: "طلال أحمد علي دين محمد".

(٢) - انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢.

(٣) - انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢، وقد حُقق هذا الكتاب في رسالة دكتوراة في كلية الدعوة وأصول

الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقه د. "محمد إلياس محمد أنور".

(٤) - وهو مطبوع بمكتبة مصطفى الحلبي بمصر، وذلك بتحقيق ومراجعة الشيخ عبد الفتاح القاضي.

(٥) - انظر: كشف الظنون: ١١٥٩/٢، وقد حُقق هذا الكتاب في رسالة دكتوراة في كلية الدعوة وأصول

الدين بجامعة أم القرى، قام بتحقيقه د. "عبدالرحمن السديس".

وهناك عدة مؤلفات أخرى للشاطبي منها: (١)

٣- "قصيدة رائية في عدد آي السور"، نظم فيها تأليف: الفضل ابن شاذان الرازي، (ت: في حدود: ٢٩٠هـ) (٢)، سماها: "ناظمة الزهر" (٣)، وقد حظيت هذه القصيدة بعدة شروح منها ما يلي:

"لوامع البدر في بستان ناظمة الزهر"، لعبد الله صالح بن أحمد الأنصاري الأيوبي، (ت ١٢٢٥هـ) (٤).

"القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز على ناظمة الزهر"، لرضوان بن محمد المخللاتي، (ت ١٣١١هـ) (٥).

"قطف الزهر من ناظمة الزهر"، لعلي الضباع، (ت ١٣٧٦هـ) (٦).

"بشير اليسر شرح ناظمة الزهر"، لعبد الفتاح القاضي، (ت ١٤٠٣هـ) (٧).

٤- "قصيدة دالية"، نظم فيها كتاب "التمهيد" لابن عبد البر، (ت ٤٦٣هـ)، قال القفطي: «قصيدة دالية في خمسمائة بيت، من حفظها أحاط بالكتاب علماً» (٨)، وقال القسطلاني: «لم أقف عليها مع تطلي لها» (٩).

(١) - انظر: مختصر الفتح المواهي: ص ٦٥ - ٦٦.

(٢) - انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٠/٢.

(٣) - انظر: كشف الظنون: ١٩٢١/٢، وقد نشرت هذه القصيدة ضمن كتاب: "إتحاف البررة بالمتون العشرة"، جمع الشيخ علي الضباع.

(٤) - انظر: الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٨.

(٥) - وقد حقق هذا الكتاب الشيخ عبد الرازق علي إبراهيم، وطبع بدار الرشيد بالمدينة النبوية.

(٦) - مطبوع ومتداول.

(٧) - مطبوع بالمكتبة المحمودية التجارية بمصر.

(٨) - انظر: إنباه الرواة: ١٦١/٤.

(٩) - مختصر الفتح المواهي: ص ٦٦، وهي مفقودة حسب علمي.

٥- "قصيدة نظم فيها ظاءات القرآن الكريم"، وتقع في أربعة أبيات^(١).

٦- "قصيدة نظم فيها موانع الصرف"، وتقع في أربعة أبيات^(٢).

٧- وفاته:

توفي - رحمه الله - في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة، سنة تسعين وخمسمائة هجرية بالقاهرة، ودفن بالقرافة، بين مصر والقاهرة، بمقبرة القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني^(٣).



(١) - انظر: لطائف الإشارات: ص ٢٣٦، وإنباه الرواة: ١٦٢/٤، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٦٦.

(٢) - انظر: إنباه الرواة: ١٦٢/٤، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٦٦.

(٣) - انظر: غاية النهاية: ٢٣/٢.

المبحث الثاني:

نبذة موجزة عن منظومة الشاطبي "حز الأمانى ووجه التهاني".

إن علم القراءات قد حظي بعناية العلماء منذ نشأته إلى وقتنا الحاضر، فقد قيض الله له رجالاً فضلاء، جعلوا أنفسهم وأوقاتهم وقفاً في سبيل خدمة القرآن وقراءاته، فقاموا على خدمته بالشرح والنظم والتحقيق والتحرير، وذلك مساهمة منهم في تحقيق الضمان الإلهي، الذي تكفل الله به سبحانه لكتابه فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١).

ومن شارك في ذلك - من بين أولئك الرجال - الإمام الفذ العلامة القاسم بن فيرة بن خلف الشاطبي الرعيني الأندلسي، بنظمه لقصيدته اللامية المشهورة، المسماة بـ:

(حز الأمانى ووجه التهاني)

وهي منظومة جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة، قصد بها مؤلفها تيسير هذا العلم، وتقريب حفظه، وتسهيل تناوله.

وهذه القصيدة تعتبر من عيون الشعر؛ بما اشتملت عليه من عذوبة الألفاظ، ورسانة الأسلوب، وروعة المعنى، فهي أصل في بابها، وركن في مرادها.

ولذا تلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، وعُنوا بها أعظم عناية، فشرحوا ألفاظها، وحلوا رموزها، وكشفوا أسرارها، وأظهروا فوائدها، واستخرجوا دررها وجواهرها.

(١) - سورة الحجر، الآية: ٩.

ومما يدللك على مكانة هذه المنظومة ما أثنى به العلماء عليها، من المدائح والأوصاف الكريمة، وإليك بعض هذه الأقوال:

ثناء العلماء عليها:

- قال أبو شامة المقدسي، (ت ٦٦٥ هـ) «إن الله تعالى سهّل هذا العلم على طالبيه بما نظمه الشيخ الإمام العالم الزاهد أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله - من قصيدته المشهورة المنعوتة: بـ "حرز الأمامي"، التي نبغت في آخر الدهر، أعجوبة لأهل العصر، فنبذ الناس سواها من مصنفات القراءات، وأقبلوا عليها؛ لما حوت من ضبط المشكلات، وتقييد المهملات، مع صغر الحجم، وكثرة العلم.....»

ثم قال: «وهي أول مصنف وجيز حفظته بعد القرآن العزيز، وذلك قبل بلوغ الحلم، وجريان القلم، ولم أزل من ذلك الزمان - إلى الآن - طالباً إتقان معرفة ما احتوت عليه من المعاني، وإبراز ما أودع في الحرز من الأمامي، وكل حين يفتح من فوائدها باب، ومن معانيها ما لم يكن في حساب»^(١).

- وقال الإمام أبو عبد الله الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ): «وقد سار الركبان بقصيدته: "حرز الأمامي"، "وعقيلة أتراب القصائد"، اللتين في السبع والرسم، وحفظهما خلق لا يحصون، وخضع لهما فحول الشعراء، وكبار البلغاء، وحذاق القراء، فلقد أبدع وأوجز، وسهّل الصعب، وأخلص النية»^(٢).

- وقال الإمام الجعبري، (ت ٧٣٢ هـ): «وقلت في مدح قصيدته:

إِذَا مَا رُمْتَ نَقَلَ السَّبْعَةَ الزَّمَّ لِنَظْفَرِ بَالْمُنَى حَرَزِ الْأَمَامِيِّ

جَزَى اللَّهُ الْمُصَنِّفَ كُلَّ خَيْرٍ بِمَا أَسَدَاهُ فِي وَجْهِ التَّهَانِيِّ

(١) - إبراز المعاني: ١٠٦/١ - ١٠٧.

(٢) - معرفة القراء ٣/١١١٣، وانظر مختصر الفتح المواهي ص ٦١.

بألفاظ حَكَتْ دُرّاً نَضِيداً وقد نَادَتْ فَلَبَّتْهَا المعاني»^(١).

- وقال ابن الجزري في وصفها: «من وقف على قصيدتيه علم مقدار ما آتاه الله في ذلك، خصوصاً «اللامية» التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، فإنه لا يعرف مقدارها إلا مَنْ نظم على منوالها، أو قابل بينها وبين ما نُظِمَ على طريقتها، فلقد رُزِقَ هذا الكتاب من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن، بل أكاد أقول ولا في غير هذا الفن، فإنني لا أحسب أن بلداً من بلاد المسلمين يخلو منه، بل لا أظن أن بيت طالب علم يخلو من نسخة به»^(٢).

- وقال كذلك عنها في كتابه "تجبير التيسير"^(٣): «قصيدته التي لم يُسبق إلى مثلها، ولم يُنسَجَ في الدهر على شكلها».

- وقال شهاب الدين القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ): «المشتملة على القراءات السبع، الفائقة في الإيجاز والجمع، الساري سرُّها في سائر القلوب والأسرار، المتلقاة بالقبول من علماء الأمصار، فمن آياتها الباهرة، وبراهينها المتكاثرة، أنه يُفْتَحُ لمعانيها من معانيها في كل حين باب، ومن فوائد فرائدها ما لم يكن له في حساب...»

ثم قال: «وقد روينا عنه أنه قال: _ يقصد الشاطبي _ "لا يقرأ أحدٌ قصيدتي هذه إلا ينفعه الله بها لأني نظمتها لله تعالى".»

أقول: وكذا كان، فلقد عمَّت في المشارق والمغرب بركتها»^(٤).

ومن خلال هذه الأقوال يتبين لنا علو منزلة هذه القصيدة، ورفعة شأنها عند أهل هذا العلم.

(١) - كثر المعاني للجعبري: ت: أحمد الزبيدي: ٣٧/٢.

(٢) - غاية النهاية: ٢٢/٢.

(٣) - ص ٩٠-٩١.

(٤) - مختصر الفتح المواهبي: ص ٥٧-٦٢.

أصل القصيدة:

وهذه القصيدة جمعت ما تواتر عن الأئمة القراء السبعة الذين اختار قراءتهم الإمام أبو بكر، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، (ت ٣٢٤هـ)، فاشتهر في الآفاق ذكرهم، وأُطبِق عليهم أهل الأداء.

وقد كثرت التصانيف بعد ابن مجاهد في ذكر قراءتهم، وهي ما بين مصنف وجيز، وكتاب مطوّل يجمع طرقهم، وأخبارهم ورواياتهم، وآل الأمر إلى أن صُنّف كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني فاعتمد عليه^(١)، وقام الإمام الشاطبي بنظم هذا الكتاب في هذه القصيدة المشهورة؛ تقريباً لحفظه، وتسهيلاً لتناوله، ولذا قال في قصيدته:

(وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ فَأَجَنْتُ بَعُونَ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلًا)^(٢).

قال الجعبري: «وخصّ كتاب "التيسير" لأنه روايته، وجمع بين الاختصار والنظم تسهيلاً على الطلبة»^(٣).

وقال ابن القاصح: «وكتاب "التيسير" من محفوظات الشاطبي، قال: عرضته حفظاً عن ظهر قلبٍ وتلوت ما فيه على ابن هذيل^(٤) بالأندلس»^(٥).

- وكتاب "التيسير" من أهم الكتب المصنفة في القراءات السبع، ويتميّز بالضبط في الرواية، وتحرير أوجه الخلاف، واختصاره لمسائل هذا العلم.

(١)- انظر: إبراز المعاني: ١٠٦/١.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٨).

(٣)- كتر المعاني للجعبري ت: أحمد الزبيدي: ١٤٧/٢.

(٤)- هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن هذيل البننسي، إمام، عالم، ثقة، عرض الشاطبي عليه

كتاب التيسير، وسمع منه الحديث، ت: (٥٦٤هـ). انظر: معرفة القراء: ٩٩٠/٢، وغاية النهاية: ٥٧٣/١.

(٥)- السراج ص ٢١.

ولذا يقول أبو شامة: «كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني اعتمد عليه، وصُرفَت العناية إليه؛ لما فيه من التنقيح والاختيار والتحرير والاختصار»^(١).

وقد سار أبو عمرو الداني في كتابه "التيسير" على طريقة مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، في كتابه "التبصرة"، فاكتفى في القراءات السبع بأربع عشرة رواية، عن كلِّ قارئ راويان.

وقد ذكر أبو عمرو الداني في مقدمة كتابه أنه اقتصر في الطرق على ما اشتهر وانتشر عند التالين فقال: «إنكم سألتموني أن أصنف لكم كتاباً مختصراً في مذاهب القراء السبعة بالأمصار، يقرب عليكم تناوله، ويسهل عليكم حفظه، ويخفّ عليكم درسه، ويتضمن من الروايات والطرق ما اشتهر وانتشر عند التالين، وصحّ وثبت عند المتصدرين من الأئمة المتقدمين...»

- ثم قال -: واعتمدت في ذلك على الإيجاز والاختصار، وترك التطويل والتكرار، وقربت الألفاظ، وهذبت التراجم، وذكرت عن كل واحد من القراء روايتين، انتهى^(٢).

وأخبر الشاطبي عن قصيدته أنها زادت على أصلها - وهو التيسير - بفوائد ليست فيه كزيادة أحكام، أو أوجه، أو لطائف، أو إشارة لتعليل، ومن ذلك زيادة: "مخارج الحروف"^(٣).

قال الشاطبي: «وهو إمام عظمت همته - يقصد أبا عمرو الداني - في شأن القرآن، وزاد في العناية به على كثير ممن تقدمه فضلاً عن الأقران، ولقي من أخذ عن أهل الشرق والغرب، وهان عليه في ذلك ركوب كل وعر ومستصعب، ودار الحجاز ومصر والمغرب الأوسط، ولم يرو إلا عن الموفّر في دينه المهذب الأضبط، ثم أودع في

(١) - إبراز المعاني: ١٠٦/١.

(٢) - التيسير - باختصار -: ص ٢-٣.

(٣) - انظر: كثر المعاني للجعبري: ت: أحمد الزبيدي: ١٤٧/٢، والسراج ص ٢١.

هذا الكتاب ما ضبطه عن كل متقن، على أن هذه القصيدة أبرزت من معانيه عقودها، وأضافت إليها من كلام الأئمة المبرزين ما شاكل نظمها ونضيدها، فكم فيها من فوائد يطيب بساحل الإنصاف ورودها^(١).

وقال في نظمه:

(وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدِ فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا)^(٢).

تسميتها:

أخبر - رحمه الله - أنه سُمِّيَ هذه القصيدة بـ "حرز الأمانى ووجه التهاني"، فقال:

(وَسَمَّيْتُهَا حِرْزَ الْأَمَانِي تَيْمَنًا وَوَجْهَ التَّهَانِي فَاهْنَهُ مُتَقَبَّلًا)^(٣).

أي: سمّاها بهذا تبرّكاً وتفاؤلاً لها بجمع المعاني الكثيرة في الألفاظ القليلة، كي تتحقق بنظمها أمانى طلبة هذا العلم، ويهتئوا بها، بتحقيق مناهم ووجدان ضالتهم، لإحراز ما زخرت به هذه القصيدة الوجيزة من العلوم الغزيرة، المتعلقة بالقراءات السبع المتواترة.

فـ(الحِرْزُ): هو الذي يَحْفَظُ ما يُودَعُ، و(الأمانى) جمع أُمْنِيَّة، وهي: ما يُتَمَنَّى مِنْ بُعْيَةٍ ونحوها، ووجه الشيء: أحسنه، و(التهاني) جمع تهنئة، وهي ما يلتذُّ به^(٤).

(١) - مختصر الفتح المواهبي: ص ٦٠.

(٢) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٩).

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٧٠).

(٤) - انظر: كثر المعاني للجعيري: ت: اليزيدي: ١٤٨/٢.

منهجها:

- الإمام الشاطبي - رحمه الله - بدأ قصيدته بخطبة ضافية بديعة بدأها بالبسملة، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، والحمد، وثنى بالثناء على كتاب الله القرآن العظيم، مبيناً فضله ومزاياه وصفاته، واصفاً قارئه وحافظه وما أعدده الله له في الدارين من الفضائل والأجور، ثم عرض لأسماء القراء السبعة ورواتهم، ورموزهم، ثم كشف عن منهجه وطريقته التي سار عليه في ضبط قراءات الأئمة السبعة، فقال: مبتدئاً ذلك بقوله:

(لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَىٰ بِهَا كُلُّ طَارِقٍ وَلَا طَارِقٌ يُخْشَىٰ بِهَا مُتَمَحِّلًا).^(١)

وانتهى بقوله:

(وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ فَلَا بَدَأَ أَنْ يُسْمَىٰ فَيُدْرَىٰ وَيُعْقَلَا).^(٢)

وقد بيّن في هذا المنهج انه استعمل حروف: "أبجد هوز" رموزاً للقراء والرواة، وقسمها إلى رموزٍ حرفية وكلمية، وبيّن طريقة التعامل معها فقال:

(وها أنا ذا أسعى لعلّ حروفهم يطوعُ بها نظم القوافي مُسهّلاً

جعلت أبا جادٍ على كلِّ قارئٍ دليلاً على المنظومِ أولِ أولًا)

فيذكر - رحمه الله - الكلمة القرآنية المختلف فيها، ثم يذكر من قرأ هذه الكلمة من القراء السبعة أو رواهم برموزهم الحرفية أو الكلمية المعروفة، ويضع هذه الرموز الدالة على قراء الكلمة المرادة في أوائل كلمات ذات معانٍ بديعة، زادت في روعة هذه القصيدة.

ثم إذا انقضت تلك الرموز أتى بالواو تفصل بين الكلمة السابقة والكلمة اللاحقة التي سيأتي حكمها، قال - رحمه الله -:

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٢).

(٢) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٦٦).

(ومهما أتت من قبل أو بعد كلمة فكن عند شُرطِي واقضِ بالواو فيصلاً)

ثم بعد ذلك أجمل أنواع الاختلاف في القراءة بقاعدة مهمة، تضمنت أن كل نوع من الاختلاف يتكوّن من ضدين، وسيقتصر فيه على ذكر أحد الضدين لدلالته على الآخر بطريق التلازم، فقال:

(وما كانَ ذا ضِدِّ فَإِنِّي بَضِدُّهُ غنيٌّ فزاحِمٌ بالذكاء لتفضلاً)

ثم فصل هذه القاعدة ومصطلحاتها.

ثم ابتداء أصول القراءة، وهي القواعد المطردة، والأحكام الكلية التي تندرج تحتها الجزئيات المتماثلة، ثم بعد ذلك بدأ بباب فرش الحروف في سور القرآن، وهي الجزئيات التي يقع الخلاف في قراءتها ولا يقاس عليها في الغالب.

وبعد انتهائه من سور القرآن الكريم، عطف بباب التكبير عند سور ختم القرآن، ثم عرض مبحثاً مهماً في تلاوة القرآن وتجويده، وهو بيان مخارج الحروف وصفاتها.

ثم ختم قصيدته بالحمد لله على إتمامها، والدعاء لها بالقبول، والصلاة والسلام على النبي الكريم ﷺ.

ومما يزيد هذه القصيدة جمالاً؛ أن الشاطبي - رحمه الله - لم يقتصر على القراءات فحسب، بل ضمّن قصيدته معانٍ بديعية، وإشارات بلاغية، حيث كان يرمز للقراء في أوائل كلمات، مشتملة على لطائف وإشارات، إما موجهة للقراءة، أو مبيناً أصل كلمة، أو منتصراً للقراءة، - وقد أبرز شارحنا السمين الحلبي كثيراً من هذه الإشارات - بل اشتملت هذه القصيدة على فوائد وعظية، وفيها إشارات لأحاديث نبوية، فقولته مثلاً:

(ويجمعها حقُّ ضغطاً عصٍ خطاً)^(١).

فيه إشارة إلى ضغطة القبر للعاصي كثير الذنوب^(٢).

وقوله: (وقارته المرضي قر مثاله كالاترج حاله مريحاً وموكلاً)^(٣).

فيه إشارة لحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأترجة، ريحها طيب، وطعمها طيب...»^(٤).

يقول ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ): «ولقد أبدع فيها كل إبداع، وهي عمدة قراء هذا الزمان في نقلهم، فقل من يشتغل بالقراءات إلا ويقدم حفظها ومعرفتها، وهي مشتملة على رموز عجيبة، وإشارات خفية لطيفة، وما أظنه سبق إلى أسلوبها»^(٥).

ومما لا شك فيه أن الله نفع بهذه القصيدة أمة الإسلام، فتسابق العلماء في سائر البقاع والأزمنة للعناية بها، فكم من شارح لها، وكم من محرر لأوجهها، وكم من حافظ لها، وهذا من توفيق الله سبحانه، ولذا يقول شهاب الدين القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ): «وما حفظها أحدٌ إلا وانتفع بها؛ لأن ناظمها لما فرغ منها طاف بها حول الكعبة اثني عشر ألف أسبوعاً وهو يدعو في أماكن الدعاء لمن يقرأها، وهي بين يديه، بهذا الدعاء: "اللهم فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، رب هذا البيت العظيم، انفع بها كل من يقرأها»^(٦).

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٤٠).

(٢) - ذكر هذا أبو شامة في: إبراز المعاني: ١٥١/٢.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٧).

(٤) - جزء من حديث: أخرجه البخاري، كتاب: الأطعمة، رقم: (٥٠٠٧) ومسلم، كتاب: صلاة

المسافرين، رقم: (١٣٢٨)، ذكر هذه الإشارة أبو شامة في: إبراز المعاني: ١١٩/١.

(٥) - وفيات الأعيان: ٧١/٤.

(٦) - مختصر الفتح المواهي: ص ٦٢.

المبحث الثالث:

نبذة عن بعض شروح الشاطبية ومختصراتها وبعض الزوائد والتمتات
والتحريرات عليها:

لقد رزق الله هذه المنظومة الشاطبية من الشهرة والقبول، ولقيت من الاهتمام والعناية ما لم يحظ به غيرها من كتب القراءات، وتنافس الناس فيها فأقبل العلماء عليها بالشرح والتعليق والاختصار، يقول شهاب الدين القسطلاني: «إن أهل مصر كانوا كثيراً ما يحفظون: "العنوان"، فلما ظهرت القصيدة تركوه»^(١).

وإليك بعضاً من شروحها:

١- شرح أبي القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل الأزدي التونسي، المعروف بـ"ابن الحداد" (ت ٦٢٥هـ)، وهو تلميذ الشاطبي، قال ابن الجزري: «عمل شرحاً للشاطبية، ويحتمل أن يكون هو أول من شرحها»^(٢).

٢- شرح أبي العباس، أحمد بن علي بن محمد بن علي الأندلسي (ت ٦٤٠هـ)، قال الذهبي: «اختصر كتاب: "التيسير"، وألف شرحاً للشاطبية»^(٣).
وشرحه هو المسمى بـ"المهند القاضي في شرح قصيدة الشاطبي"^(٤)

٣- شرح علم الدين أبي الحسن، علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)،

(١)- لطائف الإشارات: ص ٨٩.

(٢)- غاية النهاية: ٣٦٦/١، وانظر: مختصر الفتح المواهي: ص ٨٢.

(٣)- معرفة القراء: ١٣٤٨/٣.

(٤)- انظر: غاية النهاية: ٨٧/١، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات:

وهو تلميذ الناظم وصاحبه، وهو السبب في شهرة الشاطبية^(١)، بل جزم كثير من علماء القراءات أنه أول شارح لها.

يقول ابن الجزري: «هو أول من شرحها، بل هو - والله أعلم - سبب شهرتها في الآفاق، وإليه أشار الشاطبي بقوله: يقبض الله لها فتى يشرحها...»^(٢).

قال أبو شامة: «فلما رأيت السخاوي قد شرحها علمت أنه ذلك الفتى الذي أشار إليه»^(٣).

وقال ابن القاصح: «فأول شارح شرحها الإمام علم الدين السخاوي، تلقاها عن ناظمها، وتابعه الناس على ذلك، فشرحوها»^(٤).

وقال القسطلاني: «اعلم أنه اتفق الجمهور على أن أول شارح لها الإمام علم الدين السخاوي، وسمّاها: فتح الوصيد»^(٥).

وقد أثنى الإمام الجعبري على هذا الشرح بقوله: «وَكُلُّ كُلِّ عَلَى فَاتِحٍ وَصِيدِهَا، وَمَانِحٍ نَضِيدِهَا، الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ، تَاجِ الْقُرَاءِ، سِرَاجِ الْأَدْبَاءِ، عِلْمِ الدِّينِ السِّخَاوِيِّ؛ لِأَنَّهُ قَرَأَهَا عَلَى مُؤَلِّفِهَا غَيْرَ مَرَّةٍ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الشَّارِحِينَ»^(٦).

وقد سمّى السخاوي شرحه: بـ "فتح الوصيد في شرح القصيد"^(٧).

(١)- انظر: لطائف الإشارات: ٨٩/١.

(٢)- غاية النهاية: ٥٧٠/١.

(٣)- إبراز المعاني: ١٠٧/١.

(٤)- السراج ص: ٣.

(٥)- مختصر الفتح المواهبي - باختصار -: ص ٧٩.

(٦)- كثر المعاني للجعبري: ت أحمد الزبيدي: ٢/٢٥، وانظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٧٩، ٨٠.

(٧)- انظر: غاية النهاية: ٥٧٠/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٧٩، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٤٧، وقد حُقِّق هذا الكتاب في جامعة محمد الخامس بالمغرب، في رسالة دكتوراة، قام بتحقيقه: د. مولاي محمد إدريسي الطاهري، وطبع مؤخراً في أربعة مجلدات بمكتبة الرشد، سنة ١٤٢٣هـ.

٤- شرح المنتجب، حسين بن أبي العز بن رشيد الهمذاني (ت ٦٤٣هـ)،
المسمّى بـ "الدرة الفريدة في شرح القصيدة" (١).

قال ابن الجزري فيه: «شرح الشاطبية شرحاً لا بأس به....»

ثم قال: وفي شرحه القصيدة مواضع بعيدة عن التحقيق (٢).

وقال أبو شامة عنه: «انتفع بشيخنا السخاوي في معرفة قصيدة الشاطبي، ثم
تعاطى شرحها فخاض، ثم عجز عن سباحته، وجحد حق تعليم شيخنا له وإفادته» (٣).

٥- شرح أبي عبد الله، محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الفاسي،
(ت ٦٥٦هـ)، المسمّى بـ "اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة".

قال الذهبي: «وشرحه للشاطبية مفيدٌ في غاية الحسن» (٤).

(وسياتى له مزيد بيان في مبحث مستقل؛ لاستفادة السمين منه كثيراً).

٦- شرح أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد الموصلي، المعروف:
بـ "شعلة"، (ت ٦٥٦هـ)، المسمّى بـ "كنز المعاني في شرح حرز الأمان" (٥).

(١)- انظر: كشف الظنون: ٦٤٨/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ٩٥، ويوجد منه نسخة
في قسم المخطوطات، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، برقم: (١/٢٨٥٠)، صورته واستفدت منه في هذا
المبحث.

(٢)- غاية النهاية: ٣١٠/٢.

(٣)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٨١.

(٤)- معرفة القراء: ١٣٣٠/٣، وانظر: غاية النهاية: ١٢٢/٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨١، وكشف
الظنون: ٦٤٩/١، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٤. وقد
حُقّق هذا الكتاب في رسالة ماجستير، في كلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام
بتحقيقه الباحث: عبد الله بن عبد المجيد النمكاني.

(٥)- انظر: غاية النهاية: ٨١/٢، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨٣، وكشف
الظنون: ٦٤٧/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧١. وقد طُبِعَ هذا الكتاب في مجلد واحد،
عن طريق الاتحاد العام لجماعة القراء بالقاهرة سنة ١٣٧٤هـ، بتصحيح: متولي عبد الله الفقاعي.

قال القسطلاني: «وسمى شرحه بـ "كنز المعاني في شرح حرز الأمانى"، فتوارد الجعبري في تسميته، واعتذر الجعبري معه في ذلك في آخر شرحه بأنه لم يكن سمع به»^(١).

وهو شرح يمتاز بحسن التنظيم، وجمال الترتيب، ويتكلم عن البيت من ناحية اللغة والإعراب والمعنى، بلفظ وجيز، وعبارة مختصرة.

٧- شرح علم الدين، أبي محمد، قاسم بن أحمد اللورقي، (ت ٦٦١هـ)، المسمى: بـ "المفيد في شرح القصيد"^(٢).

قال القسطلاني: «شرحها... شرحاً متوسطاً، وله اليد الباسطة في العربية»^(٣).

٨ - شرح أبي شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، (ت ٦٦٥هـ)، المسمى بـ "إبراز المعاني من حرز الأمانى".

قال الذهبي: «وصنف شرحاً بديع الحُسن للشاطبية»^(٤).

وهو من أهم الشروح وأوسعها، قام مؤلفه بشرح الألفاظ، وربط الرموز بمعانٍ جلية، تتعلق بالقراءات، مع توجيهه لبعض القراءات، وذكره لبعض الشواهد من كلام العرب، وأعاد نظم بعض أبيات الشاطبي، التي كان يرى أنها أقرب في المعنى، وأضبط للقراءة، كما نظم ياءات الزوائد في نهاية كل سورة^(٥).

(١) - مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٣.

(٢) - انظر: معرفة القراءة: ٣/١٣١٠، وغاية النهاية: ٢/١٦، وكشف الظنون: ١/٦٤٨، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٨٩.

(٣) - مختصر الفتح المواهبي: ص ٨١.

(٤) - معرفة القراءة: ٣/١٣٣٥.

(٥) - انظر: غاية النهاية: ١/٣٦٥، وكشف الظنون: ١/٦٤٧، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨٠، وقد طبع هذا الكتاب في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، قام بتحقيقه الشيخ: محمود بن عبد الخالق محمد جادو - رحمه الله - وله طبعة أخرى بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي بمصر.

(وسياتي له مزيد بيان في مبحث مستقل؛ لاستفادة السمين منه كثيراً).

٩- شرح أبي الحسن، علي بن يوسف بن حريز بن فضل اللخمي، المعروف: "بالشطنوفي"، (ت ٧١٣هـ).

قال ابن الجزري: «وبلغني أنه عمل في الشاطبية شرحاً، فلو ظهر لكان أجود شروحها»^(١).

١٠- شرح أبي عبد الله، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، المعروف: بـ"ابن آجروم"، (ت ٧٢٣هـ)، المسمّى بـ"فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى"^(٢).

١١- شرح شهاب الدين، أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة المقدسي، (ت ٧٢٨هـ)، المسمّى بـ"المفيد في شرح القصيد".

قال الذهبي: «وصنف شرحاً كبيراً للشاطبية، فجوّده، ولكن حشاه بالاحتمالات البعيدة»^(٣).

١٢- شرح أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، (ت ٧٣٢هـ)، المسمّى بـ"كنز المعاني في شرح حرز الأمانى".

قال الذهبي: «شرح الشاطبية في ثلاث مجلدات كبار، فأتى فيه ببدايع ونفائس»^(٤).

وقال القسطلاني عن هذا الشرح: «شرحاً بديعاً كاملاً في معناه، لم يسبق إليه

(١)- غاية النهاية: ١/٥٨٥.

(٢)- انظر: الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٤٨، والأعلام: ٣٣/٧، وقد حُقق جزء منه في رسالة علمية في كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة، قام بتحقيقه الباحث: عبد الرحيم النبولسي.

(٣)- معرفة القراء: ٣/١٤٨٢، وانظر: غاية النهاية: ١/١٢٢، ولطائف الإشارات: ١/٨٩، وكشف الظنون: ١/٦٤٨، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٨٩.

(٤)- معرفة القراء: ٣/١٤٦٤.

سابق، ولا لَحِقَ إليه لاحق»^(١).

١٣- شرح أبي محمد، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن بن الدقوقي،
(ت ٧٣٥هـ)، المسمّى: بـ"الحواشي المفيدة في شرح القصيدة".

قال الذهبي: «رأيت المجلد الأول من هذا الكتاب فوجدته ينبئ بإمامة المؤلف،
ويقضي بمعرفته بالعربية»^(٢).

١٤- شرح أبي القاسم، هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم الحموي،
المعروف: "بابن البارزي"، (ت ٧٣٨هـ)، المسمّى بـ"الفريدة البارزية في حلّ
القصيدة الشاطبية"^(٣)، فقد حوّل الشاطبية إلى نثرٍ عرّض فيه أبيات القصيدة، بعبارة
لا تتجاوز عبارة الإمام الشاطبي.

١٥- شرح محمد بن عمر بن علي بن أحمد العمادي، (ت ٧٦٢هـ)، المسمّى
بـ"ميرز المعاني في شرح حرز الأمانى"^(٤).

(١)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٢، وانظر: غاية النهاية: ٢١/١، ولطائف الإشارات: ٨٩/١، وكشف
الظنون: ٦٤٦/١، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٦٧، وقد طبعت وزارة الأوقاف والشؤون
الإسلامية في المغرب سنة ١٤١٩هـ جزءاً من الكتاب إلى نهاية باب: (ذكر لام هل، وبل)، بتحقيق
الباحث: أحمد الزبيدي، ضمن بحث مقدم بعنوان: "الجعبري ومنهجه في كتر المعاني مع تحقيق نموذج منه".

(٢)- معرفة القراء: ١٥١٤/٣، وانظر: غاية النهاية: ٣٦٣/١.

(٣)- انظر: معرفة القراء: ١٤٨٧/٣، وغاية النهاية: ٣٥١/٢، وكشف الظنون: ٦٤٨/١، والفهرس
الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٤٨، وقد حُقّق هذا الكتاب في رسالة علمية، في جامعة أم القرى، بمكة
المكرمة، قام بتحقيقه د. عبد الله السليمان.

(٤)- انظر: الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٩، يوجد منه نسخة في قسم المخطوطات
بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، برقم: (١/٤٨٩٦) صوّرته واستفدت منه.

١٦- شرح علاء الدين، أبي البقاء، علي بن عثمان بن محمد بن أحمد العذري، المعروف: "بابن القاصح" (ت ٨٠١هـ) المسمّى: بـ "سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي"^(١).

وهو شرح مختصر مفيد، ابتعد فيه مؤلفه - كما ذكر - عن التعاليل المطولة، وقال: إنها مذكورة في تصانيف وضعت لها، كإعراب القرآن، والتفاسير، وغير ذلك. ثم قال: «وقد اختصرت هذا الكتاب من شرح السخاوي، والفاسي، وأبي شامة، وابن جبارة، والجعبري، وغيرهم، وزدت فيه فوائد ليست من هؤلاء الشروحات»^(٢).

وقال القسطلاني: «شرحها شرحاً لطيفاً، كثير الفوائد»^(٣).

١٧- شرح شهاب الدين، أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي الشافعي، (ت ٩٩٥هـ).

وهو شرح يتميز بدقة العبارة واختصارها، وله نوع اهتمام بتوجيه القراءات، وخاصة في بعض المواضع المشككة، والتي تحتاج إلى إيضاح وبيان، ويقوم بتلخيص الأوجه في نهاية كل موضع، يطول فيه الكلام، وأضاف على منظومة الشاطبي بعض الزيادات، مثل: أحكام الميم الساكنة، واللام الشمسية، والقمرية^(٤).

١٨- شرح نور الدين، علي بن سلطان محمد الهروي، المعروف بـ "ملا علي القارئ" (ت ١٠١٤هـ)، المسمّى: بـ "حدث الأمانى بشرح حرز الأمانى".

(١)- انظر: مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٣ - ٨٤، ولطائف الإشارات: ص ٩١، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، وهو مطبوع ومتداول.

(٢)- السراج: ص ٣.

(٣)- مختصر الفتح المواهبي: ص ٨٣ - ٨٤.

(٤)- انظر: الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٢٤، والأعلام: ٩٢/١، وقد حُقق هذا الكتاب في رسالة علمية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقه: د. يحيى محمد زمزمي.

وهو شرح معتدل، بعيد عن الاختصار المخل، والتطويل الممل، وقد سار فيه على طريقة أبي إسحاق، إبراهيم بن عمر الجعبري في كتبه، واستفاد منه كثيراً، ونقل عنه، مع اختصار شديد في كثير من المواضع.^(١)

١٩- شرح علي بن محمد الضباع، شيخ عموم المقارئ المصرية، (ت ١٣٧٦هـ)، المسمّى: بـ "إرشاد المرید إلى مقصود القصید".

وهو شرح مختصر، بين فيه مقصود الناظم بعيداً عن التعاليل والأقاويل، وله اهتمام بتحريرات الشاطبية، حيث يوردها في كثير من المواضع، مستشهداً بما نُظِمَ ذلك^(٢).

٢٠- شرح عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، (ت ١٤٠٣هـ)، المسمّى: بـ "الوافي في شرح الشاطبية".

وهو شرح مختصر مفيد، يشرح فيه بعض الألفاظ اللغوية، ويعرب بعض الكلمات، ثم يلخص المعنى بإيجاز، ويشير إلى زيادات القصيد، ومسائل التحرير، ذكر مؤلفه أنه وضعه لطلاب المعاهد الأزهرية، في الديار المصرية، ولغيرهم من طلاب المعاهد الدينية في البلاد الإسلامية^(٣).



(١)- انظر: البدر الطالع: ٣٠٥/١، والأعلام: ١٢/٥، وهداية القارئ: ٦٨٣/٢، الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٢١، وقد طبع بالهند قديماً طبعة حجرية ١٣٠٢هـ.

(٢)- انظر: مقدمة الكتاب ص ٥، وهداية القارئ: ٦٨١/٢، وقد طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر بتحقيق إبراهيم عوض عطوة، ١٤٠٤هـ.

(٣)- انظر: مقدمة الكتاب: ص ٣، وهو مطبوع متداول.

بعض تلمات الشاطبية:

١- "التكملة المفيدة لحافظ القصيدة" لأبي الحسن، علي بن عمر بن إبراهيم الكتاني القيحاطي، (ت ٧٣٠هـ).

قال القسطلاني: «نظم فيها ما زاد على الشاطبية من تبصرة مكّي، وكافي ابن شريح، ووجيز الأهوازي»^(١).

وهي قصيدة لامية، تقع في مائة بيت على وزن الشاطبية، أشار إليها ابن الجزري بقوله: «قرأت أنا هذه القصيدة على أحمد بن يوسف الرعيني»^(٢).

٢- "الدر النضيد في زوائد القصيد" لأبي عبد الله، محمد بن يعقوب بن إسماعيل الأسدي المقدسي، (ت ٧٤٩هـ)، ذكر أنه طالع كتب القراءات السبع، فوجد أشياء زائدة على ما في الحرز فأوردها.

قال ابن الجزري: «كُتِبَ وألّف، وجمع زوائد على الشاطبية عن السبعة»^(٣).

٣- "النظيرة تكملة الشاطبية" لابن الفصيح، أحمد بن علي بن أحمد فخر الدين الهمداني الكوفي، (ت ٧٥٥هـ)^(٤).

٤- "ترجمة الشاطبية" لعبد الله بن محمد بن يعقوب بن عبد الحي^(٥).



(١)- لطائف الإرشادات: ٨٩/١.

(٢)- غاية النهاية: ٥٥٨/١، وانظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١.

(٣)- غاية النهاية: ٢٨٣/٢، وانظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١.

(٤)- انظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١.

(٥)- انظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١.

بعض مختصرات الشاطبية:

١- "حوز المعاني في اختصار حرز الأمامي" لأبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني، (ت ٦٧٢هـ).

وهي قصيدة في وزن وقافية الشاطبية، قال ابن الجزري: «أولها

بذكر إلهي حامداً ومبسماً بدأت فأولى القول يبدأ أولاً

وآخرها:

وزادت على حرز الأمامي إفادة وقد نقصت في الجرم ثلثاً مكماً^(١)

٢- "مختصر الشاطبية"، لعبد الصمد بن التبريزي القاضي، (ت ٧٦٥هـ - تقريباً).

قال ابن الجزري: «واختصر الشاطبية نظماً حسناً في خمسمائة وعشرين بيتاً»^(٢).

٣- "نظم در الجلا في قراءة السبعة الملا"، لأمين الدين عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقي، (ت ٧٦٨هـ)^(٣).

بعض تحريرات الشاطبية:

التحريرات: يُقصد بها تنقيح القراءة وتهذيبها من أي خطأ، أو غموض، كالتركيب في القراءات، أو خلط الروايات والطرق بعضها ببعض، أو إسناد القراءة

(١)- غاية النهاية: ١٨١/٢، وانظر: لطائف الإرشادات: ٨٩/١، ومختصر الفتح المواهي: ص ٨٤، وكشف الظنون: ٦٤٩، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ٨٤.
(٢)- غاية النهاية: ٣٩١/١، وانظر: لطائف الإشارات: ٨٩/١.
(٣)- انظر: كشف الظنون: ٦٤٩/١، والأعلام: ١٨٠/٤.

لغير قارئها، فهي بذلك تمنع التلفيق في قراءات القرآن الكريم الذي حرّمه العلماء^(١).

- قال السخاوي: «إن خلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ»^(٢).

- وقال القسطلاني: «يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق، وتمييز بعضها من بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز، وقراءة ما لم يُنزل»^(٣).

فمن كتب التحريفات ما يلي :

١- "الفتح الرحماني شرح كنز المعاني بتحريير حرز الأمامي"، وكلاهما: النظم وشرحه للشيخ سليمان بن حسين بن الجمزوري، (كان حياً ١٢٠٨هـ).

قال في مقدمة الشرح على نظمه: «فشرحته شرحاً لطيفاً تُمّمت به الفوائد، ووُصِلت به العوائد، جمعت من شراح الحرز: العلامة الشهاب بن عبد الحق السنباطي، والنور بن القاصح، والشهاب الفاسي، ومن كتاب "إتحاف فضلاء البشر" للشهاب البنا الدميّاطي، ومن غيرها من كتب المصنفين»^(٤).

٢- "مختصر بلوغ الأمانة شرح منظومة إتحاف البرية بتحريير الشاطبية" للشيخ علي محمد الضباع، (ت ١٣٧٦هـ).

(١)- انظر: غيث النفع للسفاقي: ص ٦٧ ، وتأمّلات حول تحريفات العلماء للقراءات المتواترة، لعبد الرازق بن علي إبراهيم موسى: ص ٩.

(٢)- انظر: النشر: ١٨/١.

(٣)- انظر: غيث النفع للسفاقي: ص ٦٧.

(٤)- انظر: مقدمة الكتاب: ص ٤٠، وانظر: هداية القارئ: ٦٤٨/٢، ومعجم المؤلفين: ٢٥٧/٤، وقد طبع هذا الشرح بيت الحكمة للإعلام والنشر، بتحقيق الشيخ: عبد الرازق بن علي بن إبراهيم بن موسى.

قال في مقدمة شرحه: «فهذه كلمات يسيرة ألفتها شرحاً على قصيدة العالم العلامة المحقق المدقق الشيخ حسن خلف الحسيني المقرئ، (ت ١٣٤٢هـ) التي نظمها في تحرير مسائل الشاطبية»^(١).

وذكر صاحب النظم: الشيخ حسن خلف الحسيني، أنه أتى به على الوجه الصواب الذي تلقاه من شيخه محمد بن أحمد المتولي، (ت ١٣١٣هـ)، بل وضمّن نظمه بعض ألفاظ شيخه، فقال:

وبعد فخذ نظماً يُحرر حرزهم على ما أتى من فيض شَيْخِي سلسلا

هو الخبر ذو التحقيق قدوة عصره محمد المتولي عمدة من تلاميذ^(٢).

٣- "حلّ المشكلات وتوضيح التحريرات" لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي الإسكندري المقرئ، (ت ١٩٧٠م)^(٣).



(١)- مختصر بلوغ الأمانة: ص ١٥-١٦، المطبوع في ذيل سراج القارئ لابن القاصح.

(٢)- مختصر بلوغ الأمانة: ص ١٥-١٦، المطبوع في ذيل سراج القارئ، وانظر: هداية القارئ: ٦٣٨/٢.

(٣)- انظر: هداية القارئ: ٧١٠/٢.

الفصل الثاني:

(في التعريف بالشارح وكتابه)

ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: ترجمة موجزة للشارح "السمين الحلبي".

المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب، وفيه المطالب الآتية:

الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبه إلى المؤلف.

الثاني: أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه.

الثالث: منهج المؤلف في كتابه، ومصادره - من خلال جزئي المحقق -.

الرابع: بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحي أبي شامة والفاسي، وأثرهما على مادة

الكتاب - من خلال جزئي المحقق - . مع توضيح منهجيهما باختصار.

الخامس: أهم مميزات الكتاب وماآخذه - من خلال جزئي المحقق -.

السادس: وصف نسخ الكتاب، والتعريف بكل واحدة منها.

السابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب.

الثامن: منهجي في تحقيق الكتاب.

المبحث الأول:

ترجمة موجزة للشارح "السمين الحلبي" (١)

١- اسمه ونسبه ومولده:

- هو أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الحلبي (٢).

- وقيل: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (٣).

- وقيل: أحمد بن يوسف بن محمد بن عبد الدائم (٤).

- وهو المعروف: "بالسمين" (٥).

- وقيل: المعروف "بابن السمين" (٦).

مولده: لم تشر كتب التراجم إلى ذكر مولده.

(١) - انظر: ترجمته في: غاية النهاية لابن الجزري: ١/١٥٢، وبغية الوعاة للسيوطي: ١/٤٠٢، وطبقات المفسرين للداودي: ١/١٠٠، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٦/٣٦٧، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٢/٥١٣، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر: ١/٣٩٩، وأعيان العصر وأعوان النصر للصفدي: ١/٤٤١، وكشف الظنون لحاجي خليفة: ١/٦٤٨، وهدية العارفين لإسماعيل باشا: ٥/١١١، والأعلام للزركلي: ١/٢٧٤، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ١/٣٢٩.

(٢) - انظر: غاية النهاية: ١/١٥٢، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٢/٥١٣.

(٣) - انظر: بغية الوعاة: ١/٤٠٢، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧، وهدية العارفين: ٥/١١١، وأعيان العصر وأعوان النصر: ١/٤٤١، والأعلام: ١/٢٧٤.

(٤) - انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠.

(٥) - انظر: غاية النهاية: ١/١٥٢، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، وطبقات المفسرين: ١/١٠٠، والأعلام: ١/٢٧٤، ومعجم المؤلفين: ١/٣٢٩.

(٦) - انظر: شذرات الذهب: ٦/٣٦٧، وكشف الظنون: ٢/١١٦٦، وهدية العارفين: ٥/١١١، وأعيان العصر وأعوان النصر: ١/٤٤١.

٢- العصر الذي عاش فيه.

أولاً: (الناحية السياسية)

كانت الفترة ما بين منتصف القرن السابع الهجري، وما بين أوائل القرن الثامن الهجري، متميزة بأحداثٍ، ممكن أن أجملها في النقاط التالية:

١- سقوط الخلافة العباسية في بغداد، على أيدي التتار، عام (٦٥٦هـ).

٢- سقوط الدولة الأيوبية في مصر والشام، وقيام دولة المماليك عام (٦٤٨هـ)، وذلك بعد مقتل الملك: "توران شاه" ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب.

٣- اتساع دولة المماليك، واستحواذهم على أكثر الأقطار الإسلامية، وسماعهم للخلافة العباسية باستئناف وجودها من جديد في مصر عام (٦٥٩هـ)، بأمر من السلطان: "الظاهر بيبرس المملوكي".

دولة المماليك في مصر والشام.

(من سنة ٦٤٨هـ إلى ٩٢٢هـ)

بعد سقوط الدولة الأيوبية في مصر والشام، وذلك بمقتل الملك: "توران شاه" ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة (٦٤٨هـ)، قامت الدولة المملوكية، وتوالى حكام هذه الدولة، وكان لهم دور عظيم في صدّ حملات التتار، ومنعهم من دخول مصر، وطردهم من الشام، ومطاردة - كذلك - الصليبيين، ومن المعارك المشهودة لهم في ذلك معركة: "عين جالوت" سنة (٦٥٨هـ)، بقيادة الملك "المظفر قطز"، التي حطمت قوى التتار، وقهرت جيوشهم، ومن أبرز حكام هذه الدولة والذين عاش السمين الحلبي في عصرهم أو قريباً منه ما يلي:

١- الظاهر بيبرس، من (عام ٦٥٨هـ إلى ٦٧٦هـ).

٢- المنصور قلاوون، من (عام ٦٧٨هـ إلى ٦٨٩هـ).

٣- أشرف خليل قلاوون، من عام (٦٨٩هـ إلى ٦٩٣هـ).

٤- الناصر محمد بن قلاوون، من (عام ٧٠٨ هـ إلى ٧٤١ هـ).

- ثم توالى من بعده أبناءه وأحفاده، وكان معظمهم صغير السن؛ مما كان ذلك سبباً في بداية ضعف الدولة وسقوطها في النهاية^(١).

- أما الخلفاء العباسيون في مصر فكانوا مُدينين بمنصبهم للسلطان المملوكي، وكان وجود الخليفة منهم وجوداً صورياً، والحكم بيد المماليك، فمن هؤلاء الخلفاء العباسيين المعاصرين للسمين الحلبي - رحمه الله - ما يلي:

١- الحاكم بأمر الله، أحمد بن المسترشد بالله العباسي، بايعه بالخلافة الظاهر بيبرس، وبه استأنفت الخلافة العباسية وجودها في مصر، عام (٦٥٩ هـ)، وبقي في الحكم إلى أن توفي سنة (٧٠١ هـ).

٢- المستكفي بالله، أبو الربيع سليمان بن الحاكم بأمر الله، بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه سنة (٧٠١ هـ)، وبقي في الحكم إلى أن توفي بقوص منفياً سنة (٧٤١ هـ).

٣- الواثق بالله، إبراهيم بن المستمسك بالله محمد بن الحاكم بأمر الله، بايعه السلطان المملوكي بالخلافة بعد وفاة عمّه المستكفي بالله، سنة (٧٤١ هـ)، ثم عُزل لعدم صلاحه؛ لما هو فيه من الانهماك في اللعب، ومعاشرة الأزدال، وكان ذلك سنة (٧٤٢ هـ).

٤- الحاكم بأمر الله، أبو العباس أحمد بن المستكفي بالله سليمان بن الحاكم بأمر الله، بويع بالخلافة بعد عزل ابن عمّه إبراهيم سنة (٧٤٢ هـ)، وبقي إلى أن توفي سنة (٧٥٣ هـ)^(٢).

(١)- انظر: البداية والنهاية: ٥١٢/٧ - ٦٠٨.

(٢)- انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص ٤٤٠ - ٤٦٠.

ثانياً: (الناحية العلمية)

في ظل دولة المماليك في الشام ومصر، سجلت النهضة العلمية قفزة كبيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى حرص سلاطين المماليك على إقامة المدارس، بحيث يمكن القول أن كل سلطان كان يحرص على تخليد اسمه في شكل إقامة مدرسة، أو أكثر، فأُنشئت المكتبات والمساجد، وأنفقت عليها الأموال، فعكف أهل العلم على الطلب والتأليف، وكان للعلماء مكانة عظيمة عند الحكام، حيث تولى عدد منهم المناصب في الدولة، كالقضاء ودور التعليم.

وقد ذكرت كتب التراجم أن "السمين الحلبي" كان يُدرّس القراءات بجامع ابن طولون، كما ولي التدريس في مسجد الشافعي^(١)، وهذا يدل على أن الحركة العلمية كانت نشيطة في ذلك الزمن.

ومما يدل على نشاطها كذلك أن الدولة المملوكية، قدمت للعالم الإسلامي عدداً كبيراً من العلماء المتميزين، الذين تركوا لنا تراثاً ضخماً في مختلف الميادين، ومن أبرز أولئك العلماء، والمعاصرين للسمين الحلبي ما يلي:^(٢)

١- شيخ الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، المعروف: بـ"ابن تيمية" (ت ٧٢٨هـ).

٢- أبو الحجاج، الحافظ جمال الدين يوسف المزي الشافعي، (ت ٧٤٢هـ).

٣- الإمام شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت ٧٤٨هـ).

٤- الحافظ محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية الحنبلي، (ت ٧٥١هـ).

(١)- ذكر هذا صاحب طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٢/٥١٣.

(٢)- انظر: شذرات الذهب، تراجم علماء القرن الثامن: ٦/١٣١-٤٧٠، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر.

٥- الشيخ تقي الدين، علي بن عبد الكافي السبكي، (ت ٧٥٦هـ).

٣- شيوخه:

١- الإمام أثير الدين أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، صاحب "البحر المحيط في التفسير"، (ت ٧٤٥هـ)^(١)، قرأ السمين عليه في مصر النحو^(٢)، ولازمه إلى أن فاق أقرانه^(٣).

٢- تقي الدين، محمد بن أحمد بن عبد الخالق، المعروف "بابن الصائغ"، شيخ القراء بالديار المصرية، (ت ٧٢٥هـ)^(٤)، قرأ السمين عليه القراءات بمصر^(٥).

٣- الإمام شهاب الدين أبو العباس، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد المرادي القرطبي المقرئ، المعروف بـ"العشاب"، (ت ٧٣٦هـ)^(٦)، قرأ السمين عليه الحروف بالإسكندرية^(٧).

٤- فتح الدين يونس بن إبراهيم بن عبد القوي الكناني العسقلاني المصري الدبايسي، (ت ٧٢٩هـ)^(٨)، وقيل: "الدبوسي"^(٩)، سمع السمين منه الحديث^(١٠).

(١)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٢٨٥، وبغية الوعاة: ١/٢٨٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٢٤.

(٢)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧.

(٣)- انظر: شذرات الذهب: ٦/٣٦٧، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩.

(٤)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٦٥، وشذرات الذهب: ٦/٢٢٦.

(٥)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩.

(٦)- انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٢٨٢.

(٧)- انظر: غاية النهاية: ١/١٥٢.

(٨)- انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٦/٢٥٥.

(٩)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩، وأعيان العصر

وأعوان النصر: ١/٤٤١.

(١٠)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢، والدرر الكامنة: ١/٣٣٩.

٤ - تلاميذه:

ذكرت كتب التراجم أن السمين الحلبي تصدر للتدريس في جامع ابن طولون، ومسجد الشافعي^(١)، ولكنها لم تشر إلى مَنْ أخذ عنه، ومن خلال التتبع والبحث تبين لي أن من تلاميذه:

- عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن زين الدين، أبو الفضل العراقي، صاحب النظم المعروف: "بألفية العراقي"، في مصطلح الحديث^(٢).

٥ - مناقبه وثناء العلماء عليه:

كان السمين الحلبي أحد الأعلام البارزين في النصف الأول من القرن الثامن، قرأ القراءات والنحو، وسمع الحديث، وتكلم في الأصول، وتولى تدريس القراءات والنحو في جامع ابن طولون، فتعمق فيها وأتقنها، ومما يدل على ذلك كتابه: "الدر المصون" فمن اطلع عليه علم أن هذا الرجل له باع طويل في علوم العربية، وعلوم التفسير، وله اطلاع واسع في كثير من الفنون، ومما يزيد لنا هذا الأمر وضوحاً؛ ما أثنى به العلماء عليه من المناقب الكريمة، والصفات الحميدة، وإليك بعضاً منها:

- قال الأسنوي (ت ٧٧٢هـ): «كان فقيهاً، بارعاً في النحو والتفسير، وعلم القراءات، ويتكلم في الأصول، خيراً، ديناً»^(٣).

- وقال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): «التحوي، نزيل القاهرة، إمام كبير، ... شرح الشاطبية شرحاً لم يسبق إلى مثله»^(٤).

(١)- انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٧.

(٢)- انظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٤/٣٤، وذيل تذكرة الحفاظ للحسيني: ١/٢٢٠.

(٣)- طبقات الشافعية للأسنوي: ٢/٥١٣.

(٤)- غاية النهاية: ١/١٥٢.

- وقال ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ-): «تعانى النحو فمهر فيه، ولازم أبا حيان إلى أن فاق أقرانه، وأخذ القراءات عن التقي الصائغ، ومهر فيها، وسمع الحديث من يونس الدبوسي»^(١).

- قال ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ-): «الشافعي النحوي المقرئ الفقيه العلامة، ولي تصدير إقراء النحو بالجامع الطولوني، وأعاد الشافعي، وناب في الحكم بالقاهرة، وولي نظر الأوقاف بها ...»^(٢).

٦ - آثاره ومؤلفاته:

١ - " الدر المصون في علوم الكتاب المكنون " ^(٣).

وهو كتاب إعراب، يَطَّلِعُ القارئُ من خلاله على آراء العلماء المختلفة في إعراب الآية، فهو ينقل فيه معظم الآراء ضعيفها وقويها، ولا يكتفي بهذا العرض دون أن يبين مالها وما عليها، مستشهداً على أقواله بأقوال العرب وأشعارها، وقد أقول إنه لا يوجد شاهد من شواهد كتب العربية وإلا ونجده وارداً في هذا الكتاب، إضافة إلى ما اشتمل عليه هذا الكتاب من القراءات القرآنية، وأوجه تخريجها، متواترها وشاذها:

- قال الداودي: «صنّف تصانيفاً حسنة منها إعراب القرآن، سماه " الدر المصون "، في أربعة أجزاء، ألفه في حياة شيخه أبي حيان؛ إلا أنه زاد عليه، وناقشه في مواضع مناقشة حسنة»^(٤).

(١) - الدرر الكامنة: ٣٣٩/١.

(٢) - شذرات الذهب: ٣٦٧/٦.

(٣) - انظر: كشف الظنون: ١٢٢/١، ومعجم المؤلفين: ٣٢٩/١، وقد طبع هذا الكتاب في أحد عشر مجلداً، بتحقيق د/ أحمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٦ هـ.

(٤) - طبقات المفسرين: ١٠٠/١.

- وقال حاجي خليفة - واصفاً " الدر المصون " - : «إنه أجلّ ما صنّف في هذا الباب»^(١).

٢- "تفسير القرآن"، ذكره ابن حجر في ترجمة السمين بقوله: «له تفسير القرآن في عشرين مجلدة، رأيته بخطه»^(٢).

- وقال ابن الجزري: «وَأَلَّفَ تفسيراً جليلاً»^(٣).

- وقال الأسنوي: «وصنّف ... تفسيراً جيداً، وبقي منه أوراق قلائل»^(٤).

٣- "القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"^(٥).

٤- "عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ"^(٦)، وهو: معجم لمعاني ألفاظ غريب القرآن الكريم، على طريقة مفردات الراغب.

٥- "شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك" في النحو، وهو شرح مختصر من شرح أبي حيان^(٧).

(١)- كشف الظنون: ١٢٢/١، وقد نص السمين على هذا الكتاب في جزئي المحقق أكثر من مرة، وأحال عليه في مواضع عدة، انظر على سبيل المثال: ص ٣٦١ و ٥٣٦ من هذه الرسالة.

(٢)- الدرر الكامنة: ٣٣٩/١، وانظر: أعيان العصر وأعوان النصر: ٤٤١/١.

(٣)- غاية النهاية: ١٥٢/١.

(٤)- طبقات الشافعية: ٥١٣/٢، وانظر: معجم المؤلفين: ٣٢٩/١.

(٥)- انظر: طبقات المفسرين: ١٠٠/١، وكشف الظنون: ١٣٦٦/٢، ومعجم المؤلفين: ٣٢٩/١، وهدية العارفين: ١١١/٥، والأعلام: ٢٧٤/١، وقد نص السمين على هذا الكتاب في جزئي المحقق، وسماه: "اللفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"، انظر: ص ٣٤٠ من هذه الرسالة.

(٦)- انظر: كشف الظنون: ١١٦٦/٢، وهدية العارفين: ١١١/٥، والأعلام: ٢٧٤/١، وقد طبع هذا الكتاب في أربعة أجزاء بتحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

(٧)- طبقات المفسرين: ١٠٠/١، وانظر: الدرر الكامنة: ٣٣٩/١، وبغية الوعاة: ٤٠٢/١، ومعجم المؤلفين: ٣٢٩/١، وهدية العارفين: ١١١/٥.

٧- وفاته:

توفي - رحمه الله - سنة ست وخمسين وسبعمئة للهجرة، في القاهرة، في جمادى الآخرة^(١)، وقيل: في آخر شعبان^(٢).



(١) - انظر: طبقات المفسرين: ١/١٠٠، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢.

(٢) - انظر: غاية النهاية: ١/١٥٢.

(المبحث الثاني: دراسة عن الكتاب)

وفيه المطالب الآتية:

الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبه إلى المؤلف.

الثاني: أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه.

الثالث: منهج المؤلف في كتابه، ومصادره - من خلال جزئي المحقق -.

الرابع: بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحي أبي شامة والفاصي، وأثرهما على

مادة الكتاب - من خلال جزئي المحقق - . مع توضيح منهجيهما باختصار.

الخامس: أهم مميزات الكتاب وماأخذه - من خلال جزئي المحقق -.

السادس: وصف نسخ الكتاب، والتعريف بكل واحدة منها.

السابع: نماذج من النسخ الخطية للكتاب.

الثامن: منهجي في تحقيق الكتاب.

المطلب الأول:

تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

أ - تحقيق اسم الكتاب:

هناك عدة أمور صُرِّح فيها باسم الكتاب: "العقد النضيد في شرح القصيد".
ومنها ما يلي:

١- صرَّح المؤلف نفسه باسم كتابه في مقدمته، حيث قال: «وسميته بـ"العقد النضيد في شرح القصيد"، مستعيناً بالله، متوكلاً عليه، مفوضاً جميع أموري إليه، فإنه حسبي ونعم الوكيل»^(١).

٢- نسختا الكتاب الخطيتان صُرِّح على غلافيهما باسم الكتاب.

- فنسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، كُتِب في وسط الغلاف: «الجزء الأول من العقد النضيد في شرح القصيد، تأليف: الشيخ شهاب الدين السمين».

- ونسخة مكتبة رشيد أفندي بإستنبول، كُتِب على صفحة الغلاف: «الجزء الأول من العقد النضيد في شرح القصيد، للشيخ شهاب الدين الحلبي»^(٢).

٣- بعض كُتُب المعاجم، وفهارس المخطوطات صرَّحت باسم الكتاب، مع نسبته لمؤلفه، ومنها ما يلي:

أ- هدية العارفين في أسماء المؤلفين، لإسماعيل باشا: ١١١/٥.

ب- كشف الظنون، لحاجي خليفة: ٦٤٨/١.

ج - معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة: ٣٢٩/١.

(١)- مقدمة العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٦/١.

(٢)- وسيأتي الكلام مفصلاً - إن شاء الله - عن نسخ الكتاب في مبحث خاص.

د- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان: ٧٥/١.

هـ- الفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٣٨.

ب - توثيق نسبه إلى المؤلف:

وهناك عدة أمور كذلك تدل على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، منها ما

يلي:

١- ذكرت الكتب التي ترجمت للسمين الحلبي أن له شرحاً على الشاطبية، فمنهم من صرَّح باسم الكتاب، ومنهم من لم يصرح، وإنما أثبت نسبة الشرح للمؤلف، ومن تلك الكتب ما يلي:

١- غاية النهاية، لابن الجزري: ١٥٢/١.

٢- طبقات الشافعية، للأسنوي: ٥١٣/٢.

٣- أعيان العصر وأعوان النصر، للصفدي: ٤٤١/١.

٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر: ٣٣٩/١.

٥- طبقات المفسرين، للداودي: ١٠٠/١.

٦- بغية الوعاة، للسيوطي: ٤٠٢/١.

٧- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ٣٦٧/٦.

٨- هدية العارفين في أسماء المؤلفين، لإسماعيل باشا: ١١١/٥.

٩- كشف الظنون، لحاجي خليفة: ٦٤٨/١.

١٠- الأعلام، للزركلي: ٢٧٤/١.

٢- صرّح السمين في بعض كتبه أن له شرحاً على الشاطبية، اسمه: "العقد
النضيد في شرح القصيد"، وذلك في: "الدر المصون": (٦٦٤/٤)، وفي كتابه: "عمدة
الحفاظ": مادة: "أبت" (٤٥/١).

٣- نصّ السمينُ الحلبيُّ - في جزئي المحقق - على كتابه: "الدر المصون" عدّة
مرات، وأحال عليه بقوله: استوفيت هذا في: "الدر المصون"، كما في ص: (٣٦١)،
و (٥٣٦).

كما نصّ كذلك على كتابه: "القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"،
وأحال عليه، كما في ص (٣٤٠)، وهذا يؤيد صحة نسبة النص الذي بين أيدينا
للمؤلف.



المطلب الثاني:

أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه:

- من المعروف أن كتاب: "العقد النضيد في شرح القصيد"، شرح لأهم كتب القراءات، وهي منظومة الشاطبي "حرز الأمانى ووجه التهاني"، والتي تلقاها العلماء في سائر الأعصار والأمصار بالقبول، واعتنوا بها أعظم عناية، فجاء شرح السمين حالاً لرموزها، كاشفاً لأسرارها.

- أضف إلى هذا أن الكتاب اعتمد فيه مؤلفه على شرحين من أهم وأميز شروح الشاطبية التي أظهرت فوائدها، وناقشت مسائلها، وقومت عوجها، وهما: شرح أبي عبد الله الفاسي، (ت ٦٥٦هـ)، "اللائى الفريدة في شرح القصيدة"، وشرح أبي شامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، (ت ٦٦٥هـ)، "إبراز المعاني من حرز الأمانى".

وقد عرف السمين - رحمه الله - كيف يستفيد من هذين الشرحين، ويجمع مادته وينسقها ويضعها بين يدي المهتمين في هذا العلم، مع شرحه للأبيات شرحاً وافياً، مُلخّصاً أحياناً ما فيها من القراءات، مقيداً لما أطلقه الشاطبي في كلامه.

- أضف إلى ذلك أن هذا الكتاب غنيٌ ببحوث اللغة، والنحو، والمستشهد عليها بأقوال العرب، وأشعارها، وذلك من خلال توجيهه للقراءات، وإعرابه للأبيات إعراباً مستفيضاً، وإظهاره للإشارات البلاغية في رموز وألفاظ الشاطبية.

- ومما يزيد الكتاب أهمية أن صاحب الكتاب له باعٌ طويل في النحو ومسائله، مما يجعله ينصبُ نفسه أحياناً مدافعاً عن القراءات المتكلم فيها عند النحاة، مستشهداً على ذلك بالأقوال والأشعار.

-أضف إلى ذلك أنه قد أثنى على الكتاب اثنان من علماء القراءات

المتخصصين، هما:

١- الإمام المحقق ابن الجزري، حيث قال: «شرح الشاطبية شرحاً لم يُسبق إلى

مثله»^(١).

٢- الإمام القسطلاني، - صاحب لطائف الإشارات في القراءات - حيث

قال: «شَرَحَ الشَّاطِبِيَّةَ شَرْحاً جَلِيلاً أَجَادَ فِيهِ وَأَفَادَ، ... وَقَفَّتْ عَلَيْهِ، وَطَالَعَتْهُ،

وَانْتَفَعَتْ مِنْهُ كَثِيراً - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -»^(٢).



(١)- غاية النهاية: ١٥٢/١.

(٢)- الفتح المواهبي في مناقب الشاطبي (خ): ١٣٥ ب/.

المطلب الثالث:

منهج المؤلف في كتابه، ومصادره - من خلال جزئي المحقق -:

تمهيد:

من المعروف أن كتاب: "العقد النضيد في شرح القصيد" هو شرح لقصيدة الإمام الشاطبي، "حز الأمانى ووجه التهاني" في القراءات السبع، وهذه القصيدة شرحها عددٌ كبير من الأئمة البارزين قديماً وحديثاً، وتعرضوا لحل رموزها، وإيضاح مشكلاتها، وقد سلكوا في ذلك طرقاً شتى، ومناهج متعددة، ويمكن حصر تلك الطرق، في ثلاثة مناهج، هي كالتالي:

١- المنهج الأول: تحويل نظم الشاطبي إلى كلام منثور، مع إيضاحات مختصرة، تقتصر على حل الرموز، وإزالة الغموض، بعبارة مختصرة، ربما لا تتعدى عبارة الناظم في قصيدته، تسهياً على الطلبة، وقد سلك هذا المنهج عدد من شراح الشاطبية، منهم على سبيل المثال:

أ- الشيخ تقي الدين، يعقوب بن بدران الدمشقي، المعروف "بالجرايدي"، (ت ٦٨٨هـ)^(١)، في كتابه المسمّى: "كشف الرموز"، قال حاجي خليفة عن الشرح: «اقتصر فيه على حل مشكلاته، وسماه كشف الرموز»^(٢).

ب - الشيخ هبة الله، بن عبد الرحيم بن إبراهيم الحموي، المعروف: "بابن البارزي"، (ت ٧٣٨هـ)، في كتابه المسمّى: "الفريدة البارزية في حل القصيدة

(١) - انظر ترجمته في: معرفة القراء: ١٣٨٦/٣، وغاية النهاية: ٣٨٩/٢.

(٢) - كشف الظنون: ٦٤٧/١.

الشاطبية"^(١)، فقد حوّل الشاطبية إلى نثر عرض فيه أبيات القصيدة، بعبارة لا تتجاوز عبارة الإمام الشاطبي.

٢- **المنهج الثاني:** شرح الشاطبية، بفك رموزها، مع بيان المعنى الإجمالي للبيت، مع التعرّض لبعض المفردات اللغوية، والتعرّض بإيجاز لبعض زيادات القصيدة، وقد سلك ذلك عدد من شراح الشاطبية، ومنهم على سبيل المثال:

أ - الشيخ علي بن محمد الضباع، (ت ١٣٧٦هـ)، في كتابه: "إرشاد المريد إلى مقصود القصيد".

ب - الشيخ عبد الفتاح القاضي، (ت ١٤٠٣هـ)، في كتابه: "الوافي في شرح الشاطبية".

٣- **المنهج الثالث:** الشروح الموسّعة والتي يتعرض فيها الشارح لكل ما يتعلق بالبيت من ناحية المعنى، والإعراب، وإيضاح المشكلات، وتقييد المطلق، وتوجيه القراءات، وإبداعات النظم، وكلّ على حسب منهجه، فمنهم من يتوسع غاية التوسع، وربما خرج عن المقصود، والبعض اقتصر على المطلوب، من هذه الشروح على سبيل المثال ما يلي:

أ - "كنز المعاني في شرح حرز الأمان"، للإمام برهان الدين، إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت ٧٣٢هـ).

ب - "فتح الوصيد في شرح القصيد"، للإمام علم الدين، أبي الحسن، علي بن محمد السخاوي، (ت ٦٤٣هـ).

- وعند التأمل في كتاب: السمين الحلبي: "العقد النضيد في شرح القصيد" نجد أنه من الشروح الموسّعة والتي تتعرض لكل ما يتعلق بالبيت، من ناحية الإعراب،

(١)- انظر: معرفة القراء: ١٤٨٧/٣، وغاية النهاية: ٣٥١/٢، وكشف الظنون: ٦٤٨/١، وقد قام بتحقيقه د. عبد الله السليمان، في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

واللغة، والتوجيه، وحلّ المشكلات، أضف إلى ذلك استدراكه على الشراح الآخرين، وتقويم ما وقعوا فيه، أو إكمال ما أنقصوه، وسيظهر لنا هذا من خلال بيان المنهج، وإيضاحه، وإليك ذلك.

السمين الحلبي، ومنهجه في شرحه:

لقد أعطى السمين الحلبي - رحمه الله - في مقدمة كتابه صورة تقريبية لمنهجه، وطريقته التي سار عليها، والسبب الذي دفعه لشرح هذه المنظومة، فقال:

«وقد وضع الناس - قديماً وجديداً - كتباً كثيرة متضمنة لاختلافهم - يعني: القراء السبعة - فمن مطّول ومختصر، وكلٌّ مثاب على قصده.

وأحسن ما وُضِعَ في ذلك: "حزب الأمانى ووجه التهاني"، للإمام أبي القاسم الشاطبي، برّده الله مضجعه، فإنه أتى فيها بالعجب العجّاب، وأماط القشر عن اللباب. وقد شرح هذا الكتاب جماعة، كلٌّ منهم حصّل المقصود، وأحسن ما شُرِحتَ به: شرحا الشيخين الجليلين: أبي عبد الله الفاسي، وشهاب الدين أبي شامة، غير أن كلاً منهما أهمل ما عُني به الآخر، مع إهمالهما أشياء مهمة، فرأيتُ أن أشرح الكتاب بما يوفّي المقصود - إن شاء الله تعالى - واجتهدتُ في بيان فكّ الرموز، وبيان إعراب الأبيات، وتوجيه المشكل من القراءات، وتفسير غريب اللغات، وبيان معاني الألفاظ، وما تضمنته من بديع وبيان.

وجعلت «الشين» المعجمة علامة للشيخ شهاب الدين أبي شامة، و«العين» لأبي عبد الله، وقد أُصرّحَ باسمهما.

وكنت قد ألفت - والله الحمد - إعراب الكتاب العزيز في كتاب سميت: "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، فنقلت منه هنا ما تيسّر، وربما أحيل عليه.

وقد جانبت التطويل المملّ، والاختصار المخلّ، فإنهما سببٌ في الإعراض عن التصانيف، والصدّد عن التأليف، وتعرّضتُ أيضاً لما تكلمّ فيه الشراح من إعراب آية، أو بيت من القصيد، إذا وقع منهم فيه ما يحتمل البحث، سالكاً في ذلك الطريقة المثلى، فإنها أخرى وأولى»^(١).

قلت: ومن خلال تحقيقي للكتاب وقراءتي له قراءة متأنية، وممارستي لمباحثه وجزئياته، واطلاعي على ما ذكره السمين في مقدمته السابقة؛ يمكن لي أن أجمل المنهج عموماً في عدة محاور رئيسة، لا يخرج شرح البيت في الغالب عنها، ثم بعد ذلك أفصّل جزئيات تلك المحاور ممثلاً على ذلك بأقوال السمين في شرحه - كل ذلك من خلال جزئي المحقق - .

المحاور الرئيسية لمنهج المؤلف في كتابه، إجمالاً تلخص فيما يلي:

المحور الأول: يبدأ المؤلف ببيان مدلولات الرموز، مرتبةً كما ذكرها الشاطبي، فيقول: «أخبر الناظم عمّن رمز له بكذا ...»، فيشرح الرموز، ويبيّن ما في البيت من قراءات منسوبة إلى أصحابها، ثم يبيّن قراءة المسكوت عنهم بقوله: «فيتعين للباقيين القراءة بكذا ...».

المحور الثاني: يتطرق للمسائل المشكّلة المتعلقة بنظم الشاطبي، كإيراده لبعض الاعتراضات على الناظم، والإجابة عليها، وإيضاحه للغامض في النظم، وتقييده للمطلق، وغير ذلك.

المحور الثالث: يقوم بتوجيه القراءة، ويستفيض في هذا الأمر بتتبع وجه كل قراءة، مستدلاً بما يراه دليلاً من اللغة والشعر وأقوال العرب، متطرقاً من

(١) - مقدمة العقد النضيد، ت: أيمن سويد: ٤/١ - ٦.

خلال ذلك لبعض مسائل العربية، ناقلاً عن عدد كبير من الكتب المتقدمة، ككتب التفسير، والإعراب، والتوجيه، وغيرها.

المحور الرابع: يقوم بإعراب البيت إعراباً مستفيضاً وتفصيلاً؛ مما يدل على تمكنه في هذا الباب، شارحاً لبعض معاني الألفاظ، وغريب اللغة، مورداً لبعض الإشارات البلاغية، والألغاز التعبيرية، من خلال تفسيره لمعاني رموز القراء، في ألفاظ الشاطبي، بمعانٍ لطيفة.

تفصيل محاور المنهج وجزئياته مع التمثيل:

المحور الأول: يبدأ الناظم بفك رموز الشاطبي، وبيان ما فيها من القراءات، وهذا العمل شمل كل الأبيات المشروحة دون استثناء.

وهنا أمران:

١ - يبين أحياناً احترازات الناظم المتقيد بها، نظراً لمنهجه في الخطبة، فيشرح ذلك، رابطاً بين البيت المشروح، والقيود المذكورة في الخطبة، وقد جاء هذا في مواضع عديدة منها على سبيل المثال:

أ - عند شرحه لقول الناظم:

(وَتَمَّ هُوَ رَفَقًا بَانَ وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ وَكَسْرٌ وَعَنْ كُلِّ يُمِلُّ هُوَ أَنْجَلًا)^(١).

قال المؤلف: «وقوله: (والضَّمُّ غَيْرُهُمْ وَكَسْرٌ)، أي: قراءة غير من تقدم بالضم في: «هاء هو»، والكسر في: «هاء هي»،..... وإنما نصّ على ذلك؛ لأنه لو سكت لأخذ للباقيين بالفتح في: «هاء هو»، و«هاء هي»؛ لأن الضم المسكوت عليه ضده الفتح؛ لقوله في الخطبة:

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٠)، فرش سورة البقرة.

(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمَّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا ٠٠٠) البيت^(١).

ب - عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَيْثُ أَتَى خُطُواتُ الطَّاءِ سَاكِنٌ وَقُلْ ضَمُّهُ عَن زَاهِدٍ كَيْفَ رَثَلًا)^(٢).

قال المؤلف: «... أَخْبِرَ أَنَّ ضَمَّ الطَّاءِ مَرُوي عَن مَنْ رَمَزَ لَهُ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةَ، وَالزَّايِ، وَالْكَافِ، وَالرَّاءِ، مِنْ قَوْلِهِ: (عَنْ زَاهِدٍ كَيْفَ رَثَلًا)، وَهُمْ: حَفْصٌ، وَقَنْبِلٌ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَالْكَسَائِيُّ، فَتَعَيَّنَ لغيرِهِمُ السُّكُونُ الْمَنْصُوعُ عَلَيْهِ أَوَّلًا، وَلَوْ لَمْ يَنْصُرْ عَلَيْهِ أَوَّلًا، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الضَّمِّ فَقَطْ؛ لِأَخْذِ لِلْبَاقِينَ: بِالْفَتْحِ عَلَى مَا أَصَلَّهُ^(٣)، وَكَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ السُّكُونِ؛ لِأَخْذِ ضِدَّهُ وَهُوَ: الْفَتْحُ، فَلِذَلِكَ نَصَّ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ، كَأَنَّهُ قَالَ: الطَّاءُ سَاكِنَةٌ مِنْ: ﴿خُطُواتُ﴾^(٤) حَيْثُ وَرَدَتْ لِكُلِّ الْقِرَاءِ، إِلَّا لِمَنْ اسْتَشْنَى مِنْهُمْ»^(٥).

٢- يقوم أحياناً بتلخيص وجمع ما في البيت من قراءات؛ تسهياً على القارئ،

وقد جاء هذا في عدة مواضع، منها على سبيل المثال:

أ - عند شرحه لقول الناظم:

(وَتَنْسَخُ بِهِ ضَمُّ وَكَسْرٌ كَفَى وَتُنْسِها مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلى)^(٦).

(١)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٦٢)، الخطبة، وانظر: ص ١٨٦ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٩٤)، فرش سورة البقرة.

(٣)- أي: على ما أصَّله بقوله:

(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِنًا فَغَيْرُهُمُ بِالْفَتْحِ وَالتَّصْبِ أَقبِلا).

متن الشاطبية البيت رقم (٦٢).

(٤)- من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١٦٨.

(٥)- انظر: ص ٤٦٢ من هذه الرسالة.

(٦)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٥)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «وإذا جُمع بين ترجمة: ﴿نَنْسَخُ﴾، وترجمة: ﴿نُنْسِهَا﴾،
تحصل منها ثلاث قراءات:

الأولى لابن عامر وحده، وهي: ﴿مَا نُنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾^(١) بضم
النون وكسر السين في الفعلين، من غير همز في: ﴿نُنْسِهَا﴾.

الثانية: لابن كثير، وأبي عمرو: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسَأُهَا﴾ بفتح
النون والسين في الفعلين، وبالهمز الساكن في: ﴿نُنْسِهَا﴾.

الثالثة: للباقيين وهم الكوفيون ونافع، ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾
بفتح النون والسين في الفعل الأول، وبضم النون وكسر السين من غير همز في
الثاني^(٢).

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِدْيَةٌ تَوْنٌ وَارْفَعِ الْخَفْضَ بَعْدُ فِي طَعَامٍ لَدَى غُصْنٍ دَنَا وَتَذَلُّلًا

مَسَاكِينَ مَجْمُوعًا وَلَيْسَ مُنُونًا وَيُفْتَحُ مِنْهُ التَّوْنُ عَمَّ وَأَبْجَلًا)^(٣).

قال المؤلف: «وقد حصل من مجموع هذين البيتين أن القراء على ثلاث

مراتب:

الأولى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾^(٤)، بإضافة: ﴿فِدْيَةٌ﴾، لـ ﴿طَعَامٍ﴾

وَجَمْعُ: ﴿مَسَاكِينَ﴾ لنافع وابن ذكوان فقط.

الثانية: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ بالتنوين، وجمع: ﴿مَسَاكِينَ﴾ لهشام

وحده.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٢) - انظر: ص ٣٤٤ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيتين رقم: (٥٠٠) و(٥٠١)، فرش سورة البقرة.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

الثالثة: ﴿فَدِيَّةٌ طَعَامٌ مِسْكِينٍ﴾، بالتثوين، وإفراد: ﴿مِسْكِينٍ﴾ للباقيين.
ولم يَقْرَأْ أَحَدٌ بِالْإِضَافَةِ وَإِفْرَادٍ: ﴿مِسْكِينٍ﴾^(١).

المحور الثاني: يتطرق للمسائل المشككة المتعلقة بنظم الشاطبي، كإيراده لبعض الاعتراضات على الناظم، والإجابة عليها، وإيضاحه للغامض في النظم، وتقييده للمطلق، وغير ذلك، وإليك بعض هذه المسائل، مع أمثلتها.

١- إيراده لبعض الاعتراضات على الناظم، والتي قد يُفهم منها غير المراد والإجابة عليها، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَعَدْنَا جَمِيعًا دُونَ مَا أَلْفِ حَلَامٍ)^(٢)

ذكر المؤلف ثلاث اعتراضات على الشاطبي في نظمه هذا، والتي قد تُوهم، أو تُدخِل في معنى النظم ما ليس منه، فأورد تلك الإشكالات، وتعقّب ما قاله: الفاسي، وأبو شامة في ذلك، وأجاب على تلك الاعتراضات^(٣).

ب - عند شرحه لقول الناظم:

(خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنِ غَيْرِ نَافِعٍ)^(٤)

أورد المؤلف اعتراضين على الناظم، وأجاب عليها^(٥).

(١)- انظر: ص ٥٠٦ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٣)، فرش سورة البقرة.

(٣)- انظر: ص ١٩٩ - ٢٠٣ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.

(٥)- انظر: ص ٢٦٩ من هذه الرسالة.

ج - عند شرحه لقول الناظم:

(وَيُنَزِّلُ خَفِّفَهُ وَتُنَزِّلُ مِثْلَهُ وَتُنَزِّلُ حَقًّا وَهُوَ فِي الْحِجْرِ تُقَالًا)^(١).

أورد المؤلف اعتراضين على الناظم، وأجاب عليها^(٢).

٢- إيراده لما نُظِمَ إعادةً وإصلاحاً لنظم الشاطبي مما قد يُوهِمُ أمراً مخالفاً، وقد يوافق ذلك، أو يعتذر للشاطبي. من أمثلة ذلك ما يلي:

أ - عند شرحه لقول الناظم:

(ورءوفٌ قصرٌ صُحِبَتْه حَلا)^(٣).

قال المؤلف: «كان ينبغي أن يقول: «جميعاً»؛ لأن الخلاف ليس مقصوراً على: ﴿رَءُوفٌ﴾^(٤) الذي في هذه السورة فقط.

قال أبو شامة: «وكان الأولى لو قال:-

صِحَابٌ كَفَا خَاطِبٌ يَقُولُونَ بَعْدَ أَمٍّ وَكُلُّ رَءُوفٍ قَصْرٌ صُحِبَتْه حَلا»^(٥).

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوْ آخِرِ إِبْرَاهِيمَ لَاحَ وَجَمَّلا)^(٦).

قال المؤلف: «والذي عُهِدَ من طريقة الناظم - رحمه الله تعالى - في مثل ذلك أن يُلْفِظَ بالقراءتين معاً، كقوله:

(سُكَّارِي مَعَا سَكْرِي ٠٠٠)، كما سيأتي في الحج.

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٨)، فرش سورة البقرة.

(٢) - انظر: ص ٣٠٦ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٧)، فرش سورة البقرة.

(٤) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١٤٣.

(٥) - انظر: ص ٤١٩ من هذه الرسالة.

(٦) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٠)، فرش سورة البقرة.

وقوله هنا: (وَحَمَزَةٌ أُسْرَى فِي أُسَارَى (٠٠٠)).

وقوله في سبأ: (وَعَالِمٌ قُلٌّ عَلامٍ شَاعَ (٠٠٠)).

وليس هذا من باب الاستغناء باللفظ عن القيد؛ لأن الوزن يستقيم له على كلتا القرائتين.

قال أبو شامة: «ولو قال:

وَفِي يَاءِ إِبْرَاهِيمَ جَاءَ أَلْفٌ وَفِي ثَلَاثِ النِّسَاءِ آخِرًا لَاحٌ وَأَنْجَلَا

لحصل الغرض». انتهى.

قلت: شهرة القراءة مُعْنِيَةٌ عن ذلك؛ لأن الخلاف دائرٌ بين الياء، والألف

بالنسبة إلى المشهور من لغات هذا الاسم الشريف»^(١).

٣- تقييده للمطلق، وحلّه للغامض في النظم، وهذا وقع كثيراً، من أمثلة ذلك

ما يلي:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَدَعَّ يَاءَ مِيكَائِيلَ وَاهْمَزَ قَبْلَهُ عَلَى حُجَّةٍ وَيَاءِ يُحْدَفُ أَجْمَلًا)^(٢)

قال المؤلف: «فإن قلت: قول الناظم: (وَدَعَّ يَاءَ مِيكَائِيلَ) فيه نظر، من حيث

أن فيه يائين، إحداهما: بعد الميم، والثانية: بعد الألف، ومحل الخلاف إنما هي:

الثانية، فما الدليل على إرادته لذلك؟.

(١)- انظر: ص ٣٨١ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٣)، فرش سورة البقرة.

والجواب: أن الذي دَلَّنَا على إرادته الثانية قوله: (وَالْهَمْزُ قَبْلَهُ) فلما قال: (وَالْهَمْزُ قَبْلَهُ) عَلِمْنَا أن مراده الثانية، وَلَمَّا عَلِمَ ذلك، قال: (وَالْيَاءُ يُحَدَفُ) بلام التعريف للمعرفة به^(١).

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَنَنْسَخُ بِهِ ضَمُّ وَكَسْرٌ كَفَى وَنُنْسِئُهَا مِثْلَهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى)^(٢)

قال المؤلف: «فتؤخذ قراءة الباقيين وهما ابن كثير وأبو عمرو بفتح الأول والثالث والإتيان بهمزة؛ فتصير قراءتهما: «نَنْسَأُهَا».

فإن قيل: إذا أُتِيَ لَهْدِينَ الإمامين بالهمز، فما حُكْمُهَا هل يُؤْتَى بها ساكنة أو متحركة؟، وإذا أُتِيَ بها متحركة فبأي حركة تُحْرَكُ؟

والجواب عن ذلك: من وجهين: أحدهما: أنه معلوم أن الفعل المعطوف على مجزوم مجزوم، وإذا كان حُكْمُهُ الجزم عَلِمَ أنه يُؤْتَى بها ساكنة؛ لأن علامة الجزم في الفعل الصحيح سكون آخره.

والثاني: قاله أبو شامة: «فيأخذ الهمز في القراءة الأخرى، ومطلق الهمز لا يقتضي حركته، فيقتصر على أقل ما يصدق عليه اسم الهمز، وهو الإتيان بهمزة ساكنة».

وهما جوابان جيدان، والثاني: أصيغ^(٣).



(١) - انظر: ص ٣٢٧ - ٣٢٨ من هذه الرسالة.

(٢) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٥)، فرش سورة البقرة.

(٣) - انظر: ص ٣٣٨ من هذه الرسالة.

المحور الثالث: توجيه القراءات والاستفاضة في ذلك بتتبع وجه كل قراءة، مستنداً بما يراه دليلاً من اللغة والشعر وأقوال العرب، وناقلاً عن عدد كبير من الكتب المتقدمة ككتب التفسير والإعراب والتوجيه، وقد أُجْمِلَ منهجه في هذا المحور في النقاط التالية، ممثلاً على ما أقول:

١- جانب الإعراب وقواعد النحو والصرف.

٢- جانب اللغات، واللهجات، والاستدلال بها في تقوية وجه القراءة.

٣- جانب التفسير لمعنى القراءة، وموافقتها لما بعدها وما قبلها، والاستدلال بذلك في التوجيه

٤- جانب الرسم والاستدلال به موافقةً ومخالفةً في تقوية التوجيه.

٥- جانب الجمع بين القراءات المتعددة في الكلمة القرآنية من خلال التوجيه، وجعل بينهما قاسماً مشتركاً تتحد من خلاله القراءتان.

٦- جانب وقوفه في خطٍ مقابلٍ من كثيرٍ من النحاة الذين يسهُل عليهم تحطئة القراءة السبعية، لعدم جريانها على قواعدهم النحوية، فينتصر لوجه القراءة بالأدلة والشواهد.

الأمثلة على ذلك:

١- جانب الإعراب وقواعد النحو والصرف.

يبين المؤلف وجه القراءة نحويًا، ويتوسّع في ذلك بذكر أكثر من وجه، مما يدل على تَمَكُّنه من هذا العلم، ويُعَدُّ أحياناً أوجه الإعراب في الكلمة، من أمثلة ذلك ما يلي:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفَعُهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعَلَامِ)^(١).

وجه قراءة ابن عامر، والأخوين: ﴿وَلَكِنْ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا﴾^(٢)

بتخفيف النون، ورفع «الشياطين»، فبين أنه متى خُفِّفَت «لَكِنْ» وجب إهمالها، خلافاً

ليونس بن حبيب، والأخفش، ونقل قولهما في ذلك، ونقل الفرق بين «لَكِنْ» و«إِنَّ»

من حيث الإهمال والإعمال، وهل الأوجه في «لكن» بعد الواو التشديد، أو التخفيف،

فبين ذلك، واستدل عليه بما يراه من أقوال النحاة وأشعار العرب^(٣).

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالرَّفْعِ نَوْنُهُ فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُحَمَّلًا)^(٤).

وجه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا

جِدَالٌ﴾^(٥)، فبين وجه المغايرة في رفع الأولين، وفتح الثالث، وبين وجه

القراءة الأخرى، ثم تطرّق لمسألة «لا» التي للنفي، إذا كرّرت مثل: «لا حول

ولا قوة إلا بالله»، وما فيها من الأوجه عند أهل النحو^(٦).

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٤)، فرش سورة البقرة.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٣) - انظر: ص ٣٣١ - ٣٣٥ من هذه الرسالة.

(٤) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٤)، فرش سورة البقرة.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

(٦) - انظر: ص ٥٣٣ - ٥٣٥ من هذه الرسالة.

- المؤلف يوجّه القراءة أحياناً بأكثر من وجه، مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَمَزَةٌ أُسْرَى فِي أُسَارَى)^(١)

قال المؤلف: «وأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه.....»، فذكر تلك الأوجه^(٢).

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كَفَلًا)^(٣)

قال المؤلف: «وأما رفعه فمن ثلاثة أوجه:.....»^(٤).

ثم عدّد تلك الأوجه.

ج - عند شرحه لقول الناظم:

(وَصِيَّةٌ ارْفَعُ صَفْوُ حَرَمِيَّهِ رِضَى)^(٥)

قال المؤلف: «والوجه في رَفَعُ: ﴿وَصِيَّةٌ﴾^(٦): من طُرُقٍ خمسة:.....»، ثم

عدّد تلك الطرق، ثم قال: «والوجه في نصبها: من طُرُقٍ أربعة:.....»^(٧).

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ٢٩٥ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: ص ٣٦٣ من هذه الرسالة.

(٥)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥١٤)، فرش سورة البقرة.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٧)- انظر: ص ٦٠٥ - ٦٠٦ من هذه الرسالة.

- المؤلف يعدد أوجه الإعراب في الكلمة المقروء بها، أو في جملتها، زيادة في

الإيضاح، مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَوَاتَّخَذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلًا)^(١)

وجه قراءة: ﴿آتَّخَذُوا﴾^(٢)، بفتح الخاء، وذكر ما يترتب على موقع الجملة

من الأوجه الإعرابية، فقال:

«والوجه في قراءة: ﴿آتَّخَذُوا﴾ بفتح الخاء: أنه جعله قولاً ماضياً، ثم في هذه

الجملة ثلاث احتمالات:-

أحدها: أنها عطُف على: ﴿جَعَلْنَا﴾ المنخفض بإضافة الظرف إليه تقديرًا،

فيكون الكلام على هذا جملة واحدة.

الثاني: أنها عطُف على جملة قوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ فتحتاج حينئذ إلى تقدير

«إذ»، ويكون الكلام على ذلك جملتين، والتقدير: «وإذ جعلنا وإذ اتخذوا»، عطُف

ظرفاً على ظرف.

الثالث: عطُفه على مُقَدَّر، أي: «فَثَابُوا واتخذوا»، يدل على ذلك المُقَدَّر

لفظ: ﴿مَثَابَةٌ﴾^(٣).

ب - عند شرحه لقول الناظم:

(وَلَا يَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَائِعَ دُخْلًا)^(٤).

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٤)، فرش سورة البقرة.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٣)- انظر: ص ٤٠٠ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «وارتفع هذا الفعل في قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾^(١) في كلتا القراءتين من ثمانية أوجه:.....»^(٢).

فذكر جميع الأوجه الثمانية.

٢- جانب اللغات، واللهجات، والاستدلال بها في تقوية وجه القراءة، مع نسبتها إلى أهلها أحياناً، مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَيْثُ أَتَاكَ الْقُدْسُ إِسْكَانُ دَالِهِ دَوَاءٌ وَلِلْبَاقِينَ بِالضَّمِّ أُرْسِلَا)^(٣).

قال المؤلف: «والوجه في تسكين داله: إما أنها لغة مُسْتَقِلَّة، وإما أنها مُخَفَّفَةٌ مِنَ الضَّمِّ.

وقد تقدّم عن عيسى بن عمر: "أن كل كَلِمَةٍ ثَلَاثِيَّةٍ مَضْمُومَةٌ الْفَاءُ يَجُوزُ فِي عَيْنِهَا الْإِسْكَانُ".

والضَّمُّ: لغة أهل الحجاز، والإسْكَانُ: لغة تميم.

والحاصل: أن مقتضى اللغة أن يكون المُسَكَّنُ فَرْعَ الْمُخَفَّفِ، وقد قيل بعكس ذلك في: «عُسْر» و«يُسْر» أن المضموم فَرْعُ السَّاكِنِ.

وكان من سَكَّنَ اسْتَثْقَلَ تَوَالِي ضَمْتَيْنِ، وَمَنْ ضَمَّ أَتَى بِالْكَلِمَةِ عَلَى أَصْلِهَا، وَلِأَنَّ خِفَّةَ اللَّفْظِ بَقْلَةُ الْحُرُوفِ قَاوَمَتْ ضَمَّ الْعَيْنِ»^(٤).

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٢)- انظر: ص ٢٧٤ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٧)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: ص ٣٠٣ من هذه الرسالة.

٣- جانب التفسير لمعنى القراءة، وموافقتها لما بعدها وما قبلها، والاستدلال

بذلك في التوجيه. ومثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَنُسِيهَا مِثْلَهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى) (١)

قال المؤلف: «والوجه في قراءة: ﴿نُسِيهَا﴾ (٢) بالضم والكسر: أنه من: «النَّسِيَان» المراد به: «التَّرك»، والمعنى: أو نتركها من غير نَسَخٍ، يقال: «نَسِيْتُهُ وَأُنْسِيْتُهُ». بمعنى: تَرَكْتُهُ.....، وقيل: معناه من: «النَّسِيَان» الذي هو: ضِدُّ الذِّكْرِ، أي: «أو نُسِيَهَا النَّاس».....

والوجه في قراءة: «نَسَّأَهَا» بالهمز أنه من: «التَّأخِير»، يُقال: «نَسَّأَ اللهُ فِي أَجَلِك»، أي: أَخَّرَهُ.....، والمعنى: ما نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُؤَخِّرُ نَسَخَهَا فَلَا نَسَخَهَا» (٣).

ب- عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي يَعْْمَلُونَ الْغَيْبُ حَلًّا) (٤).

قال المؤلف: «والوجه في الغيبة في: ﴿يَعْْمَلُونَ﴾ (٥): حَمَلُهُ عَلَى مَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (٦).

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٥)، فرش سورة البقرة.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٣)- انظر: ص ٣٤١ - ٣٤٣ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٤٦.

والوجه في خطابه: حَمَلُهُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(١) فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَصْحَابَهُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: «فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ، وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ، أَيُّهَا الْمُخَاطَبُونَ»، وَهُوَ وَعْدٌ لَهُمْ بِالثَّوَابِ عَلَى تَوَلِّيَتِهِمْ وَجُوهَهُمْ نَحْوَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَوَعِيدٌ لِمَنْ أَبَى ذَلِكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

وَحَمَلُهُ أَيْضًا عَلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾^(٢)، [وقوله: ﴿عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾^(٣)]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَأَخْشَوْنِي وَلَا تُمَنِّعْتَنِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(٤) كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ﴾^(٥)، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾^(٥).....

والوجه في قراءة الأخوين: حَمَلُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْاِسْتِقْبَالِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ، فَطَابَقَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى^(٦).

٤- جانب الرسم والاستدلال به موافقةً ومخالفةً في تقوية التوجيه. مثال ذلك:

أ - عند شرحه لقول الناظم:

(عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَأُو الْأُولَى سَقُوطُهَا)^(٧).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠ - ١٥١.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٥٢.

(٦) - انظر: ص ٤٣٤ - ٤٣٥ من هذه الرسالة.

(٧) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «والوجه في حذف هذه الواو: موافقة رسم المصحف الشامي، فإنه في المصحف الشامي رسم: ﴿عَلِيمٌ﴾ ^(١) قَالَُوا ﴿^(١)، دون واو عاطفة، وفي مصاحف غيرهم: ﴿عَلِيمٌ﴾ وَقَالُوا ﴿يَا بُنَاتَا فُكُلٌ قَدْ اتَّبَعَ مِصْحَفَهُ..... والوجه في إثباتها: موافقة بقية المصاحف...» ^(٢).

٥- جانب الجمع بين القراءات المتعددة في الكلمة القرآنية من خلال التوجيه، وجعل بينهما قاسماً مشتركاً، تتحد من خلاله القراءتان. مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(تَفَادُوهُمْوُ وَالْمَدُّ إِذْ رَاقَ نُفْلًا) ^(٣).

قال المؤلف: «والوجه في قراءة: ﴿تَفَادُوهُمْ﴾ ^(٤): إما كون المفاعلة على باها، أي: آتية من اثنين، وذلك أن الأسير، أو أهله يُعْطَى الفداء، والأسير يُعْطَى الإِطْلَاقَ والتَّخْلِيَةَ.

وإما على أنها من: «فَاعِلٌ». بمعنى المُجَرَّد: «كَطَارَقَتُ النَّعْلُ»، و«عَاقَبَتُ اللَّصَّ»، فَتَتَّحِدُ القراءتان حينئذٍ ^(٥).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١١٥ - ١١٦.

(٢) - انظر: ص ٣٤٨ - ٣٤٩ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٥) - انظر: ص ٢٩٧ من هذه الرسالة.

٦- جانب وقوفه في خط مقابل من كثير من النحاة الذين يسهّل عليهم تخطئة القراءة السبعية، لعدم جريانها على قواعدهم النحوية، فينتصر للقراءة، مستدلاً بالأقوال والأشعار في ذلك، مثال ذلك:

أ - قراءة أبي عمرو في: ﴿بَارِيكُمْ﴾^(١) بسكون الهمزة، وصفها المبرد بأنها لحن؛ لعدم جريانها على قواعد النحوية.

فقال المؤلف رداً على ذلك: «وهذه جرأة منه على أبي عمرو، وجهل بلسان العرب..... والصحيح أن رواية الإسكان ثابتة عن أبي عمرو، فقد روى إسكان حركة الإعراب الفراء عن بني تميم، وبني أسد، وبعض النحويين. ومن تسكين حركة الإعراب في الشعر.

قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل.

وقول الآخر:

ونهر تيرا فما تعرفكم العرب.

وقال الآخر:

رُحْتُ وفي رجلك ما فيهما وقد بدا هنك من المتزر.

ففي ذلك رد صريح على أبي العباس^(٢).

(١)- من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٢)- انظر: ص ٢١٨ - ٢١٩ من هذه الرسالة.

ب - قراءة ابن عامر: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١) بالنصب، نقدها: "ابن مجاهد"، وقال بأنها وهم.

فقال المؤلف - منتصراً للقراءة -: «واعلم أن هذه القراءة صحيحة المعنى والرواية، فلا معنى لردّ من ردّها، ولا التفات إليه؛ لأن قارئها من كبار أئمة الإسلام، وقد تقدم في ترجمته أنه قرأ على جماعة من التابعين، وعلى بعض الصحابة كأبي الدرداء، وغيره حتى على عثمان بن عفان، فلم يتبع فيها إلا الأثر ألا ترى قراءته: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢) الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٣)، ﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾^(٤) بالرفع فيهما، لما قرأهما مرفوعين؟.

فلا يُعتقد في إمام من هؤلاء الأئمة، ﷺ أنه نقل قراءة من تلقاء نفسه واختياره، بل مُتَّبِعٌ فيها نقل مشايخه، ولا يُعْتَرِ بقول: ابن مجاهد، وإن كان من أهل الفن؛ فإنه يُعْلِطُ القراء كثيراً، كما ستقف عليه من كلامه في مواضع تأتي - إن شاء الله تعالى - وكما أخبرتك به عنه قريباً في هذه القراءة.

هذا أبو علي الفارسي، ليس مثله في تكفله بنقل القراءات؛ قد خَرَجَ وَجْهَهَا، وَرَضِيَهَا، فقال: «وقد يمكن أن يقال: في قراءة ابن عامر لما كان على لفظ الأمر، وإن لم يكن المعنى عليه حُمِلَ على صورة اللفظ، وقد حَمَلَ أبو الحسن قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٥) على أنه أُجْرِيَ مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة، فكذلك قراءة ابن عامر». انتهى.

(١) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١١٧.

(٢) - سورة آل عمران، الآية: ٥٩ - ٦٠.

(٣) - سورة الأنعام، الآية: ٧٠.

(٤) - سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

فكان ابن مجاهد أحقّ بقبول هذه القراءة من أبي علي الفارسي؛ لأن وظيفته النقل، ووظيفة أبي علي تخريج ذلك»^(١).

المحور الرابع: إعراب الأبيات إعراباً مستفيضاً، وشرحه لبعض الألفاظ، ودلالاتها اللغوية، ومفسراً لمعاني رموز الشاطبي بمعانٍ لطيفة، وقد أُجْمِلَ هذا المحور في النقاط التالية:

- ١- توسعه في إعراب البيت، فيعرب بعض ألفاظ الشاطبي بأكثر من وجه.
- ٢- نقده لأبي شامة وأبي عبد الله في إعرابهما لبعض المواضع من الأبيات.
- ٣- شرحه لبعض ألفاظ الشاطبي، وبيان معانيها اللغوية.
- ٤- إيراده لبعض الإشارات البلاغية، والألغاز التعبيرية، والمعاني اللطيفة من ألفاظ ورموز الشاطبي.

الأمثلة على ذلك:

- ١- توسعه في إعراب البيت، فيعرب بعض ألفاظ الشاطبي بأكثر من وجه.
- أ- عند إعرابه لقول الناظم:

(وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمَزَةٌ وَقَفُهُ بِوَاوٍ وَحَفْصٌ وَأَقْفًا ثُمَّ مُوصِلًا)^(٢).

- ذكر المؤلف في إعراب: (وَضُمَّ) وجهين^(٣).
- وذكر في إعراب: (حَفْصٌ) وجهين كذلك^(٤).

(١)- انظر: ص ٣٦٦ - ٣٦٧ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦١)، فرش سورة البقرة.

(٣)- انظر: ص ٢٦٠ من هذه الرسالة.

(٤)- انظر: ص ٢٦١ من هذه الرسالة.

ب- عند إعرابه لقول الناظم:

(وَكَسْرُ يُّوْتِ وَالْيُّوْتِ يُضْمٌ عَنْ حِمَى جِلَّةٍ وَجَهًا عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلًا)^(١).

ذكر المؤلف في إعراب: (وَجَهًا) خمسة أوجه: فقال: «قوله: (وَجَهًا): فيه خمسة أوجه.....»^(٢).

٢- نقده لأبي شامة وأبي عبد الله في إعرابهما للأبيات. مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النَّسَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوْ آخِرِ إِبْرَاهِيمَ لَاحَ وَجَمًّا)^(٣).

نقد المؤلف أبا شامة في إعرابه، وتعليقه (فيها) بـ(لاح)، فأتى بإعراب آخر^(٤).

ب - عند شرحه لقول الناظم:

(وَيُنزِلُ خَفْفَهُ وَتُنزِلُ مِثْلَهُ وَتُنزِلُ حَقًّا وَهُوَ فِي الْحِجْرِ ثَقْلًا)^(٥).

نقد المؤلف أبا عبد الله في إعرابه (تُنزِلُ): مبتدأ وخبره محذوف، وتقديره لذلك^(٦).

٣- شرحه لبعض ألفاظ الشاطبي، وبيان معانيها اللغوية، مثال ذلك:

أ - عند شرحه لقول الناظم:

(تُقَادُوهُمْ وَالْمَدُّ إِذْ رَاقَ ثُقْلًا)^(٧).

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٣)، فرش سورة البقرة.

(٢) - انظر: ص ٥٢٤ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٠)، فرش سورة البقرة.

(٤) - انظر: ص ٣٩٢ من هذه الرسالة.

(٥) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٨)، فرش سورة البقرة.

(٦) - انظر: ص ٣١٠ من هذه الرسالة.

(٧) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «ومعنى: (نُفلاً): أُعْطِيَ النَّفْلَ، و«النَّفْلُ»: الغنيمة.....»،
و(إِذِ رَاقٍ): متعلق بـ(نَفْلٍ): أي: أُعْطِيَ الزيادة، وَقَت رِيَاقَتِهِ، وَصَفَائِهِ،
ويقال: «رَاقِ الْمَاءِ وَالشَّرَابِ»، إِذَا صَفَا، وَخُلِّصَ مِنَ الْقَدَى، وَالْمَنْعُصَاتِ، و«رَاقِي
الشيء» أعجبني. قال:

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَّحَهُ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْتَانٍ الْعِضَاهِ تَرُوقُ.

أي: يعجب. وقال آخر:

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَابِ»^(١).

ب - عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي إِذِ يَرُونَ الْيَاءَ بِالضَّمِّ كَلَلًا)^(٢).

قال المؤلف: «والتكليل: عبارة عن الإحاطة بالشيء، ومنه: «رَوْضَةٌ مُكَلَّلَةٌ»،
أي: «كُلِّلتْ بِالنُّورِ وَالنَّبَاتِ»، وَالْإِكْلِيلُ: «عَصَابَةٌ مِنْ جَوْهَرٍ نَفِيسٍ تُجْعَلُ عَلَى رَأْسِ
الْمَلِكِ، وَنَحْوِهِ»، وَكَأَنَّهُ جَعَلَ الضَّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْإِكْلِيلِ عَلَى رَأْسِ الْمَلِكِ
وَلَا بَسِهِ، وَهُوَ تَشْبِيهِ حَسَنٍ، فَإِنَّ الْحَرَكَةَ كَالْمُكَلَّلَةِ لِلْحَرْفِ الَّذِي هِيَ عَلَيْهِ»^(٣).

٤ - إيراده لبعض الإشارات البلاغية، والألغاز التعبيرية، والمعاني اللطيفة من
ألفاظ ورموز الشاطبي، والتي لا تظهر إلا بالتأمل، مثال ذلك:

أ - عند شرحه لقول الناظم:

(١) - انظر: ص ٣٠١ من هذه الرسالة.

(٢) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٩٣)، فرش سورة البقرة.

(٣) - انظر: ص ٤٦٠ من هذه الرسالة.

(وَفِي فَصَّلَتْ يُرَوَى صَفَا دَرَّةَ كُلا) (١)

قال المؤلف: «والدَّر: دَرَّ الحَلْبُ.

و(كُلا) مفعول: (يُرَوَى)، وهو جَمْع: «كُلِيَّة»،، وإنما أَرَوَى الكُلا لشهرته، فهو بمنزلة الماء البارد الذي يَذْهَبُ بما يجده الإنسان من أَلَمِ القَلَقِ عند عَدَمِ الصِّحَّةِ، وهذه استعارة بديعة.

وقد وافق على هذا الحرف إمام كبير من البدور وراوٍ فاضلٍ من الشُّهْبِ وهما ابن عامر، وأبو بكر؛ فَمِنْ ثَمَّ أَنْتَى على هذه القراءة في خصوصية هذا الحرف» (٢).

ب - عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِدِيَّةٌ نَوْنٌ وَارْفَعِ الخَفْضَ بَعْدُ فِي طَعَامٍ لَدَى غُصْنٍ دَنَا وَتَذَلَّلًا) (٣)

قال المؤلف: «قوله: (لَدَى غُصْنٍ) يجوز تعلقه بـ(ارْفَعِ): أي: ارفع ذلك عند غُصْنٍ هذه صفتها؛ يشير إلى الثناء على هذه القراءة

وإنما شَبَّهَ هذه القراءة: بَغُصْنٍ دَانَ مُتَذَلَّلٍ، أي: قريب سَهْلٍ التناول، من قوله تعالى: ﴿وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذَلُّلاً﴾ لظهورها وقربها من الأَفْهَامِ، ولذلك كان عليها الأكثر، فكل أَحَدٍ يَفْهَمُ معناها، كما أن كُلَّ أَحَدٍ يَنَالُ ثمرة الغصن القريب المذللٍ ثمرته، وهي استعارة بديعة» (٤).

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٥)، فرش سورة البقرة.

(٢) - انظر: ص ٤١٢ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٠)، فرش سورة البقرة.

(٤) - انظر: ص ٥٠٣ - ٥٠٤ من هذه الرسالة.

ج - قال عند شرحه لقول الناظم:

(لَأَعْتَنَّاكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهْلًا)^(١).

قال المؤلف: «وما أحسن ما وافقه لفظ: «التسهيل» بالنسبة لـ (أحمد) فإن شريعة نبينا ﷺ سَهْلَةٌ سَمْحَةٌ»^(٢).

د - عند شرحه لقول الناظم:

(وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعُلَا)^(٣).

قال المؤلف: «وأشار الناظم بقوله: (نَحْوُ سَمَا) إلى أنها إذا شُدَّت فقاعدة عِلْمِ النَّحْوِ أَنْ يُنْصَبَ بِهَا اسْمٌ وَيُرْفَعُ بِهَا خَبْرٌ.

ففي الرمز أيضاً تنبيه على علة القراءة وتوجيهها، ففي أول البيت وآخره نَبَّهَ على توجيه القراءتين بكلمات الرمز، وهذا في غاية الحُسْنِ؛ حيث استخدم الكلمة في معنيين، أحدهما: الرمز، والآخر: توجيه القراءة»^(٤).



(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٩)، فرش سورة البقرة.

(٢) - انظر: ص ٥٦٧ من هذه الرسالة.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٤)، فرش سورة البقرة.

(٤) - انظر: ص ٣٣٣ من هذه الرسالة.

مصادره:

إن الناظر في هذا الشرح يرى أنه كتابٌ مشحونٌ بالنقول والآراء، غنيٌّ بالشواهد والأقوال، فالسمين - رحمه الله - كثير النقول، واسع الاطلاع، فهو ينقل من كتب القراءات، وبالأخص شروح الشاطبية، ومن كتب التفسير، وكتب النحو، وكتب الإعراب، وكتب التوجيه، وهو ليس بناقل فحسب بل هو ناقد بصير، ومرجح ثقة، مثل ما فعل مع أبي البقاء العكبري، وأبي علي الفارسي، وابن عطية، والطبري، وغيرهم.

ومن هذا الباب تعددت مصادر السمين وتنوعت، وهناك مراجع عديدة أكثر المؤلف من النقل عنها، واستفاد منها فائدة كبيرة، وتعتبر بالنسبة لشرحه مصادر رئيسة، وهناك مصادر أخرى، عزا إليها في مواضع معدودة، وتعتبر مصادر ثانوية، وإليك بيان ذلك:

المصادر الرئيسية:

يأتي في مقدمة المصادر الرئيسية: شرحان من شروح الشاطبية وهما:

١- إبراز المعاني في حرز الأمان لأبي شامة.

٢- واللائق الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله الفاسي.

وقد صرح المؤلف في مقدمة كتابه بهما، بقوله: «وأحسن ما شُرح به شرحًا الشيخين الجليلين: أبي عبد الله الفاسي، وشهاب الدين أبي شامة، غير أن كلاً منهما أهمل ما عني به الآخر مع إهمالهما أشياء مهمة، فرأيت أن أشرح الكتاب بما يوفّي المقصود»^(١).

(١)- انظر: مقدمة العقد النضيد: ت أيمن سويد: ٥/١.

فمن ثمّ كان لهذين الكتابين أثرٌ واضح على مادة الكتاب؛ ولذا رأيت أن أخصهما بمبحثٍ مستقل، أبين فيه منهجهما وكيفية استفادة السمين منهما، وسيأتي لاحقاً - إن شاء الله تعالى - .

٣- "البحر المحيط" لأبي حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، (ت ٧٤٥هـ)، فقد نقل عنه السمين كثيراً في كتابه، وإن كان لا يشير إلى ذلك، واستفاد منه في آراء العلماء حول المسائل النحوية والإعراب؛ ولذا نجد أن أكثر الشواهد الشعرية الموجودة في هذا الجزء موجودة في البحر المحيط^(١).

٤- "الكتاب" لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر النحوي (ت ١٨٠هـ)، وقد نقل عنه في مواضع كثيرة، وخاصة في المسائل النحوية^(٢).

٥- "المحرر الوجيز"، لابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي، (ت ٥٤٦هـ)، فقد نقل منه في عشرين موضعاً تقريباً^(٣).

٦- "الكشاف"، لأبي القاسم، محمود بن عمر الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، فقد نقل منه في عشرين موضعاً تقريباً^(٤).

٧- "الحجة للقراء السبعة"، لأبي علي، الحسن بن عبد الغفار الفارسي، (ت ٣٧٧هـ)، فقد نقل عنه في أكثر من ثلاثين موضعاً تقريباً^(٥).

٨- "معاني القرآن وإعرابه"، لأبي إسحاق، إبراهيم بن السري الزجاج، (ت ٣١١هـ). فقد نقل منه في خمسة عشر موضعاً تقريباً^(٦).

(١)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٣٢٣، ٣٣٥، ٤٣٢.

(٢)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٧٩، ٢٣٦، ٢١٥.

(٣)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٦١، ٢٣٨، ٢٤٩.

(٤)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٥٣، ١٩٢، ١٩٧.

(٥)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٩٠، ٢١٧، ٢٤٦.

(٦)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٢٠٧، ٢١٦، ٣٤٢.

٩- "التبيان في إعراب القرآن" لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، فقد نقل منه في خمسة عشر موضعاً تقريباً^(١).

١٠- "الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها وحججها"، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ)، فقد نقل عنه في أكثر من عشرين موضعاً تقريباً^(٢).

١١- كتابه: "الدر المصون في علوم الكتاب العزيز"، فقد نقل عنه في مواضع عديدة، وخاصة بعض مسائل الإعراب والنحو والتوجيه، وأحال عليه في مواضع أخرى كثيرة^(٣).

المصادر الفرعية:

وهي المصادر التي نقل عنها السمين مرة أو أكثر في مواضع متفرقة، ومنها:

١- "جامع البيان"، للإمام أبي جعفر، محمد بن جرير الطبري، (ت ٣١٠هـ).

٢- "معاني القرآن للفراء" أبي بكر، يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ).

٣- "معاني القرآن للأخفش"، سعيد بن مسعدة البلخي، (ت ٢١٥هـ).

٤- "إعراب القرآن للنحاس" أبي جعفر، أحمد بن محمد النحوي، (ت ٣٣٨هـ).

٥- "فتح الوصيد في شرح القصيد"، لأبي الحسن، علي بن محمد، علم الدين السنخاوي، (ت ٦٤٣هـ).

(١)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٦٢، ٢٧٤، ٥٠٨.

(٢)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ١٧٣، ٢٠٧، ٢٥٥.

(٣)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٣٦١، ٥٣٦، ٧٠٥.

٦- "التيسير في القراءات السبع"، لأبي عمرو، عثمان بن سعيد الداني،
(ت ٤٤٤هـ).

٧- "جامع البيان في القراءات السبع"، لأبي عمرو، عثمان بن سعيد الداني،
(ت ٤٤٤هـ).

٨- "السبعة في القراءات"، لابن بكر، أحمد بن موسى بن مجاهد،
(ت ٣٢٤هـ).

٩- "التبصرة في القراءات السبع"، لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي،
(ت ٤٣٧هـ).

١٠- "مشكل إعراب القرآن"، لأبي محمد، مكي بن أبي طالب القيسي،
(ت ٤٣٧هـ).

١١- "المحتسب في شواذ القراءات"، لأبي الفتح، عثمان بن جني،
(ت ٣٩٢هـ).

١٢- "التجريد لبغية المرید في القراءات السبع"، لابن الفحام، عبد الرحمن بن
عتيق بن خلف، (ت ٥١٦هـ).

١٣- "الكافي في القراءات السبع"، لابن شريح محمد بن شريح الرعيبي،
الأندلسي، (ت ٤٧٦هـ).

١٤- تفسير الواحدي، "الوسيط"، لأبي الحسن، علي بن أحمد بن علي
الواحدى النيسابورى، (ت ٤٦٨هـ).

١٥- تفسير الماوردي، "النكت والعيون"، لأبي الحسن، علي بن محمد بن
حبيب القاضي الماوردي البصري، (ت ٤٥٠هـ).

١٦- "المقتضب"، لأبي العباس، محمد بن يزيد البصري النحوي، المعروف:
بـ"المرد".

١٧- "الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب"، للأمير أبي نصر، علي بن هبة الله المعروف بـ"ابن ماكولا"، (ت ٤٧٥هـ).

١٨- "إصلاح المنطق"، لأبي يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت الكوفي النحوي، (ت ٢٤٤هـ).

١٩- "المفردات في غريب القرآن"، لأبي القاسم، الحسين بن محمد المعروف: بـ"الراغب الأصفهاني"، (ت ٥٠٢هـ).

٢٠- "القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"، للسمين الحلبي.

٢١- "الجمال"، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المعروف: "بالزجاجي"، (ت ٣٣٩هـ).

٢٢- "المستدرك على الصحيحين"، للحاكم، أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ).

٢٣- "شرح الهداية"، لأبي العباس، أحمد بن عمار المهدي، (ت ٤٤٠هـ).

٢٤- "كتب الأهوازي"^(١)، أبي علي، الحسن بن علي بن إبراهيم، (ت ٤٤٦هـ).



(١)- قلت: "كتب الأهوازي" إجمالاً، ولم أذكر مسمياتها لأنني لم أجد نقول السمين عن الأهوازي المذكورة هنا في كتبه المطبوع منها أو المخطوط.

المطلب الرابع:

بيان كيفية استفادة المؤلف من شرحي أبي شامة والفاسي، وأثرهما على مادة الكتاب - من خلال جزئي المحقق - مع توضيح منهجيهما باختصار.

اعتمد السمين الحلبي - رحمه الله - في كتابه - الذي نحن بصدد دراسته - على شرحين من أهم شروح الشاطبية، هما:

١- "إبراز المعاني من حرز الأمانى"، لشهاب الدين، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، (ت ٦٦٥هـ)، المعروف: بـ "أبي شامة".

٢- "اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة" لأبي عبد الله، محمد بن حسن الفاسي (ت ٦٥٦هـ).

فقد نقل منهما نقولاً كثيرة^(١) مع التعقيب عليهما، ومناقشتهما، وتصحيح ما يراه لازماً في قولهما، هذا في بعض النقول.

وفي بعضها الآخر يضمن كلامهما كتابة تأييداً منه لهما، واستحساناً منه لقولهما.

وقد أجزم بأنه ما من مسألة في هذين الشرحين إلا وقد تطرق السمين الحلبي في كتابه لها - من خلال جزئي المحقق -.

وقد ذكر السمين الحلبي في مقدمة كتابه بأن غرضه من تأليف هذا الشرح هو استدراك ما أهمله الشارحان: أبو شامة، وأبو عبد الله الفاسي، وأن يوفّي المقصود،

(١)- بلغ عدد النقول المصرح بالنقل فيها عن أبي شامة ما يقارب: (١٥٢) نقلاً، وعن أبي عبد الله الفاسي ما يقارب: (١٧٣) نقلاً، من خلال جزئي المحقق فقط.

مجتهداً مع ذلك في حلّ الرموز، وبيان إعراب الآيات، وتوجيه المشكل من القراءات، وبيان معاني الألفاظ، وما تضمنته من بديع وبيان^(١).

ولهذا أحببت أن أبين منهج هذين الشرحين ومكانتهما، وكيفية استفادة المؤلف منهما، وبيان أثرهما في مادة الكتاب.

شرح أبي شامة:

"إبراز المعاني من حوز الأمامي"^(٢)

مؤلفه: هو أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الدمشقي، المعروف بـ "أبي شامة".

وهو إمام علامة حجة، قرأ القراءات السبع، والفقه، والعربية، والحديث، ومعرفة الرجال، وغيرها من العلوم، وكان مع كثرة علومه وفضائله؛ متواضعاً تاركاً التكلف، ولي مشيخة الحديث الكبرى بالإشرافية، ومشيخة الإقراء بالتربة الإشرافية.

من شيوخه - رحمه الله - : الإمام العلامة أبو الحسن، السخاوي، فقد قرأ عليه القراءات، وأبو القاسم، بن عيسى اللخمي، روى عنه الحروف بالإسكندرية.

ومن تلاميذه: الشيخ شهاب الدين، حسين بن الكفري، فقد أخذ عنه القراءات، وأحمد بن مؤمن اللبان.

وقد كتب وألف - رحمه الله - وكان أوحد زمانه في التصنيف، فمن مؤلفاته: و"المرشد الوجيز في أشياء تتعلق بالكتاب العزيز"، "الروضتين في أخبار الدولتين".

(١) - انظر: مقدمة العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥/١.

(٢) - انظر: غاية النهاية: ٣٦٥/١، وكشف الظنون: ٦٤٧/١، ومختصر الفتح المواهي: ص ٨٠، وقد طبع هذا الكتاب في كلية القرآن بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، قام بتحقيقه الشيخ: محمود بن عبد الخالق محمد جادو - رحمه الله - وله طبعة أخرى بتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، بمطبعة مصطفى البابي بمصر.

- توفي - رحمه الله - في شهر رمضان في اليوم التاسع عشر سنة خمس وستين وستمائة للهجرة، ودفن خارج باب الفراديس بدمشق^(١).

"إبراز المعاني من حرز الأماني":

هذا الكتاب من أهم وأميز مؤلفات أبي شامة، قال الذهبي عنه: «وصنّف شرحاً بديع الحسن للشاطبية»^(٢).

وقد بيّن أبو شامة في مقدمة كتابه السبب في تأليفه لهذا الشرح، بأنه لما كثرت التصانيف بعد ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) في ذكر قراءات السبعة الذين اختارهم، وتفاوتت تلك الكتب ما بين وجيز ومطول، إلى أن صنّف كتاب "التيسير" لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) فاعتمد عليه لما فيه من التنقيح والتحرير، ونظمه الشاطبي في: "حزر الأماني ووجه التهاني"، فأقبل الناس عليها، ونبذوا ما سواها، لما اشتملت عليه من ضبط المشكلات، وتقييد المهملات.

ثم بيّن أن ممن أوضح معانيها ونبه على قدر ناظمها: شيخه علم الدين، أبو الحسن السخاوي، ثم بيّن أنه مع كثرة اطلاعه على شرح السخاوي يفتح عليه من المعاني والفوائد التي لم يودعها الشارح في كتابه، ولم يعرفها أصحابه.

قال: «فأردت تدوينها مع استقصاء للأبيات»^(٣).

وقد أثنى هو على شرحه، وقال: «كنيف مُلئ علماً»^(٤).

(١) - انظر: معرفة القراء: ٣/١٣٣٤، وغاية النهاية: ١/٣٦٥.

(٢) - معرفة القراء: ٣/١٣٣٥.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ١/١٠٦ - ١٠٧.

(٤) - إبراز المعاني: ١/١٠٧.

وهذا الشرح من الشروح المتوسطة بين الاختصار والتطويل، والمهتمة مع الشرح بالتوجيه واللغة، وعدم الخروج عن المقصود.

- فمنهج المؤلف في كتابه يتلخص في النقاط التالية:

١- يشرح بعض ألفاظ البيت شرحاً لغوياً باختصار، ويشير إلى بعض إعراب الكلمات في البيت.

٢- أحياناً يذكر القراءة معرّفًا برموز القراء، ومبيناً أصحابها، وأحياناً يترك هذا لوضوحه وبيانه.

٣- يذكر توجيه القراءة، ويتوسع أحياناً في ذلك، ويستشهد من كلام العرب وأشعارها على ذلك، ويشير أحياناً إلى بعض الآراء النحوية، ولا يتوسع في ذلك.

٤- يشير إلى المعاني اللطيفة في رموز الشاطبي، ويربطها بمقاصد تتعلق بتوجيه القراءة، أو إثباتها.

٥- يعيد نظم بعض أبيات الشاطبي، بنظم آخر يرى أنه أكمل، وأحوط في أخذ وضبط القراءة، فيقول بأدبٍ وتقدير العلماء: "ولو قال الناظم كذا... لكان أولى".

٦- قام بنظم ياءات الزوائد في آخر كل سورة، على طريقة الناظم في نظمه لياءات الإضافة؛ تسهياً للقارئ.

شرح الفاسي:

"اللائئ الفريدة في شرح القصيدة":^(١)

مؤلفه هو: أبو عبد الله، محمد بن حسن بن محمد بن يوسف الفاسي، نزيل حلب، وشيخ القراء بها.

إمام كبير أستاذ علامة، بصير بالقراءات وعللها؛ مشهورها وشاذها، وتقدم في علم الكلام، وحفظ أكثر صحيح مسلم، وكان خبيراً باللغة، مليح الكتابة، وافر الفضائل، وكان طيب الخلق موطأ الكنف، انتهت إليه رئاسة الإقراء بحلب، وتفقه على مذهب أبي حنيفة.

من شيوخه رحمه الله -: أبو القاسم، عبد الرحمن بن سعيد الشافعي، وأبو موسى، عيسى بن يوسف المقدسي، عرض عليهما الشاطبية بمصر، والقاضي يوسف بن رافع بن شداد، أخذ عنه القراءة بحلب.

أما تلاميذه فمنهم: الشيخ بهاء الدين، محمد بن النحاس، وبدر الدين محمد بن أيوب التاذفي، وأبو بكر، الناصح بن يوسف الحراني.

توفي في أحد الربيعين سنة ست وخمسين وستمائة للهجرة، بحلب - رحمه الله -^(٢).

(١) - انظر: معرفة القراء: ٣/١٣٣٠، غاية النهاية: ٢/١٢٢، ومختصر الفتح المواهبي: ص ٨١، وكشف الظنون: ١/٦٤٩، ولطائف الإشارات: ١/٨٩، والفهرس الشامل، مخطوطات القراءات: ص ١٧٤. وقد حُقِّق هذا الكتاب في رسالة علمية، في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقه الباحث: عبد الله بن عبد المجيد النمكاني.

(٢) - انظر: معرفة القراء: ٣/١٣٢٩، وغاية النهاية: ٢/١٢٢.

"الآلئ الفريدة في شرح القصيدة":

ذكر الفاسي في مقدمة كتابه هذا أنه وضعه لطلب جماعة من القراء المشتغلين بقصيدة أبي القاسم الشاطبي، حيث سأله أن يشرحها لهم شرحاً يُعينهم على فهمها. قال: «فوقفت عن ذلك زماناً لاختلاف أغراضهم في التكثر والتقليل، ثم قال: واستخرت الله في جمع شرحٍ وسطٍ، لا أميل فيه إلى الإكثار، ولا أُخِلّ فيه بالمقصود لقصد الاختصار.... ثم قال: «وسميت: بـ "الآلئ الفريدة في شرح القصيدة"، - وذكر أنه يريد - إبراز ما قصد الناظم من المقاصد الشريفة، وإظهار المعاني اللطيفة؛ ليستفيد منها مَنْ سَمَتِ هِمَّتَهُ، ووقفت عزمته عليه»^(١).

- وقد أثنى الذهبي عليه بقوله: «وشرحه للشاطبية مفيداً في غاية الحسن»^(٢).
- وقال الصفدي: «شرح الشاطبية شرحاً في غاية الجودة، أبان فيه عن تضلّع من العلوم، وتبحّر في القراءات»^(٣).

منهج في كتابه يتلخص في النقاط التالية:

- ١- يبدأ البيت ببيان رموز القراء، وذكر القراء وأصحابها.
- ٢- يقيد أحياناً ما أطلقه الناظم، وينبه على ما قد يُوهم معنى غير مراد.
- ٣- يهتم بتوجيه القراءات، وبيان عللها، ويستشهد على ذلك بكلام العرب وأشعارها، ويتوسع أحياناً بذكر الآراء النحوية، بنقل عن المتقدمين.
- ٤- يذكر أحياناً بعض القراءات الشاذة، مع توجيهها أحياناً.

(١)- مقدمة: الآلئ الفريدة: ١/١.

(٢)- معرفة القراء: ١٣٣٠/٣.

(٣)- الوافي بالوفيات: ٣٥٤/٢.

كيفية استفادة المؤلف منهما، وأثرهما على مادة الكتاب:

يتبين ذلك من خلال النقاط التالية:

١- النقل عنهما كثيراً، وذلك لأغراض عديدة ومنها ما يلي:

أ- نقله واستفادته منهما في مسائل الإطلاق والتقييد، وحلّ المشكلات، وبيان المحترزات في نظم الشاطبي، فينقل قولهما في ذلك، وقد يتعقبهما أحياناً، مثاله ما يلي:
- عند شرحه لقول لناظم:

(.....وَسَاكِنٌ بَحْرَفِيهِ يَطْوَعُ وَفِي الطَّاءِ ثُقْلًا)^(١).

قال المؤلف: «وكان من حقه أن يُعبّر عن قراءة الأخوين بالجزم؛ لأنه فعل مضارع مجزوم بالشرط في قراءتهما، ولكن منعه من ذلك أنه كان تُؤخذ قراءة الباقيين بالرفع؛ لأنه ضد الجزم؛ وليس الأمر كذلك؛ فلفظ بالسكون يُؤخذ ضده الحركة المطلقة، وهي الفتح كما عرفته.....».

ثم نقل قول أبي شامة في ذلك فقال:

«وقال أبو شامة: «وإنما عدل عن لفظ: الجزم إلى لفظ: السكون؛ وكان لفظ: الجزم أولى من حيث أن: (يَطْوَعُ): فعلٌ مُضارعٌ مُعربٌ؛ لأن الجزم في اصطلاحه ضده: الرفع، وضد السكون: الحركة المطلقة، وهي في اصطلاحه: الفتح، وهو المراد هنا في القراءة للباقيين لا الرفع، فاستعمل اللفظ الموافق لغرضه.....»^(٢).

ب- نقله واستفادته منهما في مسائل التوجيه، مثال ذلك:

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٨٩)، فرش سورة البقرة.

(٢) - انظر: ص ٤٣٤ من هذه الرسالة.

(وَفِي قَازِلٍ اللَّامِ حَفِّفْ لِحَمَزَةٍ وَزِدْ أَلْفًا مِنْ قَبْلِهَا فَتَكْمَلًا)^(١).

- قال المؤلف: «وقال أبو عبد الله: «والْحِجَّةُ لِلْجَمَاعَةِ؛ موافقة الرسم، وأَنَّهُ من: «الإِزْلال»، وهو: الإِزْهَاق، ويقال: زَلَّ عن كذا، وَأَزَّلَهُ عنه، ومنه:

يَزِلُّ الْعُلَامُ الْحِفُّ عَنْ صَهْوَاتِهِ.

وفي الإِزْهَاق معنى: السرعة، «.....». انتهى.^(٢)

ج- نقله واستفادته منهما في إعراب الأبيات، ومعاني الألفاظ، مثال ذلك:

- عند شرحه لقول الناظم:

(وَلَا تَقْتُلُوهُمْ بَعْدَهُ يَفْتُلُوكُمْ فَإِنْ قَتَلُوكُمْ قَصْرُهَا شَاعَ وَأَنْجَلًا)^(٣).

قال المؤلف: «وأعرب أبو عبد الله: (وَلَا تَقْتُلُوهُمْ) مبتدأ، و(بَعْدَهُ) خبره، وما بعده عَطِيفٌ عَلَيْهِ، عَاطِفُهُ مُقَدَّرٌ، قال: «وإنما قدم الإخبار بمضمون هذه الجملة توطئة لما استأنفه من قوله: (قَصْرُهَا شَاعَ)، ومعنى: (شَاعَ): فَشَأَ، وانتشر، ومعنى: (انجلا): انكشَفَ». انتهى.^(٤)

- عند شرحه لقول الناظم:

(.....) وَبِكَسْرِهِ لَتَنْوِينِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ مَقُولًا^(٥).

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥١)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ١٩٤ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٤)، فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: ص ٥٢٩ من هذه الرسالة.

(٥)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٩٧)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «قوله: (مَقُولًا) حال من: (ابنُ ذَكْوَانَ)، ومعنى: (مَقُولًا) [معنى: «مَقُولًا»] بالتضعيف، يقال: «قَوْلُهُ كَذَا»، و«أَقُولُهُ إِيَّاهُ»، بمعنى، أي: «مُعَلِّمًا الْقَوْلَ بِذَلِكَ»، كَذَا فَسَّرَهُ أَبُو شَامَةَ.

وَقَسَّرَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: «أَيُّ جَاعِلًا لَهُ قَوْلًا عَنْ أُمَّتِهِ، وَتَصْحِيحُهُ لِرَفْعِ الْإِلْتِبَاسِ كَتَصْحِيحِ: مَعُولٌ». انتهى.

يعني: أن: (مَقُولًا) كان من حَقِّهِ أَنْ يُعَلَّلَ بِنَقْلِ حَرَكَةِ وَاوِهِ إِلَى قَافِهِ، وَقَلْبِ وَاوِهِ يَاءً، مِثْلَ: «مُقِيمٌ»، فَإِنْ أَصْلُهُ: «مَقُومٌ»، وَلَكِنَّهُ قَدْ صَحَّ: «مَقُولٌ» لِتَصْحِيحِ فِعْلِهِ، وَهُوَ: «أَقُولُ» كَمَا نَقَلْتَهُ عَنْ أَبِي شَامَةَ^(١).

د- نقله عنهما الأبيات التي أعادا نظمها استدراكاً على الشاطبي، مثال ذلك:

أ- عند شرحه لقول الناظم:

(خَطِئْتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعِ)^(٢).

قال المؤلف: «وقال أبو عبد الله: «غير أن الجمع ينقسم إلى جمع سلامة، وجمع تكسير، وليس في البيت ما يدل على تعيين أحدهما، ولذلك لم يخل من إلباس، وكأنه اعتمد على اشتهاق قراءة نافع، وأنها بجمع السلامة، قال: ولو قال:

خَطِئْتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعِ.

ولفظ بها مجموعة؛ لارتفع الإلباس، ولكن الرواية فيه إنما هي بلفظ التوحيد» انتهى. وهذا الذي قاله: حسن جداً^(٣).

(١)- انظر: ص ٤٨٥ من هذه الرسالة.

(٢)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٦٣)، فرش سورة البقرة.

(٣)- انظر: ص ٢٧٠ من هذه الرسالة.

٢- مناقشتهما فيما ذهبا إليه، إما بنقده لهما، والرد عليهما، أو بتوضيح

رأيهما وشرحه، أو بتأييده لهما في قولهما، وإليك الأمثلة بالتفصيل:

أ- نقده لهما في اعتراضهما على الشاطبي، في بعض المسائل، والاعتذار

له، أو المدافعة عنه، مثال ذلك:

- عند شرحه لقول الناظم:

(وَإِثْمٌ كَثِيرٌ شَاعَ بِالثَّامِثَاتِ وَغَيْرُهُمَا بِالْبَاءِ نُقْطَةٌ اسْفَلًا)^(١).

قال المؤلف: «قال أبو عبد الله: «وقوله: (مُثَلَّثًا) تقييد للثاء بكونها ذات ثلاث

نقط؛ لئلا تلتبس عند عدم النقط بغيرها.

قال: ثم أخبر أن قراءة غيرهما بالباء، واحتاج إلى ما يُكْمَلُ به البيت فَكَمَلَهُ

بقوله: (نُقْطَةٌ اسْفَلًا)، وأخرجه مخرَج التأكيد، ولو لم يأت به كَفَى ذِكْرُ الباء، ولم

يقع الإلباس». انتهى.

وفي هذا نظر؛ لأنه إن عني عدم اللبس بالنسبة إلى اللفظ فاللفظ بالثاء لا يُلبَس

بغيرها كما لم يلبس اللفظ بالباء الموحدة اللفظ بغيرها، وإن عني عدم اللبس بالنسبة

إلى الخط فممنوع؛ لأن الخط في الثلاث بصورة واحدة أعني: «الباء» و«الثاء» و«الهاء»

فكل من القيدتين محتاج إليه، غير مُسْتَعْنَى عنه»^(٢).

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٨)، فرش سورة البقرة.

(٢)- انظر: ص ٥٥٦ من هذه الرسالة.

ب - نقده لهما في إعراب الآيات، وقد مرّت أمثلة ذلك^(١).

ج- يتعقب قولهما بتوضيحه، أو شرحه، مثال ذلك:

- شرح قول أبي عبد الله، وبين أن السبب في ذلك غموضه، وإليك القول مع

شرحه:

قال المؤلف: «قال أبو عبد الله: «والحجة للجماعة في القراءة: بالرفع ظاهرة؛ لأن المعنى عليه من غير تكلفٍ تأويلٍ، وهو بالعطف على: ﴿يَقُولُ﴾ إن كان: ﴿يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ حقيقة، وعليه أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير إن كان مجازاً، أو على الاستئناف في الوجهين، أي: فهو يكون». انتهى.

قوله: «وعليه» أي: على: ﴿يَقُولُ﴾، وقوله: «أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير» معنى: ﴿كُنْ﴾، فإن التقدير فيه: «يكون»، فجيء قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ عطفاً على: «يكون» المنسب من: ﴿كُنْ﴾، وقوله: «في الوجهين»، يعني: بهما الحقيقة والمجاز المذكورين في: ﴿يَقُولُ﴾، وإنما شرحت عبارته لغموضها^(٢).

د- يتعقب قولهما تأييداً لهما، بقوله: وهذا كلام حسن جداً، أو كلام جيد،

ونحوه، وإليك مثال ذلك:

- عند شرحه لقول الناظم:

(مَسَاكِينٍ مَجْمُوعاً وَلَيْسَ مُنَوَّنًا وَيُفْتَحُ مِنْهُ التُّونُ عَمَّ وَأَبْجَلًا)^(٣).

(١)- انظر: ص ٩٩ من هذه الرسالة.

(٢)- انظر: ص ٣٦٥ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠١)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «قال أبو عبد الله: «أتى بعبارة النحويين في قوله: (وَيُفْتَحُ مِنْهُ
النُّونُ) لأنهم يقولون في المحرور الذي لا ينصرف: مَفْتُوحٌ وَإِنْ كَانَ مُعْرَبًا؛ لِأَنَّ
فَتْحَهُ لَمَّا لَمْ تَدَلْ عَلَى مَا تَدَلْ عَلَيْهِ النَّصْبَةُ صَارَ كَالْمَفْتُوحِ.

وتعين للباقيين القراءة بالإفراد والتنوين والكسر على ما قرَّره، غَيْرَ أَنْ الْكَسْرَ
الْمُقَدَّرَ فِي تَقْيِيدِ قِرَاءَةِ الْبَاقِيْنَ جَاءَ عَلَى رَأْيٍ مِنْ لَا يَلْتَزِمُ الْفَرْقَ بَيْنَ أَلْقَابِ حَرَكَاتِ
الإِعْرَابِ، وَالْبِنَاءِ ضَرُورَةً. انتهى.

يعني أنه أتى بالفتح في كلمة مُعْرَبَةٌ، والفتح من ألقاب البناء؛ فاعتذر عنه بأن
هذه الفتحة لَمَّا لَمْ تَدَلْ عَلَى مَا تَدَلْ عَلَيْهِ النَّصْبَةُ؛ وَهُوَ عِلْمُ الْمَفْعُولِيَّةِ؛ صَارَ الْاسْمُ
كَالْمَفْتُوحِ، وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ جَيِّدٌ»^(١).



(١) - انظر: ص ٥٠٥ من هذه الرسالة.

المطلب الخامس:

أهم مميزات الكتاب وما أخذه - من خلال جزئي المحقق -:

من خلال الاطلاع على الكتاب، والقراءة فيه، ثم استعراض المبحثين السابقين - أهمية الكتاب، ومنهجه في شرحه - يظهر لنا جلياً مال هذا الكتاب من المحاسن، والمميزات الكثيرة والجليلة، التي لا يستغني عنها طالب التوسع في تفهّم نظم الشاطبي.

ومن أهم مميزات الكتاب إجمالاً ما يلي:

- ١- التقييد لما أطلقه الناظم، والشرح والتوضيح لما قيده، وحلّ الغامض، وبيان المحترزات، وتوضيح المشكل في نظمه.
- ٢- توجيهه للقراءات مع نقله للآراء والأقوال، والتوسع في المسائل النحوية، والترجيح أحياناً لبعض الأوجه نحويّاً.
- ٣- وفرة المصّادر وتعدّد المراجع، والنقل من الكتب المتقدمة، والاستشهاد من اللغة والشعر وأقوال العرب.
- ٤- إعراب أبيات الشاطبي.
- ٥- بيان معاني ألفاظ الناظم اللغوية، وإيراده لبعض الإشارات البلاغية، وتفسيره لرموز الناظم بمعان لطيفة.
- ٦- النقد البناء لأبي شامة، وأبي عبد الله، وأبي البقاء العكبري والزمخشري، وابن عطية، وغيرهم.
- ٧- إيراده لنظم أبي شامة لبيات الزوائد، في آخر كلّ سورة.

٨- الدفاع عن القراءات المتواترة، وردّ قول مَنْ ضعّفها، أو تكلم

فيها.

وأمثلة ذلك قد سبق كثير منها في المنهج، فاكتفيت بما سبق.

أهم المآخذ:

أما أهم المآخذ على الكتاب، فهي بجانب ما ذكر من المحاسن والمميزات لا تساوي شيئاً، ولا تكاد تُذكر، من أهمها إجمالاً ما يلي:

١- إيراده لبعض القراءات الشاذة، وقد يتوسّع أحياناً في توجيهها، مستفيداً من المحتسب لابن جني، مع عدم التنبيه على شذوذها، وكتابنا شرحٌ للشاطبية في القراءات السبع المتواترة، فليس عندنا مكان للقراءات الشاذة، وقد نبّهت عند كل قراءة أوردتها أنها شاذة، انظر على سبيل المثال.

- عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَقُّ رِهَانٍ ضَمُّ كَسْرٍ وَفَتْحَةٍ وَقَصْرٌ وَيَغْفِرُ مَعَ يُعَذِّبُ سَمَا الْعَلَامِ)^(١).

قال المؤلف: «وقرئ بالنصب على إضمار «أن»^(٢)، وهذه قاعدة كلية، وهي أنه متى وقع مضارعاً بعد واو، أو فاء، بعد فعلٍ وقع جزاء للشرط جاز فيما بعده ممّا يليه أوجه: الرفع، والجزم على ما تقدم، والنصب بإضمار «أن» على أنه مصدر معطوف على مصدر متوهم، والتقدير: «تكن محاسبة فغفران لمن يشاء، وعذاب لمن يشاء».

(١)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٤٣)، فرش سورة البقرة.

(٢)- قراءة شاذة، انظرها في: إعراب الشواذ: ٢٩٦/١، والبحر: ٣٧٦/٢، والمحزر: ٣٨٤/٢،

وتفسير القرطبي: ٤٢٠/٣.

وعلى هذه القاعدة جاء قول النابغة الذبياني، بثلاثة الأوجه، وهو قوله:

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

يُرَوَى بِجَزْمٍ: «تَأْخُذُ» ورفعه ونصبه؛ لوقوعه بعد الواو الواقعة بعد: «يَهْلِكُ»

الواقعة جزاء للشرط.

وفي هذا البيت أيضاً شاهد آخر على الإنشاد بثلاثة أوجه، وهو: «أَجَبَ

الظَّهْرَ» يُرَوَى برفع: «الظَّهْرَ» ونصبه وجره، وهذا من باب الصفة المشبهة.

وَقُرِيءَ: «يَعْفِرُ» بسقوط الفاء والجزم على البديل^(١)، كقوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾^(٢)، ﴿يُضَاعَفْ﴾

بديل من: ﴿يَلْقَ أَثَامًا﴾.

قال أبو الفتح بن جني: «هي على البديل من: ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾^(٣)، فهي تفسير

للمحاسبة».

وقد نُوقِشَ أبو الفتح في كلامه هذا، فقليل له: «الغفران والتعذيب مرتبان على

المحاسبة لا مُفَسِّرَانِ لَهَا، وليس بشيء، بل هما نتيجة المحاسبة، ومع ذلك فهما

يفسرها»^(٤).

(١) - قراءة شاذة، انظرها في: المحتسب: ٢٤٤/١، والبحر: ٣٧٦/٢، والكشاف: ٥١٩/١، وإعراب القرآن

للنحاس: ١٤٠/١.

(٢) - سورة الفرقان، الآية: ٦٨، ٦٩.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.

(٤) - انظر: ص ٧٦٤ - ٧٦٥ من هذه الرسالة.

٢- عدم العزو في النقل أحياناً، وشمل عدة أمور:

أ- إيراده لبعض الأحاديث الضعيفة، والاستدلال بها، مع عدم الإشارة إلى

تخريجها، انظر على سبيل المثال:

قال المؤلف: «وفي الحديث أيضاً: «مَنْ لَا شَفَاةَ الْقُرْآنَ لَا شَفَاةَ اللَّهِ»^(١)

ب - عدم التصريح في النقول بقائل القول - في بعض الأحيان - وخاصة

ما فعله مع شيخه وأستاذه أبي حيان في: "البحر المحيط"، فقد نقل عنه كثيراً، ويكتفي بالإشارة إلى قوله، بقوله: «قال: بعضهم.....»، وهذا لا يليق مع الأساتذة والمشايخ، وقد نبهت على هذا كله في الحاشية بقولي: «هو أبو حيان في البحر»، أو «قاله: أبو حيان في البحر»^(٢).

ولم يصرّح بالنقل عن أبي حيان إلى في موضع واحد، قال فيه: «قال الشيخ أثير

الدين.....»^(٣).

وقد رأيت في كتابه: "الدر المصون"، يقول: «قال الشيخ.....»، يعني به:

أبا حيان^(٤)، فكان الأولى به أن يفعل هذا كذلك هنا.

(١)- جزء من حديث: رواه الواحدي في تفسيره: ١٢٣/٣، عن أحمد بن الحارث الغساني، والتعليق عنه كذلك: ١٢٩/٦، وابن الحارث الغساني ضعيف: قال فيه أبو حاتم: "متروك الحديث"، وقال البخاري: "فيه نظر". انظر: ميزان الإعتدال: ٢٢٣/١، وقال الألباني: الحديث ضعيف جداً، انظر: السلسلة الضعيفة: ٢٨٣/١، رقم: (١٥٢)، وانظر: كتر العمال للمتقي الهندي، الحديث رقم: (٢٨١٠٦)، وتخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزبيعي: ٢٨٨/٢. انظر: ص ٥١٣ من هذه الرسالة.

(٢)- انظر: على سبيل المثال: الصفحات: ٣٢٣، ٣٣٥، ٤٣٢.

(٣)- انظر: ص ٤٥٠ من هذه الرسالة.

(٤)- انظر: على سبيل المثال، الدر المصون: ١٨٥/١.

— كذلك في نقله عن علم الدين السخاوي، وأبي شامة، وأبي عبد الله الفاسسي، فأحياناً لا يصرّح بالنقل عنهم، ولا يعزو ذلك القول، ويكتفي بقوله: «قال بعضهم...»، وقد عزوت ذلك كله في الحاشية بقولي: "هو كذا"، مثال ذلك:

— عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي النَّحْلِ مَعَ يَسِّ بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ كَفَى رَاوِيًا وَأَنْقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا)^(١).

نقل قولاً عن أبي شامة، ولم يصرّح بالنقل عنه، وإليك القول:

قال المؤلف: «وقد أجاب بعضهم^(٢) عن ذلك: بأن «القول» في الآيتين الكريميتين ليس المراد منه حقيقته، وإنما عبّر به عن سرّعة وقوع المراد فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً كَلِمَحٍ بِالْبَصْرِ﴾^(٣) وكأنه تعالى قال: «إذا أردنا شيئاً وَقَعَ ولم يتخلّف عن الإرادة»؛ فعبّر عن ذلك بقوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٤) فالعطف غير مُنافٍ لهذا المعنى فصَحَّ^(٥).

— عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالرَّفْعِ نَوْنُهُ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُحَمَّلًا)^(٦).

نقل قولاً عن أبي عبد الله، ولم يصرّح بالنقل عنه، وإليك القول:

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٨)، فرش سورة البقرة.

(٢) - هو: أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢، ٣٢١.

(٣) - سورة القمر، الآية: ٥٠.

(٤) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١١٧.

(٥) - انظر: ص ٣٧٤ من هذه الرسالة.

(٦) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠٥)، فرش سورة البقرة.

قال المؤلف: «وقال بعضهم^(١): «الحجة لِمِنْ فَتَحَ الْجَمِيعَ الْإِتْيَانَ بِاللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى عَمُومِ النَّفْيِ وَاسْتِعْرَاقِهِ، وَالْمُرَادُ بِالنَّفْيِ فِي الْأَوَّلِينَ: وَجُوبُ انْتِفَائِهِمَا، وَأَمَهُمَا حَقِيقَانِ بَأَنَّ لَا يَكُونَا، وَبِالنَّفْيِ فِي الْآخِرِ: ذَلِكَ إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمُرَاءُ مَعَ مَنْ ذُكِرَ، أَوْ الْإِحْبَارُ بِوُجُودِ الْانْتِفَاءِ إِنْ أُرِيدَ الْجِدَالَ فِي أُمُورِ الْحُجْجِ»^(٢).

ج- يعزوا عزواً خاطئاً في بعض الأحيان، مثال ذلك:

- نقل قولاً عن أبي شامة، وتبين أن أبا شامة على خلافه، وقد نبّهتُ على هذا في الحاشية، وذلك عند شرحه لقول الناظم:

(مَسَاكِينٌ مَجْمُوعاً وَلَيْسَ مُنُونًا وَيُفْتَحُ مِنْهُ الثُّونُ عَمَّ وَأَبْجَلًا)^(٣).

قال المؤلف: «وقال أبو شامة: «وحركة النون حركة إعراب في القراءتين، فكان التعبير عنها بالنصب أولى من تعبيره بالفتح على ما قدّمه في الخطبة من اصطلاحه» انتهى^(٤).

(١)- هو أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٨٥/٢.

(٢)- انظر: ص ٥٣٣ من هذه الرسالة.

(٣)- متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٠١)، فرش سورة البقرة.

(٤)- هذا النص لم أجده في إبراز المعاني، بل وجدت نصاً آخر على عكس هذا النص الذي ساقه المؤلف، وفيه موافقة لما أيده المؤلف، فالنص الموجود في الإبراز ما يلي: "وحركة النون حركة إعراب على القراءتين، والفتح فيما لا ينصرف علامة الجر، فلم يمكن التعبير بالنصب؛ لأن الكلمة مجرورة، فكان التعبير عنها بالنصب خطأ"، إبراز المعاني: ٣٤٨/٢. وفي نسخة أخرى للإبراز، ت: إبراهيم عطوة: "...فكان التعبير عنها بالنصب ممتنعاً"، ص ٣٥٦. انظر: ص ٥٠٥ من هذه الرسالة.

- نقل قولاً عن أبي عبد الله، وتبين أن أبا عبد الله على خلافه، وتبتهت على هذا في الحاشية، وذلك عند شرحه لقول الناظم:

(وَضَمُّ يَخَافَا فَازَ وَالْكُلُّ أَدْعَمُوا تُضَارِرُ وَضَمَّ الرَّاءِ حَقٌّ وَذُو جِلَا)^(١).

قال المؤلف: «وقال أبو عبد الله: «إنما تقع بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار»^(٢).

د - إيراده لبعض الأشعار مع عدم عزوها أحياناً، فيكتفي بقوله: «قال الشاعر...»، وقد عزوت ذلك كله إلى قائله ما أمكن^(٣).

٣ - عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي آلِ عِمْرَانَ فِي الْأُولَى وَمَرِيمَ وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ وَهُوَ بِاللَّفْظِ أَعْمَلًا)^(٤).

تبع المؤلف الناظم في تأويله لصفة الكلام لله تعالى، عند توجيهه لقراءة: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٥) بالنصب لابن عامر، حيث قال: «وأكثر ما أجابوا به عن قراءة ابن عامر: أنه أمر من حيث اللفظ من غير نظر إلى جانب المعنى، يريدون أنه قد وجد في اللفظ صورة أمر فنصبنا في جوابه بالفاء، وإلى ذلك أشار الناظم في آخر البيت: (وهو باللفظ أعملاً)».

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥١١)، فرش سورة البقرة.

(٢) - لم أجد هذا النص في: اللآلئ الفريدة، وإنما وجدت نصاً مخالفاً له، وهو قول الفاسي: "وهي لا تُفتح - يقصد "أن" الناصبة - بعد الأفعال التي معناها الثبات والاستقرار". انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٩٤/٢. وانظر: ص ٥٨١ من هذه الرسالة.

(٣) - انظر على سبيل المثال: الصفحات: ١٧٨، ٢٩٢، ٢٩٩.

(٤) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

(٥) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ١١٧.

أي: وجهوا قراءة ابن عامر بالنصب: على أنه منصوب بـ«أن» المضمرة وجوباً بعد فاء السببية؛ لوقوعه في جواب الأمر وهو: ﴿كُنْ﴾ الذي جاء على لفظ الأمر، فأجري مجرى الأمر الحقيقي في العمل، وليس أمراً حقيقة، وإنما شُبّه به لما جاء على لفظه فنُصب لذلك.

وقد رجّح السمين هذا التوجيه، وجعل ما عداه مرجوحاً، وهذا أمر مخالف لما عليه عقيدة أهل السنة والجماعة في كلام الله، وقد نبّهت على هذا في الحاشية^(١).

٤- الاستطراد أحياناً في شرح البيت تفصيلاً لبعض المسائل النحوية، أو التوسّع في ذكر بعض الأوجه الإعرابية، واللغوية لبعض الكلمات، أو التوسّع في بعض المعاني التفسيرية، والعلوم القرآنية، والتي كان من الممكن أن يُحيل إليها في كتابه: "الدر المصون"، من أمثلة ذلك:

أ- عند بيانه للقراءات في كلمة: ﴿جَبْرِيلَ﴾^(٢)، عدّد اللغات في هذه الكلمة، حتى وصلت إلى ثلاث عشرة لغة^(٣).

ب - عند توجيهه للقراءات في قوله تعالى: ﴿مَا نُنسخُ مِنْ آيَةٍ﴾^(٤)، تطرق لمعنى النسخ في القرآن وأقسامه، فقال:

«والتَّسْخِخُ يرد في القرآن على ثلاثة أضرب:

(١) - انظر: ص ٣٥٤ من هذه الرسالة.

(٢) - من مواضعها، سورة البقرة، الآية: ٩٧.

(٣) - انظر: ص ٣١٨ من هذه الرسالة.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

- ما نُسخَ تلاوته وحُكِّمه معاً، نحو: «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مُحَرَّمَاتٍ»، قالت عائشة: «كان ذلك مما يُتلى».

- وَنُسِخَتْ تِلاوَتُهُ دُونَ حُكْمِهِ، كما يُروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «كان فيما يُتلى: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم».

- وَنُسِخَ حُكْمُهُ دُونَ تِلاوَتِهِ؛ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُمُ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِم مَّتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾^(١) نُسخَ بِ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٢)، وهذا القسم الأخير: حُكْمُهُ حَكَمَ سائر القرآن في الحرمة والتعظيم.

والأولان لا يعطيان حُكْمَ القرآن، فيجوز للجنب مسُّه.....» انتهى^(٣).

٥- ترجيحه لبعض القراءات المتواترة بعضها على بعض، مثال ذلك:

عند شرحه لقول الناظم:

(وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ هُنَا دَنَا وَغَيْبِكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوِهِ دَلَا)^(٤)

قال المؤلف: «والغيب في الثاني أَرْجَحَ، ولهذا وافقه عليه مَنْ لم يوافق في الأول»^(٥)

(١)- سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٣)- انظر: ص ٣٤٠ - ٣٤١ من هذه الرسالة.

(٤)- متن الشاطبية، البيت رقم (٤٦٢)، فرش سورة البقرة.

(٥)- انظر ص ٢٦٥ من هذه الرسالة.

المطلب السادس:

وصف نسختي الكتاب، والتعريف بكل واحدة منهما:

من خلال البحث في فهارس المخطوطات تبين لي أن للكتاب: "العقد النضيد في شرح النضيد" ثلاث نسخ خطية، والتي تحتوي على جزئي المحقق نسختان منها فقط، وهما كالتالي:

النسخة الأولى:

(نسخه مكتبة الجامع الكبير بصنعاء)

- رقمها: (١٥٦٦).

- عدد أوراقها: (٤٨٠) لوحة، كل لوحة صفحتان، ومقاس الصفحة: (٢٦ X ١٧) سم، وعدد الأسطر في كل صفحة: (٢٩) سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر يتراوح ما بين (١٣ - ١٥) كلمة.

- نوع خطها: (نسخي معتاد).

- اسم ناسخها: (مجهول).

- تاريخ نسخها غير معروف، إلا أن عليها بعض التملكات المؤرخة، كما

سيأتي.

- وهذه النسخة تحتوي على الجزء الأول فقط من شرح الشاطبية، والذي يبدأ من أول النظم، وينتهي بشرح أبيات سورة البقرة كاملة^(١)، وما عداه مفقود - حسب علمي -.

(١) - وقد سُجِّل هذا الجزء بكامله في رسائل علمية، ورسالي هذه تعتبر القسم الأخير منه، وقبلها ثلاث رسائل فيه، وترتيبها كالتالي:

حيث كُتِبَ في آخر هذه النسخة: «نجز هذا الجزء المبارك، ويتلوه في أول الجزء الثاني سورة آل عمران، والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله».

- والجزء الذي يُحَقَّق من هذه النسخة يقع في: «مائة وأربعة وعشرين» لوحاً، والذي يشتمل على سورة البقرة كاملة.

ـ وقد كُتِبَ في وسط غلافها اسم الكتاب، واسم المؤلف، وفي أعلاه ترجمة موجزة له، وذُكِرَ في بدايتها أنها مأخوذة من: "حُسن المحاضرة" للسيوطي.

- وقد كُتِبَ في أسفل الغلاف وجوانبه عدّة تملّكات، ووقفية على الجامع الكبير بصنعاء، أما أحد التملّكات فهو مؤرخ سنة (١١٠٣هـ)، وجاء فيه ما نصّه: «انتقل من تركة السيد المرحوم برحمة ربه،... كاتبه، عتيق ربه، رهين كسبه، علي بن هادي، غفر الله له ولوالديه، بالشراء بثمن معلوم، مستوفى بيد ورثة الميت، قدره: بالمدينة المنورة، في شهر محرم الحرام، سنة: (١١٠٣هـ)».

والوقفية مؤرخة سنة: (١١٣٥هـ).

= القسم الأول: حُقِّق في رسالة دكتوراة، نوقشت في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، قام بتحقيقها د. أيمن سويد، وهي من بداية النظم إلى نهاية باب: أحكام النون الساكنة والتنوين، ويقع في (٢٠٠) لوح تقريباً.

والقسم الثاني: مسجّل في كلية الدعوة وأصول الدين، في الجامعة المذكورة، يقوم بتحقيقه الزميل الشيخ: أحمد بن حيان الحريصي، وهو من بداية باب الفتح والإمالة إلى نهاية باب اللامات، ويقع في (٧٠) لوح تقريباً.

والقسم الثالث: مسجّل في كلية الدعوة وأصول الدين، في الجامعة المذكورة، يقوم بتحقيقه الزميل الشيخ: عبد الله غزاي البراق، وهو من بداية باب الوقف على آواخر الكلم، إلى آخر الأصول، ويقع في (٧٥) لوح تقريباً، والقسم الأخير هو هذه الرسالة.

- وحواشي هذه النسخة فيها بعض الاستدراكات، مما يدل على مقابلتها بعد نسخها، وهي نسخة قليلة الشكل، فيها بعض التحريف والتصحيف، وبعض أثر الأَرْضَة، والذي استدرَكته من النسخة الأخرى.

- وقد اعتمدت هذه النسخة، وجعلتها أصلاً، وذلك لأسباب منها ما يلي:

١- هذه النسخة عليها بعض التواريخ - سابقة الذكر - مما يعطينا زمن تقريبي لتاريخ نسخها، بخلاف النسخة الأخرى، فهي مجهولة التواريخ.

٢- هذه النسخة واضحة الخط، بخلاف النسخة الأخرى.

- وأحيل عليها في التحقيق بقولي: «الأصل».



النسخة الثانية:

(نسخة مكتبة رشيد أفندي، بإستنبول، بتركيا)

وتقع هذه النسخة في ثلاث مجلدات، وقد حصلت على المجلد الثاني، والذي يحتوي على جزئي المحقق، حيث يبدأ بأول باب فرش الحروف: سورة البقرة، وينتهي بشرح سورة يوسف كاملة.

- رقمه: (١٧).

- عدد أوراقه: (٢٧٥) لوحة، كل لوحة صفحتان، ومقاس الصفحة: (١٥،٣) X (٢١) سم تقريباً، وعدد الأسطر: (٢٩) سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر تتراوح ما بين (١٢ - ١٣) كلمة.

- خطها: معتاد.

- ناسخها: (مجهول).

- تاريخ نسخها: غير معروف.

- وقد كتب على غلاف هذا المجلد: «الجزء الثاني، من شرح الشيخ شهاب الدين الحلبي، الشهير بـ "السمين"، للشاطبية...».

- وفي وسط الغلاف ختمان: أحدهما خاص، والآخر للمكتبة.

- والجزء المحقق من هذه النسخة يقع في: «مائة وأحد عشر» لوحاً.

- وهذه النسخة قليلة التصحيف والتحريف، قليلة الشكل، وعليها بعض الاستدراكات مما يدل على مقابلتها بعد النسخ، وهي صعبة القراءة.

- وقد اعتمدها في المقابلة، ورمزت لها بحرف: (ت)، نسبة إلى موطنها "تركيا".

المطلب السابع:

نماذج من النسخ الخطية للكتاب.

تكررت هذه ترجمة المصنف حسن
 استعملت معاجيل الاعراب في هذا الكتاب
 ما لا تقتضيه معرفة في تركبهم وذكروا ما احتجوا به
 على لغة القدامى وسمى في وولي بدرست لاعتدال
 وان كان في لغة القدامى والاعراب في القدامى
 في الشافية كانت في حياكري الاخرى

الجزء الاول من الخفايا
 في شرح القصيد
 تاليف الشيخ شهاب
 ملك السيد محمد بن السيد عبدالرؤف البعلبكي
 اسلمت ترجمته الى المرور رتبته في
 كاتبة عنق ربه رضى عنه على ما
 علمه له ولو ان لم يات في عهد معلوم
 سنوي مدد في الميت و...
 معاذرا اخرى واحمد الذي سلمه
 المسوق في مدحه من 1100
 هذا صار في يديه العهد في البلد
 العبد بن عبد الله بن الربيع
 عثر في

صورة صفحة الغلاف من النسخة الأصل: (ص).

وقد تقدم في بابي الاضافة والزوائد شمس ذلك فلا نطول باعادة
قولنا وبيني مبتدأ وعهدي وفاذكروني عطفا عليه ولكن حذف
الفاطف من الثاني ومضافها اي يات هذه الكلم مضاف هذه السورة
قوله واني واني ومني واني بكلمة عطفا على المبتدأ الاول والجزء مقدر
اي مضافها ومعها حال لان اي بمنزلة كلتيه وحلي خبر مبتدأ مضمر اي
هم ذات علي اي ذات زينة ونظر البوسامة ما في اي من الزوائد فقال
فذلك تمام والزوائد ايقون من ثلثها الذي كان في الاصل

سورة العنكبوت

نجز هذا الجزء المبارك وتيلوه

في اول الجزء الثاني سورة

العنكبوت والحمد

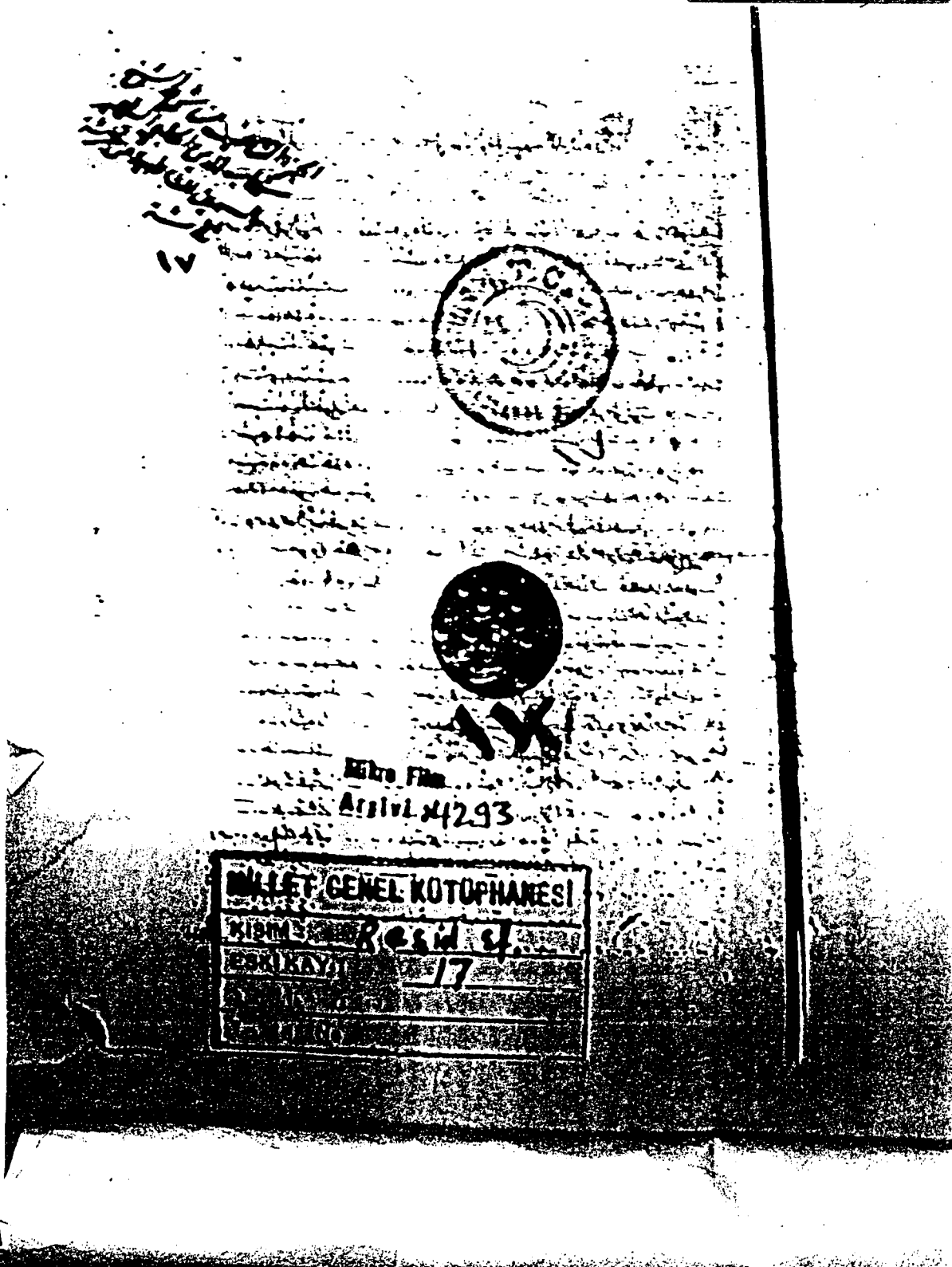
لله وحده

الله وسلم على سيدنا محمد وآله

هذا الكتاب المسمى
بالتحقيق في شرح
عناوين سورة العنكبوت
من تفسير المصنف
الشيخ العلامة
الفاضل الميرزا
محمد باقر
الطهراني
المعتمد
الشيخ
الفاضل
الشيخ
الفاضل
الشيخ
الفاضل
الشيخ
الفاضل

هذا الكتاب المسمى
بالتحقيق في شرح
عناوين سورة العنكبوت
من تفسير المصنف
الشيخ العلامة
الفاضل الميرزا
محمد باقر
الطهراني
المعتمد
الشيخ
الفاضل
الشيخ
الفاضل
الشيخ
الفاضل

صورة اللوحة الأخيرة من الجزء المحقق في نسخة الأصل: (ص).



صورة صفحة الغلاف من النسخة التركية: (ت).

المطلب الثامن:

منهجي في تحقيق الكتاب:

لقد حرصتُ كل الحرص على تحقيق - هذا الجزء المراد - تحقيقاً علمياً، وإخراجه خالياً من التحريف والتصحيف، والسقط والزيادة والنقصان، كما وضعه مؤلفه، أو قريباً منه، فسرتُ في ذلك على منهج يتلخص في النقاط التالية:

١- قمت بنسخ المتن وفق القواعد الإملائية الحديثة، مع ضبطه بالشكل - متى ما دعت الحاجة إلى ذلك - ووضع علامات الترقيم، والأقواس، التي تعين على توضيح النص.

٢- اعتمدت على نسخة "الجامع الكبير" بصنعاء، وجعلتها أصلاً لأسباب ذكرتها في: «وصف النسخ»، ورمزت لها بـ«الأصل»، وقابلت عليها النسخة الأخرى «التركية»، والمرموز لها بـ(ت)، وهنا أمور:

أ - أثبتت الفروق بين النسختين في الحاشية، بقولي: «في (ت) كذا»، أو «في الأصل كذا».

ب - إذا وقع في الأصل سقطٌ بينَ فإني أكمله من النسخة الأخرى، وأدخله في النص، وأشير إليه بقولي: «كذا سقط من الأصل، والمثبت من (ت)».

فإن كان السقط كبيراً فأضعه بين معكوفتين، وأقول: «ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت)».

ج - إذا وقع في الأصل خطأ بين من تحريف، أو تصحيف، أو سهو من الناسخ، فإني أثبت ما في (ت) في المتن، وأنبه في الحاشية بقولي: «كذا في الأصل، والمثبت من (ت)، أو «كذا تحرفت في الأصل، والمثبت من (ت)»، ونحوه.

وكذلك إذا وقع في (ت)، سقط أو خطأ، فإني أنبه عليه في الحاشية، بقولي: «كذا سقط من (ت)»، أو «كذا تحرفت في (ت)»، ونحو ذلك.

د - إذا اتفقت كلتا النسختين على خطأ، أو سقط بين فإني أثبت ما أراه صحيحاً في المتن بوضعه بين معكوفتين، وأبين السبب في إثباته في الحاشية، بقولي: «ما بين المعكوفتين سقط من كلتا النسختين، أو تحرف في كلتا النسختين، وما أثبتته بسبب كذا»، وربما أستدل أحياناً بأدلة، أو أستأنس أحياناً كدليل على ما أثبتته بما هو موجود في بعض شروح "الشاطبية"، ومصادر المؤلف التي ينقل عنها.

هـ - أضفت للمتن بعض الكلمات الزائدة على الأصل من (ت)، وهي التي قد يُستغنى عنها، ولكن إثباتها قد يزيد في وضوح المراد، وأشير إلى ذلك في الحاشية بقولي: «كذا زيادة من (ت)».

أما إذا لم يكن لها حاجة، فأعدها من ضمن الفروق الأخرى، في الحاشية بقولي: «في (ت) كذا».

٣- قمت بكتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وموافقاً في ذلك لضبط

المصحف حسب رواية حفص عن عاصم، إلا ما يذكره المؤلف من قراءة في آية ولا يستقيم المعنى إلا بكتابتها حسب قراءتها المذكورة فأثبتها كذلك.

٤- عزوت الآيات القرآنية بذكر رقمها وسورتها، فإن نص المؤلف على اسم

السورة فأكتفي أحياناً بذكر رقمها في الحاشية فقط.

وفي حالة تعدد موضع الآية في القرآن فإنني أذكر موضعاً من مواضعها، مشيراً

بقولي: «من مواضعها سورة كذا».

وإذا تكرر ذكر الآية في المتن قريباً من عزوها، فإنني أكتفي بالعزو الأول، إلا

إذا طال الفصل بين عزوها وتكرارها فإنني أعيد عزوها مرة أخرى.

٥- خرّجت الأحاديث والآثار، وعزوتها إلى مصادرها الأصلية، بذكر المصدر

والباب، ورقم الحديث، وقد أتعرض في بعض المواضع إلى نقل أقوال الأئمة في الحكم

بصحة الحديث أو ضعفه، ما لم يكن في الصحيحين أو أحدهما.

٦- ترجمت لجميع الأعلام الوارد ذكرهم في النص المحقق بإيجاز، وذلك في

أول موضع يرد فيه العَلَم، وتركت ترجمة مشاهير الصحابة؛ لوضوح ذلك، وكذلك

القراء السبعة ورواتهم، حيث أفردتهم في التمهيد بتراجم موجزة، وذكرت في نهاية

كل ترجمة مصادرها.

٧- قمت بتوثيق النصوص والتقول والأقوال والأشعار التي يوردها المصنف بعزوها إلى مواضعها ومظاهرها، حسب الإمكان، وإذا قال المؤلف: «قال بعضهم... ..» .. كذا» فأذكر حسب الإمكان صاحب القول، أو أشير إلى مكان وجوده.

٨- قمت بعمل مقارنة بين شرح المصنف وشرحي: أبي شامة "إبراز المعاني"، والفاصي "الآلء الفريدة"، وبعض الشروح الأخرى، مثل: "سراج القارئ"، و"شرح شعلة"، و"فتح الوصيد" للسخاوي، و"شرح الجعبري"، واستفدت من هذه الشروح في توثيق نص المؤلف، وحاولت عزو كل ما استفاده المؤلف من هذه الشروح، وإن لم يشر إلى ذلك.

٩- وثقت شرح المؤلف للكلمات الغريبة في النظم، معتمداً في ذلك على كتب اللغة كاللسان والصحاح ومقاييس اللغة.

١٠- نبّهتُ على القراءات الشاذة التي يوردها المؤلف بقولي: «قراءة شاذة»، مع تخريجها من كتب الشواذ "كالمحتسب" لابن جنى، و"مختصر الشواذ" لابن خالويه، و"إعراب الشواذ" للعكبري، فإن لم أجد خرجتها من مظاهرها "كالبحر المحيط" لأبي حيان، و"الكشاف" للزمخشري، وغيرها.

١١- قمت بتوثيق توجيه المؤلف للقراءات من كتب التوجيه، والتفاسير، واللغة، والإعراب.

١٢- قمت بتوثيق مسائل اللغة والنحو بعزوها إلى أماكنها حسب الإمكان.

١٣- التزمت في ضبط أبيات الشاطبي على ما ضُبِّطَتْ به النسخة المطبوعة

بتحقيق الشيخ: محمد تميم الزعبي، إلا في حالة ضبط المؤلف لكلمة معينة، قام بإعرابها

حسب ضبطه، أو رجحها خلال شرحه، فإنني أتقيد بضبطه حينئذٍ، مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية^(١).

١٤- وضعت ألفاظ الشاطبي المشروحة والمعربة أثناء المتن بين قوسين، هكذا:

()، تمييزاً لها، وضابطاً لها حسب مجيئها في النظم.

١٥- اختصر أحياناً في ذكر اسم الكتاب، والمؤلف، كقولي: «معاني الفراء»،

ونحوها، وإذا تشابهت أسماء الكتب فأقيد ذلك كقولي: «جامع البيان للطبري»،

و«جامع البيان للداني»، وسوف أوضح هذا الأمر قريباً، في شرح الرموز المستخدمة في الرسالة.

١٦- أثبت بين حاصرتين في هامش المتن أرقام لوحات نسخة "الجامع الكبير"

بصنعاء، تسهيلاً للمقابلة لمن أراد، فمثلاً الرقم [٩/أ] يدل على بداية الصفحة الأولى

(١)- مثال ذلك: عند إعرابه لقول الناظم: (.....) ولا فُسُوقٌ وَلَا حَقًّا وَزَانَ مُجَمَّلًا، البيت رقم: (٥٠٥).

صحَّح المؤلف ضبطاً معيناً فتقيدت بتصحيحه في ضبط البيت، فقال: "مُجَمَّلًا) بالجيم وكسر الميم اسم فاعل، أي: جَمَّلَ غيره.....". ثم قال: "وَجُوِّزَ فتح الميم على أنه هو: مُجَمَّلٌ في نفسه، والأول هو الصحيح".

فضبطتُ على حسب تصحيحه، انظر: ص ٥٤١ من هذه الرسالة.

من اللوحة التاسعة، وأما بداية الصفحة الثانية من اللوحة نفسها فيشار إليها برقم [٩/ب]، وهكذا، وأضع مكانها في النص مقابلاً لها شرطة مائلة، هكذا: / .

١٧- قمت بعمل فهرس علمية، تخدم الكتاب، وتعين الباحث في الوصول

إلى ما يريد.



بعض الرموز والمصطلحات المستخدمة في الرسالة.

نظراً لتكرار ذكر بعض المراجع، وكثرة الإحالة إليها، وشهرتها عن أهل الفن، فقد عمدت إلى اختصار أسمائها، فمنها ما هو واضح المراد، "كالتيسير"، و"التبصرة"، و"الكشف"، و"النشر"، وأمثالها، فهذه أذكرها مختصره، وقد أضيف اسم المؤلف أحياناً، كقولي: «الكشف للمكي»، وهكذا، وإذا تشابهت الأسماء أقيد الاختصار، كقولي: «معاني الفراء»، «معاني الأخفش»، و«الحجة للفارسي»، وهكذا، ومنها ما أذكر اسمه كاملاً عند أول وروده، ثم أختصره في غير ذلك.

واليك بعض الأمثلة على ذلك، مع ذكر بعض الرموز المستخدمة.

الإتحاف: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنا الدمياطي.

كشف المشكلات: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن

وعلل القراءات، لنور الدين علي بن الحسين الباقولي.

السراج: سراج القارئ المبتدئ لابن القاصح.

السير: سير أعلام النبلاء للذهبي.

الكشاف: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،

للزمخشري .

المحرر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية.

القرطبي: تفسير القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" لأبي عبد الله القرطبي .

الموضح: الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم.

الأصل: نسخة "الجامع الكبير" بصنعاء.

(ت): نسخة مكتبة: رشيد أفندي.

[] : للزيادات التي أضيفت للمتن وغير موجودة في كلتا النسختين، أو سقط

كبير من إحدى النسختين.

() : لتمييز كلام الشاطبي عن ما جاوره من كلام الشارح.

ت: توفي سنة كذا، أو اختصاراً للكلمة: "تحقيق".

هـ: سنة هجرية.

م: سنة ميلادية.

ص: صفحة.

الناظم: الإمام القاسم بن فيرة الشاطبي.

المؤلف: السمين الحلبي.



(القسم الثاني : التحقيق)

ويحتوي على:

- أ - النص المحقق: وهو من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها، ويمثل: "مائة وثلاثة وعشرين لوحاً، من نسخة الجامع الكبير بصنعاء".
- ب - الخاتمة: وتشتمل على نتائج مختصرة للبحث، وما يتبع ذلك من توصيات.

ج - الفهارس العلمية: وتشتمل على:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار.
- ٣- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ٤- فهرس الأشعار.
- ٥- فهرس الأمثال.
- ٦- فهرس أقوال العرب.
- ٧- فهرس المصادر والمراجع.
- ٨- فهرس الموضوعات.

أ- النسخ الحقوقي

وهو من أول فرش سورة البقرة إلى نهايتها، ويمثل: "مائة وثلاثة وعشرين لوحاً، من نسخة الجامع الكبير بصنعاء".

باب فرش الحروف

(سورة البقرة)

إنما سُمِّي: «فَرَشَ الحروف»؛ لِقَلَّةِ دَوْرِهِ، قال الشيخ علم الدين السخاوي^(١):
«القراء يسمون ما قلَّ دَوْرُهُ من الحروف «فرشاً» لانتشاره، فكأنه انفرش، إذ كانت
الأصول يَنْسَحِبُ حَكْمُ الواحد منها على الجميع» انتهى^(٢).

وقد سَمَّاه بعض القراء بـ«الفروع»، يعني: أنه جعله من باب: «المقابلة»،
والأصل يقابله / الفرع^(٣)، وهذا وإن كان مطابقاً من هذه الحيثية؛ إلا أن الفرعية لا [ب/٣٥٦]
تتحقق فيه، إذ الأصل: إما ما منه الشيء، وإما ما يبني عليه الشيء، وإما دليل
الشيء. وغالب الأحرف المختلف فيها - في الفرش - هذه المعاني مفقودة فيها،
بالنسبة إلى الأصول المذكورة.

واعلم أن «الفَرَشَ»: مصدر: فَرَشَ يَفْرِشُ فَرَشاً، أي: «بَسَطَ، وَنَشَرَ»^(٤)، فكأن
الحروف المذكورة: بُسِطَتْ، وَنُشِرَتْ، حيث ذكرت واحداً واحداً بعينه، بخلاف ما
تقدم من الأصول؛ فإنها مندرجة تحت ضوابط كلية^(٥).

(١) - هو: علم الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، الهمداني السخاوي، من تلاميذ الشاطبي،
كان إماماً مقرئاً، أقرأ الناس أكثر من أربعين سنة بجامع دمشق، وهو أول من شرح الشاطبية في: "فتح
الوصيد"، وله: "جمال القراء وكمال الإقراء"، ت: ٥٨٦هـ. انظر: معرفة القراء: ١٢٤٥/٣، غاية النهاية:
٥٦٨/١.

(٢) - فتح الوصيد في شرح القصيد: (خ) لوحة: ٨٩/أ.

(٣) - انظر: كتر الجعيري: (خ): ٣٢٠/أ، وإبراز المعاني: ٢٧٨/٢، وسراج القارئ لابن القاصح: ص ١٤٨

(٤) - في (ت): "بسطة، ونشره".

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة للفاسي: ٥١٢/٢، وشرح شعلة "كتر المعاني": ص ٢٥٧، والدرة الفريدة في

شرح القصيدة للهمداني (خ): ١/أ.

و«الْفَرَشُ»: مصدر مضاف لمفعوله القائم مقام فاعله؛ لأن التقدير: «باب انْفَرَشَتِ الحروفُ وُبُسِطَتْ»، قاله: أبو عبد الله^(١).

وفيه نظر من حيث أن تقدير المصدر من فعل مبني للفاعل ممكن؛ وهو الأصل. وفي المصدر مؤولاً بفعل مبني للمفعول خلاف مشهور^(٢)، فلا ضرورة تدعو لارتكابه.

إذ يجوز أن يُقَدَّرَ: «باب انْفَرَشَ القراءُ الحروفَ»، فيكون قد أضاف المصدر لمفعوله، وحذف فاعله^(٣)، وحذف الفاعل في المصدر سائغ^(٤)، كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ يَتِيمًا﴾^(٥) أي: «أحدكم»، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - بيانه.

قال أبو شامة^(٦) «ويأتي في الفرش مواضع مطردة حيث وقعت، وهي بالأصول أشبه منها بالفرش، مثل إمالة: «التَّوراة»^(٧)، وفواتح السور^(٨)، والكلام في:

(١) - هو: أبو عبد الله الفاسي، محمد بن حسن بن محمد، وقد سبقت له ترجمة مفصلة في قسم الدراسة ص: ١٠٩. وانظر قوله في: اللآلئ الفريدة: ٥١٢/٢.

(٢) - البصريون يجيزونه، وإليه ذهب ابن مالك في شرح التسهيل: ١٠٦/٣، وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٩٨/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: ٢١٣/١ - ٢١٤.

(٣) - وهذا أحد الأحوال الخمسة للمصدر المضاف، وهي كالتالي: الأول، والثاني: أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله، وعكسه، والثالث والرابع: أن يضاف إلى الفاعل ويحذف المفعول، وعكسه، والخامس: أن يضاف إلى الظرف. انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٠٩/٢، والدرر اللوامع على همع الهوامع: ٣٠٧/٢.

(٤) - انظر: الكتاب: ١٩٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١١٨/٣، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري: ٨/٢.

(٥) - سورة البلد، الآية: ١٥.

(٦) - هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، وقد سبقت له ترجمة مفصلة في قسم الدراسة ص: ١٠٦.

(٧) - ذكر الناظم ذلك في أول فرش سورة آل عمران، البيت رقم: (٥٤٦).

(٨) - ذكر الناظم ذلك في أول فرش سورة يونس، الأبيات رقم: (٧٣٨-٧٤٠).

«هَأَنْتُمْ»^(١)، والاستفهامين^(٢)، «وتاءات» البزري، والتشديد والتخفيف في: «يُنزِل»^(٣)، وبابه» انتهى^(٤).

وقد قدمت أن هذا هو غير الغالب؛ فلم يكثر به، كما لم^(٥) يكثر بعكسه، وهو أنه ذكر في الأصول ما لا يطرد، فهو بالفرش أليق، ك﴿عَادَا الْأُولَى﴾^(٦)، ونحوه.

وفي بعض النسخ: «باب فرش الحروف» من غير زيادة على ذلك، وفي بعضها زيادة على ذلك: «سورة البقرة»، وهو أولى لما سيأتي.

وقد كره بعضهم أن يقال: «سورة البقرة»، و«سورة الفيل» ونحو ذلك، وهذا غير معتد به؛ إذ ورد في الأحاديث الصحيحة ما يرد ذلك^(٧)، وقد أوضحته في غير هذا التصنيف.

(١) - ذكر الناظم ذلك في فرش سورة آل عمران، الأبيات رقم: (٥٥٩ - ٥٦٢).

(٢) - ذكر الناظم ذلك في فرش سورة الرعد، الأبيات رقم: (٧٨٩ - ٧٩٣).

(٣) - ذكر الناظم هذين الموضعين في فرش سورة البقرة كما سيأتي.

(٤) - إبراز المعاني: ٢/٢٧٨.

(٥) - "لم" سقطت من (ت).

(٦) - سورة النجم، الآية: ٥٠، وقد ذكر الناظم ذلك في باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

(٧) - ومن الأحاديث الصحيحة التي ترد ذلك: ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما في ليلة كفتاه". أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، رقم: (٤٦٥٢)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين، رقم: (١٣٤٠).

ومن الأحاديث الصحيحة كذلك ما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه رمى الجمرة من بطن الوادي فجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه، ثم قال: "هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة". أخرجه البخاري، كتاب الحج، رقم: (١٦٢٩)، ومسلم، كتاب الحج، رقم: (٢٢٨٢).

وقد عقد البخاري - رحمه الله - باباً أشار به إلى الرد على من كره ذلك، وساق تحته الحديث السابق، قال ابن حجر - رحمه الله - "قال النووي: يجوز أن يقول سورة البقرة - إلى أن قال - وسورة العنكبوت، ولا كراهة في ذلك، وبعض السلف يكره ذلك، والصواب الأول، وهو قول الجماهير، والأحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تحصر، وكذلك الصحابة فمن بعدهم، قلت: وقد جاء فيما يوافق ما ذهب إليه

والأولى ما ذكره الناظم في هذه النسخة؛ من زيادة الترجمة بسورة البقرة، لأنه يفعل ذلك في جميع السور، فليفعل ذلك هنا طرداً للباب.

وصاحب التيسير لم يذكر إلا «باب فرش الحروف»^(١) ولم يقل: «سورة البقرة»، وذلك لأنه ترجم: «سورة البقرة» في باب هاء الكناية^(٢)، فاستغنى عن إعادة الترجمة هنا. والله أعلم.

٤٤٥ - وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَبَعْدُ ذَكََا وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوْ لَا

أخبر عن رمز له بالذال المعجمة من: (ذكا)، وهم: الكوفيون وابن عامر، أنهم قرءوا: ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ﴾^(٣) بفتح الياء، وسكون الخاء، وفتح الدال، ولم يحتج / أن ينبّه على حذف الألف؛ لأنها لا تقع بعد ساكن.

[١/٣٥٧]

= البعض المشار إليهم حديث مرفوع عن أنس رضي الله عنه رفعه: "لا تقولوا سورة البقرة، ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء، وكذا القرآن كله".

وفي سننه عبيس بن ميمون العطار، وهو ضعيف، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، ونُقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: هو حديث منكر، قال: ابن كثير في تفسيره: ولا شك أن ذلك أحوط، ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف، قلت: وقد تمسك بالاحتياط المذكور جماعة من المفسرين". أهـ فتح الباري - باختصار: - ٧/٨٠٦، وانظر: الإتيان في علوم القرآن: ١/١٤٨.

قلست: والحديث الوارد في الكراهة، السابق ذكره في كلام ابن حجر، أخرجه الطبراني في الأوسط، رقم: (٥٧٥٥)، والبيهقي في شعب الإيمان، رقم: (٢٥٨٢)، عن أنس رضي الله عنه، وقال عنه ابن كثير: "هذا حديث غريب لا يصح رفعه". التفسير: ١/٣٦، وقال الهيثمي: "وفيه عبيس بن ميمون وهو متروك". مجمع الزوائد: ٧/١٥٨.

(١) - انظر: التيسير: ص ٦٤.

(٢) - انظر: المرجع السابق: ص ٣٤، وقد ذهب أبو شامة إلى صحة هذا. انظر: إبراز المعاني: ١/٣٠٢، و ٢/٢٧٨.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٩.

وقيد قوله: (وَمَا يَخْدَعُونَ) تحرزاً من الأول وهو قوله: ﴿يُجَادِعُونَ﴾^(١) فإنه لا خلاف فيه بين القراء السبعة^(٢)؛ فاحترز منه بأن ضمَّ إلى هذا: (ما)^(٣)، وهذه القراءة مأخوذة من اللفظ بما كذلك، لا من قيود، لما سيأتي من محذورٍ في أضدادها.

قال أبو شامة: «وهذا تقييد لم يكن محتاجاً إليه، لأنه قد لفظ بالقراءة، ونبه على القراءة الأخرى بما في آخر البيت؛ لأنه لا يمكن أخذها من أضدادها.

فإن قلت: أحترز بذلك من أن يضم أحد الياء.

قلت: ليس من عادته الاحتراز عن مثل هذا، ألا ترى أنه يقول: (سُكَارَى مَعَا سَكَرَى)^(٤) ولم يقل بضم السين اكتفاءً باللفظ.

فالوجه أن يقال: هو زيادة بيان لم يكن لازماً له، وهو مثل قوله في سورة الحج: (وَيَدْفَعُ حَقٌّ بَيْنَ فَتْحَيْهِ سَاكِنٌ)^(٥).. انتهى^(٦)

قلت: ويمنع أخذ القراءة المذكورة من القيود أيضاً، أنا لو جعلناها قيوداً لكان لها أضداد مفهومة، تفهم منها القراءة الأخرى، لكن لا يجوز ذلك، ألا ترى أننا لو أخذنا فتح الياء من قوله: (الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ) لكان ضده الكسر، لأن الفتح المطلق ضده الكسر، كقوله في الخطبة: (وَآخِيْتُ بَيْنَ التُّونِ وَالْيَاءِ وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ)^(٧)، وأما الضم المطلق فضده الفتح؛ لقوله في الخطبة:

(١) - سورة البقرة، الآية: ٩.

(٢) - انظر: التبصرة: ص ٤١٧، والنشر: ٢/٢٠٧.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٧٨، والسراج: ص ١٤٨.

(٤) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٨٩٣) "فرش سورة الحج".

(٥) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٨٩٨) "فرش سورة الحج".

(٦) - إبراز المعاني: ٢/٢٧٨، ٢٧٩.

(٧) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٦١) "الخطبة".

(وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمَّ وَالرَّفْعُ سَاكِتًا فَعَبْرُهُمْ بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلًا)^(١).

وأما إذا أخذنا ضد السكون في الخاء وهو: الفتح فصحيح، وكذا إذا أخذنا ضد الفتح فيما بعد الساكن وهو كسر الدال فإنه صحيح أيضاً.

فإن قلت: من أين تفهم قراءة الباقيين؟

قلت: من قوله: (وَالْغَيْرُ كَالْحَرْفِ أَوَّلًا)، وهو قوله: ﴿يُحْدِثُونَ﴾ فإن فيه

التصريح بضم الياء، وفتح الخاء، ووجود ألف بعدها، وكسر الدال^(٢).

وقال أبو عبد الله: «بالفتح قبل ساكن، يعني في الياء، وبعد الساكن، يعني في الدال، وأراد بالساكن الخاء، ولم يقيد هذا التقييد بالقراءة الأخرى؛ فأحال فيها على الحرف الأول الذي لا خلاف فيه للسبعة، وهو قوله: ﴿يُحْدِثُونَ اللَّهُ﴾ انتهى^(٣).

وفي كلامه نظر من حيث أنه جعل القراءة المذكورة مأخوذة من القيود، وَسَمَّاهَا قِيوداً، واعتذر عن معرفة بقية القراءة الأخرى بالحوالة على الحرف الأول، وقد تقدم أنه لا يصح أن يجعل^(٤) قيوداً؛ لفساد ذلك في البعض، فليستند ذلك إلى لفظه بالقراءة، والحوالة على الحرف الأول. والله أعلم.

والوجه في قراءة الكوفيين، وابن عامر: أن في هذه القراءة بياناً لمعنى الفعل الأول، وأنه في معنى «فَعَلَّ» المجرد نحو: «عَاقَبْتُ اللَّصَّ»، «وَسَافَرْتُ»، «وَطَارَقْتُ النَّعْلَ»، / «وعافاه الله»^(٥).

[ب/٣٥٧]

(١) - متن الشاطبية البيت رقم: (٦٢) "الخطبة".

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٧٩، وشرح شعلة: ص ٢٥٧.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٢/٥١٢.

(٤) - في (ت): "يجعل".

(٥) - انظر: الحجة للفارسي: ١/٣١٦، وشرح الهداية: ١/١٥٤، والكشف: ١/٢٢٤، والموضح: ١/٢٤٥،

ولإتحاف: ١/٣٧٧.

وإنما جيء به على صيغة المفاعلة المقتضية أن تقع من اثنين؛ إيداناً بالمبالغة في الفعل، وإحكامه وإتقانه، إذ المفاعلة مؤذنة بالمباراة في ذلك الفعل المبني منه المفاعلة، [ومتى غولب]^(١) في الفعل وبُوري فيه، جاء أحكم، وأقوى من أن يقع خالياً منهما؛ إذ لا حامل لفاعله على إحكامه غاية الإحكام^(٢).

وقيل: بل المفاعلة هنا على باهما في الفعلين، إما كون المفاعلة في الأول من اثنين بالمخادعة منهم لله تعالى، إما من حيث الصورة لا من حيث المعنى، وإما لعدم عرفانهم بالله تعالى، وتوهمهم أنه ممن يخادع^(٣).

وقيل: إن اسم الباري تعالى مُقْحَم^(٤)، والمعنى: «يخادعون الذين آمنوا»، ويكون من باب: «أعجَبَنِي زيدٌ وكرمُهُ» المعنى: أعجبتني كرم زيد، وإنما ذكر: «زيد» توطئة لذكر «كرمه»، قاله: الزمخشري^(٥)، ولا حاجة إليه.

والمخادعة من الله لهم؛ من حيث أنه أجرى عليهم أحكام المسلمين في الدنيا، ومخادعة المؤمنين لهم؛ كونهم امتثلوا أمر الله تعالى فيهم^(٦).

وأما كون المفاعلة في الثاني من اثنين أيضاً؛ فالمخادعة منهم أنفسهم، حيث يمنونها الأباطيل، وما أشبه ذلك، وأما مخادعة أنفسهم لهم فمن حيث تمنيههم ذلك أيضاً، فيكون هذا محاورة بين اثنين^(٧)، ويكون هذا قريباً من قول الآخر^(٨):

(١)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين "وأعدوك"، وهو خطأ، وما أثبتته يقتضيه السياق، وستناساً بما في الكشاف: ١١٤/١.

(٢)- انظر: الكشاف: ١٧٤/١، واللائح الفريدة: ٥١٣/٢.

(٣)- انظر: البحر المحيط: ١٨٤/١، ١٨٥، والكشاف: ١٧٣/١.

(٤)- أي: ليس مقصوداً لذاته.

(٥)- انظر: الكشاف: ١٧٤/١، والزمخشري هو: أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، النحوي اللغوي، المفسر، كان معتزلياً دخل بغداد مراراً، وجاور بمكة، له: "الكشاف في التفسير"، و"المفصل في النحو"، ت: سنة: ٥٣٨ هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢٥٦/٣، وبغية الوعاة: ٢٧٩/٢.

(٦)- انظر: البحر المحيط: ١٨٥/١.

(٧)- انظر: معاني الأخفش: ١٩٣/١، والبحر: ١٨٥/١.

(٨)- البيتان: لابن الأعرابي، وهما في البحر: ١٨٦/١، والدر المصون: ١٢٧/١، والمحرم الوجيز: ١١٣/١.

والحجة للفارسي: ٣١٩/١.

لَمْ تَدْرِ مَا لَا وَكَلْتِ قَائِلَهَا عُمْرَكَ مَا عَشْتِ آخِرَ الْأَبْدِ
وَلَمْ تُؤَامِرْ نَفْسِيكَ مُمْتَرِيًّا فِيهَا وَفِي أُخْتِهَا وَلَمْ تَكْذِبِ

وقول الآخر^(١):

يُؤَامِرُ نَفْسِيهِ وَفِي الْعَيْشِ فُسْحَةً أَيْسُرَبُ الذُّوبَانَ أَمْ لَا يَطُورُهَا.

والحاصل: أن المفاعلة في الفعلين يحتمل أن تكون على باهما فيهما، وأن تكون بمعنى «فَعَلَ» المجرد فيهما، وهو الأظهر.

والوجه في قراءة الباقيين: أنهم أتوا بالثاني على وفق الأول لفظاً ومعنى، بخلاف القراءة الأولى فإنها على موافقته معنى لا لفظاً^(٢).

وقد قرئ الأول: «يَخْدَعُونَ»^(٣)، وفيهما قراءات أخر ذكرتها بتوجيهها في غير هذا التصنيف^(٤).

وأصل الخداع: «الإخفاء»، ومنه: الأخدعان؛ لعرقين مُسْتَبْطِنِينَ فِي الْعُنُقِ^(٥).
ومنه: قوله^(٦):

تَلَفَّتْ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي وَجَعْتُ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتًا وَأَخْدَعَا.

(١)- البيت لرجل من فزارة، وهو في البحر: ١٨٦/١، والدر المصون: ١٢٧/١، والمحرم الوجيز: ١١٣/١، والحجة للفارسي: ٣١٩/١، وأيستربع: من استربع الأمر: أي أطاقه، والذوبان: الأعداء، لا يطورها: لا يحوم حولها.

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٣، والكشف: ٢٢٥/١، وكشف المشكلات لنور الدين الباقولي: ١٧٩/١، والموضح: ٢٤٥/١.

(٣)- قراءة شاذة، منسوبة لابن مسعود، وابن حيوة، انظرها في: مختصر الشواذ: ص ١٠، وإعراب الشواذ للعكيري: ١١٩/١، والمحتسب لابن جني: ١٣١/١، والبحر: ١٨٥/١، والكشاف: ١٧٤/١.

(٤)- انظر: الدر المصون: ١٢٨/١.

(٥)- انظر: البحر: ١٨٠/١، وعمدة الحفاظ: ٤٩٠/١، واللسان: مادة "خَدَع" ٢٩/٥.

(٦)- البيت للصّمة بن عبد الله القشيري: وهو في اللسان: مادة "وَجِع" ١٥٩/١٥، والصحاح: مادة: "وَجِع" ٥٩٢/٣، وعمدة الحفاظ: ٤٩١/١.

استغنى بأحد المتلازمين عن الآخر نحو: «العَيْن»، و«الحَاجِبِينَ»، وقيل: أصله: «الفَسَاد»^(١)، ومنه قوله^(٢):

أَيُّضَ اللَّوْنِ لَدَيْدُ طَعْمِهِ طَيِّبَ الرَّيْقِ إِذَا الرَّيْقُ خَدَعَ.

أي: فسَد.

وقد رجَّح بعضهم قراءة الكوفيين؛ لموافقتها الرسم، فإنها رسمت: ﴿وَمَا

يُخَدَعُونَ﴾ اتفاقاً^(٣)؛ ولأصحاب القراءة بالألف أن يقولوا: حذف الألف / من [١/٣٥٨]

الرسم تخفيفاً، وإن ثبت تلاوة، كمنظائر له نحو: ﴿السَّمَوَاتِ﴾^(٤)،

و﴿الْمَلَكَةِ﴾^(٥)، و﴿مَلِكِ﴾^(٦).

وقيل: جعلوا مخادعين لأنفسهم؛ لأن ضرر^(٧) ذلك راجع إليهم، كقوله تعالى:

﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِعُهُمْ﴾^(٨).

وقال بعضهم^(٩): إنما أجمع على الأول، وعدل فيه من فعل إلى فاعل؛ كراهة

(١) - نُسِبَ هَذَا الْقَوْلَ لِابْنِ الْأَعْرَابِيِّ فِي: تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ: ٢١٤/١، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارْسِيِّ: ٣١٣/١.

(٢) - الْبَيْتُ لِسُوَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلٍ: وَهُوَ فِي اللِّسَانِ: مَادَّةُ: "خَدَعَ" ٢٩/٥، وَالصَّحَاحُ: مَادَّةُ: "خَدَعَ" ٤٦٢/٣، وَالسَّبْحُ: ١٨١/١، وَعَمْدَةُ الْخَفَازِ: ٤٩١/١، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ: ٢١٤/١، وَالْفَرِيدُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ: ٢٢٠/١، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ السَّبْعِ: ٦٥/١.

(٣) - انظُر: الْمُنْعَقُ فِي رَسْمِ الْمَصَاحِفِ لِلدَّانِيِّ: ص ١١، وَجَمِيلَةُ أَرْيَابِ الْمُرَاصِدِ فِي شَرْحِ عَقِيلَةِ أَتْرَابِ الْقِصَائِدِ لِلجَعْفَرِيِّ: ٢٧٨/١.

(٤) - مِنْ مَوَاضِعِهَا، سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٣٣، وَانظُر: اللَّالِيُّ الْفَرِيدَةُ: ٥١٣/٢.

(٥) - مِنْ مَوَاضِعِهَا، سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٣٠.

(٦) - مِنْ مَوَاضِعِهَا سُورَةُ الْفَاتِحَةِ، آيَةُ: ٤.

(٧) - فِي الْأَصْلِ: "ضُرُورَةٌ"، وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ت).

(٨) - سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ: ١٤٢، وَانظُر: إِبْرَازُ الْمَعَانِي: ٢٧٩/٢، وَالْحِجَّةُ لِلْفَارْسِيِّ: ٣١٧/١.

(٩) - مِنْهُمْ: مَكِّي فِي التَّبَصُّرَةِ: ص ٤١٧، وَأَبُو شَامَةَ فِي إِبْرَازِ الْمَعَانِي: ٢٧٩/٢، وَانظُر: النُّشْرُ: ٢٠٧/٢، وَإِلْتِحَافُ: ٣٧٧/١.

التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجه به نحو البارئ تعالى، فأُخْرِج مخرج المُعَالَبَةِ، والمماولة لذلك.

قوله: (وَمَا يَخْدَعُونَ) مبتدأ، و(الْفَتْحُ) مبتدأ ثان، و(مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ) خبر الثاني، (وَبَعْدُ) عطف على: (قَبْلٍ)، وإنما بُني لقطعه عن الإضافة، إذ الأصل: «مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَبَعْدَهُ»، والجملة خبر الأول، والعائد مقدر، أي: «الفتح فيه»، أو قامت: «أَلْ» مقامه، أي: «فتحه»، أي: فتح يائه^(١)، و(ذَكَأ) على هذا جملة مستأنفة سيقت للثناء على هذه القراءة، و(ذَكَأ) بمعنى: اشتعل وأضاء، مِنْ ذَكَتِ النَّارُ، أي: اشتدَّ اشتعالها، و«الذِّكَاةُ»: تَوَقَّدَ الذَّهْنُ، وَالْفِطْنَةُ^(٢).

ويجوز أن يكون: (ذَكَأ) جملة أُخْبِرَ بِهَا^(٣) عن المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول أيضاً، والكلام في العائد على ما تقدم، (وَمِنْ قَبْلِ) على هذا يتعلق: «بالفتح». وَصَفَ الْفَتْحَ بِأَنَّهُ مُضِيءٌ؛ لظهور معناه.

وقال أبو عبد الله: «(وَمَا يَخْدَعُونَ) مبتدأ، و(الْفَتْحُ) مبتدأ ثان، و(مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ) متعلق به، (وَبَعْدُ) معطوف، و(ذَكَأ) وفاعل جملة أُخْبِرَ بِهَا عن: (وَمَا يَخْدَعُونَ)، والعائد منهما إليه محذوف، والتقدير: الفتح فيه». انتهى^(٤).

وهذا إما سقط من المصنف وهو بعيد، وإما^(٥) من الناسخ وهو أقرب.

وتكْمِيلُهُ أَنْ يَقَالَ: و(ذَكَأ)، وفاعل جملة أُخْبِرَ بِهَا عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره جملة أُخْبِرَ بِهَا عن: (وَمَا يَخْدَعُونَ)، لا بد من ذلك وإلا فسد المعنى والإعراب.

(١) - انظر: كثر الجعيري (خ): ٣١٨، وشرح شعله: ص ٢٥٧.

(٢) - انظر: اللسان: مادة "ذكا" ٣٧/٦، ٣٨.

(٣) - تحرفت في (ت) إلى: "عنها".

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥١٣/٢.

(٥) - في (ت): "أو".

قوله: (وَالْغَيْرُ) مبتدأ - وإدخال: «أل» على: «غير» ممتنع عند المحققين؛
لملازمتها الإضافة^(١) - ووجهها^(٢): أنه جعل: «غير» بمعنى: المغاير، أي: «والمغاير
الأوليين»، و(كالحرفِ) خبره، ولا بد من حذف مضاف تقديره: «وقراءة الغير
كقراءته الحرف أولاً».

ويجوز أن يكون: (الغَيْر) فاعلاً بفعل مُقَدَّر، أي: «ويقرؤه الغير كالحرف»،
وفي نصب: (أولاً) وجهان:

أظهرهما: أنه منصوب على الظرف، أي: وقراءة الغير كقراءة الحرف الواقع
أولاً،^(٣) والثاني: أنه حال^(٤)؛ لأنه في قوة كالحرف مُقَدَّمًا، فعلى: الثاني: تكون الألف
للإطلاق؛ لأن «أول» لا ينصرف؛ لكونه صفة، وعلى: الأول: يكون بدلاً من التنوين؛
لأنه منصرف، وهذان كما تقدم في أول القصيدة من قوله: (فِي النَّظْمِ أَوْلًا)^(٥).

٤٤٦ - وَخَفَّفَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَاؤُهُ بَفَتْحِ وَلِلْبَاقِينَ ضَمٌّ وَتَقْلًا

/ أخبر عن الكوفيين وهم عاصم، والأخوان أنهم قرءوا: ﴿بِمَا كَانُوا﴾ [٣٥٨/ب]

يَكْذِبُونَ ﴿٦﴾ بالتخفيف في الدال^(٧)، وأخبر عن يائه أنها مفتوحة لهم أيضاً، ويلزم
من تخفيف الدال سكون الكاف، ولذلك لم ينبه عليه، وفهم أن قراءة الباقيين بضم

(١) - قال ابن يعيش: "لا يحسن دخول الألف واللام عليها.... لأن ذلك كالجمع بين: الألف واللام ومعنى
الإضافة، من جهة تضمنها معنى الإضافة، فصارت الإضافة فيها كالملفوظ بها". شرح المفصل: ١٢٩/٢،
وانظر: شرح التسهيل: ٢٤٥/٣.

(٢) - في (ت): "وجهه".

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢١/٢.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢١/٢، وإبراز المعاني: ٢٧٩/٢.

(٥) - متن الشاطبية من البيت رقم: (١)، وانظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ١٠/١ - ١٢.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٧) - في (ت): بتخفيف الدال.

الياء وتشديد الذال، ويلزم منه فتح الكاف؛ لأنه لا^(١) يمكن تشديد الذال إلا مع حركة الكاف.

وقيود هذه القراءة على سبيل التأكيد؛ لأنه قد لفظ بها مفتوحة الياء، مخففة الذال، ساكنة الكاف، فهذا من باب قوله: (وَبِاللَّفْظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا)^(٢)، قاله: أبو عبد الله بمعناه^(٣).

ولقائل أن يقول: هنا أمر زائد على التأكيد، وهو أنه يؤخذ من هذه القيود القراءة الأخرى، وليس هنا مانع يمنع من ذلك، كما منع منه البيت الأول.

وقال أبو شامة: «عني بالتخفيف إسكان الكاف، وإذهاب ثقل الذال» انتهى.^(٤)

وهذا حسن لأن التحريك أثقل من الإسكان، فيكون التخفيف واقعاً على إذهاب الحركة، وعلى إذهاب التثقيب، لولا أن الناظم اصطلح على أن التخفيف ضد التشديد المعبر عنه «بالتثقيب» في بعض الأحيان^(٥).

وقدّم الناظم الكلام على تخفيف الذال، قبل الكلام على فتح الياء بحسب ما تأتّى له.

والوجه في تخفيف: ﴿يَكْذِبُونَ﴾: أن المنافقين - لعنهم الله تعالى - وُصِفُوا في مواضع كثيرة بأنهم كاذبون^(٦)، وقد أُجْمِعَ على تخفيف قوله: ﴿وَيْمًا كَانُوا﴾

(١) - "لا" سقطت من (ت).

(٢) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٧).

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥١٤/٢.

(٤) - إبراز المعاني: ٢٨٠/٢.

(٥) - قال الناظم:

(وجزم وتذكير وغيب وخفّة وجمع وتنوين وتحريك اعملا). متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٩).

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٠/٢، والإتحاف: ٣٧٨/١.

يَكْذِبُونَ ﴿ في براءة^(١)، وفيه أيضاً موافقة لما قبله وما بعده، أما موافقته لما قبله فقولته: ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) بعد قولهم: ﴿ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^(٣)، فأخبر بكذبهم.

وأما موافقته لما بعده فقولته تعالى: ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا ﴾^(٤) ثم أخبر بكذبهم في قوله: ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾^(٥).

والوجه في قراءة ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ بالتشديد: أنه أعم من الكذب، والكذب ملازم له، وذلك أن من كذب صادقاً في قوله، فقد كذب أيضاً في تكذيبه إياه، بخلاف «كذب» تخفيفاً فإنه لا يلزم منه تكذيب غيره^(٦).

وأيضاً ففيه موافقة لما قبله أيضاً وهو قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾^(٧) ومن كان في قلبه مرض، وهو الشك، فهو شاكٌّ، والشاكُّ غير متيقن الصحة، ولا مُقرِّباً، ومن لم يُقر بصحة الشيء فقد كذب به، وجحدته^(٨).

(١) - الآية: ٧٧، وانظر: إبراز المعاني: ٢٨٠/٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٨.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٨.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٤.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٤، وانظر: الكشف: ٢٢٨/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٨٩، والحجة للفارسي:

٣٣٧/١، وشرح الهداية: ١٥٤/١، والموضح: ١٤٦/١.

(٦) - انظر: الحجة للفارسي: ٣٣٩/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٨٩، وشرح الهداية: ١٥٥/١.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٨) - انظر: الكشف: ٢٢٨/١، وللآلئ الفريدة: ٥١٤/٢.

والقراءتان متداخلتان؛ لأن من قال: آمنت، وهو معتقد - والعياذ بالله -
 جحد النبوة، وتكذيب الرسالة، فهو كاذبٌ مكذبٌ^(١)، وقد أُجمع على التّشديد في
 قوله تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ﴾^(٢).

/ قال أبو عبد الله: «وزعم بعضهم: أن «يُكذِّبون» من «كذَّب» الذي هو [١/٣٥٩]
 مبالغة في «كذَّب»، كما بولغ في صدق، فقليل: صدَّق، ونظيرهما: بَانَ الشيء وبيَّن،
 وقَلَّص الثوب وقَلَّص^(٣)، وأن يكون بمعنى الكثرة كقولهم: موَّتت البهائم، وبرَّكت
 الإبل، انتهى^(٤).

قلت: الذي قال ذلك هو أبو القاسم الزمخشري؛ فإنه قال: «وقرئ:
 ﴿يَكْذِبُونَ﴾ من: «كذَّبه» الذي هو نقيض صدَّقه، ومن «كذَّب» الذي هو مبالغة في
 كذَّب، ونظيرهما: بَانَ الشيء وبيَّن، وقَلَّص الثوب، أو بمعنى الكثرة، كقولهم: موَّتت
 البهائم، وبرَّكت الإبل، ومن قولهم: كذَّب الوحشي؛ إذا جرى شوطاً، ثم وقف لينظر
 ما وراءه، لأن المنافق متوقِّف متردِّد في أمره، ولذلك قيل له مذَّبذَّب، وقال
 ﷺ^(٥): «مَثَلُ الْمُنَافِقِ مِثْلُ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْعَمَمِينَ، تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةٍ وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةٍ»
 انتهى^(٦).

(١) - انظر: الكشف: ٢٢٩/١.

(٢) - سورة الانشقاق، الآية: ٢٢، انظر إبراز المعاني: ٢٨٠/٢.

(٣) - أي: انضم وانزوى، انظر: الصحاح: مادة "قلص" ٢٥٩/٣.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥١٤/٢.

(٥) - الحديث: أخرجه مسلم، كتاب: "صفات المنفقين وأحكامهم"، رقم: (٤٩٩٠) والنسائي، كتاب:

"الإيمان وشرائعه" رقم: (٤٩٥١)، وأحمد في مسنده، رقم: (٤٨٣٥).

(٦) - الكشاف: ١٧٨/١، ١٧٩. وانظر: البحر: ١٩٠/١.

وقال ابن عطية: ^(١) «فالقراءة بالثقل يؤيدها قوله قبل: ﴿ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ فهذا إخبار بأنهم يكذبون، والقراءة بالتخفيف يؤيدها أن سياق الآيات قبل إنما هو إخبار بكذبهم. والتوعد بالعذاب الأليم متوجه على التكذيب، وعلى الكذب في مثل هذه النازلة، إذ هو منطوق على الكفر، وقراءة التثقل أرجح». انتهى ^(٢).

ووجه ترجيحها عنده - والله أعلم - : ما قدمته من أن: الكذب ملازم للتكذيب من غير عكس.

واختلف الناس في: «الكذب» ما هو؟ فقيل: الإخبار بخلاف الواقع مطلقاً، أي سواء طابقت اعتقاد المخبر أم لم يطابقه، وقيل: بشرط مطابقته لاعتقاد المخبر ^(٣)، ولذلك سمي المنافقين كاذبين بالنسبة لاعتقادهم، وأن خبرهم بقولهم ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ ^(٤) صدقاً في نفس الأمر، وقد تكلمت على المسألة مستوفي في غير هذا الموضوع ^(٥).

(١) - ابن عطية: هو الإمام القاضي الحافظ أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي الغرناطي، صاحب التفسير، من أهل الأندلس، وأحد أعلامها في التفسير واللغة والحديث وكان من بيت علم وجلالة، له: "المحرر الوجيز في التفسير"، ت: ٥٤١ هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٢٦٠/١، والديباج المذهب لابن فرحون: ٥٧/٢، وبغية الوعاة: ٧٣/٢.

(٢) - المحرر الوجيز: ١١٧/١.

(٣) - انظر: مفردات الراغب: ص: ٤٢٩، وكتاب التعريفات للشريف الجرجاني: ص ١٨٣، واللسان: مادة "كذب" ٣٧/١٣.

(٤) - سورة المنافقون، الآية: ١.

(٥) - انظر: الدر المصون: ١٣٢/١، وعمدة الحفاظ: ٣٢٦/٢.

و«ما» في قوله تعالى: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(١) إما مصدرية، إن قلنا إنَّ «كان» لها مصدر، وهو المختار عند بعضهم^(٢)، أي: «بكونهم يَكْذِبُونَ»،^(٣) وحينئذٍ فلا حاجة إلى عائد على قول الجمهور.

وإما موصولة بمعنى: «الذي»، والعائد حينئذٍ مقدَّر أي «يَكْذِبُونَهُ»^(٤).

وزعم أبو البقاء^(٥): أن كونها بمعنى: «الذي» أظهر، قال: «لأن الهاء المقدَّرة عائدة على «الذي» لا على المصدر»^(٦).

وهذا غير لازم، إذ لا نسلم أن ثمَّ هاء مقدرة حتى يلزم ما ذكر، بل من قرأ: «يَكْذِبُونَ» بالتخفيف؛ فهو غير متعدِّ لمفعول البتة، ومن قرأه بالتشديد؛ فالمفعول محذوف لفهم المعنى، أي بما كانوا يُكْذِبُونَ القرآن أو الرسول أو نحو ذلك^(٧).

قوله: (كُوفٍ) فاعل: (خَفَّفَ)، وهو مُخَفَّفٌ / من: «كُوفِيٌّ»، فانقل إلى [٣٥٩/ب] باب «المتقوص القياسي»، يُقدَّر^(٨) رفعه، وهو مفرد يراد به الجمع.

وقيل: يجوز أن يكون على حذف مضاف، تقديره: «أولوا مذهب كوفٍ»، فحذف المضاف، والموصوف، قاله: أبو عبد الله^(٩)، وفيه تكلف.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٢) - منهم: الأخفش في معاني القرآن: ١٩٧/١.

(٣) - انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ٧٨/١، وكشف المشكلات: ١٨٠/١، والفريد في إعراب القرآن

المجيد: ٢٢٢/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٣٢/١، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٤٢، والبحر: ١٨٩/١.

(٤) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٢٢/١، والبحر: ١٨٩/١.

(٥) - هو: محب الدين، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، قرأ العربية، وصار فيها من

المتقدمين، وقصده الناس، له: "التبيان في إعراب القرآن"، وإعراب القراءات الشواذ"، ت: ٦١٦هـ. انظر:

إنباه الرواة: ١١٦/٢، وبغية الوعاة: ٣٨/٢، ٣٩.

(٦) - الذي وجدته في كتاب: "التبيان له" أنها مصدرية: ٣٢/١، وانظر قوله في: البحر: ١٨٩/١.

(٧) - انظر: البحر: ١٨٩/١، ١٩٠.

(٨) - في (ت): "فقدّر".

(٩) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٤/٢.

و(يَكْذِبُونَ) مفعول: (خَفَّفَ)، إما على حذف مضاف، أي: «ذال: يَكْذِبُونَ»، وإما على معنى: أَوْفَعُوا فِيهِ التَّخْفِيفَ، وليس ثمَّ شيء يليق تخفيفه إلا^(١) الذال.

قوله: (وَيَاؤُهُ) مبتدأ، و(بِفَتْحٍ) خبره، ولا بد من حذف يتم به الغرض، تقديره: «وياؤه بفتح لهم» أي: للكوفيين، فَحَذَفَ^(٢).

قوله: (ضُمَّ) يجوز أن يكون فعل أمر، وعلى هذا فالأحسن أن يُقْرَأَ قوله: (وَتُقْلًا) بفتح المثلثة على الأمر؛ ليتناسب الجملتان، ولو قرئ بكونه ماضياً مبنياً للمفعول لجاز أيضاً، غير أنه مرجوح، ويجوز أن يكون: (ضُمَّ) مبنياً للمفعول، وعلى هذا فالأحسن أن يُقْرَأَ: (وَتُقْلًا) مبنياً للمفعول؛ لتتناسب الجملتان، وَيَضْعُفُ أن يُقْرَأَ أمراً.

والحاصل: أنه يجوز أن يُقْرَأَ ماضيين مبنين للمفعول، وأمرين معاً، وهذا هو الأحسن لما فيه من المناسبة، وأن يُقْرَأَ الأول ماضياً، والثاني أمراً وبالعكس، وهو مرجوح؛ لمخالفة الجمل، وهذا على الصحيح؛ من أنه لا يُشْتَرَطُ في عطف الجمل المناسبة في الخبر والإنشاء، بل يُعْطَفُ الخبرُ على الطلب، وعكسه^(٣)، ودليله في غير هذا الكتاب.

(وَلِلْبَاقِينَ) متعلق بما بعده، ولا حاجة أن يُقَالَ تقديره: «وللباقين ضُمَّ وتُقْلًا لهم» كما فعل: أبو عبد الله^(٤)، بل: (لِلْبَاقِينَ) متعلق بالفعلين المتعاطفين، أي: «أفعل الضَّم والتثْقِيل للباقيين»، كقولك: «إلى زيد سرِّ وادْخُلْ» فـ«إلى زيد»: متعلق بالسَّيْرِ، والدخول، ومثله في المفعول الصريح «زيداً أعط وأكرم» فـ«زيداً»: منصوب

(١) - في (ت): "غير".

(٢) - انظر: كثر الجعري (خ): ٣١٨، واللائي الفريدة: ٥١٤/٢.

(٣) - انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨٤/٢.

(٤) - انظر: اللائي الفريدة: ٥١٤/٢.

بهما، وليس هذا من الإعمال^(١)؛ إذ من شَرَطِه تَقَدَّمَ العَامِلِينَ أو العَوَامِلِ على التنازع فيه.

وقال أبو شامة: «(وَضُمَّ) فِعْلٌ مَاضٍ لَا أَمْرٌ، بل هو من جنس ما عطف عليه من قوله: (وَتُقْلًا)».^(٢)

وهذا فيه نظر؛ لِمَا عرفت أنه لَا يُشْتَرَطُ موافقة الجُمْلِ المتعاطفة خيراً وإنشاءً، وإن سُلم ذلك فنقول: إذا جعلنا: (ضُمَّ) أَمْرًا؛ قرأنا قوله: (وَتُقْلًا) بفتح المثناة على الأَمْر، وتكون الألف بدلاً من نون التوكيد الخفيفة، كنظائر له مرّت، وتأتي.

فإن قلت: قوله: (وَحَفَّ كُوفٍ) يقتضي بظاهره أن الخلاف واقع في هذه اللفظة، حيث وردت، وقد قدّمت أنه لا خلاف في تخفيف: ﴿وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ في براءة^(٣)، ولا في تثقيب: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكْذِبُونَ﴾^(٤)؟

فالجواب: أنه قد عُرف مما استُقرئ من كلام الناظم / أنه إذا كان الحُكْمُ يَتَعَدَّى الحرف الذي في سورتَه نَبَّه عليه بقوله: «جَمِيعًا»، أو «مَعًا»، أو «كُلًّا»، أو «حَيْثُ أَتَى»، وإذا كان لَا يَتَعَدَّاهُ سَكَتٌ، واقتصر به على سورتَه، كهذا الذي نحن فيه، فَيُقْتَصَرُ بالخلاف هنا على هذا الحرف دون غيره؛ لعدم إتيانه - كما هي عَادَتُهُ المستمرّة - بما يدلُّ على تَعْمِيمِ الحُكْمِ، وهذا هو الغالب من أمر الناظم^(٥)، وإلا فقد سَكَتَ في سورةٍ على ذِكْرِ حُكْمٍ في كلمة مع أن الحُكْمَ عَامٌّ، وليس بخاصٍّ، وذلك كما سيأتي لك في آل عمران من قوله:

(١) - الإعمال: أي التنازع. انظر: أوضح المسالك: ١٦٤/٢، ١٦٥.

(٢) - إبراز المعاني: ٢٨٠/٢.

(٣) - الآية: ٧٧.

(٤) - سورة الانشقاق، الآية: ٢٢.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٠/٢، والسراج: ص ١٤٨.

(وإِضْجَاعُكَ التَّوْرَةَ...)^(١).

وكقوله: (وَمَعَ مَدًّا كَاتِنًا...)^(٢).

وكقوله: في البيت الآتي: (وَقِيلَ وَغِيضَ... البيت)^(٣)، وليس الإشمام مخصوصاً

بـ ﴿قِيلَ﴾^(٤) الذي في البقرة فقط، فاعلم ذلك، وسيأتي عن: ﴿قِيلَ﴾ بخصوصه جواب آخر.

٤٤٧ - وَقِيلَ وَغِيضَ ثُمَّ جِيءَ يُشْمُهُمَا لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا رِجَالٌ لِتَكْمُلَا

أخبر عمن رمز له بالراء، واللام من قوله: (رجالٌ لتكُملا) وهما: الكسائي، وهشام، أنهما أشمًا فاءً هذه الأفعال الضمّ، وقد كانت مكسورةً، بمعنى: أن القارئ يأتي بحركة بين حركتين، فلا يأتي بكسرة خالصة، ولا بضمة خالصة، بل يأتي بحركة هي بين الضمة والكسرة، وهذا أحدُ معاني الإشمام^(٥)، وقد تقدّم تحقيق ذلك - أول هذا الموضوع - في باب الإدغام. والله الحمد^(٦).

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٦)، فرش سورة آل عمران.

(٢) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٥٧٠)، فرش سورة آل عمران.

(٣) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٧)، فرش سورة البقرة.

(٤) - من مواضعها سورة البقرة، الآية: ١١.

(٥) - الإشمام: يطلق على أربعة معانٍ مختلفة: - ١ - ضمّ الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت،

ويدركه البصير دون الأعمى. - ٢ - خلط حركة بحركة - وهو المقصود هنا - نحو: قراءة: ﴿قِيلَ﴾، لِمَنْ

أشّم. - ٣ - خلط حرف بحرف، نحو: ﴿الَصِّرَاطَ﴾، بحيث يخلط الصاد بالزاي فيتولد منه حرف ليس بصاد

ولا زاي. - ٤ - الإشمام للحرف المدغم، وأصل حركته الضمّ، نحو إشمام حرف النون من: ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾

يوسف: ١١. انظر: التلخيص في القراءات الثمان ص: ٥٤، وإبراز المعاني: ٢٤٢/١، والتمهيد في علم

التجويد: ص ٧٣، والإضاءة في أصول القراءة: ص ٤٧-٤٨.

(٦) - عند شرح قول الناظم، في باب الإدغام:

(وَأَشْمِمُ وَرُمُّ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمَةٍ مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مَتَأَمِّلًا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (١٥٥)، وانظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٥٥٥/٢.

ثم عدّد الناظم تلك الأفعال التي أشمّها هذان الإمامان، فذكر منها في هذا البيت ثلاثة، وهي:

﴿ قِيلَ ﴾ حيث وردت في القرآن^(١).

﴿ وَغِيضَ ﴾ ولم يأت إلا في هود^(٢).

﴿ وَجِأَىءَ ﴾ موضعان: ﴿ وَجِأَىءَ بِالنَّمِيئِ ﴾ في الزمر^(٣)، ﴿ وَجِأَىءَ يَوْمَئِذٍ يَجْهَنَّمُ ﴾ في الفجر^(٤).

واختلفت عبارة الناس في ذلك: فبعضهم يُعبّر عنه بـ«الإشمام»، وإليه مِيل جمهور النحويين^(٥)، والمقرئين^(٦)، وبه عبّر الناظم.

وبعضهم يُعبّر عنه بـ«الإمالة»^(٧).

وبعضهم يُعبّر عنه بـ«الروم»^(٨).

وبعضهم يُعبّر عنه بـ«الضم»^(٩).

(١) - من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ١١.

(٢) - الآية: ٤٤.

(٣) - الآية: ٦٩.

(٤) - الآية: ٢٣.

(٥) - انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧/٧٠، والتبيان: ١/٣٣، وشرح ابن عقيل: ١/٤٥٨، وأوضح المسالك: ٢/١٣٨.

(٦) - انظر: التبصرة: ص ٤١٨، والتيسير: ص ٦٢، والعنوان: ص ٦٨، وإرشاد المبتدئ: ص ٢١٠، قال السخاوي: "إنما أختار من هذه الألفاظ الإشمام لأنها عبارة عامة النحويين، وجماعة من القراء المتأخرين". فتح الوصيد: ٢/٦٢٣.

(٧) - انظر: الحجة للفارسي: ١/٣٤٥، ٣٤٨، وإبراز المعاني: ٢/٢٨٢، واللائي الفريدة: ٢/٥١٦.

(٨) - انظر: معاني الزجاج: ١/٨٧.

(٩) - انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٤٢، والغاية لابن مهران: ص ١٤٢، والمبسوط لابن مهران: ص ١١٥، والسبعة: ص ١٤٣، والوجيز للأهوازي: ص ١٢٦، ومعاني الأخفش: ١/١٩٧.

فهذه أربعة أقوال للناس في التعبير عن هذا المعنى.

فالذين عَبَرُوا عنه بـ«الإشمام»، قالوا ذلك؛ لأن الكسرة ليست خالصة، بل مُشَمَّة بالضم، أي مُشْرَبَةٌ شيئاً منه^(١).

والذين عَبَرُوا عنه بـ«الضم» أرادوا أن فيه شيئاً من الضم، فتجوزوا في عبارتهم بذلك، كما تجوزوا في قولهم: «الإمالة^(٢) كسر»؛^(٣) لَمَّا كان فيه شيء من الكسر، وهذا التعبير وارد عن عامة القراء المتقدمين^(٤).

والمَعْبُرُونَ عنه بـ«الإمالة» تجوزوا أيضاً، فإن الحركة لَمَّا لم تكن كسرة مَحْضَةً، ولا ضمة مَحْضَةً، أشبهت حركة الممال؛ حيث لم تكن كسرة مَحْضَةً، ولا فتحة مَحْضَةً^(٥).

والذين عَبَرُوا بـ«الروم» قالوا: لأنه تُدْرِكُه حَاسَّةُ السَّمْعِ، وهذا هو الروم / بعينه، فتسميته بالروم أيضاً مجاز، وهو جائز^(٦).

ثم اختلف الناس في حَقِيقَةِ اللَّفْظِ بذلك، فَذَهَبَ الحَافِظُ أبو عمرو^(٧)، وغيره إلى أن حَقِيقَتَهُ: «أن يُنْحَى بالكسرة نحو الضمة قليلاً، وبالياء نحو الواو قليلاً»،^(٨) وهذا هو المشهور بينهم، والمنصور عندهم؛ إذ الياء تابعة لحركة ما قبلها^(٩).

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٣/٢.

(٢) - تحرفت في الأصل إلى: "الإلة"، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر قولهم في: الحجة للفارسي: ٣٧٥/١، وجامع البيان للداني: ص ٥٩، وفتح الوصيد: ٦٢٣/٢.

(٤) - كابن مجاهد في السبعة: ص ١٤٣، وابن مهران في الغاية: ص ١٤٢.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٣/٢، واللائئ الفريدة: ٥١٦/٢.

(٦) - انظر: معاني الزجاج: ٨٧/١، وفتح الوصيد: ٦٢٣/٢.

(٧) - هو: عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني الأموي، كان يعرف بابن الصيرفي، إمام علامة شيخ المقرئين، أخذ القراءات عن ابن غلبون، وبرع فيها، له: "جامع البيان"، و"التيسير"، و"المقنع"، و"التحديد"، ت: ٤٤٤هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٧٣/٢ - ٧٧٤، غاية النهاية: ٥٠٣/١ - ٥٠٤.

(٨) - جامع البيان للداني: ص ٥٩.

(٩) - انظر: الإقناع لابن البادش: ٥٣٤/١، وفتح الوصيد: ٦٢٤/٢.

قلت: وهذا كما قالوا في «الإمالة»: أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فيقع العمل في الحركة والحرف معاً^(١).

«^(٢) والمراد «بالإشمام» في هذه الأفعال: «أن تُنْحَى بكسر أوائلها نحو الضمة، وبالياء بعدها نحو الواو، فهي حركة مركبة من حركتين: كسر، وضم؛ لأن أوائل هذه الأفعال - وإن كانت مكسورة - فأصلها الضم؛ لأنها أفعال ما لم يسم فاعله، فأشمت الضمة دلالة على أنه أصل ما تستحقه، وهو لغة للعرب فاشية، وأبقوا شيئاً من الكسر تنبيهاً على ما استحقته هذه الأفعال من الإعلال، ولهذا قال: (لتكُملاً) أي: لتكمل الدلالة على الأمرين، وهذا نوع آخر من «الإشمام»، غير المذكور في الأصول، وقد عبّروا عنه أيضاً بـ«الضم»، و«الروم»، و«الإمالة». انتهى^(٣).

وذهب آخرون إلى أن حقيقة ذلك: «الإيماء بالشففتين لما ضمته مُقدّرة، مع إخلاص كسرة الفاء»، قال هذا القائل: وإن شئت أوُمأت قبل اللفظ بالفاء، وإن شئت بعده، وإن شئت معه^(٤).

(١)- انظر: الإقناع: ٥٣٥/١، والنشر: ٣٠/٢.

(٢)- من هنا بداية نص منقول عن أبي شامة، نهني لذلك قول المصنف في آخره: "انتهى"، ولذا أثبت علامة التنصيص.

(٣)- إبراز المعاني: ٢٨٢/٢، وانظر: السراج: ص: ١٤٩، وقيل: إن المقصود بالإشمام هنا: "أن تلفظ بأول الفعل بحركة تامة مركبة بين حركتين إفرأزاً لا شيوعاً، فجزء الضمة مقدّم، وهو الأقل، يليه جزء الكسرة وهو الأكثر". انظر: كتر الجعبري: (خ): ٣٢٠/أ، والإتحاف: ٣٧٩/١.

(٤)- انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٢٨٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥١٦/٢، وقال أبو عمرو عن قائل هذا القول: "وزعم من يشار إليه بالمعرفة، وهو بمعزل عنها وخالٍ منها"، انظر: فتح الوصيد: (خ): ٨٩/ب، ولعل قائله أبو محمد مكي بن أبي طالب، حيث قال: "والإشمام في هذا يجوز أن يكون مع الحرف وقبله". التبصرة: ص ٤١٨ - ٤١٩.

وقال ابن البادش: "وقد إجاز أبو محمد مكي أن يكون الإشمام في أوائل هذه الأفعال قبل اللفظ بالحرف، وحسن ذلك في المنفصل نحو: ﴿سَيء﴾ و﴿سَيءت﴾، فإن كان متصلاً نحو: ﴿قِيل﴾، و﴿حِيل﴾ لم يكن هذا الوجه عنده كحُسنه مع المنفصل، وذلك أن الإشمام قبل الحرف غير مسموع فلا يتأتى في الابتداء، لأنه يضم شفثيه ساكتاً قبل أن يشرع في التكلم، فإذا شرع في التكلم كان الإشمام قبل الحرف رجوعاً إلى بعض السكوت، فلم يتمكن ممكته في الابتداء". الإقناع: ٥٣٥/١.

قلت: هذا الإِشْمَامُ: هو الذي يكون في الوقف، كما تقدم لك بيانه، وهو أن يُخْتَصَّ بالبصير دون الأعمى^(١)، وليس للفظ فيه عمل، وقد عدَّ الناس هذا غلطاً من هذا القائل.

وقد بَالِغُ أبو عمرو في الرَّدِّ على هذا فقال: «إن الإِيمَاءَ بحركة الفاء قَبْلَ النُّطْقِ بالفاء غير مستقيم، إذ لم يرد في قراءة، ولا جاء في لغة، فكذلك الإِيمَاءُ مع اللفظ بالفاء أو بعده غير مستقيم أيضاً؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْمَالِ اللِّسَانِ فِي الاسْتِيفَالِ، وَالشَّفْتَيْنِ فِي الانطِبَاقِ، وَالانضمامِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ مَتَعَدَّرٌ أَوْ كَالْمَتَعَدَّرِ». انتهى^(٢)

قلت: سيأتي في قوله تعالى: ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾ في الكهف^(٣) ما يشبه هذا، وأن للنَّاسَ هناك عبارتين، وأن الظَّاهر الثانية منهما - إن شاء الله تعالى - .

ونصَّ مَكِّي^(٤): على أن الإِشْمَامَ فِي ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾ غير الإِشْمَامِ فِي ﴿قِيلَ﴾، و﴿سَيِّئَتْ﴾^(٥).

وذهب آخرون إلى أن حقيقة ذلك: «أن تُضَمَّ الفاءُ ضَمًّا مُشَبَّعًا، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ بَعْدَ الضَّمَّةِ الحَالِصَةِ، وَيُعْزَى هَذَا لِأَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشِ^(٦)».

(١) - العقد النضيد (خ): ٢٨٤/ب، عند شرح قول الناظم:

(والاشمَامُ إِطْبَاقُ الشَّفَاهِ بُعِيدَ مَا يُسْكَنُ لَا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحُلُ).

متن الشاطبية البيت رقم: (٣٦٩).

(٢) - انظر قوله في: فتح الوصيد: ٦٢٥/٢.

(٣) - الآية: ٢.

(٤) - انظر: التبصرة: ص ٥٧٢.

ومَكِّي: أبو محمد مَكِّي بن أبي طالب بن حموش القيسي القيرواني المقرئ، إمام علامة محقق مجود، قرأ على ابن غلبون، وقرأ عليه كثيرون، له: "التبصرة"، و"الكشف"، و"الرعاية"، وغيرها ت: ٤٣٧هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٥١/٢، ٧٥٢، وغاية النهاية: ٣٠٩/٢، ٣١٠.

(٥) - سورة الملك، الآية: ٢٧.

(٦) - انظر: معاني القرآن: ١٩٧/١، وفتح الوصيد: ٦٢٥/٢.

وهذا مردود؛ لأن الياء الساكنة متى انضمَّ ما قبلها وجَب قلبها واواً، نحو: «موقن»، و«موسر»، من اليقين، واليسر^(١)، كما أن الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها وجب قلبها ياءاً نحو: ميزان، وميقات^(٢)؛ لتعذر النطق / بالحرفين ساكنين بعد حركة تضادهما، أو للقرب من التعذر بسبب الاشتغال الحاصل بذلك.

بل وجدنا أهل هذه اللغة هم الذين يُخلصون الضم في أوائل هذه الأفعال^(٣)، جارين على القاعدة المذكورة في قلب الياء واواً، فيقولون: «بوع المتاع»^(٤)، قال: ^(٥)

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ.

فتنقلب ذوات الياء إلى ذوات الواو، كما تنقلب في اللغة الفصحى ذوات الواو إلى ذوات الياء نحو: «قيل» كما سيأتي بيان تصريف ذلك.

وذهب آخرون إلى أن حقيقة ذلك: «أن تُشَمَّ الفاء ضمّاً مُختلِساً»^(٦).

قال أبو عبد الله: «وهو باطل؛ لأن ما يُختلس من الحركات «كهمزة بين بين» لا يقع أولاً؛ لقربه من الساكن». انتهى^(٧).

= والأخفش: هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الجاشعي الأوسط النحوي، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه، وكان مؤدباً لأبناء الكسائي، له: «معاني القرآن»، و«المقاييس في النحو»، ت: ٢٢١ وقيل: ٢١٥هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٦/٢، ٣٧، وبغية الوعاة: ٥٩٠/١، ٥٩١.

(١) - انظر: الكتاب: ٣٤٢/٤.

(٢) - والأصل: «موزن»، و«موقات»، انظر: الكتاب: ٣٣٥/٤، والحجة لابن خالوية: ص: ٢٤، وإعراب القراءات السبع: ٦٨/١.

(٣) - وهم: هذيل، وبني دبير، وبني فقعس من فصحاء بني أسد، انظر: البحر: ١٩١/١، وابن عقيل: ٤٥٨/١.

(٤) - انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٧.

(٥) - البيت: منسوب لرؤية بن العجاج، وهو في: شرح المفصل: ٧٠/٧، وشرح التسهيل: ١٣١/٢، وأوضح المسالك: ١٣٨/٢، ومغني اللبيب: ٣٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٥٨/١، والدرر اللوامع: ٥٣٤/٢.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، وإبراز المعاني: ٢٨٢/٢، واللائئ الفريدة: ٥١٧/٢.

(٧) - اللآئئ الفريدة: ٥١٧/٢.

وفي هذا الرد نظر، لأن معنى هذا القول، هو معنى القول الأول بعينه، لأن معنى اختلاس الضمة: أن يُؤْتَى بها حَرَكَةٌ ضَعِيفَةٌ، وحينئذ تَضَعُفُ كسرةُ الفاء أيضاً، فتُخْرَجُ حَرَكَةٌ بين حركتين، لا ضَمَّةٌ خَالِصَةٌ، ولا كسرةٌ خَالِصَةٌ.

إلا أنه كان ينبغي - لهذا القائل - أن يزيد فيقول: أن يُشِمَّ الفاء ضمّاً مُخْتَلِساً، مع اختلاس الكسرة أيضاً.

واعلم أن هذه الأفعال ماضية مبنية لما لم يسم فاعله، وكل ما بُني للمفعول منها فلا بد من ضم أوله، وكسر ما قبل آخره، وقد يُحْتَاجُ إلى ضمة ثانية، وثالثة، في صور ليس هذا موضع ذكرها^(١).

فإذا عرفت ذلك فنقول: الفعل الثلاثي إما أن يكون صحيح العين، أو مُعْتَلِها، فإن كان صحيحها؛ بقي على حاله كقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾^(٢)، وإن كان مُعْتَلِها؛ ففيه ثلاث لغات^(٣)، وزاد الأَخْفَشُ رابعة^(٤)، عدّوها غلطاً كما تقدم.

الأولى: وهي فصحاها^(٥)، أن تُكْسَرَ الفاء كسراً خالصاً، فتسلم ذوات الياء، وتنقلب ذوات الواو إلى الياء، كيفية ذلك إذا بَنِيَتْ «بَاعَ» فتقول فيه: «بِيعَ»، وذلك أن أصله «بُيِعَ» بضم الفاء وكسر العين، قياساً للمعتل على الصحيح «كَضُرِبَ»، فاستثقلت الكسرة على الياء، فإما أن نقول: نقلت كسرتها إلى فاء الكلمة، بعد سلبها

(١) - إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتوحاً بقاء المطاوعة ضمّ أوله وثانية، مثل: "تُدْرَجُ"، وإن كان مفتوحاً بهمزة وصل ضمّ أوله وثالثه، مثل: "انْطَلَقَ".

(٢) - سورة الحج، الآية: ٧٣.

(٣) - جمعها ابن مالك في ألفيته فقال: "وَإِكْسَرُ أَوْ إِشْمِمُ فَآ ثَلَاثِيٌّ أَعْلٌ عَيْنًا وَضَمَّ جَا كِبُوعٌ فَآ حَتْمِلٌ"، متن الألفية البيت رقم: (٢٤٧)، وانظر: الكتاب: ٣٤٢/٤، وأوضح المسالك: ١٣٨/٢، ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ٤٥٦/١.

(٤) - وهي: "أن تُضَمَّ الفاءُ ضَمًّا مُشْبِعًا، ثم يُؤْتَى بالياء الساكنة بعد الضمة الخالصة"، انظر: معاني الأخفش: ١٩٧/١.

(٥) - وهي لغة: قريش ومجاوريه من بني كنانة. انظر: البحر: ١٩١/١.

حركاتها، وبقيت الياء ساكنة، وإما أن نقول: حذفت الكسرة استثقلاً فبقيت ياء ساكنة بعد ضمة، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، نحو: «بيض» جمع أبيض.

وإذا بنيت «قال» فتقول فيه: «قيل» وأصله: «قول» كضرب أيضاً، فاستثقلت الكسرة على الواو؛ لمنافرتها لها، وإذا استثقلت في مجانستها، فاستثقلمها في منافرتها أولى، ولما استثقلت الكسرة عليها نُقلت حركة الواو إلى القاف بعد سلبها حركاتها، فسكنت / الواو بعد كسرة، فقلبت ياء، فانقلبت ذوات الواو هنا إلى ذوات الياء^(١)، ولا يجيء العمل الآخر وهو تسكين العين، وقلب حركة الفاء - هذا كله - إذا لم يُلبس، فإن ألبس لم يكسر، بل يجب الإشمام، أو الضم نحو: «بعت يا عبد»، إذا أخبرت بأن العبد يبع؛ لأنك لو أخلصت الكسرة؛ لأوهم أنه هو الذي تعاطى البيع^(٢).

اللغة الثانية: الإشمام^(٣) - وقد تقدم تفسيره، واختلاف الناس فيه^(٤) - وهاتان اللغتان فصيحتان، والأولى أفصح.

والثالثة: إخلاص الضم^(٥)، فتقلب ذوات الياء إلى ذوات الواو، وتسلم ذوات الواو، عكس اللغة المتقدمة، وذلك نحو: «قول»، «وبوع»، كقوله: ^(٦)
ليت شباباً بوع فاشترت.

(١) - انظر: شرح التسهيل: ١٣١/٢، أوضح المسالك: ١٣٨/٢، ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ٥٢٠/٢، والبيان: ٣٣/١.

(٢) - سيبويه أطلق ولم يشترط اللبس أو عدمه، أما ابن مالك فقد اشترط هذا فقال: "وإن خيف لبس يجتنب"، وقال ابن عقيل: "ولا يجوز الكسر فلا تقول: "بعت" لئلا يلبس بفعل الفاعل فإنه بالكسر فقط نحو: "بعت الثوب". انظر: الكتاب: ٣٤٢/٤، ٣٤٣، وأوضح المسالك: ١٤٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٥٩/١.

(٣) - وهي لغة: قيس، وعقيل، وعامة بني أسد. انظر: البحر: ١٩١/١، والإتحاف: ٣٧٩/١.

(٤) - انظر: ص ١٦٦ - ١٦٩.

(٥) - وهي لغة: هذيل، وبني دبير، انظر: شرح ابن عقيل: ٤٥٨/١.

(٦) - تقدم تخريجه: ص ١٧٠.

وقال الآخر^(١):

حُوِّكْتَ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكََ وَلَا تُشَاكُ.

هذا إذا لم يُلبَس، فإن ألبس وجب الكسر نحو: «عَقَّتْ عن هذا الأمر»، إذا أَخْبِرْت بَأَن غيره قد عَاقَه؛ لئلا يلبس مع الضم أنه هو الذي عَاقَ غيره، كذا قَيَّد بعضهم هاتين اللغتين بعدم اللبس.

وسيبيويه^(٢) لم يعتبر شيئاً من ذلك، كأنه يَتَّكِل على القرائن^(٣)، هذا ما يتعلق بتصريف هذه الأفعال.

والوجه لمن أَخْلَص الكسر: أنه أتى بأفصح اللغات، وهو الإتيان بالكلمة على ما أَدَّى إليه التصريف، من غير عمل آخر،^(٤) واختار مكِّي وغيره الكسر.

قال مكِّي: «والكسر أولى عندي، كما كان الفتح أولى من الإمالة»^(٥).

(١)- البيت: بلا نسبة في شرح المفصل: ٧١/٧، وأوضح المسالك: ١٣٩/٢، وشرح التسهيل: ١٣١/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٥٦/١، والدرر اللوامع: ٥٣٥/٢.

(٢)- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين في النحو، أصله من فارس، نشأ بالبصرة، كان علامة، جالس الخليل، له: "الكتاب"، ت: ١٨٠هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣/٣٤٦، وبغية الوعاة: ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

(٣)- انظر: الكتاب: ٣٤٢/٤، ٣٤٣.

(٤)- قال سيبويه: "والأصل الكسر"، الكتاب: ٣٤٢/٤، وانظر: الحجة لابن خالوية: ص: ٢٤، والحجة للفارسي: ٣٤٩/١، والكشف: ٢٣٠/١، والموضح: ٢٤٨/١.

(٥)- الكشف: ٢٣٢/١.

يعني: وإن كان في تغيير كل واحد منهما، دليل على أصل، وهو اختيار: أبي عبيد^(١)، وأبي حاتم^(٢)، وأبي طاهر^(٣)، وهو في اللغات أفشى، وفي الآثار أكثر، وعلى الألسنة أخف.^(٤)

والوجه في الإشمام: التنبيه^(٥) على أصل هذه الأفعال، كما كانت الإمالة مُنبّهة على أصل الألف^(٦)، وإليه أشار الناظم بقوله: (لِتَكْمُلًا)^(٧)، وقد تقدّم قوله.

و(قِيلَ)، وما عطف عليه: يجوز أن يكون مبتدأ، و(يُشَمُّهَا ٠٠ رِجَالٌ) جملة فعلية في موضع الخبر لذلك المبتدأ، ويجوز أن يكون منصوباً بفعل مضمر على جهة الاشتغال، والتقدير: «يُشَمُّ رِجَالٌ قِيلَ وَغِيضٌ وَجِيءَ يُشَمُّهَا»، فعلى هذا لا محل للجملة الفعلية؛ لكونها وقعت مُفسّرة، والأول أولى لعدم الاحتياج إلى إضمار، وقد نصّوا على أن «زيدٌ ضربته» بالرفع أرجح، من «زيداً ضربته» بالنصب^(٨)؛ لما ذكرت لك.

(١) - أبو عبيد: القاسم بن سلام الخراساني الأنصاري مولاهم البغدادي، الإمام الكبير، أحد الأعلام المجتهدين، وصاحب التصانيف في القراءات، أخذ عن الكسائي، ت: ٢٢٤هـ. انظر: معرفة القراء: ٣٦٠/١، وغاية النهاية: ١٨/٢.

(٢) - أبو حاتم: سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، إمام البصرة في النحو والقراءة، عرض على يعقوب الحضرمي، ت: ٢٥٥هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٣٤/١، وغاية النهاية: ٣٢٠/١.

(٣) - أبو طاهر: إسماعيل بن خلف بن سعيد الأنصاري النحوي المقرئ، إمام عالم، قرأ على عبد الجبار بن أحمد الطرطوسي، وأقرأ الناس بمصر، له: "العنوان"، "الاكتفاء"، ت: ٤٥٥هـ. انظر: معرفة القراء: ٨٠٥/٢، غاية النهاية: ١٦٤/١.

(٤) - انظر: الكشف: ٢٣٢/١، واللائح الفريدة: ٥١٧/٢.

(٥) - تحرفت في الأصل إلى: "المنبهة"، والمثبت من (ت).

(٦) - أي: أن أصل هذه الأفعال هو: الضم، والإشمام في أوائلها لبيان هذا الأصل، ولأمن اللبس بالفعل المبني للفاعل، وأنها مبنية للمفعول. انظر: الحجة للفارسي: ٣٤٥/١، والحجة لابن زنجلة: ص: ٩٠، وشرح الهداية: ١٥٦/١، وكشف المشكلات: ١٨٠/١، والموضح: ٢٤٧/١.

(٧) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، وإبراز المعاني: ٣٨٢/٢، واللائح الفريدة: ٥١٧/٢.

(٨) - انظر: شرح الأشموني: ٤٣٥/١، وشرح التصريح: ٤٥٣/١.

[والهاء] ^(١) في: (يُشِمُّهَا) تعود على الأفعال الثلاثة، والعطف يتم لأجل الضرورة، على حسب ما تأتي له ^(٢).

قوله: (لَدَى كَسْرِهَا) أي: لدى كسر فائها؛ لأن الكسر المشم إنما هو في فائها فقط، والمعنى: «يُشَمُّونَ كسرَها بضم»، وأشم ^(٣) يتعدى لاثنين، وقد تقدم تفسيره في الإدغام، والوقف ^(٤).

[(ضَمًّا)] ^(٥) مفعول ثان، / و(لَدَى): متعلق بالفعل قبله، و(لَتَكْمُلًا): متعلق به [أ/٣٦٢] أيضاً، والضمير في (لَتَكْمُلُ) يعود على الأفعال الثلاثة، فالألف للإطلاق ^(٦).

ويجوز أن يكون الضمير للمخاطب أي: لتكمل أنت، أي: إذا عرفت ذلك فقد حصل لك الكمال، والألف للإطلاق أيضاً، والفعل منصوب بإضمار: «أن» ^(٧).

ثم ذكر الناظم بقية الأفعال ومن وافق عليها هذين الإمامين. فقال:

٤٤٨ - وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيقَ كَمَا رَسَا وَسِئِيَّ وَسِئْتُ كَانَ رَأْوِيهِ أَنْبَلَا

أخبر عن رمز له بالكاف، والراء من قوله: (كَمَا رَسَا)، وهما ابن عامر، والكسائي
أهما أشما هذين الفعلين، وهما: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ في سبأ ^(٨)،

(١) - تحرفت في كلتا النسختين إلى: "وهي"، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٢) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣١٩، وشرح شعلة: ص ٢٥٨.

(٣) - تصحفت في الأصل إلى: "واسم"، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: العقد النضيد: انظر: العقد النضيد ت: أيمن سويد: ٥٥٥/٢.

(٥) - تحرفت في كلتا النسختين إلى: "فيها"، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨١/٢.

(٧) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣١٩.

(٨) - الآية: ٥٤.

﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ ﴾ موضعان في الزمر^(١)، فقد وافق الكسائي وهشاماً ابن ذكوان على الإشمام في هذين الفعلين^(٢).

ثم أخبر عن رمز له بالكاف، والراء، والهمزة، من قوله: (كَانَ رَأْيُهُ أَنْبَلًا)، وهم ابن عامر، والكسائي، ونافع، أنهم أشموا هذين الفعلين أيضاً وهما:

﴿ سِيَاءَ بِهِمْ ﴾ في هود، والعنكبوت^(٣)، و﴿ سِيَّتٌ وَجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ في الملك^(٤)، وقد تحصل من هذا البيت، والذي قبله، أن الكسائي، وهشاماً، يشمّان هذه الأفعال السبعة، من: ﴿ قِيلَ ﴾ إلى: ﴿ سِيَّتٌ ﴾، وأن ابن ذكوان وافقهما في الأربعة المذكورة في هذا البيت، من ﴿ حِيلَ ﴾ إلى ﴿ سِيَّتٌ ﴾، وأن نافعاً وافق في الفعلين الأخيرين: ﴿ سِيَاءَ ﴾، و﴿ سِيَّتٌ ﴾.

والوجه لمن أشمّ الجميع ما تقدم، ولن فرّق بينهما الجمع بين اللغتين، فإذا نبّه في البعض على الأصل اكتفى بذلك عن الباقي^(٥)، وطلب تخصيص هذه الأفعال دون غيرها بذلك؛ إذ لا طائل تحته.

والباقون لم يشمّوا شيئاً منها؛ إتياناً بها على اللغة الفصحى، وقد تقدم بيان ذلك.

(١) - الآية: ٧١، و ٧٣.

(٢) - في (ت) تقلبم وتأخير فالعبارة هكذا: "وافق الكسائي وهشاماً على الإشمام في هذين الفعلين ابن ذكوان".

(٣) - سورة هود، الآية: ٧٧، والعنكبوت: الآية: ٣٣.

(٤) - الآية: ٢٧.

(٥) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص: ٢٤، والإتحاف: ٣٧٨/١، إبراز المعاني: ٢٨٢/٢.

ثم هذه الأفعال السبعة منقسمة إلى ما عينه ياء، وإلى ما عينه واو، فالقسم الأول: فِعْلَانِ فَقَطْ وَهُمَا: ﴿غَيْضٌ﴾، ﴿وَجَائِءٌ﴾، لقولهم: «غَاضَ يَغِيضُ غَيْضًا وَمَغِيضًا»، و«جَاءَ يَجِيئُ مَجِيئًا وَجِيئًا».

والقسم الثاني: بقية الأفعال؛ لأنها من قَالَ يَقُولُ، وَحَالَ يَحُولُ، وَسَاقَ يَسُوقُ، وَسَاءَ يَسُوءُ^(١)، وقد عرفت تصريف كل من القسمين، وكيفية العمل، والله الحمد.

فإن قلت: عادة الناظم أنه إذا اقتصر بالحكم على السورة التي هو فيها، ولم يقل: «معاً»، و«لا جميعاً»، و«لا حيث أتى»، اقتصر بذلك الحكم على كلمة تلك السورة، كما قررت أنت، في قوله: (وَخَفَّفَ كُوفَ يَكْذِبُونَ)^(٢)، وقيل: ليس حكمها مُقْتَصِرًا عَلَى هَذِهِ السُّورَةِ فَقَطْ، فكيف سكت الناظم عن ذلك؟.

فالجواب: أنه لَمَّا ضَمَّ إِلَى هَذَا الْفِعْلِ أفعالاً أُخَرَ تشاركه في الحكم، وتلك الأفعال ليست في هذه السورة، عُلِمَ أنه أراد عموم / الحكم في هذه الكلم حيث وردت، من غير نظر إلى هذه السور بعينها^(٣).

قول له: (وَحِيلَ) مبتدأ، و(يَاشْمَامُ) خبره أي: «كائن ومستقر ياشمام»^(٤)، (وَسِيْقَ) عَطِفَ عَلَيْهِ فَخَبْرُهُ خَيْرُهُ، غاية ما في ذلك أنك قدمت الخبر بين المتعاطفين، وهذا نظير قولك: «زيدٌ في الدار وعمرو» عَطِفَ عَلَى «زيد»، ولا حاجة إلى أن نقول: (وَسِيْقَ) مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ أَي: «وسيق ياشمام»، أو «مثله»^(٥)، للاستغناء عن ذلك.

(١) - انظر: الكشف: ٢٣٠/١.

(٢) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٦) فرش سورة البقرة.

(٣) - ذكر هذا الجواب أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢٨١/٢.

(٤) - انظر: وشرح شعلة: ص ٢٥٩.

(٥) - أعربه بهذا أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

قو له: (كَمَا رَسَا)، (الكاف) في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، و(ما) مصدرية و(رَسَا) صلتها^(١)، ومعنى: (رَسَا) ثَبَّت، واستقر، من: «رَسَتِ السَّفِينَةُ تَرُسُو»، أي: ثَبَّتت، واستقرت، ومنه: «جبالٌ رَوَاسِيٌّ» أي: ثَوَابِتٌ^(٢)، وقال الشاعر^(٣):

وقال قائلهم أرسوا نزاولها.

أي: «أقيموا، واثبتوا في مكانكم».

والتقدير: «بإشمام إشماماً ثابتاً كثبات إشمام ما قبله»، أي: أنه لغة ثابتة منقولة^(٤).

قو له: (وَسِيئٌ وَسِيئَةٌ) مبتدأ، و(كَانَ رَاوِيَهُ أَئْبُلُ) كان واسمها وخبرها في موضع رفع خير للمبتدأ، و«الراوي له» هو: الناقل له، والقارئ به، و«الأئبل» من «النَّئْبِل»، و«النَّئْبِلُ في الشيء»: الحَذِقُ به، ويقال: «رجل نبيل» أي: حَازِقٌ^(٥)، و«الأئبل» أَفْعَلٌ تفضيل منه، فهو أبلغ من: «نبيل»^(٦).

فإن قلت قد تقدم شيثان وهما: (سِيئٌ وَسِيئَةٌ) فكان من حَقِّه أن يقول: «راويهما» بالثنائية؟

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

(٢) - انظر: مقاييس اللغة لابن فارس: ٣٩٤/٢، واللسان: مادة "رَسَا" ١٥٥/٦، والقاموس المحيط: ص: ١٢٨٨.

(٣) - صدر بيت منسوب للأخطل وهو في: الكتاب: ٩٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٧، وعمدة الحفاظ مادة: "رَسِي" ٩٢/٢، وعجزه: "فَكُلُّ حَتْفٍ امْرِيٍّ يَمْضِي لِمَقْدَارٍ".

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥١٧/٢.

(٥) - انظر: اللسان: مادة "ئْبِل" ١٨٠/١٤، والقاموس المحيط: ص: ١٠٦٠.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، وإبراز المعاني: ٢٨٢/٢.

والجواب^(١): أن خير الآخر محذوف؛ لدلالة خير الآخر عليه، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾^(٢) وإنما أجمت بقولي: «الآخر» في الموضعين؛ لأن للناس خلافاً، هل الحذف من الأول، أو الثاني^(٣)؟ وهذه العبارة شاملة للمذهبيين، ومذهب سيوييه أن الحذف من الأول^(٤)، وأنشد قول الشاعر:^(٥)

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ.

قال أبو شامة: «وأما قيل الذي هو مصدر فلا يدخل في هذا الباب إذ لا أصل له في الضم وهو في نحو: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً﴾^(٦)، ﴿وَقِيلَهُ يَرْبِّ﴾^(٧)، ﴿إِلَّا قِيلاً سَلَمًا سَلَمًا﴾^(٨)، ﴿وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾^(٩)، انتهى^(١٠)

قلت: وهذا لا يلتبس البتة بما نحن فيه؛ لأن الناظم - رحمه الله - لفظ: «بقيل» فعلاً ماضياً مبنياً على الفتح، فكيف يلتبس بقيل الذي هو مصدر معرب، وهو منون، أو مضاف لظاهر أو لمضمر.

(١) - في (ت): "فالجواب".

(٢) - سورة التوبة، الآية: ٦٢.

(٣) - انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٤/١، ٩٥، وشرح التسهيل: ٥٠/٢، ومغني اللبيب: ٣٨٧/٢ - ٣٨٨.

(٤) - انظر: الكتاب: ٧٤/١، ٧٥.

(٥) - البيت: منسوب لقيس بن الخطيم في: الكتاب: ٧٥/١، ولعمرو بن امرئ القيس: في الدرر اللوامع: ٦١/١، وبلا نسبة في: مغني اللبيب: ٣٨٨/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٢٨/١، وشرح التسهيل: ٦١/١، ولدرهم بن زيد في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٥/١.

(٦) - سورة النساء، الآية: ١٢٢.

(٧) - سورة الزخرف، الآية: ٨٨.

(٨) - سورة الواقعة، الآية: ٢٦.

(٩) - سورة الزمل، الآية: ٦.

(١٠) - إبراز المعاني: ٢٨٢/٢. وانظر: التذكرة لابن غلبون: ٣١١/٢.

٤٤٩ - وَهَآ هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَلَا مِهَا وَهَآ هِيَ أَسْكِنُ رَاضِيًا بَارِدًا حَلَا

أمر لمن رمز له بالراء، والباء الموحدة، والحاء المهملة، من قوله: (راضياً بارداً حلاً)، وهم: الكسائي، وقالون، وأبو عمرو، بأن تُسكَّن هاء «هو، وهي» الضميرين المرفوعين المنفصلين للغائب والغائبة، إذا وقعتا بعد واو العطف / ، أو فائه، أو لام الابتداء، مثال «هو» بعد الثلاثة: ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾^(١)، ﴿ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ ﴾^(٢)، ﴿ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ ﴾^(٣).

ومثال «هي» بعد الثلاثة: ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ ﴾^(٤)، ﴿ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ ﴾^(٥)، ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾^(٦)، وفُهِم أن غيرهم لا يفعل ذلك، بل يفعل ما سيأتي في آخر البيت الآتي، وهو ضَمُّ هاء: «هو»، وكسر هاء: «هي».

والوجه لِمَنْ أسكن هاء: «هو»، و«هي»، بعد الثلاثة الأحرف المذكورة: أنه رأى هذه الأحرف على حرف واحد، فهي شديدة الاتصال بما دخلت عليه، فصارت كأنها من جملة أحرف الضميرين، فأشبهه «وهو»، و«فهو»، و«لهو»: لفظ «عَضُد»؛ إجراءً للمنفصل مجرى^(٧) المتصل.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٩.

(٢) - سورة النحل، الآية: ٦٣.

(٣) - سورة الحج، الآية: ٦٤.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٥) - سورة هود، الآية: ٤٢.

(٦) - سورة العنكبوت، الآية: ٦٤.

(٧) - في الأصل: "إجراء"، والمثبت من (ت).

وأشبهه «وهي»، و«فهي»، و«لهي»: لفظ «كثف» وعين: «عَضُد» و«كثف»
يُسَكِّنُ^(١) تخفيفاً، فكذا ما جرى مجراها^(٢).

وإذا كانوا قد فعلوا ذلك فيما يترَكَّب من كلمتين كقول امرئ القيس^(٣):

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ.

وقول الآخر^(٤):

قَالَتْ: سُلَيْمَى اشْتَرَتْ لَنَا سَوِيْقًا.

وقد تقدم هذا مستوفى في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾^(٥).

ولأنها لما انضمت وقعت بين واوين في: «وهو»، وبين واو وياء في: «وهي»،
وذلك ثقيل؛ فسكنت الهاء تخفيفاً، ثم حُمِلَ: «فهو»، و«فهي»، و«لهو»، و«لهي»، على
ما فيه ثقل^(٦).

(١) - في (ت): "تسكن".

(٢) - قال مكِّي: "والإسكان لغة مشهورة حسنة"، وقال سيبويه: "وهي لغة بكر بن وائل، وكثير من تميم"،
وفي الإتحاف أنها لغة: نجد. انظر: الكشف: ٢٣٤/١، ٢٣٥، والكتاب: ١١٣/٤، ١٥١، والإتحاف:
٣٨٤/١، والحجة لابن خالوية: ص: ٢٧، وشرح الهداية: ١٥٧/١، وكشف المشكلات: ١٨٣/١، ١٨٤،
والموضح: ٢٦٤/١.

(٣) - امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب في الجاهلية، صاحب المعلقة. انظر:
طبقات فحول الشعراء: ص: ١٧، ٢١، والشعر والشعراء: ص: ٥٥، والأعلام: ١١/٢.

والبيت: في دوانه: ١٣٤، والكتاب: ٢٠٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٨/١، والخصائص لابن جني:
٣١٧/٢، ٣٤٠، والدرر اللوامع: ٨٢/١، وشرح شذور الذهب: ص: ٢٣٧. ومعاني الأحفش: ٢٦٧/١،
والكامل: ٣١٨/١. وعجزه: (اسماً من الله ولا واغل)، سكنت الباء من (اشرب) فجرت الراء والباء مع
الغين من (غير) - وذلك منفصل - مجرى المتصل.

(٤) - البيت: لرجل من كنده يقال له العذافة: انظر: اللسان: مادة: "بَحْس" ٢٩/٢، والخصائص: ٣٤٠/٢،
وشرح الهداية: ١٨٥/١، وعجزه: (وهات بُرُّ البَحْس أو دقيقا)، جرت الراء من: "اشتر"، مع اللام من
"لنا" - وذلك منفصل - مجرى المتصل.

(٥) - سورة يوسف، الآية: ٩٠، وانظر: العقد النضيد: (خ): ٣٤٧/ب، باب ياءات الزوائد.

(٦) - انظر الكشف: ٢٣٤/١، والكتاب: ١٥١/٤.

وقيد أبو شامة اللام الداخلة على هاء: «هو» «وهي» بالزيادة، ثم قال: «وقولنا زائدة احترازاً من: ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾^(١)، ﴿إِلَّا لَعِبٌ وَلَهُوَ﴾^(٢)، فالهاء ساكنة باتفاق؛ لأنها ليست هاء: «هو» الذي هو ضمير مرفوع منفصل، وذلك معروف، ولكنه قد يخفى على المبتدئ، فبيانه أولى» انتهى^(٣).

قلت: وقد سكنت هاء: «هي» بعد «همزة الاستفهام»، كقول الشاعر^(٤):

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَعَاً وَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ.

وبعد «كاف التشبيه»، كقول الآخر^(٥):

فَقُلْتُ لَهُمْ مَا هُنَّ كَهْيَ فَكَيْفَ لِي سُلُوٌّ وَلَا أَنْفَكُ صَبًّا مُتِيماً

فإذا كانوا أسكنوا مع هذين الحرفين القليلي الدور؛ فلأن^(٦) يسكنوا مع هذه الأحرف التي كثر دورها بطريق الأولى، والأحرى.

فإن قلت: اقتصره على ذكره ما في هذه السورة - ولم يقل: «جميعاً»، و«لا بحيث أتى» - يوهم اختصاص ذلك بما في البقرة؟.

فالجواب: ما تقدم قريباً؛ من أنه لَمَّا ذكر في السورة ما ليس فيها علم الشمول في الكل.

(١) - سورة لقمان: الآية ٦.

(٢) - سورة الأنعام: الآية ٣٢.

(٣) - إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٤) - البيت: لزياد بن منقذ، انظر: شرح المفصل: ١٣٩/٩، وشرح التسهيل: ١٤٣/١، والخصائص:

٣٠٥/١، وأوضح المسالك: ٣٢٩/٣، ومغني اللبيب: ٩١/١، والدرر اللوامع: ٩٥/١، والشاهد فيه:

تسكين هاء "هي" بعد همزة الاستفهام.

(٥) - البيت: بلا نسبة في الدرر اللوامع: ٩٦/١، وشرح التسهيل: ١٤٣/١، والشاهد فيه: تسكين هاء

"هي" بعد كاف الجر.

(٦) - في (ت): "فإن".

وأيضاً فقو. له: (بَعْدِ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَلَا مِهَا) كَالضَّابِطِ الْمَسْتَقِلِّ، فَلَا تَخْصِيصَ بِسُورَةٍ دُونَ أُخْرَى. (١)

قوله: (وَهَا هُوَ) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: (أَسْكُنْ) (٢).

قال أبو شامة: «وَقَصَرَ لَفْظُ: «هَا» فِي الْمَوْضِعَيْنِ ضَرُورَةً». (٣)

وليس كذلك؛ لأن حرف التهجّي الثلاثي، الذي ثالثه محذوف وثانيه ألف، يجوز فيه وجهان: المد، والقصر، وبالمد يعود المحذوف نحو: «تا»، «با»، «حا»، «خا»، وإن شئت مددت (٤).

وأضاف «ها» إلى: «هو» أي: «هاء» هذا اللفظ (٥).

[٣٦٣/ب] / قو. له: (بَعْدِ الْوَاوِ) حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ، أَيْ: «حَالٌ كَوْنُهُ كَائِنًا بَعْدَ هَذِهِ الْثَلَاثَةِ»، (وَالْفَاءِ) لَيْسَ قَصْرُهَا لِلضَّرُورَةِ، لِمَا تَقَدَّمَ، خِلَافًا لِأَبِي شَامَةَ (٦)، وَالْهَاءُ فِي: (لَامِهَا) عَائِدَةٌ عَلَى الْحُرُوفِ؛ لِذِلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى لَفْظِ: «هُوَ»؛ تَأْوِيلًا لَهَا بِالْكَلِمَةِ (٧).

قو له: (وَهَا هِيَ) مَعْطُوفٌ عَلَى: (هَا هُوَ) أَيْ: وَأَسْكُنْ هَاءَ: «هُوَ»، وَهَاءَ: «هِيَ» حَالٌ كَوْنُهُمَا بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَلَا مِهَا، فَـ (بَعْدِ الْوَاوِ) حَالٌ مِنْهَا، وَلَكِنَّهُ تَوَسَّطَ بَيْنَ ذَوِي الْحَالِ كَمَا يَتَوَسَّطُ الْخَبْرُ بَيْنَهُمَا.

(١) - انظر: شرح شعلة: ص: ٢٦٠، وإبراز المعاني: ٢/٢٨٤.

(٢) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٢٠، وشرح شعلة: ص ٢٥٩.

(٣) - إبراز المعاني: ٢/٢٨٣.

(٤) - إذا جعلت اسماً للحرف مُدَّتْ، أما حال التهجي فتقصر لحفة ذلك. انظر: الكتاب: ٣/٢٦٦، ٢٦٧، والكشاف: ١/١٢٩، ومعاني الفراء: ١/١٠.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥١٩، وشرح شعلة: ص ٢٥٩.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٣.

(٧) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٣، وشرح شعلة: ص ٢٥٩.

وقال أبو عبد الله: «إن الحال من الثانية محذوف، أي: «وها هي» حال كونها بعد الواو». (١)

ولا حاجة إليه، وقد تقدم ذلك في الخبر، في قوله: (وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيقٍ.....) (٢).

قوله: (رَاضِيًا بَارِدًا) يجوز أن يكون: (رَاضِيًا) حالاً من فاعل: (أَسْكِنَ)، و(بارداً) حال من مفعوله، أي: «أَسْكِنَ حال كونك راضياً هاء هذين اللفظين، حال كون الهاء بَارِدَةً حُلُوةً»، كقولهم: «لَقِيْتَهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»، فأحد الحالين حال من الفاعل، والآخر من المفعول (٣).

ويجوز أن يكون: (بَارِدًا) مفعولاً بـ(رَاضِيًا) الذي هو اسم فاعل، أي: «راضياً شيئاً بارداً» (٤).

ويجوز أن يكون (بَارِدًا) نعت مصدر محذوف أي: «إِسْكَانًا بَارِدًا» (٥).

و(حَالًا) في موضع نصب نعتاً لـ(بَارِدًا) على التقادير الثلاث، أي: «بَارِدًا حُلُوةً».

ومعنى: الرُّضَى في ذلك: التنبيه على أنه - أي: الإسكان - مقبول في هاء: «هو»، و«هي»، مَرَضِيٌّ به فيهما، خلافاً لمن فَرَّقَ بينهما فقال: «الإسكان في: هاء هو أَحْسَنُ منه في هاء هي، مُعْتَلًا بأن الضم أثقل من الكسر» (٦).

(١) - اللآلئ الفريدة - بتصرف - : ٥١٩/٢.

(٢) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٤٨)، وقد تقدم ما ذكر في: ص ١٧٧.

(٣) - فـ"مصعداً": حال من الهاء الواقعة مفعول، و"منحدرًا": حال من التاء الواقعة فاعلاً، وهذا يتأتى عند عدم ظهور المعنى، أما إذا ظهر فيرد كل حال إلى ما يليق به نحو: "لقيت هنداً مصعداً منحدره". انظر: أوضح المسالك: ٢٩٤/٢، ٢٩٥، وشرح ابن عقيل: ٥٩١/١، ٥٩٢.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٣/٢.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

(٦) - انظر: فتح الصيد: ٦٢٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

فقال الناظم: ارض بذلك فيهما، ودع قولَ هذا المفرِّق؛ لثبوت ذلك بالنقل الصحيح، وجعل هذا بارداً حُلواً يَرُوي مَنْ قرأ به، كما يَرُوي الماءُ الباردُ العذبُ مَنْ شَرِبَهُ، وهذه استعارة حسنة؛ لأن طَالِبَ العِلْمِ كَثُرَ وَصْفُهُ بِالظَّمِّ إِلَى العِلْمِ، وَكَثُرَ وَصْفُ العِلْمِ بِكُونِهِ بِحَرًّا، ونحو ذلك^(١).

٤٥٠ - وَثُمَّ هُوَ رِفْقًا بَانَ وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ وَكَسْرٌ وَعَنْ كُلِّ يُمِلُّ هُوَ اِنْجِلَا

أمر بإسكان هاء: «هو» أيضاً الداخِل عليه «ثُمَّ»، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾^(٢) لِمَنْ رمز له بالراء، والباء الموحدة، من (رِفْقًا بَانَ)، وهما الكسائي، وقالون أيضاً، فنقص من هذه الترجمة أبو عمرو، فلم يوافقهما.

وتحصّل من مجموع البيتين أن الكسائي، وقالون يسكنان: هاء «هو»، و«هي»، بعد أربعة أحرف: «الواو»، و«الفاء»، و«اللام»، و«ثُمَّ»، وأن أبا عمرو وافقهما في غير «ثُمَّ».

والوجه في تفرقة أن يقال: «ثُمَّ» على ثلاثة أحرف، ويتأتّى الوقف عليها، فهي منفصلة مما يدخل عليه، بخلاف: «الواو»، و«الفاء»، و«اللام»، فإنها على حرف واحد شديدة^(٣) الاتصال بما تدخل عليه^(٤).

فَمِنْ ثَمَّ سَكَّنَ فِي الثَّلَاثَةِ، وَضَمَّ / فِي: «ثُمَّ».

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

(٢) - سورة القصص، الآية: ٦١.

(٣) - في (ت): "شديد".

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٧، والحجة للفراسي: ٤٠٩/١، والكشف: ٢٣٥/١، وقال المهدي: "ويجوز أن يُسكت على الهاء في: "ثُمَّ هو"، فصارت الهاء في حكم الابتداء، والعرب لا تبتدئ بساكن". شرح الهداية - بتصرف يسير -: ١٥٧/١، ١٥٨.

والوجه لغيره في ذلك: حَمَلٌ «ثُمَّ» على أختيها، فإنها كلها حروف عطف،
وحَمَلُها على الفاء أقرب من حيث دلالتها على الترتيب^(١)، وأيضاً فقد أجرينا
المنفصل مجرى المتصل في الواو والفاء، فكذا في: «ثُمَّ» أيضاً^(٢).

وقوله: (والضَّمُّ غَيْرُهُمْ وَكَسْرٌ) أي: قراءة غير من تقدم بالضم في: «هاء هو»،
والكسر في: «هاء هي»،^(٣) فهو قريب من اللف والنشر^(٤)، وإنما نص على ذلك؛ لأنه
لو سكت لأخذ للباقيين بالفتح في هاء: «هو»، وهاء «هي»^(٥)؛ لأن الضم المسكوت
عليه ضده الفتح؛ لقوله في الخطبة: (وحيث أقول الضم والرفع ساكتاً ٠٠٠)
البيت^(٦).

قال أبو شامة: «وإنما بيّن قراءة الباقيين لأنها لا تفهم من ضد الإسكان المطلق،
فإن ضده على ما سبق في الخطبة هو: الفتح، قال: على أنه كان يمكنه أن لا يتكلف
بيان قراءة الباقيين، فإنها قد علّمت من تلفظه بها، في قوله: (وها هو، وها هي) فكأنه
قال: أسكن ضمّ هذه، وأكسر هذه، ولو قال ذلك تصريحاً لم يحتج إلى بيان قراءة
الباقيين، فهذا المذكور في معناه»^(٧).

قوله: (وثُمَّ هو) معطوف على قوله: (وها هو) على حذف مضاف، أي:
«وأسكن أيضاً هاء: ثُمَّ هو».

(١)- انظر: الكشف: ٢٣٥/١، وإبراز المعاني: ٢٨٤/٢.

(٢)- انظر: الموضح: ٢٤٦/١.

(٣)- الوجه في ذلك: حملها على الأصل قبل دخول الحرف عليها إذ كانت متحركة، وكذلك الهاء في
تقدير الابتداء بها؛ لأن الحرف الذي قبلها زائد، والعرب لا تبتدئ بساكن. انظر: الكشف: ٢٣٥/١،
والحجة للفارسي: ٤٠٧/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٣.

(٤)- اللف والنشر: هو ذكر متعدد على جهة التفصيل، أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين،
ثقة بأن السامع يرده إليه، ويأتي مرتب وغير مرتب. انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني: ص:
٢٠٢-٢٠٣، ومفتاح العلوم لسكاكي: ص ٤٢٣.

(٥)- انظر: الآلئ الفريدة: ٥١٨/٢، والسراج: ص ١٤٩.

(٦)- متن الشاطبية من البيت رقم: (٦٢).

(٧)- إبراز المعاني: ٢٨٤/٢.

أو [ثُمَّ] ^(١) هو منصوبة بمقدر لا بطريق العطف، أي: «وَأَسْكَنَ هَاءَ: ثُمَّ هُوَ».

(وَرَفِقًا) حال من فاعل: (أَسْكَنَ) أي: «ذَا رَفِقًا»، أو نعتاً لمصدر محذوف أي: «إِسْكَانًا ذَا رَفِقًا» ^(٢).

(وَبَانَ) أي: ظَهَرَ، وَاتَّضَحَّ، جملة فعلية في موضع نصب نعتاً لـ (رَفِقًا)، وفي ذلك إشارة إلى الترفُّق. عن روى هذه القراءة، وكأنه يقول: أَسْكَنَ ذَا رَفِقًا، وَتَلَطَّفَ غير مُسَارِعٍ في إنكار هذه القراءة، وَلَا طَاعِنٍ عَلَيْهَا ^(٣)، كما فَعَلَ بعضهم فإنه قد تَكَلَّمَ في قراءة الكسائي وَضَعَّفَهَا من حيث الفرق المذكور بينها وبين ثلاثة الأحرف المتقدمة، وَلَا يُلْتَفَتُ إليه لثبوته متواتراً مع صحته لغة، وقياساً على نظيره من حروف العطف، وَحَمَلَ المنفصل على المتصل.

قوله: (وَالضَّمُّ) مبتدأ، و(غَيْرُهُمْ) خبره، ولا بد من تقدير مضاف ليتصادق الحديث والمُحَدَّثُ عنه، أي: «وَالضَّمُّ قِرَاءَةٌ غَيْرُهُمْ»، (وَكَسْرٌ) عَطِفَ عَلَى: (وَالضَّمُّ) ^(٤)، ولم يَتَأْتَّ له الإتيان به إلا مُنْكَرًا وَلَا ضَيْرًا في ذلك، وقد تقدم بيان محل الضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وأنه قريب من اللَّفِّ وَالنَّشْرِ.

قوله: (وَعَنْ كُلِّ يُمِلُّ هُوَ) يُشِيرُ إِلَى أن القراءة اتفقوا على ضَمِّ هَاءَ: «هُوَ» من قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلِّ﴾ ^(٥)، وإنما نص الناظم على ذلك؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ أنه مِمَّا تُسَكَّنُ هاوؤه بعد اللام للمذكورين أولاً، فَبَيَّنَ أن ذلك ليس منه، لِيُخَلَّصَ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ لِمَا وَقَعَ بعد لام الابتداء دون غيرها ^(٦).

(١) - "ثُمَّ" سقطت من كلتا النسختين، وما أثبتته يقتضيه السياق، واستثناساً بما في اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٦/٢، اللآلئ الفريدة: ٥١٩/٢.

(٤) - انظر: كثر الجعبري (خ): ٣٢٠، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٨/٢، إبراز المعاني: ٢٨٥/٢، والسراج: ص ١٤٩.

وهذا وَهُمْ بَعِيدٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَخْفَى عَلَى الْقَرَاءِ، وَهَذَا كَمَا قَيَّدَ أَبُو شَامَةَ اللَّامَ
أَيْضاً بِالزِّيَادَةِ لِيَحْتَرِزَ مِنْ: ﴿لَهُوَ الْحَدِيثِ﴾^(١) وَإِنْ كَانَ تَوْهُمٌ ذَلِكَ أَبْعَدَ مِنْ
صِنْعَاءِ.

وَإِنَّمَا / أَجْمَعَ عَلَى ضَمِّهَا لِأَنَّ: ﴿يُمِلُّ﴾^(٢) كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا غَيْرَ مُتَّصِلَةٌ [٣٦٤/ب]
بِمَا بَعْدَهَا، وَلَا نَظِيرَ لَهَا تُحْمَلُ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ «تُمْ»^(٣).

فَإِنْ قُلْتَ: مِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ أَنْ هَاءُ: «هُوَ» مِنْ: ﴿يُمِلُّ هُوَ﴾ مَضْمُومَةٌ؟.

قِيلَ: مِنْ لَفْظِهِ بِهَا كَذَلِكَ^(٤).

وَمَا ذَكَرَهُ النَّازِمُ مِنْ كَوْنِهَا مَضْمُومَةٌ لِلْكَلِّ، هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْكُتُبِ، وَالْمَنْصُورُ
فِي النِّقْلِ^(٥).

وَقَدْ رَوَى بَعْضُ النُّقَلَةِ إِسْكَانَ هَذِهِ الْهَاءِ عَنِ الْقَالُونَ^(٦)، وَهِيَ رِوَايَةٌ شَاذَةٌ
مُنْكَرَةٌ^(٧)، وَعَلَى تَقْدِيرِ ثَبُوتِهَا فَوَجْهَهَا أَوْضَعُفٌ مِنْهَا، وَهُوَ خَلْطُ الْكَلِمَتَيْنِ، وَانْتِزَاعُ

(١) - سورة لقمان، الآية: ٦، وانظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٣.

(٢) - في الأصل: "يملُّ هو"، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٤، ٢٨٥، والبيان: ١/١٨٨، وشرح شعلة: ص: ٢٦٠، والسراج: ص:
١٥٠.

(٤) - قاله أبو شامة في: إبراز المعاني: ٢/٢٨٥.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٢٨، وقال أبو شامة: "فلم يُسكن الهاء أحد". إبراز المعاني: ٢/٢٨٤.

(٦) - ذكر أبو عمرو الداني الإسكان من رواية: أبي مروان عن قالون، ومن رواية أبي عون عن الحلواني عنه،
وكذلك ابن الوجيه من رواية المروزي عن قالون.

وقال الجعبري: "أسكنها أبو جعفر وأحمد بن صالح والفرضي عن أبي نشيط الحلواني عن قالون".

وقال ابن الجزري: "وكذلك روى الأستاذ أبو إسحاق الطبري عن ابن مهران من طريق الحلواني". انظر:
جامع البيان للداني: ص ٦٥، ٦٦، والكثر لابن الوجيه: ص ١٢٦، وكثر الجعبري: (خ): ٣٢٠/أ، والنشر:
٢/٢٠٩.

(٧) - نص على ذلك السخاوي فقال: "إنها مخالفة لما رواه جميع أصحاب قالون"، وقال ابن القاصح:
"الرواية التي جاءت عن قالون من طريق الحلواني متروكة"، انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٢٨، والسراج:

زِنَةٌ: «فَعْلٌ» كَعَضُدٍ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَقُولًا مِثْلَهُ فِي: ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ﴾^(١).

قوله: (وَعَنْ كُلِّ) متعلق بمقدّر، و(يُؤْمَلُ هُوَ) مبتدأ، و(انْحَلَا) خبره، أي: انجلا وانكشَفَ انْضِمَامًا: هاء «هو» من هذه الآية الكريمة، أنقل ذلك عن كل^(٢).
وعلق أبو عبد الله: (عن كُلِّ) بـ(انجلا)^(٣)، وهو على عادته في تجويزه تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل.

٤٥١ - وَفِي فَأَزَلَّ اللَّامَ خَفَّفَ لِحَمْزَةٍ وَزِدَ أَلْفًا مِنْ قَبْلِهَا فَتَكَمَّلَا

أمر لحمزة بتخفيف اللام في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾^(٤)، وبزيادة ألف قبل اللام، فَتَكَمَّلَتْ قراءته: «فَأَزَلَّهُمَا» من الإزالة بمعنى: التَّحِيَّةُ^(٥).
وأفهم أن الباقيين ثَقَّلُوا السَّلامَ، ولم يزيدوا ألفاً قبلها، فَتَكَمَّلَتْ قراءتهم: «فَأَزَلَّهُمَا» من: زَلَّ عن مكانه يَزِلُّ^(٦)، فقليل: القراءتان بمعنى واحد، أي: فَنَحَاهُمَا عنها، كذا قال: أبو شامة^(٧)، وغيره^(٨).

= ص ١٥٠. إذا تبين أن رواية الإسكان عن قالون ليست من طريق هذا النظم، أما من طريق الطيبة فله الوجهان، وقد قرأ أبو جعفر بالإسكان قولاً واحداً، وهي متواترة.

(١) - سورة يوسف، الآية: ٩٠.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٦٢٨/٢، وإبراز المعاني: ٢٨٥/٢.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٣٦.

(٥) - انظر: معاني القراءات للأزهري: ص ٤٨، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٤، والكشف: ٢٣٥/١، وشرح الهداية: ١٦٢/١، واللسان: مادة "زلل" ٥١/٧، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١.

(٦) - انظر: الكشف: ٢٣٦/١، والحجة للفارسي: ١٨/٢، والمفردات للراغب: مادة "زل" ص ٢١٩، واللسان: مادة "زلل" ٥١/٧.

(٧) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٥/٢.

(٨) - كمكي في الكشف: ٢٣٦/١، والقرطبي في تفسيره: ٣٢٣/١.

وتفسير ذلك: أن قراءة الجماعة يجوز أن تكون من: زَلَّ عن المكان، إذا تَنَحَّى عنه، فتكون من: «الزَّوَالِ»^(١)، كقراءة حمزة، ويَدُلُّ قول امرئ القيس:^(٢)

كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللَّبْدُ عَنْ حَالٍ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمَتَنَزَّلِ.

وقوله في هذه القصيدة أيضاً:^(٣)

يَزِلُّ الْعُلَامُ الْخِفُّ عَنْ صَهْوَاتِهِ وَيَلْوِي بِأَثْوَابِ الْعَنِيفِ الْمُثَقَّلِ.

فقد رَدَدْنَا قراءة الجماعة إلى قراءة حمزة.

ويجوز أن تُرَدَّ قراءة حمزة إلى قراءة الجماعة، وذلك أن «أَزَالَهُمَا» بمعنى: صَرَفَهُمَا عن طاعة ربهما فَأَوْقَعَهُمَا في الزَّلَّةِ، لأن إغْوَاءَهُ وإيقَاعَهُ لَهُمَا في الزَّلَّةِ سبب للزَّوَالِ^(٤).

وقال الفارسي^(٥): «أَزَلَّهُمَا يحتمل تأويلين؛ أحدهما: أَكْسَبَهُمَا الزَّلَّةَ، والآخر: أن يكون من زَلَّ أو عَثَرَ»^(٦).

وقال بعضهم: «يل كلُّ قراءة لها معنى غير معنى الأخرى، فقراءة حمزة - رحمه الله - تعطي أهما تَنَحَّى عن مكائهما، وقراءة غيره تعطي أنه أَوْقَعَهُمَا في الزَّلَّةِ»^(٧).

(١)- انظر: الكشف: ٢٣٦/١، وشرح الهداية: ١٦٣/١، والموضح: ٢٦٨/١، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١.
(٢)- البيت: لامرئ القيس: وهو في: ديوانه ص ١١٩، ومقاييس اللغة: مادة "صفو" ٢٩٢/٣، واللسان: مادة: "صفاً" ٢٥٨/٨، والبحر: ٣١٢/١، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١، والدر المصون: ١٦٣/١، ٢٨٧.
(٣)- البيت: لامرئ القيس: وهو في: ديوانه ص ١١٩، ومقاييس اللغة: ١٥٥/٢، والصحاح: مادة: "خفف" ٥٣/٤، واللسان: مادة: "خفف" ١١٣/٥، والبحر: ٣١٢/١، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١، والدر المصون: ٢٨٧/١.

(٤)- انظر: المحرر الوجيز: ١٨٧/١، وتفسير القرطبي: ٣٢٣/١.

(٥)- الفارسي هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد، الإمام المشهور في علم العربية، أخذ عن الزجاج، وكان مقدماً عند عضد الدولة، له: "الحجة للقراء السبعة"، و"كتاب المسائل الحلبية"، ت: ١٧٧هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٠٨/١، ٣٠٩، وبغية الوعاة: ٤٩٦/١، ٤٩٧.

(٦)- الحجة: ١٧/٢.

(٧)- انظر هذا القول في: التبيان: ٥٢/١، والحجة لابن خالويه: ص: ٢٨، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٤.

وعلى كلا التقديرين فلا بد من التَّجَوُّز، وذلك أن الزَّلَلَ أَصْلُهُ أن يكون في زَلَّةٍ
الْقَدَمِ عن مكان مُسْتَقَرٍّ فيه، فَاسْتَعْمَلَ هنا في زَلَّةِ الرَّأْيِ والنظر تجوزاً^(١)، والشيطان لا
يَقْدِرُ على تَنْحِيَةِ آدم وحواء عن مكاهما، ولكن لَمَّا كانت وَسْوَستَهُ لهما، وتسليط
الله إِيَّاه عليهما مُؤَدِّيًّا^(٢) / إلى ذلك نَسَبَ التَّنْحِيَةَ إليه مجازاً، والفعل كثيراً ما يُسند
لسببه تجوزاً^(٣).

وَرَجَّحَ بعضهم قراءة العَامَّةِ على قراءة حمزة من حيث موافقة الرسم، فإنه
رُسِمَ ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ﴾ دون^(٤) ألف^(٥).

وفيه نظر، إذ حمزة يَعْتَقِدُ حَذْفَ الألف من الرسم تخفيفاً، كحذفها في:
﴿ السَّمَوَاتِ ﴾، و﴿ الْمَلَأْتِكَةَ ﴾، وأشباههما.

وَرَجَّحَ بعضهم قراءة غَيْرِهِ، بأن قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾^(٦)
مُعْنَى عن قوله: «فَأَزَلَّهُمَا»، أي: نَحَّاهُما، ولذلك أَيْبَى بَعْضُهُمْ تفسير: ﴿ فَأَزَلَّهُمَا ﴾
في قراءة الجماعة بمعنى: «زَلَّ عن المكان»، قال: لأن قوله بَعْدَ: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾
مفيد له^(٧).

(١) - انظر: المحرر الوجيز: ١/١٨٦، والبحر: ١/٣١١.

(٢) - في الأصل: "مؤذناً"، والمثبت من (ت).

(٣) - مثله: ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾، الأنفال: ١٧، "فالرمي": كان من النبي ﷺ إلا أنه لَمَّا
كان بقوة الله وإرادته نُسِبَ إليه. انظر: الحجة للفارسي: ٢/١٥٠، والكشف: ١/٢٣٦.

(٤) - في (ت): "بدون".

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٠.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٣٦.

(٧) - وجعل القائل بهذا أن قوله: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ تَكَرَّراً في قراءة: "فَأَزَلَّهُمَا"، فرجح قراءة
الجماعة لذلك، ولكن الأكثر على ردِّ هذا القول، بل جعلوا: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾ مقويّاً لقراءة حمزة؛ لأن المعنى
قريب من: "أَزَلَّهُمَا"، بل جعلوا قراءة حمزة مطابقة لما بعدها وهو: ﴿ فَأَخْرَجَهُمَا ﴾، لأن الإخراج قريب من
الإزالة. انظر: الحجة للفارسي: ٢/١٥٠، ١٦، وشرح الهداية: ١/١٦٢، ١٦٣، والموضح: ١/٢٦٨.

قال المهدي: (١) «إِذَا جُعِلَ ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ بمعنى: زَلَّ عن المكان، كان قَوْلُهُ ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ توكيداً؛ إذ قد يُمكن أن يزولا عن مكان كانا فيه إلى مكان آخر». (٢)

وهذا الذي قاله المهدي - رحمه الله - أشبهه شيء بالتأسيس، لأنه أفاد معنى جديداً، فكيف يكون تأكيداً، وقد أفادنا ما نُحِبُّ به فنقول: لا يلزم من [قوله: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا﴾ ما قال به؛ لأنه قد يُزيلهما من مكان في الجنة إلى مكان آخر فيها، فلم يلزم من] (٣) ذلك إخراجهما منها، ويكون هذا جواباً لقراءة حمزة؛ إذا جعلناها بمعنى التَّنْحِيَةِ، ولقراءة الجماعة إذا جعلناها بمعنى التَّنْحِيَةِ أيضاً (٤).

وأجاب آخرون بأن المعنى: «فَأَزَلَّهَا عن الجنة، فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم». انتهى. قاله: أبو عبد الله (٥).

وفيه نظر من حيث أَنَّهُمَا مَتَى خَرَجَا من الجنة؛ خَرَجَا مما كانا فيه من النعيم، ضَرُورَةً أن نعيم الجنة متى أُخْرِجَ مِنَ الْجَنَّةِ فقد أُخْرِجَ منه، وكأنه أخذ من كلام الزمخشري حيث قال: «مما كانا فيه من النعيم والكرامة، أو من الجنة إن كان الضمير للشجرة في: ﴿عَنْهَا﴾» (٦).

- (١) - المهدي: أبو العباس، أحمد بن عمار بن أبي العباس، الإمام صاحب التصانيف، نُسِبَ إلى المهديّة ببلاد المغرب، وهو الذي ذكره الشاطبي في: "باب الاستعاذة" بقوله: "وكم من فتى كالمهدي في أعملا"، له: "الهداية"، و"شرحها" في توجيه القراءات، ت: ٤٣٠هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٦١/٢، غاية النهاية: ٩٢/١
- (٢) - انظر قوله في: البحر المحيط: ٣١٤/١، ولم أجده في شرح الهداية.
- (٣) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).
- (٤) - وبهذا أجيب عن دعوى تكرير: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا﴾ في قراءة حمزة، وقراءة العامة إذا جُعِلت بمعنى: التَّنْحِيَةِ، وأن هذا ليس تكريراً، بل يفيد أنهما زالا من الجنة وخرجا منها. انظر: الحجّة للفارسي: ١٦/٢، وشرح الهداية: ١٦٣/١.
- (٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢، وكذلك قاله السخاوي في فتح الوصيد: ٦٢٩/٢.
- (٦) - الكشف: ٢٥٥/١.

وقد وَجَّه بعضهم قِراءة حمزة: بأن فيها مناسبة لما قبلها وهو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(١) وفي ذلك أمرٌ بالاستقرار والثبات في الجنة على وجه الطاعة، قال: «فَناسبه أن يقال بعد ذلك «فَأَزَالَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا» أي: نَحَاهما بالمعصية عن المكان الذي أُمرَا بالثبات فيه، والاستقرار على وجه الطاعة، قال: ولأن بعده ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾^ط والإخراج مُناسب للإزالة، قال: وليس فيه تكرار، إذ المعنى: «فَأَزَالَهُمَا عن الجنة فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ من النعيم»، انتهى^(٢). وقد تقدم ما في ذلك.

﴿عَنْهَا﴾: متعلق بأزل أو بأزال على كلا^(٣) القراءتين، والضمير إمَّا للجنة، وإمَّا للشجرة^(٤).

قال الزمخشري: «الضمير في: ﴿عَنْهَا﴾: للشجرة، أي: فَحَمَلَهُمَا الشيطان على الزلَّة بسببها، وتحقيقه: فَأَصْدَرَ الشيطان زَلَّتَهُمَا عنها، و﴿عَنْ﴾ هذه، مثلها في قوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾^(٥)، وقوله: ^(٦).

يَنْهَوْنَ عن أَكْلِ وَعَنْ شُرْبٍ / انتهى^(٧).

(١) - سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(٢) - قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢، وانظر: الحجة للفارسي: ١٥/٢، والكشف: ٢٣٥/١، ٢٣٦.

(٣) - في (ت): "كلتا"، والوجهان جائزان.

(٤) - انظر: البحر: ٣١٤/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٧٥/١.

(٥) - سورة الكهف، الآية: ٨٢.

(٦) - البيت: بلا نسبة: في اللسان: مادة: "نهي"، "نوه"، ٣٧٥/١٤، ٣٩٤، والكشاف: ٢٥٥/١، وصدرة: (يمشون دسماً حول قُبته).

(٧) - الكشاف: ٢٥٤/١، ٢٥٥.

يعني: أنه لما كان ذلك في معنى: أَصْدَرَ عُذِّيَ تعديته بـ«عَن»، فالمعنى: «وما أصدرت فعله عن أمري»، «وَأَصْدَرُوا نَهْيَهُم عن كذا»، وما قاله في الآية: حسن، لكن قوله: «يَنْهَوْنَ عن أكل» لا يحتاج فيه إلى ذلك، لأن النهي يتعدى بعن تعدياً صحيحة غير مَحْوُجَّة إلى تضمين.

ثم قال الزمخشري: «وقيل فَأَزَلَّهُمَا عن الجنة بمعنى: أذْهَبَهُمَا عنها، وَأَبْعَدَهُمَا منها، كما تقول: زَلَّ عن مَرْتَبَتِهِ، وزَلَّ مِنِّي كذا، إذا ذَهَبَ عنك، وزَلَّ مِنَ الشهر كذا». انتهى^(١).

وقال أبو عبد الله: «والْحُجَّةُ للجماعة: موافقة الرسم، وَأَنَّهُ من: «الإِزْلال»، وهو: الإِزْهَاق، ويقال: زَلَّ عن كذا، وَأَزَلَّهُ عنه، ومنه^(٢):

يَزِلُّ الْغُلَامُ الْحِفُّ عَنْ صَهَوَاتِهِ.

وفي الإِزْهَاق معنى: السرعة، وكذلك^(٣) كان الأمر». انتهى^(٤).

ثم نَمَّقَ كلامه بشيء من كلام الزمخشري، فقوله: «موافقة الرسم» يعني: حيث لم تثبت^(٥) فيه أَلِفٌ، وقد تقدّم الاعتذار عن حمزة بأنه يَعْتَقِدُ حذفها تخفيفاً كنظائر لها.

وما ذكرته من عَوْدِ الضمير في: ﴿عَنْهَا﴾ للجنة، أو للشجرة هو المشهور، وَثُمَّ أقوال آخر بعيدة تركتها هنا^(٦).

(١) - الكشاف: ٢٥٥/١.

(٢) - تقدم تخرجه في: ص. ١٩٠.

(٣) - في (ت): "ولذلك".

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٠/٢. ورجح مكِّي قراءة الجماعة لأمر منها: ١ - أنها قد تكون بمعنى: "فأزالهما"، فتتفق القراءتان. ٢ - إجماع القراء غير حمزة عليها. انظر: الكشاف: ٢٣٦/١.

(٥) - في (ت): "يثبت".

(٦) - انظرها في: البحر: ٣١٤/١، والدر المصون: ٢٨٨/١.

وقال ابن عطية: «وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ «أَزَّالَهُمَا» فَإِنَّهُ يَعُودُ عَلَيَّ: «الجنة» فقط»^(١).

وفيه نظر، إذ يجوز عَوْدُهُ عَلَيَّ: «الشجرة» أيضاً، ولا محذور في ذلك.

قوله: (وَفِي فَأَزَلَّ) متعلق بـ(خَفَّفَ)، و(اللام) مفعوله^(٢)، أيضاً قُدِّمَ عَلَيْهِ، فقد تَقَدَّمَ عَلَيَّ الْفِعْلُ مَفْعُولُهُ وَمَا تَعَلَّقَ بِهِ، والتقدير: «وَوَخَّفَّ لِحَمْزَةِ اللَّامِ فِي فَأَزَلَّ»، ويجوز أن يكون: (فِي فَأَزَلَّ) متعلقاً بمحذوف على أنه حال من المفعول، أي: «خَفَّفَ اللام حال كونها كائنة في هذا اللفظ»، و(لِحَمْزَةِ) متعلق بـ(خَفَّفَ)، أي: «ارو التخفيف له».

قوله: (مِنْ قَبْلِهَا) الضمير للام^(٣)، أُنْثَتْهَا بِاعْتِبَارِ الْكَلِمَةِ، ولو قال: (مِنْ قَبْلِهِ) باعتبار اللفظ لصح وزناً ومعنى^(٤)، والتقدير: «وزد ألفاً له» أي: لحمزة.

قوله: (فَتُكَمَّلًا) منصوب بإضمار: «أَنْ» في جواب الأمر بعد الفاء^(٥).

والفاء ليست رمزاً؛ للتصريح باسم القارئ، وقد تقدم لك مثل هذا، وأن بعضهم جعله رمزاً مقصوداً به التأكيد، إلا أن أبا شامة نصَّ هنا على عدم كونه رمزاً كما^(٦) ذكرت لك، ثم قال: «وإنما أتى بالفاء دون اللام لئلا يوهم رمزاً» انتهى^(٧).

يعني: وإنما قال: (فَتُكَمَّلًا) بالفاء، ولم يقل: (لِتُكَمَّلًا)، وإن كان معناه أصرح فيما قصده؛ لئلا يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ رَمَزٌ لِهَشَامٍ.

(١) - المحرر الوجيز: ١/١٨٨.

(٢) - في (ت): "مفعول".

(٣) - انظر: السراج: ص ١٥٠، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٤) - هذا الضبط بالتذكير هو المشهور في النسخ المتداولة، وفي شروح الشاطبية كذلك، وقد تفرد السمين بهذا الضبط - أي: بالتأنيث - وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٦، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٦) - في (ت): "لَمَّا".

(٧) - إبراز المعاني: ٢/٢٨٥.

ثم قال: «فإن قلت: لا يكون رمز مع مصرح باسمه، قلت: يُظنُّ أنها قراءة ثانية بالألف، وقراءة حمزة بالتخفيف فقط، فاختر الفاء لثلا يحصل هذا الإيهام» انتهى^(١).

يعني: أنه لو أتى باللام لتوهم أن في الكلمة ثلاثة قراءات، الثالثة: / «أَزَّالَهُمَا» [١/٣٦٦] بالتخفيف والألف، لمن رمز له باللام، وتكون قراءة حمزة بتخفيف اللام فقط دون ألف.

والضمير في^(٢) (فَتَكْمَلُ) يجوز أن يكون للمخاطب، وهو الظاهر، أي: «إذا زدت الألف حال تخفيف اللام فقد كَمَلت القراءة، وَكَمَلت معناها، إذ التخفيف - دون وجود ألف - لا معنى له البتة^(٣)».

ويجوز أن يكون^(٤) للألف، أي: «فَتَكْمَلُ الألفُ الكلمة»، قاله: أبو شامة، وبدأ به^(٥)، والظاهر الأول.

٤٥٢ - وَأَدَمَ فَرَفَعَ نَاصِبًا كَلِمَاتِهِ بِكَسْرِ وَلِلْمَكِّي عَكْسٌ تَحْوَلًا

أمر برفع: ﴿ءَادَمُ﴾، ونصب: ﴿كَلِمَاتِهِ﴾^(٦)، وَعَيْنٌ أن نصبها بِكَسْرِ للقراء كلهم، إلا ابن كثير فإنه عكس الأمرين، أي: نَصَبَ: ﴿ءَادَمُ﴾، وَرَفَعَ: ﴿كَلِمَاتِهِ﴾، وإليه أشار بقوله: (وَلِلْمَكِّي عَكْسٌ تَحْوَلًا).

(١) - إبراز المعاني: ٢/٢٨٥.

(٢) - "في" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - إبراز المعاني: ٢/٢٨٦، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٤) - في الأصل: "تكون"، والمثبت من (ت).

(٥) - إبراز المعاني: ٢/٢٨٦، وانظر: فتح الوصيد: ٢/٦٢٨، وشرح شعلة: ص ٢٦٠.

(٦) - من قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى ءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾، سورة البقرة، الآية: ٣٧.

والوجه في قراءة العامة: أن آدم هو المتلقِّي لها الآخذ، ومعناه: استقبلها، ونسبة الآخذ إليه أظهر^(١)، لأن نسبة الفعل إلى العقلاء أولى من نسبه إلى غيرهم.

والوجه لابن كثير: أن التَّلَقِّي تصح نسبه إلى: «الكلمات» أيضاً، ومن تَلَقَّاك فقد تَلَقَّيته، فتصح نسبة الفعل إلى كل من الشيئين^(٢)، إلا أن نسبه إلى العاقل أولى، نحو: «تَلَقَّيتُ الرِّيحَ»، هو أحسن من: «تَلَقَّيتُ الرِّيحَ».

وقال بعضهم^(٣): «لَمَّا كانت الكلمات سبباً في قبول توبته، رُجِّحَ كونها فاعله، والأمر في ذلك قريب».

قال الزمخشري: «معنى تَلَقَّى الكلمات: اسْتَقْبَلَهَا بِالْأَخْذِ، وَالْقَبُولِ، وَالْعَمَلِ بِهَا، حِينَ عَلِمَهَا، وَقَرَأَ: بِنَصْبٍ: ﴿ءَادَمُ﴾، وَرَفَعٍ: ﴿كَلِمَاتٍ﴾؛ عَلَى أَنَّهَا اسْتَقْبَلَتْهُ، بِأَنَّ تَلَقَّتْهُ وَاتَّصَلَتْ بِهِ»^(٤).

قوله: (وآدم) مفعول مقدم، والفاء إمَّا مزيدة، وإمَّا عاطفة على مُقَدَّرٍ، أي: «تَنَبَّهَ فَارْفَعَ آدَمَ».

قوله: (نَاصِباً) حال من فاعل: (ارْفَعِ)، و(كَلِمَاتِهِ) مفعول: (نَاصِباً) عَمِلَ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى ذِي الْحَالِ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ: «كَلِمَاتٌ» مضافاً «لِهَاءِ» فِي هَذِهِ

(١) - أي: استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها. انظر: معاني الأخصش: ٢٣٣/١، والكشف: ٢٣٧/١، والحجة لابن خالويه: ص ٢٨، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٧٧/١، والإتحاف: ٣٨٩/١.

(٢) - انظر: معاني الفراء: ٢٨/١، والحجة لابن زنجلة: ص: ٩٥، وإعراب القراءات السبع: ٨٢/١، ٨٣، والموضح: ٢٦٩/١، ولم يؤنث الفعل: ﴿فَتَلَقَّى﴾ في هذه القراءة لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي وللفضل. انظر: الكشف: ٢٣٧/١، والإتحاف: ٣٨٨/١.

(٣) - منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٢٩/٢، وانظر: الكشف: ٢٣٧/١.

(٤) - الكشف: ٢٥٦/١.

السورة، وإنما أضافها لضمير (آدم)؛ لملاستها له؛ وللعلم بذلك، إذ لا لبس أن القرآن كلماته منكرة، ولو أتى بها كذا لكان أولى^(١).

قوله: (بِكْسِرٍ) متعلق بـ(نصب)، وإنما نص على ذلك؛ لأن كثيراً من الناس يخفى عليه أن نصب جمع المؤنث السالم يكون بالكسرة.

قوله: (وللمكي عكس) مبتدأ، وخبر مقدم، و(تحوّل) جملة في موضع نعت لـ(عكس).

ويجوز أن يكون: (عكسٌ تحوّل) مبتدأ وخبراً، و سَوَّغَ الابتداء به - وهو نكرة - العطف، (وللمكي) متعلق بمقدر على جهة البيان، لا بـ(تحوّل) لما عرف غير مرة^(٢).

وقوله: (وللمكي عكسٌ تحوّل) لا يجوز أن يؤخذ مطلق العكس، لأن من جملة ما تقدم نصب: (كلمات) بالكسر، ولا يمكن تحويل هذا النصب بعينه إلى: (آدم)؛ لأن آدم لا ينصب إلا بالفتحة.

قال أبو شامة: «وحقيقة العكس لا تتحقق هنا / من جهة أن نصب آدم ليس [ب/٣٦٦] بالكسر، بل بفتح، فهو عكس مع قطع النظر عن لفظ الكسر، قال: ولم يمكنه أن يقول: وللمكي رفع؛ لأنه لا يُعرَفُ الخلاف في آدم حينئذ: لمن هو، لأن رفع المكي مخصوص بكلمات». انتهى^(٣).

والظاهر أن الناظم علم أن أحداً ممن له بعض علم بالعربية، لا يجهل أن نصب المفرد الصحيح بفتحة ظاهرة، وإنما نص على نصب الجمع المؤنث السالم؛ لخفائه على كثير من الناس.

(١) - انظر: كتر الجعري (خ): ٣٢٢، واللائح الفريدة: ٥٢٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦١.

(٢) - انظر: اللائح الفريدة: ٥٢٢/٢.

(٣) - إبراز المعاني: ٢٨٦/٢.

٤٥٣- وَتُقْبَلُ الْأُولَى أَنْتَوَا دُونَ حَاجِرٍ وَعَدْنَا جَمِيعًا دُونَ مَا أَلْفِ حَلَا

أخبر عمن رمز له بالدال، والحاء، المهملتين، وهما ابن كثير، وأبو عمرو، أنهما
 أَنْتَا: «تُقْبَلُ» الأولى، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾^(١) أي: أتوا في
 أوَّل الفعل بتاء المضارعة المثناة من فوق، وفهم أن غيرهما يُذَكَّرُه، أي: يأتي بحرف
 المضارعة ياء^(٢) مُثْنَاة من تحت، وتحرز بالأولى من الثانية، وهي قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ
 مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ﴾^(٣) في الحزب الثاني من هذه السورة.

ثم أخبر عمن رمز له بالحاء المهملة، من قوله: (حَلَا) وهو أبو عمرو أنه قرأ:
 ﴿وَأَعَدْنَا مُوسَى﴾ هنا، والأعراف^(٤)، ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ﴾ في طه^(٥)، بغير ألف من:
 «الوَعْد»، وفهم أن الباقيين يقرءون: ﴿وَأَعَدْنَا﴾ بالألف من: «المُوَاعَدَة».

وقد اعترض على المصنف في^(٦) هذا الكلام بثلاث اعتراضات:

أحدها: وهو أقواها في قوله: (وَعَدْنَا جَمِيعًا) بأن من جملة ما شمله هذا
 اللفظ: ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعَدَا حَسَنًا﴾ في القصص^(٧)، وليس فيه خلاف أنه من:
 «الوَعْد»، وكذا قوله: ﴿أَوْ نُرِينَاكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ﴾^(٨) لا خلاف فيه أيضاً؟^(٩).

(١)- سورة البقرة، الآية: ٤٨.

(٢)- في (ت): "بياء".

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٢٣.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٥١، والأعراف، الآية: ١٤٢.

(٥)- الآية: ٨٠.

(٦)- "المصنف في" سقطت من (ت).

(٧)- الآية: ٦١.

(٨)- سورة الزخرف، الآية: ٤٢.

(٩)- انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٢/٢٨٨، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٢.

وأجيب عنه: بأن الذي في القصص: ﴿وَعَدْنَاهُ﴾ بزيادة هاء الكناية، فأخرجه الناظم باقتصاره على «وَعَدْنَا»، وهذا فاسد؛ لأن قوله تعالى في طه: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾^(١) من المواضع المختلف فيها، وهو متصل بكاف وميم، فلو أخذ قول^(٢) الناظم: (وَعَدْنَا) من غير نظر؛ لاتصاله بضمير؛ لخرج ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ﴾ في طه، والغرض أنه مراد^(٣).

وصاحب التيسير خلص من هذا؛ فإنه قال: «وَعَدْنَا - وَعَدْنَاكُمْ»،^(٤) فنص على هذين اللفظين، فبقي: ﴿وَعَدْنَاهُ﴾ لفظ آخر غير المذكورين، فلم يرد عليه.

قال أبو شامة: «فلو قال الناظم:

وَعَدْنَا وَعَدْنَاكُمْ بِلا أَلْفِ حَلا.

لخلص من هذا الإشكال، ولكن خلفه إشكال آخر، وهو أنه لم يقل: «جميعاً»، قال: ولكن يكون له أسوة بما ذكر في بيتي الإشمام». انتهى^(٥).

قلت: قد تقدم في بيتي: الإشمام؛ أنه لَمَّا أتى في السورة بما ليس منها، عُلِمَ أنه أراد العموم، فليكن هذا مثله، وكلام أبي شامة يحتمل أن يريد هذا، ومتى أرادَه فقد اندفع الإشكال، لكن الظاهر أنه لم يردَه؛ لتقريره الإشكال.

(١) - الآية: ٨٠.

(٢) - في (ت): "بقول".

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٨.

(٤) - التيسير: ص ٦٣.

(٥) - إبراز المعاني: ٢/٢٨٨.

ولم يعترض أبو شامة إلا بـ ﴿وَعَدْنَاهُ﴾ في القصص خاصة^(١)، وكان / [٣٦٧/١]
 ينبغي أن يعترض بقوله تعالى: ﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ﴾^(٢) أيضاً؛ لئلا يتوهم
 أنه محل خلاف.

وقال أبو عبد الله: «ولو قال: وعدنا^(٣)، وعدناكم بقصر حلا حلا؛ لانصرف
 «وعدنا» إلى الموضعين، «ووعدناكم» إلى الثالث». انتهى^(٤).

قلت: قد يُعترض عليه بما تقدم؛ من أنه بقي عليه الإشكال الآخر، وهو أنه لم
 يقل: «جميعاً»، وقد يُجاب عنه بأنه: لو قال ذلك قد ضمَّ إلى السورة ما ليس فيها،
 وقد تقدم أنه إذا ضمَّ إلى السورة ما ليس فيها، أن ذلك يكون قرينة في إرادته شمول
 الحكم لغير ما في السورة التي هو فيها، كما تقدم ذلك في: «قيل» و«غيض» وفي «هاء»
 هو^(٥)، وهي، كما قدمت تحقيقه قريباً^(٦).

ثم قال أبو عبد الله: «ولو قال: وعدنا مع الأعراف طه حلا حلا، على إرادة:
 مع الأعراف طه، أو مع الأعراف وطه^(٧)، لحصل البيان واندفع الإشكال». انتهى^(٨).
 وهذا الثاني: أحسن؛ لأنه قد لفظ بمحل الخلاف، وهو السور الثلاث، فاندفع
 ما في القصص، وما في الزخرف، والله أعلم^(٩).

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٨/٢.

(٢) - سورة الزخرف، الآية: ٤٢.

(٣) - في (ت): "وعد".

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢.

(٥) - "هو" سقطت من (ت).

(٦) - تقدم في: ص ١٦٤، ١٧٧.

(٧) - "طه" لم أتبينها في النسختين، والمثبت من اللآلئ الفريدة.

(٨) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢.

(٩) - وقد ردَّ صاحب السراج هذا الاعتراض بقوله: «فإن قيل: ظاهر كلامه العموم فيها وفي غيرها، قيل:
 لا نسلم ذلك لأنه لما ذكرها في قصة موسى قضى بالتقييد واقعاً في القصة فلا يؤخذ في غيرها». انظر:
 السراج: ١٥٠.

الاعتراض الثاني: من أين يُعَلِّم أن قراءة غير أبي عمرو: «وَأَعَدْنَا» بألف بعد الواو، دون أن تكون بألف قبلها، فيكون: «أَوْعَدْنَا»؛ لأنه قال: (دُونَ مَا أَلْفٍ)، ولم ينطق بقراءة الجماعة، ولو كان لفظ بها لسهل الأمر؟^(١).

وقد أجيب عنه^(٢) بثلاثة أوجه^(٣):

أحدها: أنه لو أراد: «وَأَعَدْنَا» للزم أن يبيِّن إسكان الواو وتحريكها، فَلَمَّا لم يَتَعَرَّضْ لبيان ذلك، عَلِمَ أن الألف بعد الواو لا قبلها.

الثاني: أن إطلاق الألف على ما بعد الواو حقيقة، فإن الألف - حقيقة - عِبَارَةٌ عن حرف العلة الهوائي، وأما الألف التي قبل الواو فالمراد بها الهمزة، وإطلاق الألف على الهمزة مجاز، فَأَخَذُ قول الناظم وَحَمَلُهُ على الحقيقة أولى؛ من حملة على المجاز.

الثالث: أن معنى: الوعيد في هذه المواضع الثلاثة لا معنى له البتة أصلاً، هذا كله مع وضوح القراءتين واشتارهما.

قال أبو شامة: «ولو قال: وفي الكل واعدنا، أو وجملة واعدنا بلا ألف حلا؛ لبطل هذا الإشكال»^(٤).

الاعتراض الثالث: أن في: «وَأَعَدْنَا» ألف أخرى بعد النون، فكان ينبغي الاحتراز عنها أيضاً^(٥).

وأجيب عنه: بأن هذه لا يمكن حذفها؛ لأنها بعض الضمير الدال على المتكلم المعظم نفسه، فانصرف الخلاف إلى الألف التي تقع بعد الواو^(٦).

(١) - انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٢٨٧/٢.

(٢) - في (ت): "عن هذا".

(٣) - أجاب بها أبو شامة في إبراز المعاني: ٢٨٧/٢.

(٤) - إبراز المعاني: ٢٨٧/٢.

(٥) - انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٢٨٧/٢.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٨/٢.

إلا أن أبا شامة أفسد هذا الجواب بأنه: «ليس كل ما لا يمكن حذفه، لا يحتز منه، فإنه سيأتي قوله بعد: (وَقَالُوا الْوَاوُ الْأُولَى سُقُوطُهَا)^(١)، ولا يمكن إسقاط الثانية مع بقاء ضمة اللام^(٢)». انتهى^(٣).

وما ذكره من أنه لا يمكن إسقاط الواو، مع بقاء ضمة اللام، هو اللغة

الفصيحة المشهورة، وقد ورد حذف واو الضمير، وإبقاء ضمة ما قبلها، كقوله:^(٤) / [٣٦٧/ب]

فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءَ كَانَ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الْأَسَاءُ.

وقال آخر:^(٥)

إِذَا مَا النَّاسُ جَاعٌ، وَأَجْدَبُوا.

يريد: «كَانُوا»، «وَجَاعُوا»، فحذف الواو التي هي ضمير جماعة الذكور

الغائبين، واجتزأ عنها بالضمة^(٦)، إلا أنا لا نعلم أنه قرأ أحدٌ بذلك.

ولكن الجواب عمّا ذكره بالفرق بين: (وَقَالُوا)، وبين ما نحن فيه، بأن:

(وَقَالُوا) يصح إسقاط الواو التي هي ضمير في الجملة، ويبقى الفعل الماضي مبنياً

على الفتح على أصله، فانفصال الواو من: (وَقَالُوا) يمكن في الجملة، بخلاف ألف:

(١) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٧٦)، فرش سورة البقرة.

(٢) - "اللام" سقطت من النسختين، والمثبت من إبراز المعاني.

(٣) - إبراز المعاني: ٢٨٨/٢.

(٤) - البيت بلا نسبة: في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٩/١، وشرح التسهيل: ١٢٣/١، وشرح

المفصل: ٥/٧، ٨٠/٩، والدرر اللوامع: ٨٦/١.

(٥) - البيت: بلا نسبة في الدرر اللوامع: ٨٦/١، وشرح التسهيل: ١٢٣/١، وصدوره: (يا رَبِّ ذِي لُقْحِ

ببائك فاحش).

(٦) - انظر: الكتاب: ٢١١/٤، ٢١٢، وشرح التسهيل: ١٢٣/١.

«نا»، فإنه لا يُتَصَوَّر البتة، فَلَمَّا لم يتصور حذفها، لم يكن للاحتراز عنها فائدة، بخلاف: (وَقَالُوا)^(١). والله أعلم.

ثم إن أبا شامة لَمَّا ذكر الاعتراض الذي قدمته أولاً، قال: «ويبقى عليه الإشكالان المتقدمان»^(٢).

يعني بالإشكالين المتقدمين في موضع الألف، وهو قد أجاب عن الإشكال الأول، وهو: أن يُتَوَهَّم أن الألف قبل الواو، فإن كان جوابه صحيحاً، فلم يبق إلا إشكال واحد، وإن لم يكن صحيحاً؛ لزم أن يذكر جواباً فاسداً، وهذا لا يقوله أحد.

والوجه في تأنيث: ﴿يُقْبَلُ﴾ الأولى: أنه مُسْنَدٌ إلى مؤنث، ففي تأنيث فعله مشاكلة لفظية^(٣)، وإليه أشار بقوله: (دُونَ حَاجِرٍ)^(٤)، أي: دون مانع من إرادة التأنيث اللفظي، وإن كان مَجَازاً^(٥)، والحَاجِرُ: المانع، ومنه: الحَجْرُ للعقل؛ لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب المضرات، وقال تعالى: ﴿حَجْرًا مَّحْجُورًا﴾^(٦).

(١) - وقال السمين - عند شرحه لقول الناظم: (وَقَالُوا الواوِ الاوَلَى سُقُوطُهَا) منتصراً للشاطبي في تقييده للواو الأولى راداً على أبي شامة الذي يرى أن الشاطبي قيّد ذلك مع عدم الحاجة إليه - "والحق أن ذلك يُلبس على المبتدئين لا سيما من لم يشتغل بعلم الإعراب". انظر: ص ٣٥٢ من هذه الرسالة.

(٢) - إبراز المعاني: ٢٨٨/٢.

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٢٩، والحجة للفراسي: ٥١/٢، ٥٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٨٧/١، وقال مكّي: "وهو الأصل". الكشف: ٢٣٨/١.

(٤) - هذا اللفظ "حَاجِرٍ" بالراء: غير مشهور في النسخ المتداولة، ولا في شروح الشاطبية، بل فيها: "حاجرٍ" بالزاي، وقد تفرد السمين بذلك، ومما يؤكّد هذا الأمر قول المؤلف بعده: "ومنه: الحَجْرُ للعقل؛ لأنه يمنع صاحبه من ارتكاب المضرات، وقال تعالى: ﴿حَجْرًا مَّحْجُورًا﴾" أهـ. وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٥) - في (ت): "بجازياً"، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٧/أ.

(٦) - سورة الفرقان، الآية: ٢٢.

والوجه في التذكير: ظاهر؛ لأن الشفاعة في معنى: السعي في المصلحة، ولأن تأنيثها مجازي، ولأنه قد فصل بينها وبين فعلها، والفصل بين الحقيقي وفعله مُسَوِّغٌ للحذف، فَمَعَ المجازي أولى، كقولهم: «حضر القاضي امرأة»،^(١) وقال:^(٢)

إِنَّ امْرَأَةً غَرَّةً مِنْكُمْ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعْرُورٌ.
لَمَّا فَصِلَ مَعَ الْحَقِيقِيِّ لَمْ يُلْحَقْ.

وتحرَّرَ بقوله: (الأولى) من الثانية كما تقدم، لأنه يتعذر تأنيث فعله، إذ هو مسند إلى مُذَكَّرٍ وهو: ﴿عَدَلٌ﴾، وهذه الاحترازات إنما تذكر لمبتدئ القراءة، وإلا فكيف يتوهم تأنيث فعل مسند لمُذَكَّرٍ لم يكن به غير مؤنث^(٣).

والوجه في قراءة: ﴿وَعَدْنَا﴾: ظاهر، وهو أن الله تعالى وَعَدَ موسى أن يناجيه على الطور، وَيُوحِيْ إِلَيْهِ عند انقضاء العدد، فالباري تعالى هو المنفرد بالوَعْدِ^(٤)، وأيضاً فالرسم كذلك «وَعَدْنَا» دون ألف^(٥).

(١) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٩٥، ٩٦، والكشف: ٢٣٨/١، وشرح الهداية: ١٦٤/١، وكتر الجعيري: (خ): ٣٢٢/أ، وشرح المفصل: ٩٢/٥.

(٢) - البيت بلا نسبة: في اللسان: مادة "غرر" ٢٩/١١، وشرح المفصل: ٩٣/٥، والخصائص: ٤١٤/٢، والإنصاف: ١٦٥/١، والدرر اللوامع: ٥٤٢/٢. والشاهد: عدم تأنيث: "غرة" مع أن فاعله مؤنث للفصل.
(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٧/٢، والآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢.

(٤) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص: ٩٦، والكشف: ٢٣٩/١، وشرح الهداية: ١٦٤/١، والإتحاف: ٣٩١/١.

(٥) - انظر: الآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢، وكتر الجعيري: (خ): ٣٢٢/أ.

وقد اختار جماعة من الحذاق هذه القراءة،^(١) وهذا يرشد إليه كلام الناظم حيث قال: (حَلَا) أي: حَسُنَ وَقَبِلَ^(٢) لما ذكرت، وإن كان الجميع^(٣) حسناً مقبولاً^(٤).

والوجه في ﴿وَأَعَدْنَا﴾: أنه بمعنى: «وَعَدْنَا»، أي: أن: «فَاعَلَ» بمعنى: «فَعَلَ»، كَنظَائِرِ لَهُ سَلَفَتْ نَحْوُ: «عَاقَبْتُ اللَّصَّ»، «وَعَافَاهُ اللَّهُ»، «وَسَافَرْتُ»، وعلى هذا فالقراءتان بمعنى / واحد.^(٥)

[١/٣٦٨]

وقيل: بل «فَاعَلَ» على بابه، وذلك إما لأن موسى وَعَدَ رَبَّهُ المجيء عند انقضاء العدد المذكور، أو لأنه لَمَّا قَبِلَ هذا الوعد من ربه نَزَلَ مَنزِلَةً من وَعَدَ غيره بشيء، لأنه لَمَّا تَجَزَّأ مِيقَاتِهِ، وَحَرَّصَ على الوفاء به، نَزَلَ مَنزِلَةً من وَعَدَ^(٦).

وقد رَجَّح جماعة قراءة أبي عمرو.^(٧)

قال أبو حاتم: «قراءة العَامَّةِ عندنا «وَعَدْنَا» بغير ألف، لأن المُوَاعِدَةَ أكثر ما تكون من المَخْلُوقِينَ المُتَكَافِئِينَ».^(٨)

وقال أبو عبد الله - مُرَجِّحاً لها أيضاً - : «إن المُوَاعِدَةَ إنما تكون من البشر، وأما الله عز وجل فهو المنفرد بالوَعْدِ والوَعِيدِ، على هذا وَجَدْنَا القرآن نحو:

(١) - منهم: أبو عبيد، والإمام أبو جعفر الطبري، وأبو رجاء، وقرأ بها أبو جعفر، ويعقوب، ووافقهم اليزيدي وابن ميمون. انظر: الميهج في القراءات الثمان لسبط الخياط: ٣٣٤/٢، والكشف: ٢٣٩/١، والبحر: ٣٥٦/١، ٣٥٧، والإتحاف: ٣٩١/١، وفتح الوصيد: ٦٣١/٢.

(٢) - في الأصل تصحفت إلى: "قيل"، والمثبت من (ت).

(٣) - في الأصل: "الجمع"، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٣١/٢، واللائح الفريدة: ٥٢٣/٢.

(٥) - انظر: الحجة للفراسي: ٦٧/٢، والكشف: ٢٤٠/١، والتبيان: ص: ٦٠.

(٦) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ٩٦، والكشف: ٢٤٠/١، وشرح الهداية: ١٦٥/١.

(٧) - قال ابن خالوية: "فعلت فيه أولى من فاعلت". الحجة في القراءات: ص ٢٩.

(٨) - انظر قوله في: الكشف: ٢٣٩/١، والبحر: ٣٥٧/١.

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ ﴾^(١) ﴿ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ ﴾^(٢) ﴿ وَإِذْ
يَعِدُّكُمْ اللَّهُ ﴾^(٣).

وَرَجَّحَهَا مَكِّي أَيْضاً فَقَالَ: «وَأَيْضاً فَإِنْ ظَاهَرَ اللَّفْظُ فِيهِ وَعَدَّ مِنْ اللَّهِ لِمُوسَى،
وَلَيْسَ فِيهِ وَعَدَّ مِنْ مُوسَى، فَوَجِبَ حَمَلُهُ عَلَى الْوَاحِدِ؛ لِظَاهِرِ النَّصِّ»^(٤).
وَقَدْ أَجَابَ النَّاسَ كُلَّهُمْ^(٥) عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بِمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ أَنْ «فَاعَلَ» بِمَعْنَى:
«فَعَلَ»، أَوْ بِالتَّأْوِيلِ مِنَ الْآخِرِينَ».

وَقَدْ أَجَابَ آخَرُونَ عَنْ قِرَاءَةِ: ﴿ وَاعْدُنَا ﴾.

قَالَ الزَّجَّاجُ^(٦): «وَاعْدُنَا بِالْأَلْفِ جَيِّدٌ، لِأَنَّ الطَّاعَةَ فِي الْقَبُولِ بِمَنْزِلَةِ
الْمُوعَاذَةِ، فَمِنْ اللَّهِ وَعَدَّ، وَمِنْ مُوسَى قَبُولٌ وَاتِّبَاعٌ، فَجَرَى مَجْرَى الْمُوعَاذَةِ»^(٧).
وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: «وَلَيْسَ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾^(٨) مِنْ هَذَا
الْبَابِ فِي شَيْءٍ، لِأَنَّ «وَاعْدُنَا» مُوسَى إِنَّمَا هُوَ مِنْ «بَابِ الْمُوَافَاةِ» وَلَيْسَ مِنَ الْوَعْدِ فِي

(١) - سورة النور، الآية: ٥٥.

(٢) - سورة إبراهيم، الآية: ٢٢.

(٣) - سورة الأنفال، الآية: ٧، وانظر: الكشف: ٢٣٩/، والبحر: ٣٥٦/١، وهذا القول منسوب لأبي عبيد
في البحر: : ٣٥٦/١، ولم أجده في شرح أبي عبد الله.

(٤) - الكشف: ٢٣٩/١.

(٥) - "كلهم" سقطت من (ت).

(٦) - الزجاج: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج الإمام النحوي، من أهل الفضل، من
تلاميذ المبرد، له: "معاني القرآن"، "والاشتقاق"، ت: ٣١١هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٩٤/١، وبغية الوعاة:
٤١١/١.

(٧) - معاني الزجاج: ١٣٣/١.

(٨) - سورة النور، الآية: ٥٥.

شيء، وإنما هو من قولك: مَوْعِدُكَ يوم كذا، وموضع كذا، والفصيح في هذا
وَأَعَدُّنَاهُ»^(١).

وقد رَجَعَ مَكِّي عن اختياره الأول، فاختار قراءة: «وَأَعَدُّنَا» فقال: «والاختيار
«وَأَعَدُّنَا» بالألف، لأنه بمعنى: «وَعَدُّنَا» في أحد معنييه، ولأنه لا بد لموسى من وَعْدٍ، أو
قَبُولٍ، يقوم مقام الوَعْدِ، فصحت المفاعلة»^(٢).

قلت: وظاهر قول الكسائي - «والفصيح في هذا وَأَعَدُّنَا» - اختيار له على
قراءة «وَعَدُّنَا».

ولم يذكر الزمخشري غير المفاعلة من اثنين، بمعنى: أن الله وَعَدَهُ الوحي، وَوَعَدَ
المحيء للميقات^(٣).

فإن قيل: هذا قد يظهر في حق موسى بالنسبة إلى التزامه القبول والوفاء بذلك،
فلذلك نَزَّلْنَاهُ مَنزِلَةَ الوَعْدِ منه، ولكن يشكل هذا في آية «طه»، وهو قوله لبني
إسرائيل: ﴿وَأَعَدْنَاكُمْ﴾^(٤) ولم يحصل منهم ما ذكرتم من الالتزام بالوفاء، ولا من
المحيء للميقات؟.

فالجواب: أن المواعدة لَمَّا كانت مع نبيهم، وكبيرهم، ولا يستهم، واتصلت
بهم، وعادت منافعها لهم، جعلت كأنها صادرة عنهم أيضاً^(٥)، وأما حَذْفُ الألف من

(١) - انظر هذا القول في: البحر: ٣٥٧/١، ولم أجده في: معاني القرآن للكسائي، وقال أبو حيان: "ولا
وجه لترجيح إحدى القراءتين على الأخرى لأن كلاً منهما متواتر فهما في الصحة على حدّ سواء"، البحر:
٣٥٧/١.

(٢) - الكشف: ٢٤٠/١.

(٣) - انظر: الكشف: ٢٦٩/١.

(٤) - سورة طه، الآية: ٨٠.

(٥) - انظر: الكشف: ١٠٠/٤، والبحر: ٢٤٦/٦.

الرسم فَيَعْتَقِدُونَ حذفها تخفيفاً^(١)، كما تقدم ذلك في: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ﴾^(٢) في قراءة حمزة مبيناً بحمد الله.

قوله: (وَتُقْبَلُ)^(٣) مفعول، و(الأولى) نعتة على تأويل الكلمة الأولى / [ب/٣٦٨] و(أَنْثُوا) فِعْلٌ، وَفَاعِلٌ، و«الواو» للقراء والرواة، وَيَضْعُفُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، وَالْجُمْلَةُ خَبْرُهُ، وَالْعَائِدُ مُقَدَّرٌ، أَي: «أَنْثُوهُ» للاستغناء عن ذلك، وَإِنْ كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَرَى هَذَا^(٤).

قوله: (دُونَ) متعلق بـ: (أَنْثُوا)، وقيل: متعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل (أَنْثُوا).

قوله: (وَعَدْنَا) مبتدأ، و(جَمِيعاً) حال من الضمير المستكن في خبر هذا المبتدأ، ولكن في خبره وجهان:

أحدهما: هو قوله: (دُونَ مَا أَلْفٍ) أي: «وَعَدْنَا كَائِنَ دُونَ أَلْفٍ حَالِ كَوْنِهِ جَمِيعاً فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ»، يريد به مواضعه الثلاثة، وقد تقدم ما عليه من الاعتراضات، وما أجيب به عنها، و(حَلَا) على هذا مُسْتَأْنَفٌ لِلثَّنَاءِ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، لِمَا ذَكَرْتُ مِنْ تَرْجِيحِ النَّاسِ لِمَعْنَاهَا، أَوْ يَكُونُ (حَلَا) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ عَلَى إِضْمَارِ «قَدْ» عِنْدَ مَنْ يَرَى إِضْمَارَهَا.

والثاني: أن الخبر هو الجملة من قوله: (حَلَا) أي: حَسُنَ^(٥).

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٣٦.

(٣) - هذا الضبط بالتأنيث ليس مشهوراً في النسخ المتداولة، بل في بعض شروح الشاطبية فقط، وقد ضبطت البيت في البداية موافقاً لضبطه هنا.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢.

(٥) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٦١.

وقيل: (دُونَ مَا أَلِفٍ حَلَا) أي: «حَلَا وَخَفَّ دُونَ أَلِفٍ»، و(مَا) في: (دُونَ مَا أَلِفٍ) مزيدة بين المتضايقين، كهي في: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾^(١)، وكما زيدت بين الجار والمحرور في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾^(٢)، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾^(٣)، ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ﴾^(٤).

وقيل: (وَعَدْنَا) مفعول مقدم، تقديره: «وَأَقْصُرُ^(٥) وَعَدْنَا^(٦)»، وواوه^(٧) وقعت بعد قوله: (دُونَ حَاجِرٍ) بطريق الاتفاق لا بقصد الفصل، و(جَمِيعاً) حال من هذا المفعول، وكذا: (دُونَ مَا أَلِفٍ حَلَا) ثانية^(٨).

وقيل: (دُونَ مَا أَلِفٍ) حال من فاعل: (حَلَا) العائد على: (وَعَدْنَا).

- (١) - سورة القصص، الآية: ٢٨.
 (٢) - سورة المؤمنون، الآية: ٤٠.
 (٣) - سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.
 (٤) - سورة نوح، الآية: ٢٥، وانظر: إبراز المعاني: ٢/٢٨٨، والآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦١.
 (٥) - في كلتا النسختين "وَقْصُرُ"، وهو خطأ.
 (٦) - في الأصل: "واعدنا"، والمثبت من (ت).
 (٧) - "واوه" تكررت في الأصل، والمثبت من (ت).
 (٨) - انظر: الآلئ الفريدة: ٥٢٣/٢.

٤٥٤ - وَإِسْكَانُ بَارِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَتَأْمُرُهُمْ تَلَا

أخبر عن أبي عمرو أنه أسكن حركة الإعراب من ﴿بَارِكُمْ﴾^(١) في هذه السورة، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٢)، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾^(٣) بالغيبة، و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾^(٤) بالخطاب حيث ورد ذلك.

واعلم أن أبا عمرو ورد عنه إسكان حركة الإعراب لمجرد التخفيف في هذا الاسم، وفي خمسة أفعال: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾^(٥)، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾^(٦) فذكر في هذا البيت من الأفعال ثلاثة، والاثنتان يأتيان في البيت الآتي، وفي التحقيق إنما هي ثلاثة أفعال «يَأْمُرُ» و«يَنْصُرُ» و«يُشْعِرُ»، غاية ما في ذلك أن «يَأْمُرُ» تعدى تارة لضمير خطاب، وتارة لضمير غيبة، وتارة أسند لضمير غائب، وتارة لمخاطب، فتعددت ألفاظه بالنسبة إلى مفعولاته، وإلى فاعليه.

والوجه في إسكان: ﴿بَارِكُمْ﴾ استثقال الحركة الثقيلة على حرف ثقيل؛ لأن الكسرة ثقيلة، والهمزة تشبه حروف العلة، ولذلك جرت مجراها، في مواضع مذكورة في التصريف، فَحَسُنَ تسكينها لذلك^(٧)، ومثل هذا - ما سيأتي عن حمزة -

(١) - سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٢) - من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٣) - سورة الأعراف، الآية: ١٥٧.

(٤) - سورة الطور، الآية: ٣٢.

(٥) - سورة آل عمران، الآية: ١٦٠.

(٦) - سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٧) - الإسكان لغة: تميم، وأسد، وبعض نجد. انظر: كتر الجعبري: (خ) ٣٢٣/ب، والنشر: ٢/٢١٣، والكشف: ٢٤١/١، وشرح الهداية: ١٦٦/١، والإتحاف: ٣٩١/١.

في سورة فاطر: ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا﴾^(١) فإنه سَكَنَ الهمزة من: ﴿السَّيِّئُ﴾ في الوصل^(٢).

/ والوجه في إسكان ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، وأخواته: توالي الحركات^(٣)، مع كون الحركة ضمة على حرف تكرير^(٤)، وإنما قلنا مجرد التخفيف؛ ليخرج ما سكن للإدغام، أو شبهه من نحو: ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾^(٥) حيث تَسَكَّنَ الميم قبل الباء. وقيل: لَمَّا كانت: ﴿بَارِبِكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، وأخواتها بمنزلة كلمة واحدة، من حيث اتصال الضمائر بها اتصالاً شديداً، وأن في: ﴿بَارِبِكُمْ﴾ توالى كسرة الراء، وهي بكسرتين، وكسرة الهمزة، وضمة الكاف، فثقل ذلك، فَحَسُنَ تخفيفه، وأن في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ توالى ضمة عين الفعل، وضمة لامه، وهي راء فالضمة فيها - كما تقدم - بمنزلة ضميتين، وضمة الكاف، وفي: ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ توالى ضمة الراء، والكاف، بعد كسرة العين، ولا شك في ثقل ذلك، فَمِنْ ثَمَّ حَسُنَ تخفيفه بإسكان حركة الإعراب^(٦). وقد طعن قوم في^(٧) هذه الرواية، وسيأتي حكاية ذلك عن قائله، والجواب عنه.

(١) - الآية: ٤٣.

(٢) - انظر: السبعة: ص ٥٣٥، والتيسير: ص ١٤٨.

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٠، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٧، والكشف: ١/٢٤١.

(٤) - قال المهدي: "وزاد ذلك ثَقَلًا أن الراء حرف مكرر، والضمة فيه كضميتين، فإذا توالى ضميتان إحداهما في الراء صارت في تقدير ثلاث ضمات". شرح الهداية: ١/١٦٥.

(٥) - سورة الأنعام، الآية: ٥٣، وهو من باب الإدغام الكبير من رواية السوسي عن أبي عمرو.

(٦) - قاله أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٤.

(٧) - في (ت): "على".

قوله: (وَإِسْكَان) مبتدأ، و(بَارِئِكُمْ) خفض بالإضافة، والتقدير: «وإسكان حركة لام بارئكم»، و(لَهُ) خبر المبتدأ، والضمير لأبي عمرو لتقدم ذكره برمزه^(١) في قوله: (حَلَا)، و(وَيَأْمُرُكُمْ) عَطِفَ عَلَى: (بَارِئِكُمْ)، وكذلك ما بعده، و(تَلَا) على هذا جملة مستأنفة، أي: «تَلَا ذلك عن مشايخه، لا أنه فَعَلَهُ من تَلَاءٍ نفسه»^(٢).

ويجوز أن يكون: (وَيَأْمُرُهُمْ)، وما بعده: مفعولاً مقديماً لـ(تَلَا) أي: «تَلَا هذين اللفظين بما ذكرت لك».

ويجوز أن يكون (وَيَأْمُرُهُمْ) مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ أي: له، و(أَيْضاً): في موضع الحال من ضمير: (لَهُ)^(٣)، و(أَيْضاً) مصدر: آضَ، يَبِيضُ، أي: رَجَعَ، وأن يكون: (وَيَأْمُرُهُمْ) مبتدأ، و(تَلَا) خبره، وفاعل (تَلَا) يعود على (تَأْمُرُهُمْ).

ومعنى: (تَلَا) على هذا: تَبِعَ، أي: (تَأْمُرُهُمْ) بالخطاب تَبِعَ ما قبله في هذا الحكم، فيكون المفعول محذوفاً لفهم المعنى، والله أعلم.

والمشهور في قراءة هذا البيت: (بَارِئِكُمْ) بسكون الهمزة، وإعراب البواقي، مع تَسْكِينِ مِيمِ الْجَمْعِ، وكان بعض أصحاب الشيخ - رحمه الله تعالى - يُسَكِّنُ الْجَمِيعَ مع تَسْكِينِ مِيمِ: (بَارِئِكُمْ)، وضم باقي الميمات^(٤).

قال أبو عبد الله: «ويلزم من ذلك أن تكون قراءة الباقي بالفتح في الجميع، ولا يلزم ذلك على الرواية الأولى، فيما عدا: ﴿بَارِئِكُمْ﴾؛ لتلفظه^(٥) بقراءة الباقي، ويلزم ذلك في: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ غير أنه يُعْتَدَرُ عن الناظم بدعوى الضَّرورة إلى التَّلَفُّظِ

(١) - "برمزه" سقطت من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٢.

(٣) - في الأصل: "حاله" بدل: "ضمير له"، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٢٩٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٢٤/٢، والسراج: ١٥١، والمقصود بالشيخ هو: الناظم الإمام الشاطبي، - رحمه الله تعالى - حيث صرَّح بذلك الجعبري في كتبه، بقوله: "وبعض أصحاب الناظم روى...." فجاء بمضمون المعنى المذكور هنا. انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٢٣.

(٥) - في النسختين: "ليلفظ"، والمثبت من اللآلئ الفريدة.

—(بَارِئِكُمْ) ساكناً، إذ لا يتأتى تحريكه في الوزن، لأن مفاعلين لا تنقل إلى مفاعلتين، مع الاعتماد على العلم بأن «إلى»، و«عند» يُخفضان ما بعدهما، ولم يكتف بالعلم بحال باقي الكلم لتأتي اللفظ بقراءة الباقيين». انتهى^(١).

قلت: إنما لزم أن تكون قراءة الباقيين بالفتح، لأن ضد السكون المطلق: الحركة المطلقة، والحركة المطلقة هي «الفتح»، لكن كما / اعتذر هو في ﴿بَارِئِكُمْ﴾ بأن [٣٦٩/ب] أحداً لا يجهل أن: «إلى» و«عند» يُخفضان ما بعدهما، كذلك^(٢) هذا الذي يعلم ذلك لا يجهل أن المضارع المتجرد لا يُنصب، فلا يُتوهم الفتح البتة في مثل هذا^(٣)، ثم أخذ يذكر بقية الأفعال فقال:

٤٥٥- وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضاً وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِساً جَلالاً

هذان الفعلان يسكنهما أيضاً، ثم أخبر أن كثيراً من الرواة الجللة رووا عن أبي عمرو الاختلاس^(٤)، وهو عبارة عن: تَضْعِيفِ الحركة، كالروم المأتى به في الوقف، يُأتى بحركة ضعيفة، هذا هو المعروف، فإن الاختلاس لغة: الاختطاف، ومنه اختلس الشيء، إذا أَخَذَهُ فِي خُفْيَةٍ^(٥).

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٢٤/٢.

(٢)- في الأصل: "لذلك"، والمثبت من (ت).

(٣)- في الأصل زيادة كلمة: "سهل"، والمثبت من (ت).

قال ابن القاصح: "وأما الألفاظ التي بعد (بارئكم) فرويت في النظم بالإسكان كلها مع صلة الميم، ورويت برفعها مع عدم الصلة، والوزن في الروايتين مستقيم، لكن الأولى أن يُقرأ بإشباع الحركة في الجميع ليكون قد نطق بقراءة غير أبي عمرو، وقيد قراءة أبي عمرو بالإسكان". السراج: ص ١٥١.

(٤)- كابن مجاهد، والأهوازي من مشيخة العراقيين، رووا عن أبي عمرو من رواية الدوري عنه: الاختلاس، فحصل للسوسني الإسكان فقط، وللدوري وجهان: الاختلاس والإسكان، انظر: السبعة: ص ١٥٦، والتيسير: ص ٦٣، والتبصرة: ص ٤٢١، وفتح الوصيد: ٦٣٣/٢، وكثر الجعري (خ): ٣٢٣/ب، واللائئ الفريدة: ٥٢٣/٢، والسراج: ص ١٥٠.

(٥)- انظر: اللسان: مادة "خلس" ١٢٥/٥، ومقاييس اللغة: مادة "خلس" ٢٠٨/٢.

وزاد أبو علي الأهوازي^(١) على ذلك فقال: «معنى الاختلاس أن تأتي بالهمزة، وبثلاثي حركتها، يكون الذي تحذفه من الحركة أقل من ما تأتي به، قال: ولا يُؤخذ ذلك إلا من أفواه الرجال»^(٢).

قلت: متى أراد تحقيق ذلك تَعَدَّرَ، فإن الحركة لا تتبعض، ولا يُعرف مقدارها حتى يُؤْتَى فيها بحساب: الثلث، والرابع، والدانق^(٣)، وإنما يريد القراء إخفاء الحركة، وتعبيرهم عن ذلك ببعض الحركة على سبيل التقريب، وقد تقدم تحقيق هذا^(٤)، والله الحمد.

ويدل على ذلك أنه يخفى على السامع، ومن أتى بثلاثي الحركة لم يخف على سَامِعِهِ غالباً ما يأتي به من الحركة، وهذه الرواية عندهم المختارة على الرواية بالإسكان^(٥).

وقد طعن جماعة على رواية الإسكان، وزعموا أنها لَحْنٌ، وأن راويها غَلَطَ على أبي عمرو، واستبعدوا ورودها عن ابن العلاء، رئيس أهل العلم.

قال سيبويه: «إنما اختلس أبو عمرو فظنه الراوي سَكَّنَ، ولم يَضْبُطْ»^(٦).

(١) - الأهوازي: أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن هرمز، الإمام المشهور، صاحب المؤلفات شيخ القراء في عصره، له: "الوجيز في القراءات"، و"الموجز في القراءات"، ت: ٤٤٦هـ. انظر: معرفة القراء: ٧٧٠/٢، غاية النهاية: ٢٢٠/١.

(٢) - انظر قوله في: إبراز المعاني: ٢٩٢/٢، وكثر الجعيري: (خ): ٣٢٣، وضد الاختلاس: النطق بالحركة كاملة بتؤدة، إذ الاختلاس: إسراع بالحركة إسراعاً يحكم السامع أن الحركة قد ذهبت، يُقَدَّرُ بثلاثي الحركة، وهو: مختص بالوصل دون الوقف، ويُعبَّرُ عنه بالإخفاء، انظر: السراج: ص ١٥٠، والإضاءة في أصول القراءة: ص ٣١.

(٣) - الدانق: بفتح النون وكسرهما، وهو سدس الدينار والدرهم. انظر: اللسان: مادة "ذق" ٣٠٨/٥.

(٤) - تقدم ذلك عند شرحه لقول الناظم:

(وإدغام حرف قبله صح ساكن عسير وبالإخفاء طبق مفصلاً)، متن الشاطبية، البيت رقم: (١٥٦).

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٢٨٩/٢، والسراج: ص ١٥٠.

(٦) - عبارة سيبويه في الكتاب: ٢٠٢/٤: "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا، وذلك "يضرهما"، "ومن مأمئك" يسرعون اللفظ، ومن ثم قال أبو عمرو بارتكهم". ونصُّ المؤلف عن سيبويه هنا جاء في:

قال الزجاج: «رُوي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قرأ: ﴿إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾^(١) بِاسْكَانِ الهمزة، قال: وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسر، قال: وأحسب الرواية الصحيحة ما روى سيبويه، فإنه أضبط لما روي عن أبي عمرو، والإعراب أشبه بالرواية عن أبي عمرو، لأن حذف الكسر في مثل هذا وحذف الضم إنما يأتي في اضطرار من الشعر»^(٢).

وقال الإمام أبو بكر بن مجاهد^(٣): «قال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من ﴿بَارِيكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من يسمعه أنه قد أسكن، ولم يُسكن، قال ابن مجاهد: هذا القول أشبه بمذهب أبي عمرو، لأنه كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيراً، كان يقرأ: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾^(٤)، ﴿وَيَلْعَنُهُمُ﴾^(٥) يُشِمُّ الميم من: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾، والنون من: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ﴾ الضم من غير إشباع، وكذلك / ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾^(٦) يُشِمُّ التاء شيئاً من الكسر، وكذلك ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾^(٧) يُشِمُّها شيئاً من الضم»^(٨).

= السبعة: ص ١٥٥، وإبراز المعاني: ٢/٢٩٠، والحجة للفارسي: ٢/٧٧، ومعاني الزجاج: ١/١٣٦، فلعله نقل عنهم.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٢) - معاني الزجاج: ١/١٣٦.

(٣) - ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي، الحافظ شيخ الصنعة، وأول من سبغ السبعة، قرأ على قنبل، تصدر للإقراء، وازدحم عليه أهل الأداء، له: "السبعة"، "القراءات الكبير"، ت: ٣٢٤هـ. انظر: معرفة القراء: ٢/٥٣٣، غاية النهاية: ١/١٣٩.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٢٩.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٥٩.

(٦) - سورة النساء، الآية: ١٠٢.

(٧) - سورة التغابن، الآية: ٩.

(٨) - السبعة: ص: ١٥٥ - ١٥٦.

ونقل أبو علي الأهوازي عن المازني^(١) عن الأصمعي^(٢) عن أبي عمرو بن العلاء قال: «سمعت أعرابياً يقول: «بَارِيكُمْ» فاختلس الكسرة، حتى كدت لا أفهم الهمزة»^(٣).

قال أبو علي الفارسي: «وهذا الاختلاس وإن كان الصوت فيه أضعف من التمطيط وأخفى، فإن الحرف المختلس حركته بزنة المتحرك، قال: وعلى هذا المذهب حمل سيبويه قول أبي عمرو: ﴿إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾^(٤)، فذهب إلى أنه اختلس الحركة ولم يشبعها، فهو بزنة حرف متحرك، فمن روى عن أبي عمرو الإسكان في هذا النحو، فَلَعَلَّهُ سَمِعَهُ يَخْتَلِسُ فَحَسِبَهُ لَضَعْفِ الصَّوْتِ بِهِ وَالْخَفَاءِ إِسْكَانًا»، انتهى^(٥).

وقد نص سيبويه على أنه لا يجوز تسكين حركة الإعراب إلا في الشعر^(٦).

(١)- هو: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وروى عنه المررد، والفضل بن محمد اليزيدي، كان إماماً في العربية، وله تصانيف كثيرة، منها: "علل النحو"، "التصريف"، والعروض"، ت: ٢٤٨هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢٨١/١، وبغية الوعاة: ٤٦٣/١.

(٢)- هو: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي الأصمعي، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر روى عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة وغيرهم، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، له تصانيف منها: "غريب القرآن"، "الأجناس"، "النوادر"، ت: ٢١٦هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٩٧/٢، وبغية الوعاة: ١١٢/٢.

(٣)- انظر هذا القول في: كثر الجعري (خ): ٣٢٤، وإبراز المعاني: ٢٩٠/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ٥٤.

(٥)- الحجة للفارسي: ٨٣/٢، ٨٤.

(٦)- انظر: الكتاب: ٢٠٣/٤، ٢٠٤، ولا يختص بالشعر فقط بل قد ورد فيه وفي غيره قالت العرب: "أراك منتفخاً" بسكون الفاء. انظر الكشف: ٢٤١/١، والحجة للفارسي: ٤٠٨/١.

وقال المبرد^(١): «لا يجوز التَّسْكِين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر، وقراءة أبي عمرو لَحْن»، انتهى^(٢).

وهذه جُرْأَةٌ منه على أبي عمرو، وَجَهْلٌ بلسان العرب^(٣)، فإنه سيأتي أنها لغة لبعض العَرَب، وأن ذلك وارد في كثير من الشعر، كما سننبه عليه - إن شاء الله تعالى -.

وليت المبرد تَبِعَ سيبويه في الاعتذار عن أبي عمرو حيث قال: «إنه اختلس فَظَنَّهُ الراوي قد سَكَنَ»، ولكن سيبويه أعرف بمقدار أبي عمرو من أبي العباس^(٤).

والصحيح أن رواية الإسكان ثابتة عن أبي عمرو، فقد رَوَى إسكان حركة الإعراب الفراء^(٥) عن بني تميم، وبني أسد، وبعض النحويين^(٦).

ومن تَسْكِين حركة الإعراب في الشعر، قول امرئ القيس^(٧):

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاغِلٍ.

(١)- المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري النحوي إمام العربية ببغداد في زمانه، كان فصيحاً، له: "الكامل"، و"المقتضب"، ت: ٢٨٥- . انظر: إنباة الرواة: ٢٤١/٣، ٢٤٢، وبغية الوعاة: ٢٦٩/١، ٢٧٠.

(٢)- انظر قوله في البحر: ٣٦٥/١.

(٣)- وقال أبو حيان - يرد على المبرد -: "ما ذهب إليه ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ، ولغة العرب توافقه على ذلك فإنكار المبرد لذلك منكر". البحر المحيط: ٣٦٥/١.

(٤)- قال أبو عمرو الداني - يرد على سيبويه -: "والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي اختاره، وأخذ به، ثم قال: وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة". جامع البيان للداني: ٨١، ٨٢، وانظر: النشر: ١٠/١، ١١.

(٥)- هو: يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي، المعروف: بـ"الفراء"، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، قيل له الفراء لأنه كان يفري الكلام، له: "معاني القرآن"، و"اللغات"، و"المقصود والممدود"، ت: ٢٠٧- . انظر: إنباة الرواة: ٧/٤، وبغية الوعاة: ٣٣٣/٢.

(٦)- انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٢، وإبراز المعاني: ٢٩٢/٢، والبحر: ٣٦٦/١، والإتحاف: ٣٩١/١.

(٧)- تقدم تحريجة في: ص ١٨١.

وقول الآخر: (١)

وَنَهْرٍ تِيرًا فَمَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ.

وقال الآخر: (٢)

رُحْتُ فِي رِجْلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنَاكَ مِنَ الْمُنْزَرِ.

ففي ذلك ردّ صريح على أبي العباس، وقد أنشد ابن عطية (٣)، وغيره، ردّاً

على المبرد قول الشاعر: (٤)

قَالَتْ سُلَيْمَى أَشْتَرْنَا سَوِيْقًا.

وقول الآخر: (٥)

إِذَا اعْوَجَّجْنَا قَلْبُ صَاحِبِ قَوْمٍ.

(١) - البيت: لجريز، وهو في ديوانه: ص ٤٦، واللسان: مادة "شتت" ٢٢/٨، و"عبد" ١٠/١٠، والخصائص: ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٤٣٠، والمحزر الوجيز: ٢٢٢/١، والبحر: ٣٦٦/١، والحجة للفارسي: ٨٠/٢، و"نهر تيرا": في بلاد الأهواز قرب العراق، انظر: معجم البلدان: ٣٦٨/٥. وصدر البيت: (سبروا بني العم فالأهواز منزلكم).

(٢) - البيت: للأقيشر الأسدي، وهو في: اللسان: مادة "وأل" ١٣٨/١٥، والدرر اللوامع: ٨١/١، والخصائص: ٧٤/١، ٩٥/٣، وشرح المفصل: ٤٨/١، والكتاب: ٢٠٣/٤، ومعاني الأخفش: ٢٦٦/١، والنشر: ٢١٤/٢.

(٣) - انظر: المحزر الوجيز: ٢٢٢/١.

(٤) - تقدم تخريجه في: ص ١٨١.

(٥) - البيت: لابن نخيلة، وهو في: اللسان: مادة "عوم" ٣٤٣/١٠، والخصائص: ٧٥/١، والكتاب: ٢٠٣/٤، ومعاني الزجاج: ١٣٧/١، ومعاني الأخفش: ٢٦٧/١، والحجة للفارسي: ٨٠/٢. وعجزه: (بالدو أمثال السفين العوم).

وقول وضَّاح اليمن^(١):

إِنَّمَا شِعْرِي شَهْدٌ قَدْ خُلِطَ بِجُلْجَلَانَ.

وليس في هذا البيت ردٌّ عليه؛ لأنه إنما منع تسكين حركة الإعراب، وما أنشدوه حركات بناء.

وإنما قلت ذلك: لأن أبا علي الفارسي قال: «وأما حركة البناء فلم يختلف النحاة في جواز تسكينها مع توالي الحركات»^(٢).

وقال أبو علي أيضاً في الحجة له: «أما حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها، فمن الناس من [ينكرها]^(٣)، ويقول: إن تسكينها لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب، قال: / «وسيبيويه يُجَوِّز ذلك في الشعر»^(٤).

وقال أبو عبدالله: «وإجماعهم على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام؛ دليل على جوازه هنا». انتهى^(٥).

وفيما قاله نظر لا يخفى؛ لأن ذلك إنما فعل لضرورة الإدغام؛ بخلافه هنا، فالفرق قائم ظاهر^(٦).

(١) - وضاح اليمن: عبد الرحمن بن إسماعيل بن كلال الحميري، شاعر من أهل اليمن. انظر: الأعلام: ٢٩٩/٣، والبيت: في اللسان: مادة "جلل" ١٨٥/٣، والمحرر الوجيز: ٢٢٢/١، والحجة للفارسي: ٨١/٢، والجلجلان: هو "حب السمسم"، انظر: اللسان: مادة "جلل": ١٨٥/٣.

(٢) - الحجة - بتصرف يسير -: ٧٩/٢.

(٣) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين "يسكنها"، والمثبت من الحجة.

(٤) - الحجة: ٧٩/٢، وانظر: الكتاب: ٢٠٢/٤.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٥/٢.

(٦) - "ظاهر" سقطت من (ت).

وقال الشيخ علم الدين في شرحه: «وقد ثبت الاختلاس، والإسكان عن أبي عمرو معاً، قال: ووجه الإسكان: أن من العرب من يجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى». انتهى^(١).

قلت: كأنه يريد بالاجتزاء بإحدى الحركتين عن الأخرى، أن^(٢) يُكتفى بالحركة المجاورة لحركة الإعراب، وبحذف حركة الإعراب، مثاله أنه اجتزأ بحركة الراء في: ﴿بَارِبِكُمْ﴾ عن حركة الهمزة، وبضمة الميم في: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، ونحوه عن ضمة الراء، وفي هذه العبارة، والتعليل ما لا يخفى من الركة، هذا إن كان قصد ما قلته، وإن قصد غيره، فالله أعلم بما أراد.

وفي قول الناظم: (وَكَمْ جَلِيلٍ) إلى آخره، إشارة إلى ترجيح هذه الرواية أي: كثير من الشيوخ الجلّة جلّوا الاختلاس عن الدوري، وكشّفوه عنه، وقرّروه، وعملوا به^(٣).

والاختلاس يُروى^(٤) عن أبي عمرو نفسه بكماله - وهذا كما نُسب إبدال الهمزة الساكنة إلى السوسى، وهو مرّوي عن أبي عمرو نفسه - وسبب ذلك أن رواية: «الرقيين» هي: رواية السوسى ومن وافقه، ورواية الدوري هي رواية العراقيين ومن وافقه، ومن روى ذلك عن الدوري أبو بكر بن مجاهد، فإنه من كبار مشايخ العراقيين^(٥).

(١) - فتح الوصيد: ٦٣٢/٢.

(٢) - "أن" سقطت من (ت).

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٣٣/٢، وإبراز المعاني: ٢٩٢/٢.

(٤) - في (ت): "مرّوي".

(٥) - انظر: السبعة: ص ١٥٥، والتيسير: ص ٦٣، وإبراز المعاني: ٢٨٩/٢، وكتز الجعيري: (خ):

٢٢٣/ب.

وتحصل من ذلك أن عن الدوري وجهين: الإسكان، والاختلاس، وهو الرَّاجِحُ عنه، وأن عن السوسي الإسكان فقط^(١)، وهو الأليق به؛ لأنه يُؤثر التخفيف كثيراً، وفُهِمَ أن قراءة الباقيين: بإتمام الكسر في: ﴿بَارِيكُمْ﴾، والضَّمُّ في الأفعال المذكورة، وهو الذي يُعبِّرون عنه بالإشباع^(٢).

والإشباع في غير هذا الموضع: أن تُشبع الحركة فيتولد منها حرف يجانسها كقوله^(٣):

أَيْتَهَا الْخِيَامُ

وسياقي هذا في قراءة هشام: «أَفْئِدَةَ مِنَ النَّاسِ»^(٤)، وليس مراداً هنا قطعاً، ولذلك أَضْرَبْتُ عن التعبير به، وعَبَّرْتُ بإتمام الحركة^(٥).

واعترض على هذا بأنه: من أين تُفهم قراءة الباقيين، وهو إتمام الكسرة، والضمة، لأنه لم يقل غير الإسكان، ولا يمكن أخذ ضده، لما تقدم من أنه «الفتح»؟.

(١) - ولا خلاف عن السوسي في عدم إبدال همزة (بارئكم)، إلا ما تفرد به ابن غلبون من إبدالها ياء ساكنة، وقد رده المحققون من علماء القراءات، قال ابن الجزري: "وذلك غير مرضي، لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفاً فلا يعتد به" النشر: ١/٣٩٣، ٣٩٤.

قال الشاطبي: (وبارئكمُ بالهمزِ حالِ سُكُونِهِ وقال ابن غلبونِ ياءِ تبدلاً) من الشاطبية، البيت رقم: (٢٢١).

(٢) - انظر: التذكرة: ٢/٢٥٢، ٢٥٣، والتيسير: ص: ٦٣.

(٣) - البيت: متى كان الخيامُ بذِي طُلُوحٍ سَقِيَتِ العَيْثُ أَيْتَهَا الخِيَامُ وهو لجرير، في ديوانه ص ٥١٢، وانظره في الكتاب: ٤/٢٠٦، وشرح المفصل: ٩/٧٨، والشاهد فيه: "الخيامو" حيث أشبعت القافية المقرونة "بأل" في حال الرفع، بالواو.

(٤) - في قوله تعالى: ﴿فَأَجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧].

(٥) - الإشباع: له معنيان ضدان لمعنى الاختلاس، فإن قيل: إن الاختلاس هو الإتيان بثلاث الحركة، فضده الإشباع وهو إكمال الحركة، وهو المراد هنا، وإن قيل: إن الاختلاس النطق بالحركة كاملة من غير إشباع يتولد عنه حرف مد، فضده الإشباع وهو إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف مد بعدها، وهو الذي أشار إليه المؤلف، وقال مكِّي: "والاختيار إتمام الحركة لأنه الأصل، وعليه جماعة القراء"، انظر: التلخيص في القراءات الثمان: ص ٥٣، والكشف: ١/٢٤٢، والإضاءة في أصول القراءات: ص ٢٢.

وأجاب أبو شامة عن ذلك: «بأن ما بعد: (بَارِئِكُمْ) قد لفظ به مضموماً، فهو داخل في قوله:

(وَبِاللَّفْظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا)^(١)

قال: وقد سبق في شرح الخطبة أن قوله: (وإِسْكَانُ بَارِئِكُمْ) لا يُفْهَمُ مِنْهُ

القراءة الأخرى، فإنه ليس ضدَّ السكون الكسر، ولو حصل التَّلَفُّظُ بالكسر / لصار [١/٣٧١] كالذي بعده، فلو قال: «وبارئكم سَكَنٌ» لاستقام» انتهى^(٢).

أي: لو قال: «وبارئكم بِكَسْرِ الهمزة مع تَسْكِينِ الميم» حتى يستقيم الوزن؛

لاستقام مراده؛ لأنه حينئذ يكون قد لفظ بالقراءة الأخرى، وهي كسر الهمزة، كما لفظ بضم الميمات، وهذا إنما يجيء على الرواية المشهورة في هذا البيت، وأما على رواية بعض أصحاب الشيخ المتقدمة فلا يجيء، وقد تقدم ما أورده عليه أبو عبد الله، وما ألزمته به، ويمكن أن يُجَابَ عَمَّا قال أبو شامة في: (بَارِئِكُمْ) بما تقدم، من أن أحداً لا يجهل أن: «إلى» و«عند» يَخْفِضَانِ^(٣) ما بعدهما، وتقدم ما فيه^(٤)، والله اعلم.

واعترض على الناظم أيضاً بأنه: ما المانع بأن تكون اللام في: (لَه) رمزاً لهشام،

كما قال في موضع آخر: (بِخُلْفِ لَه وَلَا)^(٥)، (يَكُونُ لَهُ ثَوَى)^(٦)؟.

وأجاب أبو شامة عن ذلك: «بأن: (لَه) صريح، حيث يكون له ما يرجع إليه،

كهذا المكان، وإن لم يكن له ما يرجع إليه فهو رمز». انتهى^(٧)

(١) - متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٧).

(٢) - إبراز المعاني: ٢٩٣/٢.

(٣) - في (ت): "مخفوض".

(٤) - تقدم ذلك في: ص ٢١٤.

(٥) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٨٠٠)، فرش سورة إبراهيم.

(٦) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٧٣)، فرش سورة الأحزاب.

(٧) - إبراز المعاني: ٢٩٣/٢.

يعني: أن الضمير في: (لَه) عائد على ما تقدم، وهو أبو عمرو، والمرموز له بالحاء، فكأنه قد صرَّح به؛ لأنه في قُوَّة قوله: «وإسكان بارئكم لأبي عمرو»، وهو لو صرَّح بذلك لم تكن اللام رمزاً البتة.

قال: «وعلامة ذلك اقترانه في الغالب برمز آخر معه، ومتى تجرد، وكان له ما يرجع إليه فحكمه حكم الصريح»^(١).

واعترض عليه أيضاً: بأن التاء في: (تَلا) ما المانع من أن تكون رمزاً للدوري عن الكسائي، [ويكون إسكان ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾، وما بعده؛ للدوري عن الكسائي]^(٢) فكان ينبغي أن يحتز عنه بأن يقول: «ويأمرهم حلاً»، أو غير ذلك مما لا يؤهم رمزاً لغير أبي عمرو^(٣).

قلت: ويمكن أن يجاب عنه: بأن: (تَلا) فاعله ضمير يعود على أبي عمرو، وهو الوجه الذي قدمته في إعراب البيت، وهو الصحيح، وحينئذ فيكون في قُوَّة التصريح باسم القارئ، ويأتي الكلام الذي تقدم أيضاً في: (لَه)، فكما أن عَوْدُ الهاء لأبي عمرو مَنَعَتْ^(٤) من جعل اللام رمزاً، كذلك عود الضمير إلى أبي عمرو في: (تَلا) مَنَع من كون التاء رمزاً، وهو جواب حَسَن بديع.

واعترض عليه أيضاً بأنه: ما المانع أن تكون الجيم في: (جَلا) رمزاً لورش؟ وهذا جوابه سَهْلٌ، وهو أنه قد صرَّح معه باسم: الدوري فانتفت الرمزية^(٥). والله أعلم.

قوله: (وَيَنْصُرُكُمْ) مبتدأ خبره مُقَدَّرٌ، أي: «وَيَنْصُرُكُمْ لَهُ»، و(أَيْضاً) تقدّم مثله^(٦).

(١) - إبراز المعاني: ٢/٢٩٣.

(٢) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٣، وكرر الجعبري: (خ): ٣٢٣، والسراج: ص ١٥١.

(٤) - في (ت): "منع".

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٣، وكرر الجعبري: (خ): ٣٢٣.

(٦) - تقدم عند شرح قول الناظم: (..) ويأمرهم أيضاً وتأمروهم تلاً، متن الشاطبية من البيت رقم: (٤٥٤).

قوله: (وَكَم) في محل رفع بالابتداء، وهي خبرية، أي: «كثير من الشيوخ الجللة، (وجلاً) جملة فعلية خبر المبتدأ، (وَعَنِ الدُّورِي) متعلق بـ(جلاً) و(مُخْتَلَساً) حال من: (الدُّورِي)»^(١).

ويجوز أن يكون حالاً من فاعل: (جلاً) أي: «جلاً ذلك / وكشّفه»^(٢) حال [٣٧١/ب] كونه مُخْتَلَساً.

وينبغي أن يُقرأ هذا البيت: «وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضاً وَيُشْعِرُكُمْ» كما كتبه أنا، أعني بتقديم: «يَنْصُرُكُمْ» على «يُشْعِرُكُمْ» لأن الترتيب القرآني كذلك، وبعضهم يعكس فيقرأ: «ويُشْعِرُكُمْ أَيْضاً وَيَنْصُرُكُمْ»، وهو جائز في الجملة^(٣).

وسأني في آخر السورة قوله: (وَيَبِّتِي وَعَهْدِي فَاذْكُرُونِي....)^(٤)، والأولى أن يُقرأ: (وَعَهْدِي وَيَبِّتِي....)؛ لأن الترتيب كذلك، إلا أن الناس لا يروونه إلا بتقديم: (يَبِّتِي)، وتأخير: (عَهْدِي)، والترتيب القرآني بخلافه، والأمر في هذا قريب.

٤٥٦ - وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَعْفِرُ بِنُونِهِ وَلَا ضَمَّ وَآكْسِرُ فَاءَهُ حِينَ ظَلَّلَا

أخبر عَمَّن رمز له بالحاء المهملة، والطاء المعجمة، في قوله: (حِينَ ظَلَّلَا)، وهم ابن كثير، وأبو عمرو، والكوفيون، أنهم قرءوا في هذه السورة، وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّعْفِرُ لَكُمْ﴾^(٥) بالنون، - وليس فيها ضَمَّ بل ضِدُّه، وهو: «الفتح»، - وكسر الفاء، ففهم أن قراءة مَنْ بقي، وهما: نافع، وابن عامر بالياء؛ لأنها ضد النون، وبالضم فيها، وفتح الفاء، لكن ليس قراءة ابن عامر في هذه السورة بالياء

(١) - انظر: شرح شعله: ص ٢٦٢.

(٢) - في (ت): "وكشف".

(٣) - انظر: كتر الجعبري (خ): ٣٢٣، واللائل الفريدة: ٢٢٥/٢.

(٤) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٥)، فرش سورة البقرة.

(٥) - في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّعْفِرُ لَكُمْ﴾ الآية: ٥٨، وفي الأعراف قوله تعالى:

﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخِلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّعْفِرُ لَكُمْ﴾ الآية: ١٦١.

المنقوطة ثنتين من أسفل، بل من فوق، وهو ونافع في الأعراف كذلك، أي: بالتاء من فوق، فلم يؤخذ بالياء التي هي: ضد النون إلا لنافع في هذه السورة فقط، كما ستعرفه في البيت الآتي.

فالأولى أن نقول: إن قراءة نافع، وابن عامر لا تأخذها من القيود المتقدمة بكما لها، بل تأخذ الياء من أسفل، والتاء من فوق؛ من البيت الآتي، وتأخذ الضم في الياء، أو التاء، وفتح الفاء من بقية القيود المتقدمة^(١).

قال أبو عبد الله: «فإن قلت: من أين يُفهم من قوله: (ولا ضَمَّ) أنهم قرءوا بالفتح؟»

قيل: يُفهم من أن الفعل المضارع الثلاثي إذا بُني للفاعل كان حرف المضارعة منه مفتوحاً، وإذا بُني للمفعول كان حرف المضارعة منه مضموماً، فأمره دائر بين الفتح، والضم، فإذا انتفى عنه أحدهما ثبت الآخر، وكسّر حرف المضارعة في بعض اللغات، لم يقرأ به أحد من السبعة، وليس ذلك في كل مضارع بل في أبنية مخصوصة ليس هذا منها». انتهى^(٢).

وفي هذا الاعتراض نظر، فإن قوله: (ولا ضَمَّ) بمنزلة قوله: «وغيرهم بضم»، وهو لو قال كذلك؛ لفهمنا الفتح ليس إلا، فكذلك ما أدّى مؤداه.

ولكن أبو عبد الله أخذ ذلك من قوله: (ولا ضَمَّ)، أي: ولا ضَمَّ عند هؤلاء، وبقي بعد - غير الضم - سببان آخران: الفتح، والكسر، فمن أين تؤخذ خصوصية الفتح دون الكسر؟، هذا حاصل سؤاله.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٤.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٥، ٥٢٦.

والجواب عنه بما ذكرته أولى؛ لأن معرفة حكم الفعل المضارع الثلاثي بالنسبة لبنائه للفاعل، أو المفعول، لا يعرفه كل أحد، لا سيما من لم يكن له مُعَانَاة بعلم العربية، / فالأولى أن يُؤخَذ ذلك مما يفهمه غالب الطلبة^(١).

[١/٣٧٢]

قوله: (وَفِيهَا) خير مُقَدَّم، والضمير لهذه السورة، (وَفِي الْأَعْرَافِ) عطف عليها، وأتى هنا بحرف الجر مُعَادَاً مع المعطوف؛ لكون المعطوف عليه ضميراً، وهذا هو اختيار جمهور البصريين^(٢)، وسيأتي تحقيقه في قوله: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٣).

قوله: (نَغْفِرُ) مبتدأ مؤخر، و(بِنُونِهِ) حال من الضمير المُسْتَكْنِ فِي الْخَيْرِ الْمُقَدَّمِ، تقديره: «نغفر كائن فيها، وفي الأعراف حال كونه مُلتَبِساً بنونه»، وأضاف النون إليه للملاسة الحاصلة بينهما؛ لكونه بعض الكلمة^(٤).

ويجوز أن يكون: (نَغْفِرُ) مفعولاً بفعل مُقَدَّرٍ، ويتعلق (فِيهَا) به، تقديره: «واقراً فيها نغفر»، و(بِنُونِهِ) حال من المفعول^(٥).

(١) - قال ابن القاصح: " (ولا ضَمَّ) يعني: في النون، فتعين فتحها لأنه ضد الضم". السراج: ص ١٥١، وانظر: شرح شعله: ص ٢٦٣.

(٢) - المسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، ومنشأ الخلاف هو: هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟ فذهب الكوفيون إلى الجواز مطلقاً، مستدلين بأدلة من الكتاب، وأشعار العرب، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا بإعادة حرف الجر، أو ضرورة في الشعر، وهناك أقوال أخر. انظر المسألة: في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣/٢-١٢، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨٢/٢، ١٨٣، والبحر المحيط: ١٥٦/٢، ١٥٧، وتطرق لها المؤلف في: الدر المصون: ٣٩٤/٢، عند إعراب قوله تعالى: ﴿وَكَفَّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْأَحْرَامَ﴾ سورة البقرة، الآية: ٢١٧، وعند شرحه لقول الشاطبي في الخطبة:

(وَمَكَ وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنِ الْعَلَاءِ قُلْ وَقَلْ فِيهِمَا وَالْيَحْصِي نَفَرًا خَلَا)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٤)، انظر: العقد النضيد: ت أيمن سويد: ١/١٨٠.

(٣) - سورة النساء، الآية: ١.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢، وشرح شعله: ص ٢٦٣.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢.

قوله: (ولا ضَمَّ) لا واسمها، وخبرها محذوف، أي: «ولا ضَمَّ فيها»، أي: في النون، لَمَنْ ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ»^(١)، وبهذا التقدير يَضْمَحِلُّ سؤَالُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ.

قوله: (فَاءَهُ) أي: «فاء هذا اللفظ»، قوله: (حِينَ) متعلق بـ(أَكْسِرَ)، (وظَلَّلَ) في محل خفض بإضافة الظرف إليه.

و«التَّظْلِيلُ»: السُّتْرُ، يشير إلى التظليل بالحجة^(٢)، كما سيأتي بيانه، أو إلى التظليل برحمة الله، وغفرانه، وسِتْرِهِ على عباده سبحانه ما يَقْتَرِفُونَهُ^(٣)، وفاعل: (ظَلَّلَ) ضمير: (نَغْفِرُ) على المعنى: الأول^(٤)، نَسَبَ السُّتْرَ إِلَيْهِ مجازاً، والمراد: من قرأ به واحتج، وضمير الباري تعالى على المعنى: الثاني، وإن لم يجر له ذِكْرٌ في اللفظ، ثم أخذ يَسْبِيْنُ قراءة الباقيين فقال:

٤٥٧- وَذَكَرْ هُنَا أَصْلًا وَلِلشَّامِ أَنْثَا وَعَنْ نَافِعٍ مَعَهُ فِي الْأَعْرَافِ وَصِلَاً

أمر بالتذكير في: ﴿نَغْفِرَ﴾^(٥) لمن رمز له بالهمزة من: (أَصْلًا)، وهو نافع، ومعنى التذكير: أن تأتي بحرف المضارعة ياء منقوطة ثنتين من أسفل.

ثم أخبر عن الشامي - وهو ابن عامر - أنه أنث ذلك، أي: بالتاء التي هي منقوطة ثنتين من فوق.

ثم أخبر أنه هو، ونافع أنثا هذا اللفظ في سورة الأعراف، وقد تحصّل أن ابن كثير، وأبا عمرو، والكوفيين يقرءون هذا الحرف في السورتين: ﴿نَغْفِرَ﴾ بفتح النون، وكسر الفاء، وأن ابن عامر يقرؤه فيهما بتاء من فوق مضمومة، وفتح الفاء

(١)- انظر: وشرح شعلة: ص ٢٦٣.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢.

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٢٩٤/٢.

(٤)- أي معنى: (ظَلَّلَ) الأول، وهو: التظليل بالحجة.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٥٨.

على ما لم يسم فاعله، وأن نافعاً فَرَّقَ بين السورتين؛ فقرأ هنا: «يُغْفَرُ» بضم الياء من تحت، وفتح الفاء، وفي الأعراف كذلك، إلا أنه جَعَلَ مكان الياء من تحت تاء من فوق^(١).

وقد عرفت كيفية أخذ قراءتهما، أن بعضها بفهم القيود المتقدمة، وهو ضمَّ الياء، أو التاء، وفتح الفاء، وأمَّا كونها تاء من فوق، أو ياء من أسفل، فمأخوذ من قوله: (وَذَكَرْهُنَا ...) البيت.

وقال أبو عبد الله: «ولمَّا ذَكَرَ في البيت الأول من هذين البيتين ما / للجماعة [٣٧٢/ب] المذكورين، ذَكَرَ في البيت الثاني ما للباقيين، فأخبر أن من أشار إليه بالهمزة في قوله: (أَصْلًا)، وهو نافع قرأ: بالتذكير في هذه السورة، وأن الشامي، وهو ابن عامر قرأ: بالتأنيث فيها، وأن نافعاً، وابن عامر قرأ معاً: بالتأنيث في الأعراف، ولم يتعرض لحركتي حرف^(٢) التذكير، والتأنيث، ولا لحركة الفاء؛ اعتماداً على فهم ذلك مما تقدم، وإنما تَعَرَّضَ للتذكير، والتأنيث لا غير.

فإن قيل: ألم يكن ما تقدم من ذِكْرِ النون في القيد الأول مغنياً عن ذِكْرِ التذكير لنافع في هذه السورة؟.

قلت: بلى، ولكنه ذكر ذلك تأكيداً، وليبني عليه ما ذكره من التأنيث، ولو لم يذُكِرْه وقال:

وأنت لشام ها هنا ولفاع مع الشام في الأعراف يا صاح وصلًا.

أو نحو ذلك لحصل المقصود». انتهى^(٣).

وقال أبو شامة: «ذُكِرَ في هذا البيت مذهب من بقي، وهو نافع وابن عامر فقراءة نافع هنا على الضد من قراءة الجماعة، بضم الياء، وفتح الفاء، وقراءته في

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٤، وشرح شعلة: ص: ٢٦٣.

(٢) - في (ت): "حرفي".

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٢/٥٢٦.

الأعراف كقراءة ابن عامر في الموضعين: بضم التاء المثناة من فوق، وهو معنى قوله: (أَنْثُوا)، وقوله: (وَذَكَّرْ)، أي: اجعل مكان النون ياءً مُثْنَاةً من تحت». انتهى^(١)

وظاهر كلامهما: أن القراءة بالنسبة إلى التاء، والياء، إنما تُفهم من البيت الثاني، لا من ضِدِّيَّةِ النون، فإن التاء المثناة من فوق ليست ضدًّا للنون، فلذلك عدل إلى التذكير، والتأنيث، وفي كلام أبي عبد الله أنه يُقيد ذلك بالنسبة إلى قراءة نافع في هذه السورة خاصة، فالأولى أن يجعل ذلك مَفهُومًا من البيت، لا من ضدية النون.

والوجه في قراءة: ﴿ نَغْفِرْ ﴾ بالنون: أنه أسند الفعل إلى المتكلم المَعْظَم نفسه؛ لمناسبة ما قبله وما بعده، أما ما قبله فقوله تعالى: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّانَ وَالسَّلْوَى كُلُّوْا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا ﴾^(٢)، وأما ما بعده فقوله: ﴿ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٣)، وفي سورة الأعراف لمناسبة ما بعده، وهو: ﴿ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٤)، ولموافقة هذه السورة أيضاً، فيجري الباب على سنن واحد.^(٥)

والوجه في قراءة: ﴿ يُغْفِرْ ﴾ مبنياً للمفعول: أنه جارٍ على كلام العظماء، حيث لم يسندوا الفعل إلى أنفسهم؛ بل يخرجونه على طريقة الإيهام للتعظيم، فيقولون: «مَنْ صَنَعَ لَنَا كَذَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ، وَوَلَّى مِنَ الْأُمُورِ أَعْظَمَهَا»، وهذا أفخم من قولهم: «أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ»، «وَوَلَّيْنَاهُ»، ولذلك^(٦) [يُعْبَرُونَ]^(٧) عن أنفسهم بالألفاظ المقتضية

(١)- إبراز المعاني: ٢٩٤/٢.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٥٧.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ٥٨.

(٤)- سورة الأعراف، الآية: ١٦١.

(٥)- انظر: الحجة للفارسي: ٨٥/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٨، والكشف: ٢٤٣/١، وشرح الهداية:

١٦٩/١، والموضح: ٢٧٧/١.

(٦)- في (ت): "كذلك".

(٧)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "يعرون"، وما أثبتته موافق للسياق.

للغيبة، فيقولون: «أمير المؤمنين يُعطي كذا»، و«السلطان يأمر بكذا»، هو أفخم من قولهم: «أنا أفعل كذا»، فأتى بفعل الغفران على هذه الطريقة؛ للعلم بأن الله تعالى هو المختص بذلك، وأنه أفخم، وأدخل في التعظيم^(١).

والوجه / في قراءتي التذكير والتأنيث في هذا الفعل: واضح، وذلك أن الفعل [١/٣٧٣] مُسْنَدٌ لِحَمْعٍ؛ فيجوز تذكيره باعتبار تأويل فاعله بالجمع، وتأنيثه باعتبار تأويله بالجماعة، نقول: «نصرت الرجال»، وإن شئت «نصرت الرجال»، و«جدلت الظلمة»، وإن شئت «جدلت الظلمة»، و«قام النساء»، و«قامت النساء»،^(٢) قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾^(٣)، وقال في موضع آخر: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾^(٤).

الوجه في تفرقة نافع بين السورتين: حيث ذكر هنا، وأنت في الأعراف، مبني على معرفة القراءة في: ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾^(٥) هناك^(٦)، فإنه ليس في هذه السورة خلاف أنها ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾^(٧)، فلنعجل بذكر الخلاف الذي في الأعراف هنا؛ لتوقف معرفة التذكير، والتأنيث عليه، فأقول: إن نافعاً قرأ هناك: ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ بالجمع، وهو يقرأ: ﴿تُغْفَرُ﴾ مبنياً للمفعول، فلزمه أن يرفع ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ على ما لم يسم فاعله، وأنت لأن الفعل مسند إلى مؤنث، فقد أسنده إلى ما ظهرت فيه علامة التأنيث، فتأنيث اللفظ مقو لتأنيث الفعل، والمناسبة اللفظية مطلوبة، بخلاف هذه السورة فإن ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾، وإن كان جمعاً، ومفرده مؤنث إلا أن علامة التأنيث لم

(١)- انظر: الحجة للفارسي: ٨٥/٢، والحجة لابن زنجلة: ٩٨، واللائح الفريدة: ٥٢٦/٢.

(٢)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣١، وشرح الهداية: ١٦٩/١.

(٣)- سورة الحجرات، الآية: ١٤.

(٤)- سورة يوسف، الآية: ٣٠.

(٥)- سورة الأعراف، الآية: ١٦١.

(٦)- في الأصل: "هنا" والمثبت من (ت).

(٧)- سورة البقرة، الآية: ٥٨.

تظهر لفظاً، فمن ثم ذَكَرَ هنا، وَأَنْتَ هناك^(١)، وأيضاً فالجمع السالم أَقْرَبَ حكماً إلى مفردة مِنَ الْمَكْسَرِ لأن في السلامة يُزَادُ عليه علامة الجمع مع بقاء حالته في الإفراد، بخلاف التفسير فإنه يتعين فيه حالته.

وأما ابن عامر فيقرأ في الأعراف: ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ بالتوحيد، وهو يُؤنَّثُ الفعل في السورتين، أما في الأعراف فَوَاضِحٌ؛ لظهور علامة التأنيث في الفاعل، وأما هنا فلأنه بتأويل جماعة، وأيضاً فهو جمع «خَطِيئَةٌ»^(٢)، وإن كان تأنيثه في الأعراف أَحْسَنَ لِمَا تقدم، وهو يقرأ: ﴿تُغْفِرُ﴾ مبنياً للمفعول؛ فلزمه أن يرفع ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ هناك.

وأبو عمرو يقرأ: ﴿خَطَايِكُمْ﴾ جمع تكسير في الموضعين، وهي في محل نصب عنده؛ لأنه يقرأ: ﴿نَعْفِرُ﴾ بالنون.

والباقون: ﴿خَطِيئَاتِكُمْ﴾ جمع سلامة منصوباً بكسرة لأنهم يقرءون: ﴿نَعْفِرُ﴾ كأبي عمرو، وهذا من باب الاستطراد، وتكميل الفائدة المَعْجَلَّة، وسيأتي أيضاً في الأعراف أن في آية نوح خلافاً - إن شاء الله تعالى -.

وفي كتاب أبي عبد الله: «والحجة لنا في التأنيث في الأعراف: أنه أسند الفعل إلى «الخطيئة» وهي مؤنثة، والحجة لابن عامر: أنه أسند الفعل إلى جمع مؤنث اللفظ، وكونه جمعاً كافٍ، وتأنيث اللفظ مُقَوِّمٌ لتأنيث الفعل، ولو قرأ نافع، وابن عامر في الأعراف بالتذكير لجاز لغة؛ غير أنهما لم يرويا ذلك»^(٣).

(١) - قال مكِّي: "وللفصل بين المؤنث وفعله". انظر: الكشف: ٢٤٣/١، والبيان: ١/٦٣.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٤٣/١، ومعاني القراءات: ص ٥١.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢.

وهذا غلط منه، أو عليه فإنه جعل قراءة نافع، قراءة ابن عامر، وبالعكس،

وكان قد ذكر القراءتين / [قبل]^(١) ذلك على الصواب، ولمَّا ذكر التوجيه سبق قلمه [٣٧٣/ب] إلى ذلك^(٢).

قوله: (وَذَكَرٌ) مفعوله محذوف، أي: «ذَكَرٌ نَعْفَرُ»، أي: «أُوْقِعَ فِيهِ التَّذْكِيرُ»، وقد عرفت معناه، و(هُنَا) ظرف لـ(ذَكَرٌ).

و(أَصْلًا) قال أبو عبد الله: «إِنَّه حَالٌ مِمَّا دَلَّ: (ذَكَرٌ) عَلَيْهِ مِنَ التَّذْكِيرِ»^(٣).

أي: «ذَكَرٌ التَّذْكِيرُ حَالٌ كَوْنُهُ أَصْلًا لِأَنَّ التَّذْكِيرَ أَصْلٌ لِلتَّأْنِيثِ، وَلِذَلِكَ جُعِلَ التَّأْنِيثُ فِرْعَاءً مَانِعًا مِنَ الصَّرْفِ، بِخِلَافِ التَّذْكِيرِ».

وفيه نظر، إذ هذه حال لازمة، فالذي ينبغي أن تجعل^(٤) حالاً من فاعل: (ذَكَرٌ) أي: حال كونك ذا أصل يرجع إليه، وهو: التذكير، ويَبْعُدُ جَعْلُهُ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، أَي: (ذَكَرٌ) لِأَجْلِ أَنْ التَّذْكِيرَ هُوَ الْأَصْلُ لَكِنِّه^(٥) شَرْطُ اتِّحَادِ الْفَاعِلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتٌ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ، عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ، أَي: ذَكَرٌ هُنَا تَذْكِيرًا ذَا أَصْلٍ.

قوله: (وَلِلشَّامِ) متعلق بـ(أَنْثَوَا)، أي، نقلوا التأنيث للشامي، وأصل: (الشَّامِ) «الشَّامِيٌّ» بياء مشددة للنسب، ثم حَذَفَ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ، وَعَوَّضَ عَنْهَا [الفا]^(٦)، وهذا ليس بمطرد، وإنما هو في: «بمعي»، و«شامي»، ولا يجوز الجمع بينهما إلا ضرورة.

(١) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين، "مثل"، وما أثبتته لعله الصواب لموافقة السياق.

(٢) - وهو كما ذكر في النسخة المحققة من اللآلئ الفريدة، ولم ينبه محققه على هذا الخطأ.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٧/٢.

(٤) - في (ت): "يجعل"

(٥) - في (ت): "فإنه".

(٦) - ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

قوله: (وُصِّلَ) فيه ضمير يعود على التأنيث المدلول عليه بـ(أَنْثُوا)، (وَعَنْ نَافِعٍ) متعلق به، وكذا: (فِي الْأَعْرَافِ)، و(مَعَهُ) حال^(١) من: (نَافِعٍ)، والضمير للشامي، والتقدير: «ووصل التأنيث عن نافع كائناً مع الشامي في سورة الأعراف دون هذه السورة»^(٢)، أي: نُقِلَ إلينا ذلك عنهما، والألف في: (وُصِّلًا) للإطلاق.

٤٥٨- وَجَمَعًا وَفَرْدًا فِي النَّبِيِّ وَفِي النَّبُوءَةِ الَّتِي هَمَزَ كُلَّ غَيْرِ نَافِعٍ أَبَدَلَا

أخبر عن كُلِّ الْقُرَّاءِ غير نافع [أنهم أبدلوا]^(٣) همزة: ﴿النَّبِيِّ﴾^(٤) مفرداً، ومجموعاً، سواء في ذلك جمع السلامة نحو: ﴿الْأَنْبِيَاءِ﴾^(٥)، أو جمع التكسير نحو: ﴿الْأَنْبِيَاءِ﴾^(٦)، وسواء كان بلفظ الرفع نحو: ﴿الْأَنْبِيَاءِ﴾^(٧)، أم بغيره نحو: ﴿الْأَنْبِيَاءِ﴾^(٨)، وسواء كان مضافاً نحو: ﴿أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾^(٩)، أم غير مضاف نحو: ﴿جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾^(١٠)، وكذلك فعلوا في لفظ: ﴿النَّبُوءَةِ﴾^(١١) أيضاً نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ﴾^(١٢).

(١)- في الأصل: "حاله"، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٤، وشرح شعلة: ص ٢٦٣.

(٣)- العبارة في كلتا النسختين: "أنه أبدل"، وما أثبتته يقتضيه السياق.

(٤)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٢٤٦.

(٥)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٦١.

(٦)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٧)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٩)- سورة المائدة، الآية: ٢٠.

(١٠)- من مواضعها سورة آل عمران، الآية: ٧٩.

(١١)- سورة الجاثية، الآية: ١٦.

والمراد بالبدل: أن تُبدَلِ الهمزة ياء، أو واوًا، فإذا أُبدِلتِ ياء، فتارة يحتاج إلى إدغام، وتارة لا يحتاج إليه، وليس مع إبدالها واوًا إلا الإدغام^(١).

مثال إبدالها ياء مُدْغَمًا فيها: ﴿النَّبِيِّ﴾، و﴿النَّبِيِّونَ﴾، و﴿النَّبِيِّينَ﴾، والأصل: «نَبِيٌّ»^(٢) فأُبدِلتِ الهمزة ياء، وأدغمت الياء المزيدة قبلها فيها.

ومثال إبدالها من غير إدغام فيها، نحو: ﴿الأنبياء﴾، و﴿أنبياء﴾، ومثال إبدالها واوًا مُدْغَمًا فيها: ﴿النَّبُوَّةُ﴾ فإنك تبدل الهمزة واوًا، وتدغم الواو المزيدة قبلها فيها.

والحاصل: أن الهمزة إن كانت بعد ياء قلبت ياء، وأدغم فيها ما قبلها، وإن كانت بعد واو أبدلت واوًا، وأدغم فيها ما قبلها، / وإن كان قبلها كسرة أُبدِلتِ ياء، [١/٣٧٤] ولا زيادة على ذلك^(٣)، وقد تقدمت أمثلة ذلك كله.

ونافع يقرأ: جميع ذلك بالهمز إلا ما سيأتي عنه في رواية قالون في موضعين.

ولم يبين الناظم في هذا البيت كيفية الإبدال، وبيّنه في البيت الثاني عند قوله: (الياء شَدَّدَ مُبَدَّلًا)، إما لأنه أمر واضح، إذ كل أحد يعرف أن الإبدال في: «النَّبِيِّ»، إلى الياء وفي: «النَّبُوَّة»، إلى الواو، ويلزم حينئذٍ الإدغام لاجتماع مثلين، أولهما ساكن، وأن في: «الأنبياء» يُبدَلِ ياء، وليس قبلها ما يدغم فيها، وإنما ذكره في البيت الثاني؛ تكميلاً له بذلك^(٤).

(١) - انظر: كثر الجعبري: (خ) ٣٢٥، واللائي الفريدة: ٥٢٨/٢.

(٢) - انظر: الصحاح: مادة: "نبا" ١١١/١.

(٣) - انظر: اللائي الفريدة: ٥٢٨/٢.

(٤) - انظر: اللائي الفريدة: ٥٢٨/٢.

والناظم - رحمه الله - مَشَى على ما هو المشهور عند الجمهور من أن:
﴿النَّبِيَّ﴾، و﴿النَّبُوَّةَ﴾ من غير همز مخفان من المهموز^(١)، ولنا قول آخر: أن
ذلك مُشْتَقٌّ من: «نَبَأ» «نَبُو» أي: ارتفع، وعلى هذا فليس أصله الهمز^(٢).

وإذ قد عرض ذلك؛ فلنذكر خلاف الناس في ذلك، وحجة كل فريق منهم،
فأقول: ذهب جماعة كثيرة، سيويه^(٣) وغيره^(٤)، إلى أنه: مُشْتَقٌّ من «النَّبَأ»، وهو
الخَبَر^(٥)، فـ﴿نَبِيٌّ﴾ فَعِيلٌ، بمعنى: فاعِلٌ، أي: أنه «مُنْبِئٌ» الناس عن الله بما
أَوْحَاهُ إليه، وقيل: هو بمعنى: مفعول، أي: أنه «مُنْبَأٌ» من جهة الرب تعالى بما أَوْحَاهُ
إليه من أوامره، ونواهيهِ، ومواعظه، وحِكَمِهِ^(٦).

وهذا الأصل قرأ: نافع وأتباعه، واستدلوا على ذلك: بِجَمْعِهِ على: «نُبَأء»،
كـ«ظَرِيفَةٌ»، و«ظُرَفَاء»، و«فَقِيه»، و«فُقَهَاء»^(٧)، وأنشدوا للعباس بن مرداس^(٨):
يَا خَاتَمَ النُّبَأِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلِّ هُدَى إِلَهٍ هَذَاكَ.

(١) - انظر: البحر: ٣٨٢/١، والكشف: ٢٤٤/١، وشرح الهداية: ١٦٩/١.

(٢) - انظر: اللسان، مادة: "نبا" ١٦٩/١٤، ومعاني الزجاج: ١٤٥/١.

(٣) - انظر: الكتاب: ٤٦٠/٣.

(٤) - منهم: الفارسي في الحجة: ٨٨/٢، ونور الدين الباقولي في كشف المشكلات: ١٩٧/١.

(٥) - انظر: الحجة لابن خالويه: ٣١، وشرح الهداية: ١٦٩/١، والموضح: ٢٧٩/١، والتبيان: ٦٦/١،
والإتحاف: ٣٩٥/١.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٢٨/٢، والمحرم الوجيز: ٢٤١/١، والكشف: ٢٤٤/١.

(٧) - انظر: الحجة للفارسي: ٩٠/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٩، ومعاني الزجاج: ١٤٥/١، والموضح: ١
٢٧٩/.

(٨) - العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارث بن عبيد قيس الحارثي السلمي، شاعر فارس، أسلم قبل فتح
مكة، ت: ١٨هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٥٤٠، ٥٤١.

والبيت: في اللسان: مادة: "نبا" ١٦٩/١٤، والصحاح: مادة: "نبا" ١١٢/١، والكتاب: ٤٦٠/٣، والكامل
للمبرد: ٩٠٨/٢، والمقتضب: ١٩٤/١، والمحرم الوجيز: ٢٤١/١، وجامع البيان للطبري: ١/٣٦٥، وتفسير
القرطبي: ٤٣٥/١، وفتح الوصيد ٦٣٥/٢، والحجة للفارسي: ٩٠/٢، وعمدة الحفاظ: مادة "ختم" ٤٨٨/١
. وفي جميع المصادر السابقة عجز البيت هكذا: "هُدَى السَّبِيلِ هَذَاكَ"، إلا في المحرم الوجيز فكما هنا.

قالوا: فظهر الهمزة الأولى دلَّ على ما قلناه.

وهذه القراءة قد تكلَّم فيها جماعة.

قال أبو علي: «قال سيبويه: بلغنا أن قوماً من أهل التحقيق يحققون «نبيئاً»،

و«بريئة»، قال: وهو رديء، وإنما استردَّاه؛ لأن الغالب التخفيف»^(١).

وقال أبو عبيد^(٢): «الجمهور الأعظم من القراء، والعوام على إسقاط الهمز

من: «النبيء» و«الأنبياء»، وكذلك أكثر العرب، مع حديث رويناء، فذكر: أن رجلاً

جاء إلى النبي ﷺ فقال: «يا نبيء» الله، فهَمَز، فقال: «لستُ نبيء الله»، فهَمَز، «ولكن:

نبيُّ الله»، فلم يهَمَز، فأنكر عليه الهمز^(٣)، قال: «وقال لي أبو عبيدة^(٤): «العرب تبدل

الهمز في ثلاثة أحرف: النبي، والبريئة، والخائبة، وأصلهن: الهمز»، قال أبو عبيد:

«وفيها حرف رابع الدرئية، من: «ذراً» «يذراً»، ويدل على أن الأصل الهمز قول

سيبويه^(٥): «إنهم كلهم يقولون: تنبأ مسيلمة، فيهمزون».

قلت: وهذه الأشياء لا تنهض أن تكون ردّاً لقراءة مثل هذا الإمام الجليل؛

لأنها آحاد، فكيف تردّ متواتراً، والظني لا يقاوم القطعي.

(١) - الحجة: ٩١/٢، وانظر: الكتاب: ٥٥٥/٣.

(٢) - انظر قوله في: إبراز المعاني: ٢٩٦/٢، ٢٩٧، والدر المصون: ٤٠٠/١.

(٣) - الحديث: سيأتي تخريجه قريباً.

(٤) - انظر قوله في: كتر الجعيري (خ): ٣٢٦، وإبراز المعاني: ٢٩٧/٢، والدر المصون: ٤٠٠/١، ولم جده

في مجازه.

وأبو عبيدة: هو معمر بن المثنى التميمي البصري، الإمام صاحب التصانيف، حدّث عن هشام بن عروة،

ورؤبة بن الحجاج، وأخذ عنه علي بن المديني، وأبو عبيد القاسم بن سلام، له: "بجاء القرآن"، ت: ٢٠٩.

هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٢٧٢/١، والسير: ٤٤٥/٩.

(٥) - الكتاب: ٤٦٠/٣.

قال أبو عبد الله: «وناهيك / بفضّل راويها، وعدالته، وتحرّيه في نقله، وروايته، قرأ - رحمه الله - على سبعين من التابعين، وقال: «ما اجتمع عليه اثنان فأكثر أخذته، وما انفرد به واحد تركته»^(١).

هذا كلامه، أو معناه، وقال أيضاً: «ولا وجه لإنكار القراءة بالحديث المذكور؛ فإنه غير صحيح الإسناد، والقراءة صحيحة ثابتة، فلا يجوز ردّها»^(٢).

قلت: وقد نص ابن عطية على ضعف هذا الحديث أيضاً، قال: «ومما يُقوي ضعفه أنه لما أنشده العباس: «يا خاتم النبأ»، لم يُنكره، قال: ولا فرق بين الجمع، والواحد»^(٣).

قلت: أما الحديث فقد أخرجه الحاكم^(٤) في مستدرّكه، وقال: «إنه صحيح على شرط الشيخين»^(٥)، فقد زال ما ذكره من ضعفه، فليتمس له جواب.

وقد أجاب عنه بعضهم، أبو عبد الله وغيره^(٦): «أن [أبا زيد]^(٧) حكى: «نبأت من أرض كذا»، أي: خرجت منها، قال فقوله: «يا نبيء الله» بالهمز يؤهم «يا طريد

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢، وانظر: قول نافع في: معرفة القراء: ٢٤١/١، وغاية النهاية: ٣٣٠/٢.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٨٢/٢.

(٣) - المحرر الوجيز: ٢٤٢/١، وانظر: الحجة للفارسي: ٩٢/٢.

(٤) - هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، بن نعيم الضبي النيسابوري الحاكم الحافظ الكبير إمام المحدثين، المعروف بابن البيع، روى عن أبيه، ومحمد بن علي المذكر، وأبي العباس الأصم، وغيره كثير، وحدث عنه الدارقطني، وأبو بكر البيهقي، وغيرهم، ت: ١٤٥هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٦٢/٢، والسير: ١٦٢/١٧.

(٥) - أخرجه عن أبي ذر رضي الله عنه، انظر: مستدرک الحاكم: ٢٣١/٢، وقال الذهبي في التلخيص: "بل منكر لم يصح"، وفيه "حمران بن أعين"، قال النسائي عنه: "ليس بثقة"، وقال أبو داود: رافضي. انظر: ميزان الاعتدال: ٣٧٦/٢، وذكره ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال: ٤٣٧/٢.

(٦) - كالسخاوي في فتح الوصيد: ٦٣٦/٢، والجعبري في كثره (خ): ٣٢٥، والجوهري في الصحاح: مادة: "نبأ" ١١١/١.

(٧) - في كلتا النسختين: "أبا عبيد"، ولكن القول في جميع المصادر منسوب لأبي زيد، منها: الصحاح: مادة: "نبأ" ١١١/١، والحجة للفارسي: ٨٨/٢، وفتح الوصيد: ٦٣٦/٢، وكثر الجعبري: (خ) ٣٢٥، واللآلئ

الله، الذي أخرج من بلده إلى غيره، فنهاه عن ذلك؛ لإيهامه ما ذكرنا لا لسبب يتعلق بالقراءة، قال: ونظير ذلك نهي المؤمنين عن قولهم: ﴿رَاعِنَا﴾^(١) لَمَّا وجدت اليهود بذلك طريقاً إلى السبِّ به في لعنهم»^(٢).

قلت: إيهام ذلك بعيد جداً، وإنما الذي يظهر أن الرسول ﷺ حَضَّه على التكلم بالأفصح في القرآن، وغيره^(٣).

وأما من لم يهمز من القراء ذلك فإنه يحتمل وجهين: أحدهما: أنه مهموز الأصل فَخُفَّفَ أيضاً^(٤)، قالوا: وهذا أولى؛ لأن فيه توافق القراءتين في أصل واحد^(٥)، وأيضاً فظهور الهمز في: «تَنْبَأُ مُسَيَّلِمَةٌ»، وقولهم: «يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ» يوضح ذلك^(٦).

والثاني: أنه مُشْتَقٌّ من: «نَبَأَ» «نَبَّأَ»، أي: ارتفع، فبني فَعِيلٌ بمعنى: فاعِلٌ، أي: ظاهر مُرْتَفِعٍ، أو بمعنى: مفعول، أي: أن الله تعالى رَفَعَهُ، وَأَظْهَرَهُ^(٧)، وعلى هذا فأصل: ﴿نَبِيٍّ﴾ «نَبِيٍّ»، فاجتمعت الياء والواو، وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون فقلبت الواو

= الفريدة: ٥٨٢/٢، والدر المصون: ٤٠١/١، ولذا أثبتته هكذا، وأبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري، صاحب النحو واللغة، الإمام المشهور، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم، له: "لغات القرآن"، و"التلخيص"، ت: ٢١٥هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٠/٢، وبغية الوعاة: ٥٨٢/١.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٠٤، وانظر سبب نزولها في: تفسير الطبري: ٥٣٩/١ والقرطبي: ٦١/٢، وابن كثير: ١٤٨/١، وأسباب التزول للواحد: ص ٢١.

(٢) - اللآلئ الفريدة، بتصرف يسير: ٥٢٨/٢.

(٣) - قال صاحب الإتحاف: "قال أبو عبيد: أنكر عدوله عن الفصحى، أي: فيجوز الوجهان، ولكن الأفصح بغير همز". الإتحاف: ٢١٠/١، وقال ابن خالويه: "كأنه كره الهمزة". الحجة ص ٣٢، وحجة ابن زنجلة: ص ١٠٠، وقال أبو شامة: "أنكر عليه الهمز لأن تخفيفه هو اللغة الفصحى". إبراز المعاني: ٢٩٧/٢.

(٤) - انظر: المحرر: ٢٤١/١، والكشف: ٢٤٤/١، وشرح الهداية: ١٦٩/١.

(٥) - نُصَّ على أنه أولى في: إبراز المعاني: ٢٩٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٢٩/٢، وكثر الجعبري (خ): ٣٢٦.

(٦) - انظر: الكتاب: ٤٦٠/٣، والحجة للفارسي: ٩٣/٢، وكشف المشكلات: ١٩٧/١.

(٧) - انظر: اللسان: مادة "نبا" ١٨٣/١٤، ومفردات الراغب: مادة "نبي" ص ٤٨٤، ومعاني الزجاج:

١٤٥/١، والحجة لابن زنجلة: ص ٩٩، والدر المصون: ٤٠١/١.

ياء، وأدغمت فيها الياء قبلها، وأصل: ﴿أَنْبِيَاءَ﴾، على هذا: «أَنْبِوَاءَ» فانكسر ما قبل الواو، فقلبت ياء، والواو في: ﴿النَّبُوءَةَ﴾ أصل بنفسها على هذا، وبدل من الهمز على الأول^(١).

وجمَعُ ﴿نَبِيٍّ﴾ على: ﴿أَنْبِيَاءَ﴾ مؤنَس بأن: «فَعِيلاً» المعتل اللام يَطْرُدُ فيه: «أَفْعِلَاءَ»، «كَوْلِي، وَأَوْلِيَاءَ»، «وَصَفِي، وَأَصْفِيَاءَ»، «وَوَغْنِي، وَأَغْنِيَاءَ»^(٢).

وقيل^(٣): هو مشتق من: «النَّبِيَّ»، و«النَّبِيَّ» في الأصل هو: «الطريق»، وذلك أن: ﴿النَّبِيَّ﴾ طريق إلى ربِّه يتوصلون به الخلق إليه، ومن ورُود: «النَّبِيَّ» بمعنى: «الطريق»، قول الشاعر^(٤):

لَمَّا وَرَدَنَ نَبِيًّا وَاسْتَبَّ بِنَا
مُسْحَنَفِرٌ كخُطُوطِ النَّسْجِ مُنْسَجِلٌ

أي: طريقاً.

وقال آخر^(٥):

لَأَصْبَحَ رَثْمًا دُقَاقُ الْحَصَى
مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَاتِبِ

(١)- انظر: الدر المصون: ٤٠١/١، ٤٠٢.

(٢)- انظر: معاني القراءات ص ٤٩، ومعاني الزجاج: ١٤٥/١، والحجة لابن زنجلة ص: ٩٩، والموضح: ٢٧٩/١.

(٣)- قاله: الكسائي وقطرب، انظر: جامع البيان للطبري: ٣٦٥/١ والمحرر الوجيز: ٢٤١/١، والبحر: ٣٨٢ /١، وفتح الوصيد: ٦٣٦/٢، ومقاييس اللغة: مادة: "نبو" ٣٨٥/٥.

(٤)- البيت منسوب للقمامي، وهو في: اللسان: مادة: "نبا" ١٨٣/١٤، وجامع البيان للطبري: ٣٦٥/١، والمحرر: ٢٤١/١، والبحر: ٣٨٢/١، والدر المصون: ٤٠٢/١.

(٥)- البيت: لأوس بن حجر، وهو في ديوانه ص ١١، واللسان: مادة: "رثم" ٩٦/٦، ٩٩، و"كتب" ٢٥/١٣، والصحاح: مادة: "رثم" ٢٦٣/٥، و"كتب" ٣١٥/١، ومقاييس اللغة: مادة "نبو" ١٦٣/٥، ٣٨٥، وتفسير القرطبي: ٤٣٥/١، والدر المصون: ٤٠٢/١.

«الرَّثْمُ» بالتاء المثلثة والمثناة معاً: الكَسْرُ^(١)، و«الكاتب»: بالمثلثة: اسم جَبَلٍ^(٢).

/ قالوا في تصغير: «نُبُوَّةٌ مسيلمة»: «نُبَيْئَةٌ»^(٣).

قوله: (وَجَمَعًا وَفَرْدًا): يجوز فيهما الوجهان: أحدهما: أنهما حالان من:

(النَّبِي) عند مَنْ يُجِيزُ تقدم حال المجرور عليه، والصحيح جوازه^(٤)، ومنه قوله: (٥)

غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَةَ لِلْمَرْءِ فَيُدْعَى وَلَا تَحِينَ إِبَاءِ.

فتقدمت الحال على صاحبها، وعلى عاملها.

والثاني: أنهما حالان من فاعل: (أَبْدَل) - كما سيأتي - وعلى كلا التقديرين

فهما مصدران في موضع الحال، فتقديرهما على الأول: «مَجْمُوعًا، ومفردًا»، وعلى

الثاني: «جَامِعًا ومُفْرَدًا»^(٦).

قوله: (في النَّبِيِّ) يجوز أن يتعلق بمحذوف على جهة البيان، و(الهمز):

منصوب به، أو متعلق بنفس: (أَبْدَل)، و(الهمز) منصوب به أيضاً عند مَنْ يرى

ذلك^(٧).

(١) - انظر: اللسان: مادة "رثم" ٩٦/٦.

(٢) - انظر: الصحاح: مادة "كتب" ٣١٥/١.

(٣) - قاله: سيبويه في الكتاب: ٤٦٠/٣. وانظر: الدر المصون: ٤٠٢/١، واللسان: مادة "نبأ" ١٦٩/١٤.

(٤) - مذهب جمهور النحويين: أنه لا يجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر، وخالف في ذلك

الفارسي، وابن كيسان، وابن جني، فأجازوا، وضح ابن مالك ذلك. انظر المسألة في: شرح التسهيل:

٣٣٧/٢، ٣٣٨، وأوضح المسالك: ٢٨١/٢، ٢٨٢، وشرح ابن عقيل: ٥٨٢/١، وشرح التصريح على

التوضيح: ٥٩٠/١.

(٥) - البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣٧٧/١، ٣٣٨/٢، وأوضح المسالك: ٢٨٣/٢، وشرح الأشموني:

١٦/٢، والبيت في الأصل: "غَافِلًا يَعْْرِضُ"، والمثبت من: (ت)، والمصادر السابقة، والشاهد فيه كما أشار

المؤلف: قوله: "غَافِلًا" حيث وقع حالاً مقدماً على صاحب الحال وهو "للمرء".

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٤.

(٧) - كأبي عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢.

وإيضاح هذين الوجهين أن قوله: (كُلُّ) مبتدأ، وأصله: «كُلُّ القَرَاءِ»، فحذف المضاف إليه، و عوض منه التنوين، و(أَبْدَل) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، والجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ^(١) خيراً للمبتدأ، والفاعل ضمير يعود على: (كُلُّ) باعتبار اللفظ، ولذلك أفرد.

و(غَيْرِ نَافِعٍ): مستثنى من فاعل: (أَبْدَل)؛ لأنه في معنى الجمع^(٢).

فإن قلنا: يجوز تقديم معمول مثل هذا الخبر، قلنا: (فِي النُّبُوَّةِ) متعلق به، و(الهمز) منصوب به؛ على أنه مفعوله، (وَجَمْعاً وَفَرْداً) معمولان له أيضاً؛ لأهما حالان: إما من فاعله، وإما من مفعوله، والتقدير: «وكل القراء أبدلوا الهمز في لفظ: «النَّبِيَّ»، وفي لفظ: «النُّبُوَّةِ» إلا نافعاً فإنه لم يبدل فيهما، بل ترك همزهما حال كون الشيء مفرداً، ومجموعاً، أو حال كون المبدل مفرداً وجامعاً: «للنبي» جمع سلامة، أو جمع تكسير، وقد عرفت كيفية البدل في: «النبي» جمعاً وفرداً، وفي: «النُّبُوَّةِ».

وإن قلنا: إن تقديم معمول مثل هذا الخبر لا يجوز، قلنا: جميع ما تقدم على: (أَبْدَل) معمول لمقدّر على سبيل البيان، كأنه كما قال: «كل أبدل غير نافع»، قال له قائل: في أي شيء أبدل؟، وماذا أبدل؟، وعلى أي: حال فعل ذلك؟.

فقال: أبدلوا الهمز في: «النبي»، وفي: «النُّبُوَّةِ» جمعاً وفرداً إلا نافعاً.

٤٥٩ - وَقَالُونَ فِي الْأَحْزَابِ فِي النَّبِيِّ مَعَ يَبُوتَ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَدَ مُبْدَلاً

أخبر عن قالون أنه لم يبدل الهمز في هاتين - كلتاهما في سورة الأحزاب -

إحدهما: قوله تعالى: ﴿إِنْ وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ﴾^(٣)، والثانية: ﴿لَا تَدْخُلُوا

(١) - "رفع" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٤.

(٣) - سورة الأحزاب، الآية: ٥٠.

بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ ﴿^(١) لم يبدل قالون همز: ﴿النَّبِيِّ﴾، بل وافق الجماعة على الإبدال، وبين كيفية إبداله، فقال: (الياءُ شَدَّدَ مُبَدَلًا)، ولم يبين ذلك في قراءة الجماعة؛ لظهوره، كما تقدم تقريره^(٢).

قال أبو عبد الله: «لو لم يفعل ذلك - يعني: البديل - للزمه على أصله في الهمزتين المكسورتين أن تُجْعَلَ الأولى بين / الهمزة والياء الساكنة، وقبلها ياء ساكنة فيصير ذلك كالجمع بين ساكنين، ففرَّ إلى طريقة أخرى من التخفيف يأمن فيها ذلك، وهي الإبدال والإدغام، ونظير [ذلك]^(٣) فعُله في: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾^(٤) في الطريق المشهور عنه، وإنما جزم بالإبدال هاهنا لكثرة استعماله في: ﴿النَّبِيِّ﴾. انتهى^(٥).

قلت: قالون في الحقيقة جَارٍ على أصله من أنه يحقق الهمزة في: ﴿النَّبِيِّ﴾ إلا أنه خرج عن أصله، ووافق الجماعة، وإنما وقع البديل عنده لمدرك آخر، وهو: أنه قد تقدم من أصله أنه إذا أتى همزتان من كلمتين مكسورتان، أن يُسَهَّلَ الأولى، إلا أن يقع قبلها حرفٌ مَدٌّ فيبدل ويدغم؛ فلزمه أن يَفْعَلَ هنا ما فعله في: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ من الإبدال والإدغام^(٦).

وتقدم أن عنه في: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ خلاف^(٧)، لكنه لم يُرَوَّ عنه هنا لما تقدم من كثرة الاستعمال في هذا اللفظ، بخلاف: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾، ففي الحقيقة لم

(١) - سورة الأحزاب، الآية: ٥٣.

(٢) - تقدم ذلك في: ص ٢٣٥.

(٣) - "ذلك" زيادة من اللآلئ الفريدة: ٥٢٩/٢.

(٤) - سورة يوسف، الآية: ٥٣.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٢٩/٢.

(٦) - انظر: الكشف: ٢٤٤/١، والموضح: ٢٨٠/١، والإتحاف: ٣٩٦/١.

(٧) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وبالسُّوءِ إِلَّا أبدلاً ثم أدغماً وفيه خلافٌ عنهما ليس مُقْفَلًا).

يُبدَلَ همزُهُ، بل همزُهُ أدَّاهُ قياسُ تخفيفه إلى هذا البدل والإدغام^(١)، حتى إن نافعاً بكماله لو كان يُسهَّلُ الهمز بهذا النحو لفعل ذلك في هذين الحرفين أيضاً.

ويدلُّك على ما ذكرت لك، أنه إنما يفعل ذلك في الوصل خاصة لاجتماع همزتين، أما إذا وقف فإنه يهَمِّز في الموضعين لزوال السبب المذكور^(٢)، وإن كان الناظم لم يُنبِّه على هذا الشرط، فهو: ما ذكر للهمز لفظاً أتى به تقديراً، وقد اعترض على الناظم بما ذكرته من عدم تقييده الإبدال لقالون بحالة الوصل دون الوقف^(٣).

وجوابه: شهرة ذلك بين أهله^(٤)، وهو جواب إقناعي.

وقد نحا أبو شامة إلى شيء من التأويل المذكور، فقال: «خالف^(٥) قالون أصله في الهمز في هذين الموضعين، فقرأهما كالجماعة اعتباراً لأصل له آخر، تقدم في باب الهمزتين من كلمتين لأن كل واحد من هذين الموضعين بعده همزة مكسورة، ومذهبه في اجتماع الهمزتين المكسورتين أن يُسهَّلَ الأولى، إلا أن يقع قبلها حرف مد فتبدل، فلزمه أن يفعل هنا ما فعل في: ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ أبدل، ثم أدغم، غير أن هذا الوجه متعين هنا، لم يُروَ غيره... انتهى^(٦).

= متن الشاطبية، البيت رقم: (٢٠٥)، العقد النضيد: ت أيمن سويد: ٧٩٧/٢.

فذكر الشاطبي أن الخلاف في هذا الحرف مستفيض غير مغلق ولا مقفل عند أهل الأداء، فبعضهم أبدل ثم أدغم، والبعض الآخر سهَّلَ الهمزة الأولى على أصل القاعدة لقالون في الهمزتين المكسورتين من كلمتين، وهذا بخلاف لفظ: "الني" هنا فقد جزم فيه بالإبدال لكثرة استعماله.

(١) - انظر: الموضح: ٢٨٠/١.

(٢) - انظر: التيسير: ص ٦٣، وإبراز المعاني: ٢٩٨/٢، والإتحاف: ٣٩٦/١.

(٣) - ذكر هذا الاعتراض الجعري في كتبه: (خ) ٣٢٥.

(٤) - في الأصل: "أهل"، والمثبت من (ت).

(٥) - "خالف" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، وإبراز المعاني.

(٦) - إبراز المعاني: ٢٩٨/٢.

قلت: قد يُناقش في قوله: «خالف قالون أصله» لما عرفت أنه لم يخالفه بل وافقه، غير أن اجتماع الهمزتين أداه إلى ما ذكرت لك، وجوابه: أنه أراد بالنسبة إلى اللفظ.

وأما السناظم فكلامه مُخَلَّص؛ لأنه لم يقل غير أن قالون أبدل ثم أدغم، ولم يتعرَّض لكونه خالف أصله أو لا.

قوله: (وَقَالُونَ) مبتدأ، و(شَدَّدَ) خبره، و(مُبْدِلًا) بكسر الدال: حال من فاعل: (شَدَّدَ)، و(فِي الْأَحْزَابِ) متعلق إما بـ(شَدَّدَ)، وإما بـ(مُبْدِلًا)^(١).

قوله: (فِي النَّبِيِّ) بدل من قوله: (فِي الْأَحْزَابِ) / ، وهو بدل بعض من كل [١/٣٧٦] بإعادة العامل كقوله: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعِفُوا لِمَنْ ءَامَنَ﴾^(٢)، وقد تقدم نظيره قريباً.

قوله: (مَعَ بُيُوتٍ) حال من: (لِلنَّبِيِّ) أي: حال كونه كائناً ومُصَاحِباً لـ(بُيُوتِ النَّبِيِّ) لكونهما في سورة واحدة، وعلَّق أبو عبد الله (في الْأَحْزَابِ) بأعني مقدرًا^(٣)، ولا حاجة إليه.

٤٦٠ - وَفِي الصَّابِينَ الْهَمْزُ وَالصَّابُونَ خَذُ وَهَزُؤًا وَكُفُؤًا فِي السَّوَاكِنِ فَصَلًا

أمر بالأخذ بالهمز لمن رمز له بالخاء المعجمة، وهم كل القراء ما خلا نافعاً، في لفظ: ﴿الصَّابِينَ﴾^(٤) و﴿الصَّابُونَ﴾^(٥) مرفوعاً كان، أو غير مرفوع، ولذلك أتى به الناظم على الصيغتين الرفع وغيره.

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٤.

(٢) - سورة الأعراف، الآية: ٧٥.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٦٢. والحج، الآية: ١٧.

(٥) - سورة المائدة، الآية: ٦٩.

ثم أخبر عمن رمز له بالفاء من قوله: (فُصَّلًا) وهو حمزة أنه سَكَّن عين ﴿هُزُؤًا﴾^(١) و﴿كُفُؤًا﴾^(٢)، وفهم من الترجمتين أن نافعاً لا يهمز، وأن غير حمزة يَضُمُّ كما سننبه عليه في البيت الآتي.

والوجه للعامّة في همز: ﴿الصَّبَّيِّينَ﴾ أنه الأصل، والمشهور من اللغة مأخوذ من: «صَبَّأُ نَابُ البعير»، و«نَابُ الصبي»، إذا خَرَجَ، و«صَبَّأَتِ النجوم»، طَلَعَتْ بازغة.^(٣)

وقال أبو علي الفارسي: «صَبَّأَتِ على القوم إذا طَرَأَتْ عليهم». انتهى^(٤)

و﴿الصَّبَّيُّونَ﴾ فيهم هذان المعنيان فإن: ﴿الصَّبَّيِّينَ﴾ قومٌ من اليهود أو النصارى تركوا دينهم، وعبدوا الملائكة، وقيل: النجوم، فهم قد خرجوا عن دينهم، وطرءوا على دين آخر.^(٥)

وأما مَنْ لم يهمز فإنه يحتمل عنده وجهين:

(١) - سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٢) - سورة الإخلاص، الآية: ٤.

(٣) - انظر: اللسان: مادة: "صَبَّأُ" ١٨٧/٨، وشرح الهداية: ١٧٠/١، ومعاني القراءات: ص ٥٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٠، والكشف: ٢٤٦/١، والموضح: ٢٨٠/١.

(٤) - الحجة: ٩٤/٢.

(٥) - انظر: الملل والنحل للشهرستاني: ٥٧/٢، وجامع البيان للطبري: ٣٦٨/١، وتفسير القرطبي: ٤٣٨/١، والكشاف: ٢٧٧/١، والعمدة في غريب القرآن لمكي: ص ٧٧.

أحدهما: أن يكون أصله الهمز فَخُفَّ^(١)، وهذا التخفيف ليس قياساً عند سيبويه^(٢)، لِمَا عرفته من باب «وقف حمزة وهشام»،^(٣) ومقيس عند أبي زيد^(٤)، والأخفش^(٥) فهو يشبه قراءة: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾^(٦) كما سيأتي، وإذا قلنا: بالبدل فيجوز أن تكون الهمزة أُبْدِلت ياء أو واوا، ثم أُعِلَّتْ إِعْلَالاً: «قَاضٍ» أو «غَازٍ»^(٧)، وسيأتي بيانه قريباً.

ويجوز أن لا يكون أصله الهمز، وإنما هو من: «صَبَا يَصْبُو» إذا مَال، «وَالصَّابُونَ»: مائلون عن دينهم إلى دين آخر^(٨).

فأصل: «وَالصَّابُونَ»: «الصَّابُونَ»، الواو الأولى: لام الكلمة، والثانية: واو الجمع، فُقِلِبَت الواو الأولى ياء لوقوعها في بنات الأربعة، فصارت من باب: «قَاضٍ»،

(١)- انظر: مفردات الراغب: ص ٢٧٦، والكشف: ٢٤٦/١، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٥٢، وكشف المشكلات: ١٩٧/١، والبحر: ٤٠٤/١، والفريد في إعراب القرآن: ٣٠٤/١.

(٢)- انظر: الكتاب: ٥٥٣/٣.

(٣)- تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(يَبَاءٌ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ وَمِنْ حَكِي فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَغْضَلَا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٢٤٦)، انظر: العقد النضيد: ت: أمين سويد: ٩٨٦-٩٩٦.

(٤)- نُصَّ عَلَى هَذَا فِي: الكشف: ٢٤٦/١، وفتح الوصيد: ٦٣٨/٢، والموضح: ٢٨٠/١، ٢٨١، واللائق الفريدة: ٥٣١/١، والدر المصون: ٤٠٧/١.

(٥)- انظر: معاني القرآن: ٢٠٢/١، ٢٠٣، والكشف: ٢٤٦/١، وقال السخاوي: "وهي لغة للعرب فاشية" فتح الوصيد: ٦٣٨/٢.

(٦)- سورة المعارج، الآية: ١، وانظر: إبراز المعاني: ٢٩٨/٢.

(٧)- انظر: الكشف: ٢٤٧/١.

(٨)- انظر: الكشف: ٢٤٦/١، والحجة للفارسي: ٩٦/٢، وشرح الهداية: ١٧٠/١، ومعاني القراءات: ص ٥٢، وشرح شعلة: ٢٦٥، والفريد في إعراب القرآن: ٣٠٤/١.

و«رَامٍ» فبقيت: «الصَّابِيُونُ»، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم ضُمَّ لام الكلمة لأجل واو الجمع^(١).

ولوضوح ذلك - أعني: ضُمَّ ما قبل واو الجمع - لم يتعرَّض الناظم لضَمِّ الباء في قراءة نافع، إذا كان: ﴿الصَّابِيُونُ﴾ مرفوعاً فلا يُعرَّض به عليه البتة^(٢)، وهذا العمل مطرد في «الصَّابِيُونُ» سواء كان مهموزاً ثم قلب / ياء أو واواً، أم لم يكن له [٣٧٦/ب] أصل في الهمز.

وقد أنكرت هذه القراءة، أسند أبو عبيد عن ابن عباس [أنه قال]^(٣): «ما الصَّابُونُ إنما هي: الصَّابُونُ، ما الخاطونُ إنما هي: الخاطونُ»^(٤).

قلت: فقد همز نافع: ﴿النَّبِيَّيْنَ﴾، و﴿النَّبُوَّةَ﴾، وما تصرَّف منهما، وبدل

همز: ﴿الصَّابِيَّيْنَ﴾.

قال أبو شامة: «والعكس الذي هو قراءة الجماعة أفصح وأولى، قال: وهذا نحو مما مضى في قراءة ورش من ترقيق الرءاءات، وتغليظ اللامات»^(٥).

وقال أبو عبيد: «وإنما كرهنا ترك الهمز لأن من أسقطها لم يترك لها خلفاً،

بخلاف: ﴿النَّبِيَّيْنَ﴾»^(٦).

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٦٣٨/٢، والحجة للفراسي: ٩٧/٢، والكشف: ١٤٦/١، والدر المصون: ٤٠٧/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٠/٢.

(٣) - ما بين المعكوفتين زيادة من إبراز المعاني.

(٤) - انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٢٩٩/٢، وكتز الجعبري: (خ) ٣٢٧، والدر المصون: ٤٠٧/١، وعمدة الحفاظ: مادة: "ص ب أ" ٣١٣/٢.

(٥) - إبراز المعاني: ٢٩٩.

(٦) - انظر قوله في: إبراز المعاني: ٢٩٩/٢.

قلت: وما ذكره أبو شامة غير لازم، إذ لا نسلم أنه ترك همز ﴿الصَّابِئِينَ﴾ بل هو عنده من: «صَبًا يَصْبُو» كما تقدم.

ومعنى قول أبي عبيد: «إِنَّمَا كَرِهْنَا . . . إِلَى آخِرِهِ». يعني: أنه حذف حَذْفًا مِنْ غير بدل، وهذا أيضاً ممنوع، بل أَخَذَهُ مِنْ «صَبًا يَصْبُو» أي: مال، وتقدم تحقيقه.

وقال قوم: إِنَّمَا سُمِّوا: «صَابِئِينَ» لِإِنْكَارِهِمُ الْأَلُوْهِيَّةَ، تَشْبِيْهًا بِالصَّابِئِينَ فِي الْمَوْصِلِ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ دِيْنٌ إِلَّا قَوْلُهُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، قاله ابن عطية^(١).

والوجه لنافع حينئذ: إما كونه مخففاً من المهموز، وهذا عندي أولى - وإن كان مخالفاً لمذهب سيويه - لتوافق القراءتين^(٢).

وإما كونه من: «صَبًا يَصْبُو» كَغَزَا يَغْزُو، فلا أصل له في الهمز البتة، وهذا موافق في المعنى لما ذُكِرَ مِنْ مَيْلِهِمْ عَنْ دِيْنِهِمْ إِلَى عِبَادَةِ الْمَلَائِكَةِ، أَوْ الْكَوَاكِبِ.

وإنكار ابن عباس لذلك - إن صح - محمولٌ على أن هذه اللغة لم تَبْلُغْهُ، وهو معذور في إنكارها، ألا ترى عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَيْفَ جَذَبَ ذَلِكَ الْقَارِئُ بَرْدَاتَهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ حِينَ سَمِعَهُ يَقْرَأُ: سُورَةَ الْفِرْقَانِ عَلَى خِلَافِ مَا أَقْرَأَهَا لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى اسْتَقْرَأَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَرَأَ، فقال: لكل واحد منها: «هكذا أنزل»^(٣).

(١) - المحرر الوجيز: ٢٤٥/١، وانظر: وجامع البيان للطبري: ٣٦٨/١، والبحر: ٤٠٢/١.

(٢) - وأيد هذا الوجه السخاوي في شرحه بقوله: "والتخفيف لغة للعرب فاشية": ٦٣٨/٢، وخالف في ذلك أبو حيان في البحر، فرجح كونه من: "صبا يصبو، أي: مال"، وكذلك الجعيري في كتبه. انظر: البحر: ٤٠٥/١، وكثر المعاني للجعيري: (خ): ٣٢٧.

(٣) - الحديث: أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن رقم: (٤٦٠٨)، وكتاب التوحيد رقم: (٦٩٩٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين رقم: (١٣٥٤)، والنسائي في كتاب الافتتاح رقم: (٩٢٧)، وأخرجه مالك، والترمذي، وأحمد، وغيرهم، وهو الحديث المشهور بمخاصمة عمر وهشام بن حكيم رضي الله عنهما ضمن أحاديث نزول القرآن الكريم على الأحرف السبعة.

والوجه في تسكين حمزة عين: ﴿هَزُؤًا﴾، و﴿كُفُؤًا﴾ من قوله تعالى:
﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا﴾^(١)، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُدُ كُفُؤًا أَحَدًا﴾^(٢): إما أنه خَفَّفَهُمَا
في: «فُعْل» بِضَمِّ^(٣) العين كقولهم: «عُنُق، في: عُنُق»، و«طُنْب، في: طُنْب»^(٤).
وإما أن يعتقد أنهما أصلٌ بنفسيهما، وليسا مُخَفَّفَيْنِ من تثقيل^(٥)، وْحَكَى
مَكِّي^(٦) عن عيسى بن عمر^(٧) قال: «كل اسم ثلاثي مضموم الفاء لك في عينه
وجهان: السكون، والضم»^(٨)، فعلى هذا يجوز: «قُفْلٌ وَقُفْلٌ»، و«عُنُقٌ وَعُنُقٌ»^(٩).
وقد قال بعضهم: «إِنْ «عُسْرًا وَيُسْرًا» بِالضَّم: أصلهما السكون»، وهو عكس
اللغة، فإن مبناها على التخفيف من ثقيل، لا التثقيل من تخفيف.

وظاهر / كلام الناظم اقتصاره على ﴿هَزُؤًا﴾ في هذه السورة دون التي في [١/٣٧٧]
الأنبياء، والفرقان ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُؤًا أَهْدَا

(١) - سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٢) - سورة الإخلاص الآية: ٤.

(٣) - في الأصل: "فضم"، والمثبت من (ت).

(٤) - وهي لغة: تميم، وأسد، وعامة قيس، انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠١، وغيث النفع للصفاقسي:
ص ١١٨، والكتاب: ١١٣/٤، ١١٤، وإبراز المعاني: ٢٩٩/٢، والآلئ الفريدة: ٥٣١/٢.

(٥) - بمعنى أنهما لغتان مستقلتان ليست إحداها أصلاً للأخرى. انظر: معاني القراءات: ص ٥٣، والحجة
للفارسي: ١٥٠/٢، وشرح الهداية: ١٧٠/١، والموضح: ٢٨٢/١، وكشف المشكلات: ١٩٨/١، وإبراز
المعاني: ٢٩٩/٢.

(٦) - الكشف: ٢٤٨/١.

(٧) - هو: أبو عمر، عيسى بن عمر البصري الثقفي النحوي، من أئمة اللغة أخذ عن أبي عمرو بن العلاء،
وأخذ عنه الخليل، وهو شيخ سيبويه، له: "الإكمال في النحو"، و"الجامع"، وغيرها، ت: ١٤٩هـ. انظر:
إنباه الرواة: ٣٧٤/٢، وبغية الوعاة: ٢٣٦/٢.

(٨) - انظر هذا القول في: معاني الأحفش: ٢٧٨/١، واللسان: مادة "عسر" ١٤٥/١٠، والصحاح: مادة
"عسر" ٤٤٨/٢، والآلئ الفريدة: ٥٣١/٢، وإبراز المعاني: ٢٩٩/٢، والحجة للفارسي: ١٠٥/٢، وتفسير
القرطبي: ٤٥١/١.

(٩) - انظر: الكتاب: ١١٣/٤، ١١٤، واللسان: مادة "عسر" ١٤٥/١٠.

الَّذِي يَذْكُرُ الْهَتَكُمْ ﴿١﴾ ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُؤًا أَهَذَا
الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ ﴿٢﴾ لأنه لم يقل: «حيث ما أتى»، ولا «جميعاً»، ولا «نحو
ذلك»، مما يفهم التعميم، وقد يُقال: إنه يحتمل أن يريد ذلك لأنه أتى في السورة بما
ليس منها، وهو: ﴿كُفُّوا﴾، ﴿هُزُّوا﴾، وقد أُجِبْتُمْ به غير مرة، كما في قوله:
(وقيل، وغيض ثم جيء ٠٠٠) (٣) البيت.

والوجه في الضم: أنه الأصل (٤)، وهو اللغة المشهورة، وأيضاً فإن الحركة
يُسْتَعَانُ بها على النطق بالهمزة لأن الساكن أضعف من المتحرك.

قوله: (وفي الصَّابِئِينَ الهمز) يُرَوَى برفع الهمز، ونصبه، فمن رَوَاهُ بالرفع:
كان عنده مبتدأ، والجار خبره مقدماً عليه، ثم استأنف جملة أمرية بقوله: (خُذْ أَي:
خُذْ ما ألقيته لك من العلم باجتهاد ونية صحيحة لتنتفع بذلك، والتقدير: «الهمز
في الصابئين»، أي: مستقر فيه لثبوته لغة وقراءة وظهور اشتقاقه، فهو مستقر في هذا
اللفظ ثابت فيه، فخُذْ ذلك واحرص عليه.

وقوله: (والصَّابِئُونَ) يريد سواء كان بصيغة الرفع، ولم يرد إلا في سورة
المائدة، أم بصيغة غير الرفع، كقوله: ﴿وَالصَّابِئِينَ﴾ هنا، وفي الحج فقط.

والأولى أن يُقْرَأَ: «وفي الصَّابِئِينَ»، بتقدم صيغة المنصوب على المرفوع لأن
الترتيب القرآني كذلك، فإن الذي في البقرة منصوب، وهو سابق الذي في المائدة

(١) - سورة الأنبياء، الآية: ٣٦.

(٢) - سورة الفرقان، الآية: ٤١.

(٣) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٤٨) فرش سورة البقرة.

(٤) - انظر: شرح الهداية: ١/١٧٠، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٣١، وهي لغة الحجازيين، انظر: الحجة لابن

زنجلة: ص ١٠١، وكتر الجعبري: (خ): ٣٢٧.

الذي بصيغة الرفع، وبعضهم يُقدِّمه فيقرأ: «وفي الصَّابِئُونِ الهمز»، والأول أولى؛ لِمَا ذكرت، والأمر فيه قريب.

وَمَنْ رَوَى: (الْهَمْزَ) بالنصب فيكون: مفعولاً مُقَدِّماً لـ(خُذْ)، أي: «خُذْ الهمزَ في الصَّابِئِينِ وفي الصَّابِئُونِ».

فإن قلت: لم لا نَبِّه في^(١) قوله: (وفي الصَّابِئِينِ) على شمول الحكم للتي^(٢) في الحج، فيقول: «معاً»، أو «جميعاً»، أو «نحو ذلك»؟.

فالجواب: ما تقدم من أنه لَمَّا ذكر في هذه السورة ما ليس منها وهو: «الصَّابِئُونِ» بالرفع عُلِمَ أن مُرَّاده العموم لا القصر على ما في السورة فقط.

والكلام على هذه جملة واحدة، وعلى الأول جملتان، أولاهما اسمية، والأخرى فعلية، والأولى خبرية، والأخرى إنشائية، والصحيح جواز عطف الخبر على الإنشاء، وعكسه^(٣) كالذي نحن فيه.

قوله: (وَهُزُّوْا) مبتدأ، (وَكُفُّوْا) عطف عليه، و(فُصِّلَا) خبر المبتدأ، فالألف ضمير تثنية قائم مقام الفاعل، ومعنى: (فُصِّلَا) أي: بُيِّنَا، وذُكِرَا في السَّوَاكِنِ فَلَيْسَا مجهولين عند أهل هذا الشأن، / (في السَّوَاكِنِ) متعلق بـ(فُصِّلَا)، وفي [٣٧٧/ب]

(١) - في الأصل: "على" والمثبت من (ت).

(٢) - في (ت): "للذي".

(٣) - تقدمت الإشارة لهذه المسألة في ص ١٦٣ عند شرح قول الناظم:

(وَحَفَّ كُوفٍ يَكْذِبُونَ وَيَأْوُهُ بِفَتْحٍ وَلِلْبَاقِينَ ضَمٌّ وَتَقْلًا).

وانظر: شرح التسهيل: ٣٧٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١٨٤/٢.

التنزيل: ﴿ كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ ﴾^(١) أي: بُيِّنَتْ، وَلُخِّصَتْ،
و(السَّوَائِنُ): جَمْعُ: «سَاكِنٌ».

وَيَضَعُفُ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ وَيَكُونُ قَدْ حُذِفَ إِحْدَى الْمُتَعَاظِفِينَ
لدلالة خبر الآخر عليه، ويكون كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾^(٢)
، ومثله قول الآخر^(٣):

إِنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَرَ كَانَ جُنُونًا.
إذ لا ضرورة تقتضي ذلك، فَتَعَيَّنَ عَلَى الْمَشْهُورِ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ لِلتَّثْنِيَةِ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

ثم ذكر قراءة الباقيين فقال:

٤٦١ - وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةٌ وَقَفُّهُ بَوَاوٍ وَحَفْصٌ وَأَقْفًا ثُمَّ مُوَصَّلًا

أمر بضم عين: ﴿ هُزُؤًا ﴾، و﴿ كُفُؤًا ﴾ لباقي القراء، وهم من عدا حمزة،
وإنما احتاج إلى النص على ضم العين لأنه لو أخذ بضد السكون لكان فتحة،
وهو فاسد، فلذلك نص على ضده لهذا السكون بعينه.

ثم أخبر أن حمزة يقف على هذين الاسمين بواو، فإذا وصل أتى بالهمزة، وأن
حفصاً يقرأهما بالواو واقفاً وواصلاً.

(١) - سورة هود، الآية: ١.

(٢) - سورة التوبة، الآية: ٦٢.

(٣) - البيت: لحسان بن ثابت، وهو في ديوانه: ٢٣٦/١، وشرح التسهيل: ١١٠/١، واللسان: مادة:

"شَرْخٌ" ٥١/٨، والبحر المحيط: ٣٤١/١، وتفسير القرطبي: ٣٨١/١، والكامل للمبرد: ١٠١٧/٢.

وحصل من هذا البيت والذي قبله أن حمزة يُسَكِّن عَيْنِي هذين الاسمين،
ويُبدل همزهما واواً وقفاً، ويُبقي همزهما وصلماً، وأن حفصاً يَضُمُّ عَيْنِيهِمَا،
ويبدل همزهما واواً وقفاً ووصلماً، وأن الباقيين يَضُمون عَيْنِيهِمَا وَيُبْقُونَ همزهما
ووصلماً ووقفاً.

فَأَمَّا وَجْهَ الضَّمِّ، والسكون: فقد تَقَدَّمَ^(١).

وَأَمَّا وَجْهَ إِبْدَالِ همزهما واواً في الوقف لحمزة: فما تقدم من أن هاتين
الكلمتين رسمتا بالواو فَوَقَّفَ عليهما كذلك؛ لأنه يَتَّبِعُ رسم المصحف فيقف:
﴿هُزْوَاً﴾، و﴿كُفَّوْاً﴾،^(٢) كقولك: «جزوى»^(٣)، و«قصوي»، ولم يفعل ذلك
في: ﴿جُزَّءَا﴾^(٤)، وإن كان يَقْرَأُه بِسكون الزاي - كما ستقف عليه إن شاء الله
تعالى قريباً - لأن: ﴿جُزَّءَا﴾ لم يُرَسَم بالواو فلذلك يُوقَف له عليه بالنقل:
«جُزَّأ» بزنة: «هُدى»، و«علا»^(٥).

(١) - انظر: ص ٢٥٠.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٩، والحجة لابن خالويه: ص ٣٢، والإتحاف: ١/٣٩٧، وقال ابن
الجزري: "ففيهما وجهان - يعني في الوقف لحمزة - أحدهما النقل على القياس المطرد واختاره
المهدوي، وهو مذهب ابن غلبون، والثاني: إبدال الهمزة واواً مع إسكان الزاي على اتباع الرسم، وقد
رجحه في الكافي والتبصرة وهو ظاهر التيسير والشاطبية، وقال الداني في جامعه: وهذا مذهب عامة أهل
الأداء من أصحاب حمزة". النشر - باختصار - : ١/٤٨٢.

(٣) - في الأصل: "جروى"، والمثبت من (ت).

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٢٦٠. والزخرف، الآية: ١٥. ومرفوعاً في الحجر، الآية: ٤٤.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩٩، والكشف: ١/٢٤٧.

قال أبو شامة: «ومثل ذلك جارٍ في: «هزواً» و«كفراً» قياساً، ولم أرَ مَنْ ذَكَرَهُ هنا»^(١).

قلت: قوله: «ولم أرَ مَنْ ذَكَرَهُ هنا»، - يعني: «النقل» - عجيب^(٢) من الشيخ شهاب الدين، فإن مكياً - رحمه الله تعالى - ذَكَرَ ذلك عنه^(٣).

وقال أبو عبد الله: «ونصّ الناظم له هنا على الواو، وهو اختيار صاحب التيسير، ومكي بن أبي طالب - رحمهما الله تعالى - واختار المهدي له: النقل» انتهى^(٤).

فقد صرّح المهدي بأن ذلك جارٍ له في: «هُزاً وكُفّاً» وهو المختار له^(٥)، وقد تقدم ذلك مستوفى في: «باب وقف حمزة وهشام»^(٦) والله الحمد.

وكان أبا شامة - رحمه الله - لم يطلع إلا على كلام الداني، ومكي دون المهدي، فإن الداني قال^(٧) في التيسير: «حمزة بإسكان الزاي، والفاء، وبالهمز في

(١) - إبراز المعاني: ٢/٢٩٩، وعبارة أبي شامة فيه: "...وقلّ مَنْ ذكره هنا".

(٢) - في (ت): "عجب".

(٣) - انظر: الكشف: ١/٢٤٧. وذُكر في الإتحاف: ١/٣٩٧، وشرح الهداية: ١/٦٨، والنشر: ١/٤٨٢.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٢/٥٣٢، وانظر: التيسير: ص ٦٣، والتبصرة: ص ٤٢٣، وشرح الهداية: ١/٦٨.

(٥) - وردّ على من منع النقل فيهما، وألزمهما الإبدال اتباعاً للخط. انظر: شرح الهداية: ١/٦٨، ٦٩،

وقال ابن الجزري: "والوجهان - يعني: الإبدال، والنقل - صحيحان، أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر

الإبدال". النشر: ١/٤٨٢.

(٦) - تقدم في المسألة الثامنة من مسائل باب وقف حمزة. انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد:

١٠٥٥/٣.

(٧) - "قال" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

الوصل، فإذا وقف / أبدل الهمزة واواً اتباعاً للخط، وتقديراً لضمة الحرف المسكن [١/٣٧٨] قبلها»^(١).

قال^(٢) أبو شامة: «فلهذا لم ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وقال مكّي^(٣): وَقَفَ حمزة ببدل واو من الهمزة، على غير قياس اتباعاً لخط المصحف، قال: وأما: ﴿جُزَّءًا﴾، فكل القراءة تُسَكَّنُ إلا أبا بكر؛ فإنه ضَمَّ الزاي، ووقف حمزة بإلقاء الحركة على الزاي، يقول: «جُزَّاء» على الأصل المتقدم، وقال مكّي في الكشف له^(٤): كلهم همز في: ﴿هَزُورًا﴾، و﴿كُفُورًا﴾، إلا حفصاً؛ فإنه أبدل من الهمزة واواً مفتوحة على أصل التخفيف؛ لأنها همزة مفتوحة قبلها ضمة، فهي تجري على البدل كقوله: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَاءَ﴾^(٥) في قراءة الحَرَمِيِّينَ، وأبي^(٦) عمرو، وكذلك يفعل حمزة إذا وقف؛ كأنه يعمل الضمة التي كانت على الزاي والفاء في الأصل، قال: وكان يجب عليه على أصل التخفيف لو تابع لفظه أن يلقي حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها، كما فعل في: ﴿جُزَّءًا﴾ فقال: في الوقف «جُزَّاء»، فكان يجب أن يقول: «كُفَاً وَهَزَاً» لكنه رفض ذلك لتلا يخالف الخط، فأعمل الضمة الأصلية التي كانت على الزاي والفاء في الهمزة، فأبدل منها واواً مفتوحة ليوافق الخط، ثم يأتي بالألف التي هي عوض من التنوين بعد ذلك». انتهى^(٧).

(١) - التيسير: ص ٦٣.

(٢) - قال "سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - التبصرة: ص ٤٢٣.

(٤) - الكشف: ٢٤٧/١.

(٥) - سورة البقرة: الآية ١٣.

(٦) - في الأصل: "أبو"، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٧) - إبراز المعاني: ٣٠٠/٢.

فأبو شامة لمَّا رأى ذلك قال: «لم أر من ذكَّره هنا»^(١).

وقد ذكَّره المهدي مختاراً له^(٢).

ومعنى قوله: وقول الداني، «أعمل الضمة الأصلية»، ما تقدم من أن قياس

تخفيف الهمزة المفتوحة إذا انضم ما قبلها أن تقلب واواً، نحو: ﴿يُؤَاخِذُ﴾^(٣)

و﴿يُؤَلِّفُ﴾^(٤) و﴿يُؤَدِّهِ﴾^(٥) كما هي قراءة ورش^(٦).

فلما سَكَنَ حمزة عين «هُزُواً»، و«كُفُواً»^(٧) كان السكون عارضاً، وكأن

الضمة موجودة، إذ لا يُعْتَدُ بالعارض، والضَّمُّ لو كان موجوداً لقلبت هذه الهمزة

واواً، فكذلك مع تقديره، واتفق ذلك أن في ذلك موافقة لرسم المصحف الكريم،

وهذا إنما يتفق على تسليم أن الأصل الضم، والتسكين طارئ عليه، وأما على رأي

من يعتقد أن السكون أصل، فالبدل عنده إنما هو مجرد موافقة خط المصحف^(٨)،

والله أعلم.

(١) - إبراز المعاني: ٢/٢٩٩، وقد سبقت الإشارة إلى أن عبارة أبي شامة في إبراز المعاني لا تدل على

النفي مطلقاً، حيث قال: "وقلَّ مَنْ ذكره هنا"، إلا إذا كان ذلك في نسخة لدى الشارح، والله أعلم.

(٢) - شرح الهداية: ١/٦٨.

(٣) - سورة النحل، الآية: ٦١.

(٤) - سورة النور، الآية: ٤١.

(٥) - سورة آل عمران، الآية: ٧٥.

(٦) - تقدم ذلك في باب الهمز المفرد، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٢/٨٣٧ - ٨٣٨.

(٧) - يعني: في الوقف.

(٨) - انظر: الكشف: ١/٢٤٧، والتيسير: ص ٦٣، وشرح الهداية: ١/١٧٠.

والوجه لخص في إبداله ذلك واواً في الحالين: المبالغة في التخفيف^(١)، وهو تخفيف قياسي، من حيث أنها همزة مفتوحة بعد ضمة^(٢)، وأما حمزة فإنما راعى حالة الوقف فقط، لما تقدم من أنه محل استراحة وتغيير^(٣).

واعلم: أن حفصاً قد تفرّد بقراءته هذين الحرفين، وذلك أن كل من ضمّ الزاي والفاء لا يبدل هذه الهمزة؛ لأن أصحاب البدل في الهمز من حيث الجملة السوسي، وورش، / وهشام في الوقف^(٤).

أما السوسي فلا يُبدل هنا؛ لأن الهمزة متحركة.

وأما ورش فلأنها غير فاء، وهو لا يبدل مثل هذه، إلا فاء نحو:

﴿مُؤَجَّلًا﴾^(٥) ﴿يُؤَاخِذُ﴾.

وأما هشام فإنما سهّل همزه إذا كان طرفاً، وهذه متوسطة.

وأما حمزة فإنه وإن كان يُبدل منها الواو في حال الوقف، إلا أنه يُسكن

الزاي والفاء؛ فلذلك انفرد بهذه القراءة.

(١)- انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠١، واللائع الفريدة: ٥٣٢/٢، والإتحاف: ٣٩٧/١.

(٢)- انظر: الكشف: ٢٤٧/١، وشرح الهداية: ١٧٠/١.

(٣)- انظر: الحجة للفارسي: ١٠٨/٢، والموضح: ٢٨٣/١.

(٤)- وكل حسب مذهبه في الإبدال بقيود وشروط مستوفاة في باهما.

(٥)- سورة آل عمران، الآية: ١٤٥.

وقاعدة حفص: تحقيق الهمز لا تسهيله، وإنما أبدل في هاتين الكلمتين، وسَهَّلَ في: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾^(١) كما تقدم^(٢)، جمعاً بين اللغات^(٣)، وهذا كما وصل هاء الكناية في قوله تعالى: ﴿فِيهِ مَهَانًا﴾^(٤)، وكما أمال: ﴿مَجْرِبَهَا﴾^(٥) اتباعاً للأثر، وجمعاً بين اللغتين، وإن كان في ذلك مخالفة لأصله وقاعدته.

قال أبو شامة: «ولم يُصَرِّحِ الناظم هنا بقراءة حفص، وحذف ما هو المهم ذكره، ولو أنه قال في البيت الأول:

و«هُزْءًا وَكُفْرًا» سَاكِنِ الضَّمِّ فَصْلًا.

لاستغني عن قوله: (وَضُمُّ لِبَاقِيهِمْ)، ثم يقول بدل البيت الثاني:

وأبْدَلِ وَاوًا حَمَزَةً عِنْدَ وَقْفِهِ وَحَفْصٌ كَذَا فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ أَبْدَلًا.

قال: ورأيت في بعض نسخ الشيوخ بخطه، ومُنْقُولَةً مِنْ نَسْخَةِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْطُبِيِّ^(٦) - رحمه الله تعالى - :

وَفِي الْوَقْفِ عِنْدَ الْوَاوِ أَوْلَى وَضَمٌّ غَيْرُهُ وَلِحْفِصِ الْوَاوِ وَقْفًا وَمُوصِلًا.

(١) - سورة فصلت، الآية: ٤٤.

(٢) - تقدم عند شرحه لقول الناظم: (وَحَقَّقَهَا فِي فَصْلَتٍ صُحْبَةً أَعْجَمِيٍّ ...)، متن الشاطبية، البيت رقم: (١٨٥)، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ٧٢٧/٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٠١/٢، وكثر الجعيري: (خ) ٣٢٦.

(٤) - سورة الفرقان، الآية: ٦٩.

(٥) - سورة هود، الآية: ٤١.

(٦) - هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، الإمام المفسر، نشأ في قرطبة ثم انتقل إلى مصر واستقر بها، من العلماء العارفين، الزاهدين، له: "التفسير، الجامع لأحكام القرآن"، "والتذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة"، ت: ٦٧١هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودي: ٦٥/٢، والديباج المذهب لابن فرحون: ٣٠٨/٢.

وكتب عليه: معاً، ورأيت في حاشية نسخة أخرى مقروءة على المصنف:
هذا البيت مُتَّفَقٌ مع: (وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ) في المعنى، ومخالفه في اللفظ، وخيّر المصنف
بينهما؛ لأن كل واحد منهما يؤدي معنى الآخر.

قال أبو شامة: وهذا البيت أكثرُ فائدة؛ لبيان قراءة حفص فيه، وللتنبية على
أن أصل حمزة في الوقف يقتضي وجهاً آخر، وهو نقل حركة الهمزة، وإنما إبداله
واواً أولى من جهة النقل، واتباع الرسم^(١)، والله أعلم.

قلت: ولا أدري معنى قوله: إن قراءة حفص غير معلومة من هذا البيت،
ومعلومة من البيت الذي ذكره، وذلك أنه لمَّا نصَّ لحمزة على تسكين عين
﴿هُزُؤًا﴾، و﴿كُفُؤًا﴾، ثم نصَّ على الضم لغيره، دخل معهم^(٢) حفص في أنه
يضم^(٣) العين منهما، ثم نص له على إبدال الهمزة واواً وصللاً ووقفاً، وهذا بين
واضح. وأما كونه فيه تنبيه على الوجه الآخر من التخفيف، وهو النقل فمُسَلَّمٌ.

قوله: (وَضُمَّ) يجوز أن يكون فعل أمر، أي: «وَضُمَّ أنت»، ويكون مفعوله
مُقَدَّرًا، أي: ضُمَّ أنت عَيْني «هزءاً» و«كفؤاً»، و(لِبَاقِيهِمْ) متعلق به^(٤).

ويجوز أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول^(٥)، ويكون القائم مقام الفاعل
مضمراً عائداً على الحرف المُسَكَّن لحمزة، وهو الزاي والفاء، كأنه قال: «ضُمَّ

(١) - إبراز المعاني: ٣٠١/٢.

(٢) - "معهم" سقطت من (ت).

(٣) - في (ت): "ضُمَّ".

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٥.

(٥) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٥.

ذلك^(١) / الحرف المُسَكَّن لحمزة لباقي القراء»، وقد يُرَجَّح هذا بأن قبله ما يناسبه، وهو قوله: (فُصِّلاً). وفُصِّلَ ماضٍ مبني للمفعول فليعطف مثله عليه. [١/٣٧٩]

قوله: (وَحَمَزَةٌ) مبتدأ، و(وَقَفُهُ) مبتدأ ثان، و(بِوَاوٍ) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والعائد: الهاء في: (وَقَفُهُ)، والتقدير: «وحمزة وقفه مستقر، وكائن بواو».

قوله: (وَحَفْصٌ) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه فاعل فعلٍ مُضْمَرٍ أُضْمِرَ لدلالة السياق عليه، تقديره: «وقرأ حَفْصٌ هذين الحرفين بتلك الواو التي وقف بها حمزة»، و(وَأَقْفًا) حال، و(مُوصِلًا): عَطِفَ عليه، وأتى بـ(ثُمَّ) لِيَتَّزِنَ له البيت، لا لِقَصْدِ ترتيبٍ وتراخٍ، والتقدير: «قرأ ذلك في حال وقفه، ووصله»^(٢).

والثاني: أنه مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ أي: وحفص يقرأ هذين الحرفين بواو واقفًا وواصلًا^(٣).

ومعنى: (مُوصِلًا) أنه أَوْصَلَ الكلمة إلى ما بعدها، يقال: وَصَلْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ، وَأَوْصَلْتُهُ إِلَيْهِ، أي: بَلَّغْتُهُ إِلَيْهِ وَأَلْصَقْتُهُ بِهِ^(٤).

(١) - "ضَمَّ ذَلِكَ" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٣٢/٢.

(٣) - شرح شعلة: ص ٢٦٥.

(٤) - انظر: اللسان: مادة "وصل" ٢٢٤/١٥.

قال أبو شامة: «والمستعمل في مقابلة الوقف هو الوصل لا الاتصال، ولكنه عدل عن «وَأَصِلًا» إلى «مُوصِلًا» كراهة السُّنَاد في الشعر، فإنه عيب^(١)، لأن هذا^(٢) البيت كان ينبغي^(٣) [أَن]^(٤) يبقى مؤسسًا، بخلاف سائر أبيات القصيدة^(٥)، والله أعلم.

٤٦٢ - وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ هُنَا دَنَا وَغَيْبِكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوِهِ دَلَا

أخبر عمّن رمز له بالدال المهملة من: (دَنَا)، وهو ابن كثير أنه قرأ: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٦) - رأس الحزب، بعده: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ - بالغيبة، فيتعين لغيره الخطاب، وأراد بقوله: (دَنَا) بمعنى: قُرْبَ هذا الحرف الذي ذكرته، كأنه قال: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ القريب مما نحن فيه، وهو: ﴿هَزُؤًا﴾^ط و﴿كُفُؤًا﴾^(٧) ولذلك قال: (هُنَا)، وتحرّز من الثاني، فإنه وافقه عليه غيره، وهو نافع، وأبو بكر، وفهم أن الباقيين يقرءونه بالخطاب أيضاً.

(١) - السُّنَاد في الشعر، هو: اختلاف حركة ما قبل حرف الروي، وهو من عيوب القافية، وهو أقسام منها سناد الردف، والتأسيس - وهو الذي أشار إليه المؤلف - وغيرها. انظر: المختصر الشافي على متن الكافي في العروض والقوافي للدمهوري: ص ٢٥، ومفتاح العلوم للسكاكي: ص ٥٧٤.

(٢) - "هذا" سقطت من (ت).

(٣) - "ينبغي" سقطت من (ت).

(٤) - ما بين المعكوفتين غير موجود في كلتا النسختين، وما أثبتته يقتضيه السياق

(٥) - إبراز المعاني: ٣٠٠/٢.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٧٤.

(٧) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤٠/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٢/٢، واللالئ الفريدة: ٥٣٢/٢، وشرح شعلة:

وحصل من^(١) ذلك أن ابن كثير يقرأ بالغيب فيهما، وأن نافعا وأبا بكر يقرآن بالخطاب في الأول، وبالغيب في الثاني، وأن الباقرين يقرءون بالخطاب فيهما، والأول واقع في عدد الكوفيين على رأس: [أربع وسبعين آية]^(٢)، والثاني واقع على رأس: [خمسة وثمانين آية]^(٣) من عددهم، وبعده: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا﴾^(٤). والوجه في قراءة ابن كثير الأول بالغيب: حمله على ما قبله، وما بعده، أما قبله فقولته تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾^(٥)، وما بعده من ضمائر الغيبة إلى قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٦)، وأما ما بعده فقوله: ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾^(٧)، إلى آخر ضمائر الغيبة^(٨).

فإن قلت: لم لا روعي قوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾، وهو بالخطاب اتفاقاً؟

(١) - "من" سقطت من (ت).

(٢) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "أربع وثمانين آية"، وهو خطأ.

(٣) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "خمسة وتسعين آية"، وهو خطأ.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٨٦.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٧٥.

(٨) - انظر: الكشف: ٢٤٨/١، وفتح الوصيد: ٦٤١/٢، والالآء الفريدة: ٥٣٣/٢، وقيل: الخطاب فيه

للنبي ﷺ بعد أن قص الله عليه قصص القوم السابقين، وقيل للمسلمين، وقيل لبني إسرائيل ويكون ذلك

التفاتاً إذ خرج من الخطاب إلى الغيبة، والحكمة من ذلك أنه أعرض عن مخاطبتهم وأبرزهم في صور من

لا يُقبل عليهم. انظر: البحر المحيط: ٤٣٤/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠١، وكشف المشكلات:

فالجواب^(١): أن الخطاب في: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ / للمؤمنين، والضمير في: [ب/٣٧٩] ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لليهود^(٢).

والوجه في قراءته بالخطاب: موافقته ما قبله من ضمائر الخطاب، من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾^(٣) إلى قوله: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(٤) ولا يستقيم أن يُقال: وموافقته لما بعده في الخطاب من قوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ لتغاير الضمائر، لأن الخطاب في ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ للمؤمنين كما تقدم، والضمائر الأول لليهود، فانقطع عما بعده في الخطاب. والخطاب أوضح، ولهذا كان عليه الأكثر لأن ضمائر الخطاب أقرب إليه من ضمائر الغيبة قبله فكان اعتبارها أولى^(٥).

والوجه في قراءة الثاني بالغيب: موافقة ما قبله، وما بعده أيضاً، أما ما قبله فقوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ﴾^(٦)، وقوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ﴾^(٧)،

(١) - "الجواب" سقطت من (ت).

(٢) - انظر: الكشف: ٢٤٨/١، وكرر الجعري: (خ) ٣٢٧. وقيل: الخطاب في: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ للنبي ﷺ خاصة، أي: لا تحزن على تكذيبهم إياك. انظر: تفسير القرطبي: ٥/٢.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٧٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٧٤، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٣، والحجة للفارسي: ١١٣/٢، والكشف: ٢٤٨/١، وشرح الهداية: ١٧١/١، والموضح: ٢٨٤/١.

(٥) - انظر: كشف المشكلات: ٢٠٥/١، وقال مكّي: "وهو اختيار أبي عبيد". الكشف: ٢٤٨/١.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٨٥.

وأما ما بعده فقوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا﴾^(١)، وما نسق عليه من ضمائر الغيبة^(٢).

والغيب في الثاني أَرْجَحَ، ولهذا وافقه عليه مَنْ لم يوافق في الأول، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (إِلَى صَفْوِهِ دَلَا)^(٣) أي: أَخْرَجَ دَلْوَهُ مَلَأَى، بعد أن أَرْسَلَهَا إِلَى هذا الماء الصافي الذي يَرُوي من شَرَبِهِ^(٤).

والوجه في قراءته بالخطاب: موافقته لما قبله، وذلك قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٥)، وما بعده من الخطاب إلى قوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنْكُمْ﴾^(٦). وقال أبو عبد الله: «وقد عدت مواضع الخطاب قبله من قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾^(٧) إليه فوجدتها تنيف على عشرين موضعاً^(٨).

(١) - سورة البقرة، الآية: ٨٦.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٥٣/١، وشرح الهداية: ١٧١/١، واللائي الفريدة: ٥٣٣/٢، والبحر: ٤٦٢/١.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٠٣/٢، واللائي الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٤) - انظر: اللسان: مادة "دل" ٢٩٥/٥.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٨٥، وانظر: الكشف: ٢٥٣/١، وشرح الهداية: ١٧١/١، وإبراز المعاني:

٣٠٢/٢، واللائي الفريدة: ٥٣٣/٢، وكرر الجعبري: (خ) ٣٢٧.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٨٤.

(٨) - اللائي الفريدة: ٥٣٣/٢.

قلت: هي: إحدى وعشرون موضعاً، ويحتمل أن يكون: اثنين وعشرين موضعاً، لأن قوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾ يجوز أن تكون: «الكاف» في: ﴿ذَلِكَ﴾ خطاباً للجماعة، وإنما استغنى بـ«الواحد» عن خطاب الجمع - وهذا هو الظاهر - ليوافق الجميع، ومثله قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾^(١) ويجوز أن يكون خطاباً لواحد من المخاطبين بذلك الأمر، وهو بعيد، ولما احتمل - والله أعلم - عند أبي عبد الله هذا وهذا؛ لم يأت بالنيف منصوباً عليه، فيقول: «أحد وعشرين»، ولا «اثنان وعشرون»، بل قال: «تتيف على عشرين» أي: تزيد عليها، ولم يبين كمية ذلك النيف، وهو حسن، ولكن التنبيه عليه أكثر فائدة.

وأيضاً كان ينبغي له أن يعدّ من قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ في قراءة غير الأخوين، وابن كثير، وحينئذ تكون تسعاً وعشرين، أو ثمانياً وعشرين لما تقدم من الاحتمال في ذلك، فإن قلت: إنما لم يعدّ ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لأن بعض من قرأ بالخطاب في: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ قرأ بالغيب في: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ / وهما الأخوان.

والجواب: أن ذلك لا يضر؛ لأنه يصير توجيهاً لمن قرأ بالخطاب فيهما، وعلى تقدير التسليم، فكان ينبغي له أن يعدّ من قوله: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ﴾^(٢) فإنه خطاب، والضمائر كلها لقوم بعينهم، وهم بنو إسرائيل.

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

ولكثرة هذه الضمائر - والله أعلم - اختار مكي قراءة الخطاب فيه فقال في كتاب الكشف له: «وهو الاختيار لكثرة ما قبله من الخطاب، ولأن أكثر القراء عليه». انتهى^(١).

قوله: (وَبِالْغَيْبِ) خبر مُقَدَّم، و(عَمَّا يَعْمَلُونَ) مبتدأ، و(هُنَا) منصوب بـ(دَنَا)، و(دَنَا) جملة فعلية، بمعنى: قَرُبَ جملة مستأنفة^(٢)، وفاعل: (دَنَا) ضمير يعود على لفظ: (عَمَّا يَعْمَلُونَ).

ويجوز أن يكون: (عَمَّا يَعْمَلُونَ) مبتدأ، و(دَنَا) جملة فعلية، هي الخبر، و(هُنَا) منصوب بـ(دَنَا) أيضاً، و(بِالْغَيْبِ) على هذا متعلق بمحذوف، أي: «اقرأه بالغيب».

وأعربَه أبو عبد الله: حالاً من فاعل: (دَنَا)، وهو على قاعدته من^(٣) تجويز تقديم المعمول حيث لا يتقدم العامل^(٤).

ويجوز أن يكون: (عَمَّا يَعْمَلُونَ) مَفْعُولاً بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، و(بِالْغَيْبِ) متعلق به، أي: «اقرأه: عَمَّا يَعْمَلُونَ بالغيب»، ويجوز على هذا أن يكون: (بِالْغَيْبِ) حالاً من المفعول، أي: ملتبساً، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل الفعل المُقَدَّر، أي: «اقرأه ملتبساً بالغيب»، ويجوز أن يكون: (دَنَا) على هذه الأقوال كلها، إما مستأنفة، وإما حالاً، ومعه: «قد» مُقَدَّرَةٌ عند بعضهم^(٥).

(١) - الكشف: ٢٥٣/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢.

(٣) - في (ت): "في".

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢.

(٥) - كأبي عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٣/٢.

قوله: (وَعَيْبُكَ) مبتدأ، و(في الثاني) خبره، و(الثاني) صفة لموصوف محذوف؛ لدلالة ما تقدم عليه، أي: «وَعَيْبُكَ في عَمَّا يعملون الثاني»^(١).

و(دلا) جملة مستأنفة سبقت للثناء عليه، ويجوز أن يكون: (دلا) هو الخبر، جعل الغيب دلياً دَلَّوَهُ على سبيل التَّوَسُّعِ والمبالغة.

ومعنى: (دلا): أَخْرَجَ دَلَّوَهُ مَلَأَى، يقال: أدلاه، أي: أَرْسَلَهُ، و(دلاه) أَخْرَجَهُ مَلَأَى^(٢)، قال تعالى: ﴿فَأَدَّلَى دَلَّوَهُرُ﴾^(٣) أي: «أَرْسَلَهَا».

و(إِلَى صَفْوِهِ) متعلق بـ(دلا): جعل القراءة، والعلم بها كالماء الصافي، وجعل القارئ بمنزلة رجل أدلَّى دَلَّوَهُ إلى ذلك الماء الصافي^(٤)، ففاعل: (دلا) يجوز أن يكون ضمير القارئ، وإن لم يجر له ذكر؛ لدلالة الحال عليه^(٥).

وأن يكون ضمير (الغيب)؛ مجازاً واتساعاً، والهاء في: (صَفْوِهِ) تعود على (الغيب) جعله بمنزلة ماء صافٍ، والقصد بذلك كله الثناء على قراءة الغيب في الثاني؛ لظهوره بالاحتجاج المتقدم.

(١) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٥.

(٢) - انظر: اللسان: مادة "دلى" ٢٩٥/٥.

(٣) - سورة يوسف، الآية: ١٩.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤١/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤١/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

٤٦٣- خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ وَلَا يَعْبُدُونَ الْعَيْبُ شَائِعَ دُخْلًا

أخبر عن غير نافع أنهم قرءوا: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾^(١) بالتوحيد،

وفهم أن نافعاً يقرؤه بالجمع: ﴿خَطِيئَتُهُ﴾.

ثم أخبر عمّن رمز له بالشين المعجمة، والذال المهملة، من: (شَائِعَ دُخْلًا)، وهم الأخوان، وابن كثير أنهم قرءوا: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٢) / بالغيبة، فتعين لغيرهم الخطاب.

[ب/٣٨٠]

وقد اعترض على الناظم باعتراضين:

أحدهما: أنه لم يأت بواو فاصلة بين قوله: (وَعَيْبُكَ فِي الثَّانِي إِلَى صَفْوهِ دَلَا) وبين هذا البيت، فتوهم أن: «الحاء» من تئمة رمز القراءة الأولى.

وهذا الاعتراض ساقطٌ جداً، كيف يتوهم أن: «الحاء» من: (خَطِيئَتُهُ) رمزاً، وهي رمز الستة غير نافع، وقد تقدم رمز نافع، وأبي بكر، وابن كثير في قوله: (إِلَى صَفْوهِ دَلَا)، ولأن: (خَطِيئَتُهُ) مفهوم أنها من لفظ القرآن، فكيف يكون أولها رمزاً^(٣).

وأجاب أبو شامة: بأنه لا يُلبَس، «لأنه رمزٌ لنافع فيما قبله»^(٤).

يعني في قوله: (إلى) في آخر البيت قبل هذا.

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣)- انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني: ٣٠٣/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٢٨.

(٤)- إبراز المعاني: ٣٠٣/٢.

والاعتراض الثاني: أن ضدَّ التوحيد الجمع، والجمع تحته نوعان: سلامة،
وتكسير، فأيهما يريد؟^(١)، ويؤيد هذا الإلباس: أنه قرئ شاذاً: «خَطَايَاهُ»
تكسيراً^(٢).

وأجيب عنه: بأن شهرة القراءة مُعْنٍ عن ذلك، قال أبو شامة: ولو قال:

خَطِيئَاتُهُ وَحَدُّهُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ

لكان أحسن، لأن فيه التلفظ بقراءة، وتقييد أخرى^(٣).

وقال أبو عبد الله: «غير أن الجمع ينقسم إلى جمع سلامة، وجمع تكسير،
وليس في البيت ما يدل على تعيين أحدهما، ولذلك لم يخل من إلباس، وكأنه اعتمد
على اشتهاق قراءة نافع، وأنها بجمع السلامة، قال: ولو قال:

خَطِيئَاتُهُ التَّوْحِيدِ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ.

ولفظ بها مجموعة؛ لارتفع الإلباس، ولكن الرواية فيه إنما هي بلفظ التوحيد»
انتهى^(٤).

وهذا الذي قاله: حسن جداً، وقد يكون الناظم لفظ به كذلك، أعني:
«خَطِيئَاتُهُ» بصيغة جمع السلامة، فأمله على السامع فخفي عليه النطق بالألف
لخفتها فكتبها عنه: (خَطِيئَتُهُ) بالتوحيد.

وقد أجاب بعضهم بأن جمع السلامة أشرف من جمع التكسير، فهو المتبادر
إلى الذهن، فإذا قيل: «جَمْعٌ» تبادر إلى السلامة، فلما فهمنا الجمع بطريق الضدية
صرفناه إلى ما تبادر إليه الذهن؛ لأنه أشرف الجمعين^(٥).

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٢) - قراءة شاذة: منسوبة لبعض الشاميين في: مختصر الشواذ لابن خالويه: ص ١٥، وغير منسوبة في البحر
المحيط: ٤٤٥/١، والكشاف: ٢٨٩/١.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٠٣/٢.

(٤) - اللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٥) - انظر: شرح الجعيري: (خ) ٣٢٨، والسراج: ص ١٥٢.

وفيه نظر، إذ مَنَّ المتبادر ظاهر، وكونه أشرف الجمعين مُسَلَّم، لكنه لا ينهض في تبادر الذهن إليه، وقد تستنكر عبارة الناظم من جهة اللفظ حيث قال: (خَطِيئَتُهُ التَّوْحِيدُ) وهذا لا يلتفت إليه، وكذا لا يلتفت إلى من استنكر قوله: (التوحيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) بأن هذا لا يخطر بالبال لأحد البتة، فكيف يُسْتَبَشَع اللفظ به؟.

والوجه في توحيد: ﴿ خَطِيئَتُهُ ﴾: أنه أُريد به الجنس فكان للشمول، فهو مفرد مُؤَدِّ مُؤَدِّي الجمع مع خفته^(١)، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾^(٢).

والوجه في قراءة الجمع: أنه أراد أنواع الخطايا من: كُفْر، وهو أكثرها^(٣)، وغيره، ويناسبه / تَقَدُّمُ: الإحاطة^(٤).

وقال بعضهم^(٥): وَجَّهَ القراءتين يَنْبني على معرفة: السيئة والخطيئة، وفيهما أقوال:

أحدها: أنهما عبارتان عن الكفر بلفظين مختلفين.

الثاني: السيئة: الكفر، والخطيئة: الكبيرة.

الثالث: عكس الثاني^(٦).

(١) - انظر: الكشف: ٢٤٩/١، والموضح: ٢٨٤/١، والمحزر الوجيز: ٢٧٥/١، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

(٢) - سورة إبراهيم، الآية: ٣٤، والنحل، الآية: ١٨.

(٣) - في (ت): "أكبرها".

(٤) - انظر: الكشف: ٢٤٩/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٤، وفتح

الوصيد: ٦٤٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٣/٢.

(٥) - منهم: أبو عبد الله في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٦) - انظر هذه الأقوال في: جامع البيان للطبري: ٤٤٥/١، ٤٤٦، والبحر المحيط: ٤٤٥/١، ٤٤٦، والدر

المصون: ٤٥٧/١، واللآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

فَوَجَّهَ قِرَاءَةَ الْجَمْعِ عَلَى الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ، أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَطِيئَةِ: الْكُفْرَ، وَهُوَ مَفْرَدٌ^(١).

وعلى الوجه الثاني أن المراد به: جنس الكبيرة^(٢).

ووجه قراءة الإفراد على الوجه الأول والثالث أن المراد بالخطيئات: أنواع الكفر المتجددة كل وقت.

وعلى الوجه الثاني أن المراد به الكبائر، وهي جماعة^(٣).

وقيل المراد بالخطيئة: نفس السيئة المتقدمة فَسَمَّاهَا بِهِذَيْنِ الْأَسْمِينَ تَقْيِيحاً لَهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: «وَأَحَاطَ بِهَ خَطِيئَةٌ تَلُكُ السَّيِّئَةَ»، وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالسَّيِّئَةِ: الْكُفْرَ^(٤).

وهذه الآية قيل: في الكفار خاصة [لقوله]^(٥): ﴿فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ

النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٦)، ولأنها نزلت جواباً لليهود حين قالوا:

﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾^(٧)، قيل: أربعين يوماً، وهم يزعمون

أنهم إنما يعذبون عدد أيام عبادة العجل، وكانت أربعين يوماً، وقيل: «بل قالوا: نُعَذَّبُ

سبعة أيام»، قالوا: «لأن الدنيا سبعة آلاف سنة فَنُعَذَّبُ مَكَانَ كُلِّ أَلْفِ سَنَةٍ يَوْمًا»،

فأكذبهم الله تعالى في كلتا مقالاتهم، بأن مَنْ كَانَ هَذَا حَالَهُ خُلِدَ فِي النَّارِ^(٨).

(١) - انظر: الحجة للفارسي: ١١٨/٢، ١١٩، والآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢، وكتر الجعبري: (خ) ٣٢٨.

(٢) - في (ت): "الكثيرة". وانظر: الكشف: ٢٤٩/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٢.

(٣) - انظر: الآلئ الفريدة: ٥٣٤/٢.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤٢/٢.

(٥) - في كلتا النسختين: "كقوله"، وما أثبتته لعله الصواب لموافقة السياق.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٨١.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٨٠.

(٨) - انظر: جامع البيان للطبري: ٤٤٠/١، ٤٤١، وتفسير القرطبي: ١٤/٢، وتفسير ابن كثير: ١١٨/١،

والمحرر الوجيز: ٢٧٤/١.

وقال آخرون: هي في العصاة، ويُراد بالخلود: المُكث الطويل، وهذا غير ظاهر لأن الظواهر تُردُّه^(١).

والوجه في قراءة: ﴿لَا يَعْبُدُونَ﴾ بالغيبة: مراعاة الاسم الظاهر في قوله:

﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٢) فأخبر عنهم إخبار الغائبين^(٣).

والوجه في قراءته بالخطاب: حكاية حال ما خوطبوا به، كأنه قيل: «قلنا لهم: لا تعبدون إلا الله»^(٤).

والغيب، والخطاب في نحو هذا كثير كقولك: «قلت لزيد: لا يضرب^(٥) أحداً،

ولا تضرب» غيبة وخطاباً^(٦)، ومثله ما سيأتي - إن شاء الله تعالى - في سورة آل

عمران: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾^(٧) غيبة،

وخطاباً، وقد يلتزم أحد الأمرين كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا

لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ﴾^(٨) فأتى بالغيبة، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا

يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾^(٩) فأتى بالخطاب^(١٠).

(١) - انظر: المحرر الوجيز: ٢٧٥/١، والبحر المحيط: ٤٤٦/١.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، والكشف: ٢٤٩/١، وشرح الهداية: ١٧٢/١، ومعاني القراءات

للأزهري: ص ٥٤، واللائئ الفريدة: ٥٣٥/٢.

(٤) - انظر: كشف المشكلات: ٢٠٧/١، ومعاني الزجاج: ١٦٢/١.

(٥) - في الأصل: "تضرب" والمثبت من (ت).

(٦) - انظر: الموضح: ٢٨٥/١.

(٧) - سورة آل عمران، الآية: ١٢.

(٨) - سورة الجاثية، الآية: ١٤.

(٩) - سورة هود، الآية: ١٢١.

(١٠) - انظر: إبراز المعاني: ٣٠٤/٢، ومعاني الفراء: ٥٤/١.

قال أبو شامة: «وذلك قريب من قولهم: «يا تميم كلکم»، و«يا تميم کلهم»، بالخطاب والغيبة، نظراً إلى النداء، وإلى الاسم»^(١).

وقيل: الخطاب على الالتفات، وحكمته أنه أدعى لقبول المخاطب الأمر والنهي الواردین عليه^(٢).

وجعل أبو البقاء^(٣) الخطاب على إضمار القول، أي: «قلنا لهم لا تعبدون إلا الله»، والالتفات أوضح، وأحسن.

/ وارتفع هذا الفعل في قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾^(٤) في كلتا القراءتين من ثمانية [٣٨١/ب]

أوجه:

أحدها^(٥): أنه جواب القسم الذي تضمنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ

بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٦) فالتقدير: «وَإِذْ أَقْسَمْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا يَعْبُدُونَ، أَوْ لَا تَعْبُدُونَ».

والثاني^(٧): أنه خير في معنى: النهي، كأنه قيل: «لا تعبدوا، أَوْ لَا يَعْبُدُوا»^(٨) إلا الله، ويشهد لذلك صريح النهي في قراءة مَنْ قرأ: «لا تعبدوا» بحذف النون^(٩).

(١) - إبراز المعاني: ٣٠٤/٢، ٣٠٥.

(٢) - انظر: البحر المحيط: ٤٥٠/١.

(٣) - التبيان في إعراب القرآن: ٧٧/١.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٥) - انظر هذا الوجه في: الكشاف: ٢٩٠/١، ومعاني الزجاج: ١٦٢/١، ومعاني الفراء: ٥٤/١.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٧) - انظر هذا الوجه في: إبراز المعاني: ٣٠٤/٢، والتبيان: ٧٨/١، والمحزر: ٢٧٧/١، والبحر: ٤٥١/١،

والكشاف: ٢٩٠/١، والدر المصون: ٤٥٨/١.

(٨) - في الأصل: "تعبدوا"، والمثبت من (ت).

(٩) - وهي قراءة شاذة، قرأ بها: أبي، وابن مسعود رضي الله عنه انظرها في: مختصر الشواذ لابن خالويه: ص ١٥،

والمحرر الوجيز: ٢٧٦/١، والبحر: ٤٥٠/١، والكشاف: ٢٩٠/١، ومعاني الفراء: ٥٣/١، ومعاني الزجاج:

١٦٢/١.

وجيء الخبر بمعنى: النهي كثير كمجيئه بمعنى: الأمر، من ذلك قوله تعالى:
﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾^(١)، ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾^(٢) أي: لِيُرْضِعْنَ،
وَلِيَتَرَبَّصْنَ، لعل ذكرهما في غير هذا التصنيف^(٣).

كما أنه قد يجيء الأمر في معنى: الخبر كقوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾^(٤)
إذ السباري لا يأمر نفسه^(٥)، وفائدة مجيء الأمر والنهي بلفظ الخبر: المبالغة، كأنه
سُورِعَ فيهما إلى ما أمر به وإلى ما نُهي عنه [فَوَجِدَا وَفُرِعَ مِنْهُمَا]^(٦)، فَأُخْرِجَا فِي
صورة أمر قد تحقق ووجد بلفظ الخبر^(٧).

الثالث^(٨): أنه مرفوع على إسقاط «أن» الناصبة، إذ التقدير: «أن لا يعبدوا»،
وإذا سقطت «أن» جاز في المضارع الرفع والنصب، والأول أفصح.
ومن ورود الوجهين قول: طرفة بن العبد^(٩):

(١) - سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٣) - والعللة التي ذكرها في ذلك: قوله: "أنا وجدنا مرضع لم يرضع أولادهن، ومطلقات لم يتربصن".
انظر: الدر المصون: ٤٣٧/٢، وأشار في عمدة الحفاظ: مادة: "ر ض ع": ٩٥/٢، إلى أنه استوفى هذه
المسألة في: "الدر المصون"، وكتابه: "القول الوجيز"، وسوف يتحدث المؤلف فيما سيأتي عن هذه العلة
كذلك في هذا المصنف. انظر: ص ٥٣٣ من هذه الرسالة.

(٤) - سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٥) - انظر: الكشاف: ٤٨/٤.

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: الكشاف: ٢٩٠/١، والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ص ٤٥، وأسرار البلاغة للجرجاني:
ص ٨٠.

(٨) - انظر هذا الوجه في: المحرر: ٢٧٧/١، والبحر: ٤٥١/١، ٤٥٠، والدر المصون: ٤٥٩/١.

(٩) - هو: أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي، شاعر جاهلي، قُتل شاباً سنة: ٦٠
قبل الهجرة. انظر: الشعر والشعراء: ص ١١٤، والأعلام: ٢٢٥/٣.

والبيت: في ديوانه: ص ٣٢، وجامع البيان للطبري: ٤٤٨/١، والكتاب: ٩٩/٣، ١٠٠، ومعاني الأخفش:
٣٠٨/١، ومغني اللبيب: ٤٢١/٢، وشذرات الذهب: ص ١٨٢، والمقتضب: ٣٨٥/١، وشرح المفصل:

ألا أيُّ هذا الزَّاجِرِ أَحْضَرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللِّذَاتِ هَلْ أَتَتْ مُخْلَدِي؟.

الأصل: «أَنْ أَحْضَرَ» فحذفت: «أَنْ»، فمن ثم رُوي: «أَحْضُرُ» رفعاً، ونصباً^(١).

وقد التزمت العرب رَفَعَ المضارع بعد حذف: «أَنْ»، في قولهم:

«تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٢).

يريدون: «أَنْ تَسْمَعُ»، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾

^(٣) وإلا لزم الإخبار عن الفعل، ولا يُجيزُهُ بَصْرِي^(٤).

الرابع^(٥): في موضع نصب على الحال من: ﴿بَنَى إِسْرَائِيلَ﴾^(٦) وفيها

حينئذٍ وجهان:

= (٧/٢)، (٢٨/٤)، (٥٢/٧)، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٩١/٢، وشرح التسهيل: ٥٠/٤، وشرح

ابن عقيل: ٣٣٣/٢، وشرح التصريح: ٣٩١/٢، والدرر اللوامع: ٧/١، واللسان: مادة "دنا": ٣١٠/٥.

(١) - الرفع: رواية البصريين، والنصب: رواية الكوفيين، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩١/٢،

وشرح التسهيل: ٥٠/٤، وشرح ابن عقيل: ٣٣٣/٢.

(٢) - من أمثال العرب، يُضْرَبُ: لِمَنْ "سُمِعَتْهُ خَيْرٌ مِنْ رُؤْيَيْهِ". انظر: جمهرة الأمثال: ٢٦٦/١، وهو في:

الكتاب: ٤٤/٤، والخصائص: ٤٣٤/٢، وشرح التسهيل: ٥٠/٤، وأوضح المسالك: ١٧٨/٤.

(٣) - سورة الروم، الآية: ٢٤.

(٤) - أي: لا يميزون النصب بعد إسقاط: "أَنْ"، خلافاً للكوفيين فإنهم يميزونه مستدلين بقراءة ابن مسعود

السابقة. انظر المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩١/٢، وشرح المفصل: ٥٢/٧، وشرح التسهيل:

٥٠/٤، وشرح التصريح: ٣٩١/٢، والدرر المصون: ٤٦١/١.

(٥) - انظر هذا الوجه في: المحرر: ٢٧٧/١، والبحر: ٤٥٠/١، الدرر المصون: ٤٥٨/١، والبيان: ٧٧/١،

واللآلئ الفريدة: ٥٣٥/٢.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

أحدهما: أنها حال مقارنة، بمعنى: «أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد»، قاله: قَطْرُبُ^(١) والمبرد^(٢)، وتبعهما أبو البقاء^(٣)، وغيره.

والثاني: أنها حال مقدرة، بمعنى: «أخذنا ميثاقهم مُقَدَّرِينَ التوحيد أبداً ما عاشوا»^(٤).

وجعلها أبو عبد الله: حالاً مقدرة مصاحبة معاً، فقال: «وقيل ارتفاعه لأنه في موضع الحال، والتقدير: مُوَحِّدِينَ، وهي حال مصاحبة مُقَدَّرَةٌ لأنهم كانوا وقت أخذ العهد عليهم موحدين، والتزموا الإقامة على التوحيد، ويجوز أن يكون حالاً مصاحبة فقط على أن يكون التقدير: ملتزمين الإقامة على التوحيد أبداً ما عاشوا» انتهى^(٥).

فقد جعلها ثلاثة أوجه، والنحويون لا يعرفون الحال / إلا منقسمة قسمين: إما [أ/ ٣٨٢] مقارنة، وهي التي عني بقوله: «المصاحبة»، وإما مقدرة، أما كونها مقدرة مقارنة^(٦) معاً فلا.

ثم قوله في كل منها: تقديره: «ملتزمين الإقامة على التوحيد»، أو «ملتزمين التوحيد أبداً ما عاشوا»، غير ظاهر؛ لأنها بمعنى واحد، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك: «ملتزمين الإقامة على التوحيد»، أو «ملتزمين التوحيد أبداً ما عاشوا»، وهذه حال مصاحبة.

وقد اعترض على من جعلها حالاً من: ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ بأن الحال من المضاف إليه ممتنعة، أو ضعيفة، إلا في مواضع استثنائها بعضهم هذا ليس منها، فإن

(١) - هو: أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد النحوي، المعروف بـ"قَطْرُب"، أحد علماء اللغة والنحو والأدب، لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر، له: "المثلث"، و"الأصوات"، و"الصفات"، وغيرها، ت: ٢٠٦هـ. انظر: إنباه الرواة: ٢١٩/٣، وبغية الوعاة: ٢٤٢/١.

(٢) - انظر: المقتضب: ١٣٤/١.

(٣) - انظر: التبيان: ٧٧/١.

(٤) - انظر: التبيان: ٧٧/١، والبحر: ٤٥٠/١.

(٥) - اللآلئ الفريدة: ٥٣٥/٢، ٥٣٦.

(٦) - في (ت): تقدم وتأخير والعبارة هكذا: "مقارنة مقدرة"، وانظر: شرح الأشموني: ٤٥/٢.

قيل: بل هذا من تلك المواضع لأن المضاف إليه معمول في المعنى للمضاف، وذلك أن: ﴿مِثْقًا﴾ إما مصدر أو في حكم المصدر، فيكون المضاف إليه فاعلاً، أو مفعولاً^(١).

فالجواب: أن من شرطِ إعمالِ المصدرِ غيرِ الواقعِ مَوْقعِ الفعلِ [أَنْ يَنْحَلَّ]^(٢) لحرفِ مصدرِي وفعلٍ، وهذا غيرِ محتملٍ لهما، ألا ترى أنك لو قَدَّرت: «وإذ أخذنا أن نواثق بني إسرائيل أن يواثقنا بنو إسرائيل»، لم يصح، بدليل: أنك إذا قلت: «أَخَذْتُ عِلْمَ زَيْدٍ» لم يَجُزْ تقديره: «بأن يعلم زيد».

ولذلك منَعَ ابن الطراوة^(٣) في ترجمة سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»^(٤) أن يقدَّرَ المصدرُ بحرفِ مصدرِي والفعل، وردَّ وأنكر على مَنْ أجازَه.

الخامس^(٥): أنه جواب لقَسَمٍ مُقَدَّرٌ دَلَّ عليه لفظ: «الميثاق»، أي: استخلفناهم، وقلنا لهم بالله^(٦) لا يعبدون، وهذا قول لسيبويه^(٧)، وتابعه عليه الكسائي، والفراء^(٨)، والمبرد^(٩).

(١)- انظر: البحر: ٤٥٠/١، والدر المصون: ٤٥٩/١.

(٢)- في كلتا النسختين: "أن يحلّه"، والمثبت من البحر: ٤٥٠/١، والدر المصون: ٤٥٩/١، لأن السمين ناقل هذا الإعتراض بجوابه من شيخه أبي حيان.

(٣)- هو: أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي، ابن الطراوة، كان نحويًا ماهرًا، وأديبًا بارعًا، له آراء في النحو تفرَّد بها، ت: ٥٢٨ هـ. انظر: إنباه الرواة: ١١٣/٤، بغية الوعاة: ٦٠٢/١.

(٤)- الكتاب: ١٢/١.

(٥)- انظر هذا الوجه: في جامع البيان للطبري: ٤٤٨/١، ومعاني الأخفش: ٣٠٧/١، ومعاني الفراء: ٥٤/١، والكتاب: ١٠٦/٣، وكشف المشكلات: ٢٠٦/١، والدر المصون: ٤٥٩/١.

(٦)- "بالله" سقطت من النسختين، والمثبت من: الكتاب: ١٠٦/٣، ومعاني الأخفش: ٣٠٧/١.

(٧)- الكتاب: ١٠٥/٣، ١٠٦.

(٨)- معاني القرآن للفراء: ٥٤/١.

(٩)- المقتضب: ١٥٠/١.

السادس^(١): أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب لأنها مُفسّرة لأخذ الميثاق، وذلك أنه تعالى لَمَّا ذَكَرَ أخذ الميثاق منهم كان فيه إيهام للميثاق ما هو؟ ففسّر بهذه الجملة.

السابع^(٢): أن «أن» وما في حيزها في محل جر أو نصب بعد إسقاط الخافض، أعني: «أن» المقدّر^(٣) قبل الفعل المضارع، والتقدير: «ميثاق بني إسرائيل على أن لا يعبدوا»، أو «بأن لا يعبدوا» فحذف الخافض، فجرى فيه الخلاف المشهور بين سيبويه، والخليل^(٤)، وغيرهما^(٥)، ثم حذف: «أن» فارتفع الفعل المضارع.

الثامن^(٦): أن الأصل «أن لا يعبدون» و«أن» هذه مُفسّرة لا ناصبة، ثم حذف: «أن» المُفسّرة، قاله: الزمخشري^(٧). وفيه نظر، لأن: «أن» المُفسّرة لا تحذف، وفي الآية كلام أكثر من هذا ذكرته في غير هذا الموضوع^(٨).

قوله: (خَطِيئَتُهُ) مبتدأ، و(التَّوْحِيدُ) يجوز أن يكون مبتدأ ثانياً، و(عَنْ غَيْرِ نَافِعِ) خبره، والجملة خبر الأول، والعائد إما مُقدّر، أي: «التوحيد فيه»، كقولهم: «السَّمْنُ مَتَوَانٌ بِدِرْهِمٍ»، أي: «مَتَوَانٌ مِنْهُ»^(٩)، وإما قامت: «أل» مقامه، أي: توحيد.

وأن يكون: (التَّوْحِيدُ) بدلاً منه، و(عَنْ غَيْرِ نَافِعِ) خبر الأول، / ويكون هذا [٣٨٢/ب] بدل اشتغال، ولا بد حينئذٍ من عائد أيضاً، والكلام فيه كما مرّ من الوجهين.

(١) - انظر هذا الوجه في: البحر: ٤٥١/١، والدر المصون: ٤٥٨/١.

(٢) - انظر هذا الوجه في: البحر: ٤٥١/١، والتبيان: ٧٧/١.

(٣) - في (ت): "المقدرة".

(٤) - هو: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري، صاحب العربية والعروض، وأستاذ سيبويه، له كتاب: "العين"، و"العروض"، و"الشواهد"، ت: ١٧٥هـ. انظر: إنباه الرواة: ٣٧٦/١، وبغية الوعاة: ٥٥٧/١.

(٥) - سبقت الإشارة لهذا الخلاف قريباً ص: ٢٧٦.

(٦) - انظر هذا الوجه في: البحر: ٤٥٠/١، والكشاف: ٢٩٠/١.

(٧) - الكشاف: ٢٩٠/١.

(٨) - انظر: الدر المصون: ٤٥٧/١، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١.

(٩) - انظر: شرح الأشموني: ١٨٤/١، وشرح ابن عقيل: ١٩١/١، اللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

وأن يكون: (التَّوْحِيدُ) نعتاً على تقدير حذف مضاف، أي: «حَطِيبَتُهُ ذُو التَّوْحِيدِ»، ويكون: (عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) خبر الأول أيضاً، وتقدّم ما فيه من البحث. قوله: (وَلَا يَعْْبُدُونَ) مبتدأ، و(الغَيْبِ) يُرَوَى رفعاً ونصباً، فإن رويناه: رفعاً كان مبتدأ ثانياً، و(شَايِعٍ) خبره، والجملة خبر الأول، والكلام في العائد كما تقدم في نظيره، أي: «الغيب فيه»، أو «غيبه»^(١). ويجوز أن يكون بدلاً من: (لَا يَعْْبُدُونَ) بدل اشتمال، والعائد كما تقدم، ويجوز أن يكون: (الغَيْبِ) نعتاً له أيضاً بالتأويل المذكور، و(شَايِعٍ) هو الخبر. والحاصل: أنه كل ما جاز في الجملة - وهي قوله: (حَطِيبَتُهُ التَّوْحِيدُ عَنْ غَيْرِ نَافِعٍ) - جاز في هذه أيضاً.

وقد جَوَّزَ أبو شامة^(٢) في: (التَّوْحِيدِ) أن يكون: نعتاً، ولم يذكر البدل، وفي (لَا يَعْْبُدُونَ الغَيْبِ) ذَكَرَ البدل، ولم يَذْكَرِ النعت، ولا الابتداء، ولا فرق بينهما كما ترى.

و(شَايِعٍ) معناه: تَابِعٌ^(٣)، وفاعله ضمير عائد على: (الغَيْبِ).

و(دُخْلًا): فيه وجهان: أحدهما: أنه حال من فاعل: (شَايِعٍ)^(٤).

والثاني: أنه مفعول: (شَايِعٍ)^(٥)، وهذان الوجهان جائزان على كل إعراب من الأعراب الثلاثة، أعني كون: (الغَيْبِ) بدلاً، أو نعتاً، أو مبتدأ، وإذا أعربنا: (دُخْلًا) حالاً، كان مفعول: (شَايِعٍ) مُقَدَّرًا، أي: تابع ما قبله في^(٦) الغيب.

(١) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٠٣/٢، ٣٠٤.

(٣) - انظر: اللسان: مادة: "شيع" ١٧٦/٨.

(٤) - فتح الوصيد: ٦٤٣/٢، واللائق الفريدة: ٥٣٦/٢.

(٥) - فتح الوصيد: ٦٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٦.

(٦) - في (ت): "من".

فإن قلت: أبو شامة لم يذكر هذين الوجهين إلا مع إعراب: (الغَيْب) بدل
اشتمال.

والجواب: أنه لم يَذْكُرْ غير البدل، فقال: «والدُّخْلُ: الدَّخِيلُ الذي يُدَاخِلُكَ
في أموركَ، وهو حال من الضمير في: (شَايَع)، والضمير عائد على: (الغَيْب)، أو
على: (لا يَعْبُدُونَ)، فإن عاد على: (الغَيْب) كان: (لا يَعْبُدُونَ): مبتدأ، و(الغَيْب)
مرفوع على أنه [مبتدأ ثان، أو] ^(١) بدل منه: بدل اشتمال، نحو: «زيد ثوبه حسن»،
أي، الغيب فيه تابع ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ^(٢) أي: تابعه
في حال كونه دخلاً ^(٣) [ليس بأجنبي، ويجوز أن يكون: (دُخْلًا): مفعولاً على
هذا] ^(٤)، أي: تابع دخيلاً له، وهو ما قبله من الغيبة». انتهى ^(٥).

وإن رويننا: (الغَيْبَ) بالنصب فيكون الفاعل لـ(شَايَع) ضميراً عائداً على:
(لا ^(٦) يَعْبُدُونَ)، و(الغَيْبَ) مفعوله، أي: «لا يعبدون تابع الغيب»، ويكون: (دُخْلًا)
على هذا حالاً فقط ^(٧).

وقد عرفت معنى: «الدُّخْلُ»، وهو الذي يُدَاخِلُ المرء في أمره، ويُبَاطِنُهُ ^(٨).
واختار أبو عبد الله رواية النصب، قال: «لعدم الحذف معه» ^(٩).

(١) - ما بين المعكوفتين زيادة من: "إبراز المعاني" لا بد منها.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣) - "دخلاً" سقطت من (ت).

(٤) - ما بين المعكوفتين زيادة من: "إبراز المعاني" لا بد منها.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٠٤/٢.

(٦) - "لا" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤٣/٢.

(٨) - انظر: اللسان: مادة: "دخّل" ٢٢٩/٥، وفتح الوصيد: ٦٤٣/٢، واللائئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

(٩) - الللائئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

أي: مع النصب، ويعني بـ«الحذف» حذف العائد لأنه لم يعرب:

(الغَيْب) في رواية الرفع إلا مبتدأ، و(شَايِع) خبره^(١)، وكذا إذا / أعربناه بدلاً، أو نعتاً فلا بد من الحذف، فلذلك كان النصب أرجح على كل تقدير.

وقد يقال: إذا قلنا: إن «أل» قائمة مقام الضمير، وأن التقدير: «غَيْبُهُ» فلا حذف، وفيه نظر، إذ لقائل أن يقول: فيه حذف العائد، وتعويض غيره مقامه، ففيه حذف في الجملة، أو يقال: لَمَّا قام غيره مقامه لم يُبَال بحذفه.

٤٦٤ - وَقُلْ حَسَنًا شُكْرًا وَحُسْنًا بِضْمَةٍ وَسَاكِنِهِ الْبَاقُونَ وَاحْسِنُ مَقُولًا

أمر أن يُقال، أي: يُقرأ: ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾^(٢) بفتح الحاء، والسين، على ما لفظ به لمن رمز له بالشين المعجمة، من: (شُكْرًا)، وهما الأخوان، وأن يُقرأ للباقيين بِضْمِ الحاء، وسكون السين، على ما لفظ به أيضاً، وقيد به من الضم والسكون.

واعلم: أنه يُؤخَذ من ضِدِّ تقييد قوله: (بِضْمَةٍ وَسَاكِنِهِ) أن قراءة الأخوان بفتح الحاء والسين معاً، وذلك أن ضِدَّ الضم: الفتح، وضِدَّ السكون: الحركة المطلقة، والحركة المطلقة هي: الفتح، ولكن هذا عكس فعله في أبيات هذه القصيدة كلها؛ لأنه يذُكر القيود للمذكورين ويُؤخَذ ضد القيود لمن لم يذكرهم، وهنا أخذنا القيود لمن لم يذكرهم بالرمز، وهم الباقون، وأخذنا بضدَّ القيود لمن ذكرهم بالرمز، وإنما قلنا: هذا واحتجنا إليه؛ لأن لفظه بقوله: (وَقُلْ حَسَنًا) لا يُؤمن تغيير حركاته في الكتابة، فيُقرأ: «حُسْنًا» بضميتين إذ ليس في لفظه ما يدفع أن يُقرأ كذلك^(٣).

قال أبو عبد الله - مُقَرَّرًا ما ذكرته -: «غير أن لفظه بذلك عارٍ عن الجلاء؛ لاحتمال تَغْيِير شَكْلِهِ إذا كُتِب، أو لَعَدَم شَكْلِهِ، فَرُبَّمَا قُرِئ: «حُسْنًا» بضميتين لصحة

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٨٣.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢، وكتر الجعيري: (خ) ٣٢٩، وشرح الملا علي قارئ: (خ) ١٧٤.

وزنه ومعناه، ولو حُقِّقَتْ روايته ولم يُغَيَّر شكله لم يكن فيه دليل على القراءة الأخرى، ولذلك قَيَّدَها بالضم والإسكان، وأفاد بذلك بيان ما لفظ به من قراءة حمزة والكسائي، لأنها يَتَعَيَّن فيها فتح الحاء والسين على ما قرَّره.

وطريق هذا البيت مخالف لطريق أبيات القصيدة، لأن طريق أبيات القصيدة تَقْيِيد قراءة المذكورين، والدلالة على طريق الباقيين بذلك، وطريق هذا البيت تَقْيِيد قراءة الباقيين، والدلالة على طريق المذكورين بذلك، قال: وهي طَرِيقَةٌ حَسَنَةٌ أتى بها على حَسَب ما تَأْتَى له. انتهى^(١).

قلت: ولقائل أن يقول: قوله: «لا احتمال تَغْيِير شكله . . . إلى آخره»، هذا وارد في كل ما استغنى بلفظه عن تَقْيِيدِهِ، فإنه يُمَكِّن أن يَأْتِيَ فيه ما ذَكَر.

وأيضاً فلو قال قائل: ما ذكرت من أنه يُؤَخِّد للباقيين القيود، وللمذكورين ضدَّ القيود يَنبَغِي أن لا يُجَوِّز؛ لأنه مُخَالِف لقاعدة الناظم، / وقاعدة أبيات قصيدته من [ب/٣٨٣] أولها إلى آخرها، فلا يَنبَغِي أن يعتبر، ويكون الناظم استغنى عن تقييد قراءة الأخوين بلفظه بها، ونَصَّ على قراءة الباقيين؛ لأنها لا تُفْهَم من قراءة الأخوين.

وقال أبو شامة: «ثم بيَّن قراءة الباقيين، وقَيَّدَها بالضم والإسكان، ولزِم من ذلك تَقْيِيد القراءة الأخرى، وإن كان لَفْظُهَا قد جَلَا عنها، لأن الضمَّ ضِدُّه: الفتح، والإسكان ضِدُّه: التحريك المطلق، والتَّحْرِيك المطلق هو: الفتح، وكان يمكنه جَعْل هذا البيت، والذي بعده واحداً، فيقول:

وَقُلْ حَسَنًا شُكْرًا وَحَسَنًا سِوَاهُمَا وَتَظَاهَرُوا تَظَاهِرًا خَفًّا ثَمَلًا

ويكون قد حَذَف النون للضَّرورة، كقوله: (وَقُلْ فَطْرَن) ^(٢) ولم يَقْرَأ أَحَدٌ بحذف الياء] انتهى^(٣).

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٣٦/٢.

(٢) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٣٩٦)، "باب ياءات الإضافة".

(٣) - إبراز المعاني: ٣٠٥/٢، وانظر: السراج: ص ١٥٢.

وفي كلامه هذا ما تقدم من اللبس، ثم قوله: «كقوله: (وَقُلْ فَطَّرَن) ولم يقرأ أحد بحذف الياء»،^(١) ليس قياساً صحيحاً؛ لأن حذف الياء كثر كثيراً شائعة قراءة ولغة، وإن أُنْفِقَ أن أحداً لم يقرأ بحذفها، وأما حذف نون الرفع لغير مقتضى صناعي، فلم يرد قراءة ولا لغة إلا شيء لم يُعْتَدَ به في الشعر نَبَّهَتْ عليه في غير هذا الموضوع^(٢)، فلا يلزم من ارتكابه شيئاً جائزاً في اللغة الفاشية ارتكاب ما لا يجوز لغة، والضرورة غير واردة علينا.

والوجه في قراءة ﴿حَسَنًا﴾ بفتحيتين: أنه نعت مصدر محذوف، أي: «قولاً حَسَنًا»، و«حَسَن» في الصفات كَبَطَلٌ وبابه^(٣).

والوجه في قراءته بضممة وسكون: أن يكون صفة أيضاً على: «فُعْل»، كـ«الحُلُو»، و«المُرِّ»، فيكون نعت مصدر محذوف، ويكون حينئذ: «الحُسْن»، [و«الحَسَن»]^(٤) لغتين في معنى واحد كـ«العَرَب، والعُرْب»، و«العَدَم، والعُدْم»، و«البَخْل، والبُخْل»، و«الحَزَن، والحُزْن»، و«الرُّشْد، والرُّشْد»^(٥).

وقيل: بل هو مصدر على وزن: «فُعْل» كـ«شُكْر»، و«نُكْر»، وحينئذ فيكون نعتاً محذوف، إما على المبالغة^(٦)، وإما على حذف مضاف، أي: «قَوْلًا ذَا

(١) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) - في: الدر المصون: ١٦/٥، ١٧، وانظر هذه المسألة في: الخصائص لابن جني: ٣٨٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٥٢/١

(٣) - انظر: الكشف: ٢٥٠/١، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٣، والموضح: ٢٨٦/١، والإتحاف: ٤٠١/١، وإيجاز البيان للنيسابوري: ١٠١/١.

(٤) - ما بين المعكوفتين زيادة مني يقتضيهما السياق.

(٥) - انظر: الكشف: ٢٥٠/١، والحجة للفارسي: ١٢٧/٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٠٢/١، ومعاني الأخفش: ٣٠٩/١.

(٦) - انظر: الموضح: ٢٨٦/١، والإتحاف: ٤٠١/١، والبحر: ٤٥٣/١، واللائح الفريدة: ٥٣٧/٢.

حُسْنٌ»^(١)، والحَسَنَ ضِدُّ الْقُبْحِ، ويجوز أن يكون المصدر واقعاً مَوْعِ الصِّفَةِ^(٢)،
والأوجه الثلاثة مَقُولَةٌ وَمَنْقُولَةٌ فِي: «رَجُلٌ عَدْلٌ»^(٣).

وقيل: بل هو مصدر على معنى: العامل، إذ التقدير: «وَأَحْسِنُوا الْقَوْلَ لِلنَّاسِ
حُسْنًا»^(٤)، وفيه تَكَلُّفٌ.

وقد قُرِئَ «حُسْنًا» بضمين، وتنوين^(٥)، و«حُسْنِي» بضمّة وسكون دون
تنوين^(٦)، وفيها بحثٌ طويلٌ حَرَّرْتَهُ فِي غير هذا الموضوع^(٧).

قوله: (وَقُلْ) معناه: اقرأ وأتل، و(حَسَنًا) مفعوله، و(شُكْرًا) فيه وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ: حال، أي: «قل ذلك حال كونك شاكراً»، ففي: (شُكْرًا):
ثلاثة الأوجه المذكورة في: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، أي: «ذا شُكْرٍ»، أو هو: «نَفْسُ الشُّكْرِ»، أو
«أَوْعَعَ شُكْرًا مَوْعِ شَاكِرًا».

(١) - انظر: الكشف: ٢٥٠/١، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والحجة للفارسي: ١٢٧/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٧/٢.

(٣) - قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: «مررت برجلٍ عَدْلٍ»، مؤول إما على وضع: "عَدْلٍ"، موضع:
"عادل"، أو على حذف مضاف، أي: "ذِي عَدْلٍ"، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً. شرح
ابن عقيل باختصار: ١٨٦/٢، وانظر: أوضح المسالك: ٢٧٨/٣.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٧/٢.

(٥) - قراءة شاذة: منسوبة إلى عطاء بن أبي رباح، وعيسى بن عمر في: مختصر الشواذ لابن خالويه: ص ١٥
، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري: ١٨٢/١، والبحر: ٤٥٣/١، وتفسير القرطبي: ٢٠/٢، والمحرم الوجيز:
٢٧٨/١.

(٦) - قراءة شاذة: منسوبة إلى أبي، وطلحة بن مصرف، في البحر: ٤٥٣/١، والكشاف: ٢٩٠/١، والمحرم:
٢٨٧/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٢٦/١، وضعّفها كل من العكبري في إعراب الشواذ: ١٨٢/١،
والزجاج في معانيه: ١٦٤/١، والأخفش في معانيه: ٣٠٩/١، وسيبويه في كتابه: ٣٦٤/٤، والنيسابوري في
إيجاز البيان: ١١٠/١.

(٧) - انظر: الدر المصون: ٤٦٦/١، ٤٦٧.

وفيه أمرٌ معنوي، وهو أن الإنسان مأمور بأن يقول قولاً حسناً^(١)، كما في التفسير إذ اليهود أمرُوا أَنْ يَقُولُوا صِدْقًا، وَعَدْلًا فِي / نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وصفته، ولا يُبَدِّلُوهَا، وَلَا يُغَيِّرُوهَا^(٢)، أو أنهم يأْمُرُونَ بالمعروف وينهون عن المنكر^(٣)، وهذا أَحْسَنُ القول.

والثاني: أن: (شُكْرًا) مفعول من أجله، أي: «قل ذلك لأجل شُكْرِ الله تعالى وحمده، لأن وفَّقَكَ لنقل ذلك»^(٤).

قوله: (وَحُسْنًا) مفعول فعلٍ مُقَدَّر، (والباقون): فاعله، والتقدير: «وقرأ: حُسْنًا الباقون».

وقوله: (بِضْمَةٍ) متعلقٌ بذلك الفعل المُقَدَّر كما تقول: «قرأ فلان بالحرف الفلاني»، أو يكون مُتَعَلِّقًا بمحذوف على أنه حال من المفعول، أي: «مُلْتَبِسًا بِضْمَةٍ»، فالهاء تُعَوِّد على المفعول.

(وَسَاكِنِهِ) عَطْفٌ على: (بِضْمَةٍ)، واسم الفاعل هنا واقع مَوْقِعِ المصدر، أي: «وَسُكُونِهِ»، كقولهم: «أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ»، أي: «أَقِيَامًا»، في أحد الوجهين^(٥). ويجوز أن يكون مُلْتَبِسًا بذي ضمِّه وَسَاكِنِهِ، فَتُعْطَفُ^(٦) صفة على مثلها.

قال أبو شامة: «ثم لو قال: «وإِسْكَانِهِ الباقون»، أو «وَيُسْكِنُهُ»، لكان أولى من قوله: (وَسَاكِنِهِ)، ليعطِفَ مَصْدَرًا على مثله، قال: ولا يصح ما ذكره إلا بتقدير: بذي

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٤٤/٢، واللائي الفريدة: ٥٣٧/٢.

(٢)- انظر: جامع البيان للطبري: ٤٥١/١، ٤٥٢، وتفسير القرطبي: ٢٠/٢.

(٣)- انظر: المحرر الوجيز: ٢٧٨/١، وتفسير ابن كثير: ١٢٠/١.

(٤)- انظر: اللائي الفريدة: ٥٣٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٧.

(٥)- انظر: شرح التسهيل: ٨١/٣، والخصائص لابن جني: ٢٥٩/٣.

(٦)- في (ت): "فيعطف".

ضَمَّهُ وسَاكِنه، أي: بالمضموم والساكن، وقوله: «بِضْمِهِ وإِسْكَانِهِ»، أَخْصَرَ وأولى، وَأَوْضَحَ معني». انتهى^(١).

قوله: «إِنَّ إِسْكَانَهُ أَخْصَرَ»، ليس بجيد، بل: (سَاكِنه) أَخْصَرَ، فَإِنَّ: (سَاكِنه) خمسة أَحْرَف، و«إِسْكَانِهِ» ستة أَحْرَف، وأما كونه: أولى فممنوع، لأنه إنما يكون أولى إذا قلنا: إن: (سَاكِنه) اسم فاعل على بابه، ولا نُسَلِّم، بل هو واقع مَوْقِع المصدر كما تَقَدَّمَ، أو لأنه يُقَدَّر قبل: (ضَمَّهُ) مضافاً كما قال هو، فتحصل المناسبة على كلا التقديرين.

ويجوز أن يكون: (حَسَنًا) مبتدأ، و(الباقون) خبره على حذف مضاف تقديره: «قراءة الباقيين»، وأن يكون: (حُسْنًا) مبتدأ، و(بِضْمِهِ) خبره^(٢)، و(الباقون): فاعل فعلٍ مُقَدَّر جواباً لسؤال مُقَدَّر، كأن قائلًا قال: فمن قرأً بذلك؟. فقال: الباقون.

قوله: (وَأَحْسِن) أي: «كُنْ حَسَنًا في نفسك»، و(مَقَوْلًا) إما: حال، أي: «أَحْسِن في حال كونك مَقَوْلًا غيرك»، أي: نَاقِلًا ما يَقْرَأُ به، وتُقْرَأُ به؛ لأن النَاقِل مَقَوْلٌ غيره ما يَرُويُه عنه وينقله، أي: أَحْسِن في نَقْلِكَ، وتوجيهك ما تَنُقِلُه عن غيرك، وتُوجِّهُه به من الأوجه المأثورة عن أهل العلم، أو ما يصح عندك إذا كان مَاشِيًا على قوانينهم^(٣).

وإما: تمييز، نحو: «لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا»، و«حَسْبُكَ به ناصراً».

قال أبو شامة: «لأن النسبة في المعنى إلى مصادر هذه المنصوبات، أي: «لِلَّهِ دَرُّهُ فروسيته»، و«حَسْبُكَ نُصْرَتُهُ»، ولِتَحْسِنِ تَقْوِيلِكَ، وأداؤك هذه الوجوه من القراءات في نسبتها إلى أربابها»^(٤).

(١) - إبراز المعاني: ٣٠٥/٢.

(٢) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٧.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٧.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٠٦/٢.

٤٦٥- وَتَظَاهَرُونَ الظَّاءَ خَفَّفَ ثَابِتًا وَعَنْهُمْ لَدَى التَّحْرِيمِ أَيْضًا تَحَلُّلًا

[٣٨٤/ب] / أخبر عمن رمز له بالثاء المثلثة من: (ثابتاً)، وهم الكوفيون أنهم قرعوا هنا: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ﴾^(١) بتخفيف الظاء، وأهم قرعوا في التحريم: ﴿تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾^(٢) بالتخفيف أيضاً، فَتَعَيَّنَ لغيرهم تَثْقِيلَ الظَّاءِ فِي السُّورَتَيْنِ.

وقد سأل أبو عبد الله سؤالاً واضحاً، وأجاب عنه، فقال: «فإن قيل: المفهوم من ظاهر الكلام أن الإشارة إلى تخفيف الظاء من: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾، وليس في التحريم: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾، وإنما فيها: ﴿تَظَاهَرَا﴾؟»

قيل: لَمَّا كَانَ التَّخْفِيفُ وَالتَّثْقِيلُ واقعين في الفعل، وليس الغرض إلا ذكره، وإنما ذكر ما اتصل به ضرورة سَأَغَ التَّسَامُحَ بِذَلِكَ»^(٣).

والحجة لمن خَفَّفَ الظَّاءَ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ: أَنَّ أَصْلَهُ: بَتَاءَيْنِ، الْأُولَى: لِلْمُضَارَعَةِ، وَالثَّانِيَةِ: لِلتَّفَاعُلِ، فَثَقُلَ اجْتِمَاعُ مِثْلَيْنِ، فَفَرَرْنَا إِلَى التَّخْفِيفِ^(٤).
والتخفيف إما بالحذف، وإما بالإدغام، فأخذ قومٌ بالأول، وهم: الكوفيون، والباقيون: بالثاني.

وإنما آثر الكوفيون الحذف على الإدغام؛ لأنه أخف منه، فإن الإدغام يُؤدِّي إلى تَثْقِيلِ الْحَرْفِ، أَي: تَشْدِيدِهِ، فَكَأَنَّا عُدْنَا لِمَا فَرَرْنَا مِنْهُ^(٥).

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٢)- سورة التحريم، الآية: ٤.

(٣)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢، ٥٣٩.

(٤)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٤، ومعاني القراءات للأزهري: ص ٥٥، والموضح: ٢٨٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٠/١.

(٥)- فالحذف مع تخفيف الظاء مبالغة في التخفيف، انظر: الكشف: ٢٥٠/١، والإتحاف: ٤٠١/١، وغيث النفع: ص ١٢١.

ثم اختلف القائلون بال حذف^(١) فقال بعضهم: الثانية هي المحذوفة^(٢)؛ لأن الثقل بها حصل، وعندها تحقق^(٣).

وأيضاً فإن الأولى تدلُّ على معنى وهو: المضارعة، والثانية: لا تُفيد ذلك، ومعنى: المضارعة أمرٌ مطلوب^(٤).

ولذلك^(٥) إذا اجتمعت نون التوكيد مع نون الرفع حذفت نون الرفع وبقيت نون التوكيد لدالاتها على معنى، وهذا مذهب سيبويه وأتباعه^(٦).

وقال آخرون: بل المحذوف الأولى^(٧)، قالوا: «لأنها لم تكن ثابتة في الماضي بل زيدت للمضارعة، فالثانية سابقة في الوجود قبل الأولى إذ حُرِفَ المضارعة طارئاً دخوله على الماضي»^(٨)، وهذا مذهب الكوفيين.

والناظم - رحمه الله - لا يُؤخَذُ من كلامه أكثر من أن إحدَى التاءين حُذِفَ، وليس فيه تَعَرُّضٌ لأيتهما المحذوفة بعينها.

(١) - إذا اجتمعت تاءان في أول المضارع ثم حذفت إحداهما فأيهما المحذوفة، هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ولكل أدلة. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٦٣/٢، وشرح التصريح: ٧٦١/٢.

(٢) - قال بذلك: سيبويه في الكتاب: ٤٧٦/٤، والزجاج في معانيه: ١٦٦/١، والأخفش في معانيه: ٣١٠/١، ومكي في مشكل إعراب القرآن: ١٠٣/١، وأبو حيان في البحر: ٤٥٩/١، والأزهري في معاني القراءات: ص ٥٥، وابن زنجلة في الحجة: ص ١٠٤.

(٣) - انظر: كشف المشكلات: ٢١٠/١، وشرح التصريح: ٧٦١/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٢٨/١، والتبيان: ٨٠/١.

(٤) - انظر: الحجة للفارسي: ١٣٥/٢، والموضح: ٢٨٧/١، وفتح الوصيد: ٦٤٥/٢، ومعاني الأخفش: ٣١٠/١.

(٥) - في (ت): "كذلك".

(٦) - انظر: الكتاب: ٥١٩/٣.

(٧) - لم يقل بذلك من الكوفيين إلا هشام بن معاوية الضرير من أصحاب الكسائي، انظر: شرح التصريح: ٧٦١/٢، ومشكل إعراب القرآن: ١٠٣/١، والبحر: ٤٥٩/١، والدر المصون: ٤٧٩/١، والحجة لابن خالويه: ص ٣٤، وشرح الهداية: ١٧٣/١.

(٨) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤٥/٢، واللائي الفريدة: ٥٣٨/٢.

وأما غير الكوفيين فإنه لَمَّا ثَقُلَ وجود التاءين عنده لم يُخَفَّفَ بالحذف لأن فيه إخلالاً ببعض الكلمة في الجملة مع الاستغناء عنه وهو: التخفيف بالإدغام^(١)، والإدغام في اللغة أكثر من أن يُحْصَى، ولَمَّا أُريد الإدغام أُبدلت التاء الثانية: طاء؛ لأنها تُقَارِبُ الطاء، وأُدْغِمَتْ فيها^(٢)، وقد تقدم بيان مقاربتها لها في الإدغام الصغير^(٣)، والله أعلم.

ولهذا الحرف نظائر - ستأتي إن شاء الله تعالى - وهي: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾^(٤)،

﴿تَنْزَلُ﴾^(٥)، وما أشبه ذلك، وهو جَارٍ أيضاً في اجتماع النونين عند بعضهم / [١/٣٨٥]

(١) - قال مكي: "وحسن الإدغام لأنك تبدل فيه حرفاً أقوى من التاء"، الكشف: ٢٥١/١، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢.

(٢) - انظر: معاني الزجاج: ١٦٦/١، ومعاني القراءات: ص ٥٥، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والإتحاف: ٤٠١/١.

(٣) - تقدم في باب: "ذكر تاء التأنيث" عند شرحه لقول الناظم:

(وَأَظْهَرَ رَأْوِيهِ هِشَامٌ هُدِّمَتْ فِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَا).

متن الشاطبية، البيت رقم: (٢٦٩)، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد: ١١٥٠/٣.

(٤) - سورة الأنعام، الآية: ١٥٢، على قراءة غير الكوفيين، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وَتَذَكَّرُونَ الْكَلَّ خَفَّ عَلَى شَدًّا ...).

متن الشاطبية: البيت رقم: (٦٧٧)، فرش سورة الأنعام.

(٥) - سورة الحجر، الآية: ٨، على قراءة: البزي، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(تَنْزَلُ عَنْهُ أَرْبَعٌ وَتَنَاصِرُونَ ...).

متن الشاطبية: البيت رقم: (٥٢٩)، فرش سورة البقرة.

وسياتي هذا عند قوله: ﴿كَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) وقوله: ﴿مَا نُنزِلُ الْمَلَكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٢).

وقد قرئ: «تَظَاهَرُونَ»، و«تَظَاهَرًا» بتاءين^(٣)، وهي مُبَيَّنَةٌ لهذا الأَصْل، وقرئ بغير ذلك، ومحلّه غير هذا الموضوع^(٤).

قوله: (وتَظَاهَرُونَ) مبتدأ، و(الظَّاءُ) مبتدأ ثان، و(خُفِّفَ) خبره، والجملة خير الأول، والعائد إمَّا مُقَدَّرٌ، أي: «الظَّاءُ منه»، وإمَّا قامت: «أل» مقامه، أي: «ظاؤه»، ويجوز أن تكون: (الظَّاءُ): بَدَلًا مِنَ الْأَوَّلِ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، ولا بد من عائد أيضاً، والقول فيه كما تقدم^(٥).

و(ثَابِتًا) حال من مرفوع: (خُفِّفَ)، أي: حال كونه ثَابِتًا عن الثقات مَرَوِيًّا عن الأثبات^(٦)، وقيل: (ثَابِتًا): نعت مصدر محذوف، أي: «تخفيفاً ثَابِتًا»^(٧).

قوله: (وَعَنَّهُمْ) أي: عن الكوفيين، لَمَّا رَمَزَ لَهُمْ نَزْلَهُم مِّنْزِلَةَ الْمَذْكُورِينَ بصريح أسمائهم، و(لَدَى التَّحْرِيمِ): متعلق هو وما قبله بـ(تَحَلَّلَ).

(١) - سورة الأنبياء، الآية: ٨٨، على قراءة: غير ابن عامر وشعبة، وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وَنُجِي أَحَدًا وَتَقَلَّ كَذِي صِلَا).

متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٩١)، فرش سورة الأنبياء.

(٢) - سورة الحجر، الآية: ٨. على قراءة: حفص، وحزمة والكسائي. وسيأتي عند شرحه لقول الناظم:

(وبالتون فيها واكسر الزاي وانصب الملائكة المرفوع عن شائد غلا).

متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٠٣)، فرش سورة الحجر.

(٣) - قراءتان شاذتان، انظرهما في البحر المحيط: ٤٥٩/١.

(٤) - فيها قراءات آخر شاذة: ذكرها في الدر المصون: ٤٧٨/١، ٤٧٩، وانظر: مختصر الشواذ: ١٥، ١٨٥،

، وإعراب القراءات الشواذ: ١/١٨٤، ١/١٨٥، والمحزر: ١/٢٨٢.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٧.

(٦) - انظر: فتح الصيد: ٦٤٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٨/٢.

(٧) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٦٧.

و(أَيْضاً) مَصْدَرٌ وَاقِعٌ مَوْقِعِ الْحَالِ، أَي: «وَتَحَلَّلَ التَّخْفِيفَ فِي الظَّاءِ عَنِ الْكُوفِيِّينَ عِنْدَ سُورَةِ التَّحْرِيمِ أَيْضاً»، أَي: فِي حَالِ كَوْنِهِ ذَا رَجُوعٍ، أَي: كَوْنِ التَّخْفِيفِ. فَ—(أَيْضاً): حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ: (تَحَلَّلَ) الْعَائِدُ عَلَى التَّخْفِيفِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِ—(خُفِّفَ).

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: (أَيْضاً) حَالاً مِنْ الضَّمِيرِ فِي: (عَنْهُمْ)، أَي: «عَنْهُمْ فِي حَالِ كَوْنِهِمْ رَاجِعِينَ إِلَى تَخْفِيفِهِ».

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ: (أَيْضاً) فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ: آضٌ، يَبْيِضُ^(١) أَي: رَجَعَ، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى: صَارَ فَيَرْفَعُ اسْمًا، وَيُنْصَبُ خَبْرًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

وَرِيئُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَعْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ
وَبِالْمُخْضِ حَتَّى آضٌ جَعْدًا عَنَطَنَطًا إِذَا قَامَ سَاوَى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهُ.

وَمَا أَحْسَنَ مَا أَتَى بِالطَّبَاقِ فِي قَوْلِهِ: (التَّحْرِيمِ ٠٠٠ تَحَلَّلًا)، هَذَا إِذَا جَعَلْنَاهُ مِنْ: «التَّحْلِيلِ» ضِدَّ التَّحْرِيمِ، أَي: أَنَّ هَذَا غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْهُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ أَيْضاً^(٣).

وَإِنْ جَعَلْنَاهُ مِنْ: «الْحُلُولِ» كَمَا قَالَ أَبُو شَامَةَ^(٤)، فَلَا يَكُونُ فِيهِ طَبَاقٌ، وَالظَّاهِرُ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ فَيَكُونُ فِيهِ الطَّبَاقُ، وَهُوَ أَحْسَنُ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ.

(١) - "يبيض" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٢) - البيت: لفرعان التميمي، وهو في اللسان: مادة: "جعد" ١٥٣/٣، وشرح الأشموني: ٢٢٢/١، والدرر اللوامع: ٣٣٧/١، وشرح ابن عقيل: ٣٩١/١، والدرر المصون: ٦٣٦/٢، وعمدة الحفاظ: مادة: (ش ي خ)، ٣٠٩/٢، ومادة: (ع و د) ١٥٣/٣.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٤٦/٢، والآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، والسراج: ص ١٥٣.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٠٦/٢.

٤٦٦- وَحَمْزَةٌ أُسْرَى فِي أُسَارَى وَضَمُّهُمْ تُفَادُوهُمْو وَالْمَدُّ إِذْ رَاقَ نُفْلًا

أخبر عن حمزة أنه قرأ: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى﴾^(١) في قراءه غيره:

﴿أُسْرَى﴾.

وَأَنْ مَن رَمَزَ لَهُ بِالْهَمْزَةِ، وَالرَّاءِ، وَالنُّونِ، مِنْ قَوْلِهِ: (إِذْ رَاقَ نُفْلًا)، وَهِيَ نَافِعٌ وَالْكَسَائِيُّ وَعَاصِمٌ قَرَعُوا: ﴿تُفَادُوهُمْ﴾^(٢) بِضَمِّ التَّاءِ، وَمَدِّ الْفَاءِ، أَي: الْإِيتَانِ بَعْدَهَا بِأَلْفٍ، وَفُهِمَ أَنْ قِرَاءَةَ الْغَيْرِ بِالْفَتْحِ وَالْقَصْرِ، وَيُفْهِمُ سَكُونَ الْفَاءِ مِنْ خَارِجٍ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَصْرِ - وَهُوَ حَذْفُ الْأَلْفِ - [سَكُونٌ]^(٣) الْفَاءِ، أَوْ نَقُولُ إِنَّهُ لَمَّا قَالَ: (وَالْمَدُّ)، فَهِمَ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَلْفَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَلْفَ يَلْزَمُ فَتْحَ مَا قَبْلَهَا.

قال أبو عبد الله: «وقد يُؤخذ سكونها مما فهم من فتحها في القراءة الأولى فكأنه / لفظ في التقييد بالفتح المفهوم». انتهى^(٤).

والمصنف قد لفظ بالقراءة المقيّدة فالإتيان بالقيود لإفهام قراءة الباقيين، وهذا بخلاف ما تقدم من: «أُسْرَى وَأُسَارَى» فإنه لفظ بالقراءتين معاً فهو من باب قوله:

(وَبِالْلَفْظِ اسْتَعْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا)^(٥).

لكن قال أبو عبد الله: «والحق أن: «أُسَارَى» ليس فيه جلاء لقولهم: «أُسَارَى» بفتح الهمزة، فربما ألبس به عند عدم الشكل، والعدر له: اشتهاار القراءة بالضمّ إذ هي قراءة الستة». انتهى^(٦).

(١)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٣)- في كلتا النسختين: "وسكون"، بزيادة واو، فحذفتها لموافقة السياق.

(٤)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢.

(٥)- متن الشاطبية: البيت رقم: (٤٧)، وانظر: إبراز المعاني: ٣٠٧، والسراج: ص ١٥٣.

(٦)- اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢.

وهذا كما تقدم قريباً في قوله: (وقل حسناً شكراً وحُسناً...) (١).

والوجه في قراءة: ﴿أَسْرَى﴾ واضح، وذلك أن: «أَسْرَى» جمع: «أَسِير»، وأَسِير: «فَعِيل»، بمعنى: مفعول، وكل «فَعِيل» بمعنى: «مفعول» يَطْرُدُ جَمْعَهُ على: «فَعَلَى» «كَجَرِيحٍ وَجَرَحَى»، و«قَتِيلٍ وَقَتَلَى»، و«مَرِيضٍ وَمَرَضَى» (٢).

وهذه القراءة قرأ خلقٌ كثير: كالحسن البصري (٣)، وابن ثابت (٤)، وابن أبي إسحاق (٥)، و[طلحة بن مصرف] (٦)، والأعمش (٧).

- (١) - متن الشاطبية: البيت رقم: (٤٦٤)، فرش سورة البقرة، وانظر: ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من هذه الرسالة.
- (٢) - انظر: الكشف: ٢٥١/١، وشرح الهداية: ١٧٥/١، والحجة للفارسي: ١٤٣/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٤، ومعاني القراءات: ص ٥٦، واللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٦/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٢٨/١.
- (٣) - هو: أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري، تابعي، كان إمام أهل البصرة في زمانه، وهو أحد الفقهاء الكبار والعلماء الزهاد، قرأ على حطان الرقاشي، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، ت: ١١٠ هـ. انظر: السير: ٥٦٣/١، وغاية النهاية: ٢٣٥/١، وشذرات الذهب: ٢٤٤/١.
- (٤) - هو: أبو الحسن: علي بن عبد الله بن ثابت الأنصاري الخزرجي المقرئ الجود، الموصوف بالاتقان، قرأ على أبي الحسن بن كمر، وأخذ عنه عبد الله بن حميد، ت: ٥٣٩ هـ. انظر: معرفة القراء: ٩٥٦/٢، وغاية النهاية: ٥٥٢/١، ٥٥٣.
- (٥) - هو: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري، أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وروى عنه القراءة عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، ت: ١٢٩ هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٠٤/٢، وغاية النهاية: ٤١٠/١.
- (٦) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "يحيى بن مصرف"، وهو خطأ، وما أثبتته هو الصواب، وذلك كما ذكر عند من قرأ بهذه القراءة في: اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، والكشف: ٢٥١/١.
- وهو: أبو عبد الله طلحة بن مصرف بن عمر اليامي الهمداني الكوفي، التابعي من الأئمة الأعلام، قرأ على يحيى بن وثاب، وغيره وحدث عن أنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى وأخذ القراءة عنه أبان بن تغلب، وفياض بن غزوان، ت: ١١٢ هـ. انظر: معرفة القراء: ٢١٢/١، وغاية النهاية: ٣٤٣/١.
- (٧) - هو: أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي الأعمش التابعي الإمام الجليل، والحدث المشهور، أخذ القراءة عن إبراهيم النخعي وأخذ عنه حمزة الزيات، ت: ١٤٨ هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١١٦/١، وغاية النهاية: ٣١٥/١.

وعيسى بن عمر^(١)، والنخعي^(٢)، وأضراب هؤلاء^(٣).

وقد اختار هذه القراءة جماعة لما ذكرت لك^(٤).

وأما قراءة الجماعة ففيها أربعة أوجه:

الأول: أَنَّهَا جُمِعَتْ جَمْعَ: «كَسْلَان»^(٥) لِمَا جَمَعَهُمَا مِنْ عَدَمِ النِّشَاطِ
والتَّصَرُّفِ، فَقَالُوا: «أَسِيرٌ وَأَسَارِي»، كما [قالوا: «كَسْلَانٌ وَكُسَالِي»، و«سَكْرَانٌ
وَسُكَارِي» كما^(٦) أنه قد شَبَّهَ: «كَسْلَان»، و«سَكْرَان» بـ«أَسِيرٍ» فَجُمِعَا جَمْعَهُ
الأصلي، أعني: صيغة: «فَعْلَى»، فقالوا: «كَسْلَان، وَرِجَالٌ كَسْلِي»، و«سَكْرَان،
وَرِجَالٌ سَكْرِي»^(٧)، قال تعالى: ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سَكَرَى وَمَا هُمْ
بِسَكَرَى ﴾^(٨) في قراءة الأخوين، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى -^(٩).

(١) - سبقت ترجمته ص ٢٥٠.

(٢) - هو: أبو عمران، إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي الإمام المشهور الصالح الزاهد
قرأ على الأسود بن يزيد، وقرأ عليه سليمان الأعمش. ت: ٩٦هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٥٩/١، وغاية
النهاية: ٢٥/١.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، والكشف: ٢٥١/١.

(٤) - منهم: الطبري في تفسيره: ٤٦٠/١، والشيرازي في الموضح: ٢٨٨/١، والجعيري في كتبه: (خ)
٣٣٠.

(٥) - في الأصل زيادة بعد كلمة: "كسلان"، وهي: "كسالي، وسكران وسكاري"، وهو خطأ، والمثبت
كما في (ت).

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٧) - انظر: الكشف: ٢٥١/١، وشرح الهداية: ١٧٤/١، والحجة للفارسي: ١٤٣/١، وكشف المشكلات:
٢١٠/١، والموضح: ٢٨٨/١، وإبراز المعاني: ٣٠٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٦/٢،
٦٤٧. والدر المصون: ٤٨٠/١.

(٨) - سورة الحج، الآية: ٢.

(٩) - سيأتي عند شرحه لقول الناظم: (سكاري معاً سكرى شفا ..)، متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٩٣)،
فرش سورة الحج.

قال سيبويه: «فقالوا في جمع: كَسَلان: كَسَلَى، شَبَّهوه: بِأَسْرَى كما قالوا: أَسَارَى شَبَّهوه: بِكُسَالَى»^(١).

وَوَجْهَ الشَّبْه: أن الأَسْرَ يدخل على المرء كُرْهًا كما يَدْخُلُ عليه الكَسَلُ^(٢).

قال بعضهم^(٣): والدليل على اعتبار هذا المعنى أنهم جمعوا: «مَرِيضًا»، و«مِيئًا»، و«هَالِكًا» على: «فَعَلَى»، فقالوا: «مَرَضَى»، و«مَوْتَى»، و«هَلَكَى» لَمَّا جَمَعَهَا المعنى الذي في: «جَرَحَى»، و«قَتَلَى».

والوجه الثاني^(٤): أن «أَسَارَى» جمع: «أَسِير» بطريق الأصالة لا بطريق الحَمَل على شيء آخر، وذلك أَنَا وجدناهم يقولون: «شَيْخٌ قَدِيمٌ»، و«شَيْوخٌ قَدَامَى»، وفيه نظر؛ لأنه شاذ فلا يُقَاسُ عليه.

الثالث^(٥): أنه جَمَعَ: «أَسِير» لا بالاعتبار المذكور، بل هو جمع: «أَسِير» وكان أَصْلُه: «أَسَارَى» بفتح الهمزة، ولكن ضُمَّت كما ضُمَّت الكاف والسين من: «كُسَالَى» و«سُكَارَى»، وكان أصلهما الفتح نحو: «عَطْشَان» و«عَطَاشَى»، و«نَدْمَان» و«نَدَامَى».

(١) - الكتاب: ٦٥٠/٣، المحرر الوجيز: ٢٨٣/١.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٥١/١، والدر المصون: ٤٨٠/١.

(٣) - انظر هذا القول في: الكتاب: ٦٤٨/٣، ومعاني الأَخْفَش: ٣١١/١، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والحجة للفارسي: ١٤٣/١، وكشف المشكلات: ٢١٠/١، واللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٧/٢، وجامع البيان: ٤٦٠/١، والدر المصون: ٤٨١/١.

(٤) - انظر هذا الوجه في: معاني الأَخْفَش: ٣١١/١، فتح الوصيد: ٦٤٦/٢، إبراز المعاني: ٣٠٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٣٩/٢، ٥٤٠، وكتر الجعبري: (خ) ٣٢٩، والدر المصون: ٤٨١.

(٥) - قال بهذا الوجه: نصير الرازي، نقله عنه الأزهرى في معاني القراءات: ص ٥٦، وانظر: معاني الأَخْفَش: ٣١١/١، وفتح الوصيد: ٦٤٦/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢، وكتر الجعبري: (خ) ٣٣٠، والدر المصون: ٤٨١، وقال مكِّي: "وأجاز أبو إسحاق: أَسَارَى، بفتح الهمزة، ومنعه أبو حاتم". مشكل إعراب القرآن: ١٠٣/١، وقال أبو حيان: "وسُمِعَ: "الأَسَارَى" بفتح الهمزة وليست بالعالية". البحر المحيط: ٤٤٩/١.

والوجه الرابع^(١): أنه جَمَعَ: «أَسْرَى»، و«أَسْرَى» جَمَعَ: أسير، فهو جمع الجمع، / وهو ضعيف أيضاً؛ لأن: «فَعَلَى» في الوجدان لا تُجْمَع على: «فَعَالَى». [١/٣٨٦]

والوجه في قراءة: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ إما كون المفاعلة على باهما، أي: آتية من اثنين، وذلك أن الأسير، أو أهله يُعْطَى الفداء، والأسير يُعْطَى الإِطْلَاق والتَّخْلِيَةَ^(٢). وإما على أنها من: «فَاعَلَ». بمعنى المُحَرِّد: «كَطَارَقَتِ التَّعْلُ»، و«عَاقَبَتِ اللَّصَّ»، فَتَتَّحِدُ القراءتان حينئذٍ^(٣).

والوجه في قراءة: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ أن أَحَدَ الفَرِيقَيْنِ يُعْطَى الْآخَرَ الْفِدَاءَ مَالاً، أو غيره، فالفعل في الحقيقة من واحد^(٤).

ولم يَعْرِفِ الجمهور بين: «الْأَسْرَى، وَالْأَسَارَى» فَرَقاً، ولا بين: «فَادَى، وَفَدَى» إلا المفاعلة من اثنين على رأي^(٥)، وقد أبدى بعضهم فَرَقاً في المسألتين.

أما «أَسْرَى وَأَسَارَى» فقال أبو عمرو بن العلاء، فيما حكاه عنه [أبو عبيد]^(٦): «أنَّ الْأَسْرَى مَا جَاءَ مُسْتَأْسِراً، وَالْأَسَارَى مَا صَارَ فِي أَيْدِيهِمْ»، وَنَقَلَ

(١)- انظر هذا الوجه في: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، وإبراز المعاني: ٣٠٧/١، وشرح شعلة: ص ٢٦٨، والبحر: ٤٤٩/، والدر المصون: ٤٨١.

(٢)- انظر: الكشف: ٢٥٢/١، وكشف المشكلات: ٢١٠/١، والإتحاف: ٤٠٢/١، واللائئ الفريدة: ٥٤٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٧/٢، والبحر: ٤٦٠/١، والصحاح: مادة: "فدى" ٤٥٦/٦.

(٣)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٤، وشرح الهداية: ١٧٣/١، والموضح: ٢٨٨/١، والإتحاف: ٤٠٢/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٢٩/١، والبحر: ٤٦٠/١.

(٤)- ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾، الصافات، الآية: ١٠٧، انظر: معاني القراءات: ص ٥٦، والكشف: ٢٥٢/١، والموضح: ٢٨٨/١، وفتح الوصيد: ٦٤٧/٢، واللائئ الفريدة: ٥٤٠/٢، والبحر: ٤٦٠/١.

(٥)- انظر: الحجة للفراسي: ١٤٨/٢، واللسان: مادة: "فدى" ١٤٣/١١.

(٦)- في كلتا النسختين: "أبو عبيدة"، ولكن هذا القول في جميع المصادر التي نقلته منسوب لأبي عبيد عن أبي عمرو بن العلاء، كما هو الحال في: اللائئ الفريدة: ٥٤٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٦/٢، وكتر الجعبري: (خ) ٣٣٠، وتفسير القرطبي: ٢٥/٢، والدر المصون: ٤٨١. ثم هو غير موجود في مجاز القرآن لإبي عبيدة.

بعضهم عنه فرقاً آخر، فقال: ما كان في الوثاق فهم الأسارى، وما كان في اليد فهم الأسرى»^(١).

قال النقاش^(٢): «سمعت أحمد بن يحيى ثعلباً^(٣)، وقد ذكر له هذا الفرق، يعني: الفرق الأول فقال: «هذا كلام المجانين»^(٤).

قلت: وهذه جرأة من ثعلب على أسد شاكي السلاح، ومن أنكر الفرق أيضاً أبو عبيدة، ولا يلتفت إليه أيضاً.

وأما «تفدوهم وتفاذوهم»، فقال بعض الناس: «فداه أعطي فيه فداءً من مال، ونحوه، وفاداه أعطي فيه أسيراً مثله»^(٥). وأنشد^(٦):

ولكنني فاديتُ أمي بعد ما علا الرأس منها كبرةً ومشيبُ
بعبدتين مرضيين لم يكُ فيهما لئن عرضاً للناظرين معيبُ

- (١)- انظر: الكشف: ٢٥٢/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٤، والبحر: ٤٩٩/١، والدر المصون: ٤٨١.
- (٢)- هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر النقاش، نزيل بغداد، الإمام العلامة المفسر، المقرئ، قرأ على هارون الأحفش، وإسماعيل النحاس، وقرأ عليه أبو بكر بن مهران، وغيرهم، له: "شفاء الصدور" في التفسير، و"الإشارة" في غريب القرآن، وغيرها: ٣٥١هـ. انظر: معرفة القراء: ٥٧٨/٢، ٥٧٩، وغاية النهاية: ١١٩/٢، والسير: ٥٧٣/١٥.
- (٣)- هو: أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي، المعروف بـ"ثعلب"، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان ثقة متقناً مشهوراً بالحفظ، له: "المصون" في النحو، و"اختلاف النحويين" وغيرها، ت: ٢٩١هـ. انظر: إنباه الرواة: ١٧٣/١، وبغية الوعاة: ٣٩٦/١.
- (٤)- انظر قوله في: اللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢، وتفسير الرازي: ١٨٦/٢، والدر المصون: ٤٨٢/١.
- (٥)- انظر هذا القول في: اللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٧/٢، والبحر: ٤٦٠/١، والدر المصون: ٤٨٣/١، وعمدة الحفاظ: مادة "فدى" ٢٠٧/٣.
- (٦)- البيتان: لنصيب بن رباح، وهما في: اللسان: - البيت الأول منهما - مادة "فدى" ٤٣/١١، واللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٤٧/٢، وكتر الجعيري: (خ): ٣٣٠، ومعاني القراءات: ص ٥٦، والدر المصون: ٤٨٣/١.

وقد رُدَّ هذا الفرق بقول العباس رضي الله عنه: «فَادَيْتُ نَفْسِي، وَفَادَيْتُ عَقِيلًا»^(١).
ومعلوم أنه لم يُفدَا إلا بمال لا بأسير.

وفَرَّقَ آخرون: بأن تَفْدُوهم: بالصلح، وتُفَادُوهم: بالعنف^(٢).

وقال آخرون: تَفْدُوهم: تُعْطُوهم فِدْيَتَهُم، وتُفَادُوهم: تطلبوا من أعدائكم فدية الأسير الذي في أيديكم^(٣)، ومنه قول الشاعر^(٤):

قَفِي فَادِي أَسِيرِكَ إِنْ قَوْمِي وَقَوْمِكَ لَا أَرَى لَهُمُ اجْتِمَاعًا.

والفعل مجزوم جواباً للشرط، في قوله: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى﴾^(٥)،
وعلامه جزمه حذف النون في القراءتين معاً.

والفداء: ما يُعْطَى فِدْيَةً مِنْ مَالٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنْ كُسِرَ أَوَّلُهُ جازَ قَصْرُهُ وَمَدُّهُ^(٦)،
فَمِنْ الْقَصْرِ قَوْلُهُ^(٧):

فِدَى لَكَ مِنْ رَبِّ طَرِيفِي وَتَالِدِي.

(١) - قول العباس: أخرجه البخاري، في حديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه، كتاب الصلاة، رقم: (٤١١)،
والبيهقي في السنن الكبرى: رقم: (١٢٨٠٧)، وأورده ابن كثير في تفسيره: ٣٢٨/٢.

(٢) - انظر: البحر: ٤٦٠/١، والدر المصون: ٤٨٣/١.

(٣) - انظر: البحر: ٤٦٠/١، والدر المصون: ٤٨٣/١. وقال أبو معاذ النحوي: "من قرأ: "تفدوهم" فمعناه:
تشتروهم من العدو وتنقذوهم، ومن قرأ: "تفادوهم" فمعناه: ثماكسون من هم في أيديهم بالثمن
وبماكسونكم". انظر: اللسان: مادة "فدى" ١٤٣/١١، ومعاني القراءات: ص ٥٥.

(٤) - البيت: غير منسوب، وهو في البحر: ٤٦٠/١، وتفسير القرطبي: ٢٦/٢، والدر المصون: ٤٨٣/١.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ٨٥.

(٦) - انظر: اللسان: مادة "فدى" ١٤٣/١١، والصحاح: مادة: "فدى" ٤٥٦/٦، والبحر: ٤٦٠/١،
وتفسير القرطبي: ٢٥/٢.

(٧) - البيت: للنايعة الذبياني: صدره: "تخبُّ إلى النعماني حتى تناله"، وهو في: ديوانه ٣٣، واللسان: مادة
"فدى" ١٤٣/١١، والشعر والشعراء: ص ١٠١، والبحر: ٤٤٩/١، وتفسير الطبري: ٧٢/١، والمحزر:
٦٥/١.

ومن المد قول النابغة^(١):

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ
وَمَا أُثْمِرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَكْدٍ
وَإِذَا فُتِحَ أَوَّلُهُ: قُصِرَ لَيْسَ إِلَّا.

و«فَدَى وَفَادَى» يتعديان لاثنتين أولهما: بنفسه والثاني: بحرف جر، / وهو [٣٨٦/ب] محذوف في الآية للدلالة عليه.

قوله: (وَحَمَزَةٌ) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنه مبتدأ، وخبره مُقَدَّرٌ، تقديره: «يَقْرَأُ أُسْرَى فِي أُسَارَى»، أو «يَضَعُ أُسْرَى مَوْضِعَ أُسَارَى»^(٢).

والثاني: أنه فاعل فعلٍ مُضْمَرٍ، تقديره: «وَقَرَأَ حَمَزَةً أُسْرَى فِي أُسَارَى»، أو «وَضَعَ حَمَزَةً أُسْرَى فِي مَوْضِعِ أُسَارَى»^(٣).

قوله: (وَضَمُّهُمْ) مبتدأ، والضمير: للقراء للعلم بهم، وهو مصدر مضاف لفاعله، و(تَفَادَوْهُمْ) مفعوله، إما على حذف مضاف، أي: «تَاء تَفَادَوْهُمْ»، وإما على معنى: إيقاع الضم فيه، ولا يليق إلا بالتاء.

قوله: (وَالْمَدُّ عَطْفٌ عَلَى: (ضَمُّهُمْ) عَطْفٌ مَصْدَرٌ عَلَى مِثْلِهِ، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى مُضَافٌ لِفَاعِلِ الْمَصْدَرِ الْأَوَّلِ، أَي: وَمَدَّهُمْ، وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ، أَي: «وَمَدَّهُمْ تَفَادَوْهُمْ»، أَي: «فَاء تَفَادَوْهُمْ»، أو «إيقاع المد فيه»، ولا يليق ذلك إلا بالفاء.

(١) - هو زياد بن معاوية بن ضباب الغطفاني النابغة الذبياني، يكنى أبا أمامة، شاعر جاهلي، كان يضرب له قسبة حمراء في سوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها، وكان أبو عمرو بن العلاء يفضلها على سائر الشعراء. انظر: الشعر والشعراء: ص ٩٢، والأعلام: ٥٥/٣.

والبيت: في ديوانه ٣١، واللسان: مادة "فدى" ١١/١٤٣، والصحاح: مادة: "فدى" ٦/٤٥٦، ومقاييس اللغة: ٤/٤٨٣، وشرح المفصل: ٤/٧٠، وتفسير القرطبي: ٢/٢٥، والبحر: ١/٤٤٩، والدر المصون: ٤٨٤/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٠.

(٣) - انظر: شرح شذوذة: ص ٢٦٨.

وقال أبو عبد الله: «وَأَصْلُ الْكَلَامِ: وَمَدَّهُ، فَحُذِفَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ، وَعَوَّضَ

منه الألف، واللام كقوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾^(١)، انتهى^(٢).

يعني أن أصل قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾: «اشتعل رأسي

شَيْبًا»، وهذا الذي ذكره تفسير معنى.

قوله: (تُفْلًا) جملة فعلية، هي^(٣) خبر المبتدأ وما عطف عليه، فالألف للثنائية لا

للإطلاق؛ لأنه تقدم شيئان، ومعنى: (تُفْلًا) أُعْطِيَ النَّفْلَ، و«النَّفْلُ»: الغنيمة^(٤)،

وأشار بذلك إلى حُسْنِ هذه القراءة، والثناء عليها، وذلك أن قومًا رجَّحوا قراءة:

«تَفْدُوهُمْ» على: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ لتحقق الفعل من واحد^(٥)، وقد تقدم توجيه كونه

من اثنين، وهو بمعنى: فَعَلَ الثَّلَاثِي.

و(إِذْ رَاقَ) متعلق بـ(نَفَلَ) أي: أُعْطِيَ الزِّيَادَةَ، وَقَتَ رِيَاقَتَهُ، وَصَفَائِهِ، وَيُقَالُ:

رَاقَ الْمَاءَ وَالشَّرَابَ، إِذَا صَفَا، وَخَلَّصَ مِنَ الْقَدَى، وَالْمَنْعَصَاتِ، وَرَاقَنِي الشَّيْءَ

أعجبني^(٦). قال^(٧):

أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَّحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ.

(١) - سورة مريم، الآية: ٤.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٤٠/٢، ٥٤١.

(٣) - "هي" زيادة من (ت).

(٤) - انظر: مفردات الراغب: مادة "نفل" ص ٥٠٤، واللسان: مادة "نفل" ٣٢٧/١٤.

(٥) - ممن رجحها مكِّي في الكشف، فقال: "الاختيار بغير ألف لأن القراءتين قد ترجعان إلى معنى" ٢٥٢/١

، والجعبري في كثره: فقال: "واختياري القصر لأنه حقيقة في الفادي وللرسم العثماني"، كثر المعاني: (خ)

٣٣٠، قال السخاوي: "ولا وجه لهذا الترجيح وقد ثبتت القراءة". فتح الوصيد: ٦٤٨/٢.

(٦) - انظر: اللسان مادة: "راق" ٢٦٧/٦، والصحاح مادة "روق" ٢٢٩/٤.

(٧) - البيت لحميد بن ثور، وهو في: اللسان: مادة "سرح" ١٦٣/٧، والصحاح: مادة "سرح" ١٥٥/١،

وعمدة الحفاظ: مادة "سرح" ١٨٧/٢، والجنى اللاني: ص ٤٧٩، وشرح التصريح: ٦٥٢/١، ومغني اللبيب:

٢٨٨/١، وشرح التسهيل: ١٦٥/٣، والدرر اللوامع: ٥٦/٢، والسرحة: الشجرة العظيمة، كناية عن

المرأة، وأفنان العضاة: شجر له شوك، كناية عن النسوة.

أي: يعجب. وقال آخر^(١):

صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَابِ.

ويجوز أن يكون: (وَالْمَدُّ) عاملاً في: (تَفَادُوهُمْ)، أي: أنه هو وما قبله متسلطان عليه، غاية ما في الباب أن المعمول تَوَسَّطَ بين العاملين، وكان الأصل: «وَضَمَّهم والمَدُّ تَفَادُوهم»، ثم تَوَسَّطَ، ومثله: «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا»، ثم تقول: «ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ»، والمصدر المعرَّف بـ«أل» يَعْمَلُ عَمَلَ المَنْوَن، والمضاد، ولكن أقل منهما^(٢)، ومنه قول الشاعر^(٣):

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاحِي الأَجَلَ.

وحيث فلا يبقى للمد مفعول محذوف.

٤٦٧- وَحَيْثُ أَتَاكَ القُدْسُ إِسْكَانُ دَالِهِ دَوَاءٌ وَلِلْبَاقِينَ بِالضَّمِّ أُرْسِلَا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالدال المهملة من: (دَوَاءٌ)، وهو ابن كثير أنه يُسَكَّنُ دال:

﴿الْقُدْسِ﴾، / حيث وقع^(٤) في القرآن نحو: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدْسِ﴾^(٥)، وأن غيره قرأ بضمه، ونصَّ للباقيين على الضم لأنه لو سَكَتَ على قوله: (إِسْكَانُ

(١)- البيت للقطامي عمير بن شبيب، وهو في: شرح التسهيل: ٢/٢٣٧، وأوضح المسالك: ٣/١٣٠،

ومغني اللبيب: ١/٣١٥، وشرح التصريح: ١/٧١٢، والدرر اللوامع: ١/٤٦٦، وشرح الأشموني: ٢/١٦٠.

(٢)- وإعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً، انظر هذه المسألة في: الكتاب: ١/١٩٢، وشرح المفصل:

٥٩/٦، وأوضح المسالك: ٣/١٨٣، ١٨٤، وشرح شذور الذهب: ص ٣٩٣،

(٣)- البيت غير منسوب وهو في: الكتاب: ١/١٩٢، وشرح المفصل: ٦/٥٩، وأوضح المسالك: ٣/١٨٦،

وشرح ابن عقيل: ٢/٩٠، وشرح التسهيل: ١/١١٦، والدرر اللوامع: ٢/٣٠٥، وشرح شذور الذهب:

ص ٣٩٤، وشرح الأشموني: ٢/١٩٩.

(٤)- في (ت): "ورد".

(٥)- سورة البقرة، الآية: ٨٧، ٢٥٣.

دَالِه)؛ لأخِذْ لغيره بالضد، وهو: الفتح، لأن ضد السكون الحركة المطلقة،
والحركة المطلقة: الفتح^(١).

وفيه لغة أخرى، وهي: «الْقَدَس» بفتحهما^(٢)، وأخرى: «الْقُدُوس» بواو بعد
الدال^(٣).

والوجه في تسكين داله: إمَّا أنها لغة مُسْتَقْلَة^(٤)، وإمَّا أنها مُخَفَّفَة من الضم^(٥).

وقد تقدّم^(٦) عن عيسى بن عمر: «أَنْ كُلَّ كَلِمَةٍ ثَلَاثِيَّةٍ مَضْمُومَةٌ الْفَاءُ يَجُوزُ
فِي عَيْنِهَا الْإِسْكَانُ»^(٧).

والضم: لغة أهل الحجاز، والإسكان: لغة تميم^(٨).

والحاصل: أن مقتضى اللغة أن يكون المُسَكَّنُ فَرْعَ الْمُخَفَّفِ، وقد قيل بعكس
ذلك في: «عُسْر» و«يُسْر» أن المضموم فَرْعُ السَّاكِنِ.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٠٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢، والسراج: ص ١٥٣.

(٢) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٦٦/١، والمحزر الوجيز: ٢٨٦/١، والدر المصون: ٤٩٧/١.

(٣) - لغة قرأ بها: أبو حيوة، منسوبة له في البحر: ٤٦٦/١، والمحزر: ٢٨٦/١، والدر المصون: ٤٩٧/١،
وهي قراءة شاذة.

(٤) - وعلى هذا يكون فيه لغتان: الضم والإسكان. انظر هذا في: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والكشف:
٢٥٣/١، وشرح الهداية: ١٧٤/١، ومعاني القراءات: ص ٥٦، وكشف المشكلات: ٢١٣/١، والموضح:
٢٩٠/١، والتبيان: ٨١/١، وفتح الوصيد: ٦٤٨/٢.

(٥) - وعلى هذا يكون الضم هو الأصل، والإسكان فرع، وخُفِّفَ الضم استثقلاً لتوالي الضمات. انظر:
الكشف: ٢٥٣/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٣، والإتحاف: ٤٠٣/١، والكتاب: ١١٣/٤، ١١٤.

(٦) - تقدّم عند شرحه لقول الناظم:

(وَفِي الصَّابِئِينَ الِهَمَزُ وَالصَّابِئُونَ خُذْ وَهَزْوَاً وَكُفُواً فِي السَّوَاكِنِ فَصَّلاً)

متن الشاطبية، البيت رقم: ٤٦٠، فرش سورة البقرة.

(٧) - انظر قوله في: معاني الأخصش: ٢٧٨/١، واللسان: مادة: "عسر" ١٤٥/١٠، والصحاح: مادة:
"عسر" ٤٤٧/٢، والكشف: ٢٤٨/١، والحجة للفارسي: ١٠٥/٢.

(٨) - وكذا عامة نجد، انظر: الكتاب: ١١٣/٤، ١١٤، وإبراز المعاني: ٣٠٧/٢، وكتر الجعبري: (خ) ٣٣٠.

وكان من سَكَن استثقل توالي ضمتين، ومن ضَمَّ أتى بالكلمة على أصلها^(١)، ولأن حِفَّة اللفظ بقلة الحروف قاومت ضم العين^(٢).

قوله: (وَحَيْثُ) ظرف مكان، وقد تقع زَمَانًا عند الأخفش، وتقدم الكلام عليها مستوفى أول هذا الموضوع^(٣)، وهي: تُضَافُ إلى الجُمْلِ الفعليه بعدها، والعامل فيها: (دَوَاءٌ)؛ لأنه في معنى الفعل؛ إذ معناه: «شَافٍ».

و(إِسْكَانٌ) مبتدأ، و(دَالِهِ) خُفِضَ بالإضافة، وهو مفعول المصدر في المعنى، والتقدير: «وإِسْكَانُ دالِ القُدْسِ شِفاءٌ حيثُ أتاك في القرآن».

وقيل: الناصب لهذا الظرف فِعْلٌ مُقَدَّرٌ، تقديره: «أَسْكِنُ دالَهُ»، يدل عليه قوله: (إِسْكَانُ دَالِهِ)، قاله أبو عبد الله^(٤).

ولا حاجة إليه، وهذا نظير قولك: «حَيْثُ جَاءَكَ زَيْدٌ أبوه قائمٌ»، أخبرت عن: «أبي زيد» بأن قيامه في مكانٍ يجيئك فيه: زيد، وهو معنى واضح.

ولا محل لقوله: (إِسْكَانُ دَالِهِ دَوَاءٌ) على كلا الإعرابين لاستثناؤه.

قوله: (وَاللَّبَّاقِينَ) متعلق بـ(أُرْسِلِ)، و(أُرْسِلِ) مبني للمفعول، والقائم مقام فاعله ضمير يعود على دال: (القُدْسِ)، أو على: (القُدْسِ) نفسه.

(١) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٣، واختار مكِّي الضم لإجماع القراء عليه. الكشف: ٢٥٣/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

(٣) - تقدم عند شرحه لقول الناظم:

(وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاعُ فِي ظُلُمَاتِهِ مِنْ الْقَبْرِ يَلْقَاهُ سَنًا مُتَهَلِّلاً).

متن الشاطبية، البيت رقم: ١٢، انظر: العقد النضيد: ت: أيمن سويد، ٥٠/١، ووقوعها عند الأخفش ظرف زمان، مخالف لجمهور النحاة، وقد استدل على ذلك بقول طرفة:

للفتى عقلٌ يعيش به حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمَهُ.

وقد أجاب النحاة عن ذلك. انظر المسألة في: شرح المفصل: ٩٢/٤، وشرح التسهيل: ٢٣٣/٢، والدرر اللوامع: ٤٥٨/١.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

وبـ(الضَّم) متعلق بمحذوف؛ لأنه: حال من مرفوع: (أُرْسِلَ)، أي: «وَأُرْسِلِ الدال مُلْتَبِسًا بِالضَّمِّ لباقي القراء»، أو معنى: (أُرْسِلِ): نُقِلَ وَرُوي^(١)، والألف للإطلاق.

٤٦٨- وَيُنزِلُ خَفْفَهُ وَتُنزِلُ مِثْلَهُ وَتُنزِلُ حَقًّا وَهُوَ فِي الْحِجْرِ ثَقُلًا

أخبر عَمَّن رمز له بكلمة: (حَقًّا)، وهما ابن كثير، وأبو عمرو أهما خَفْفًا هذه الأفعال الثلاثة وهي: ﴿يُنزِلُ﴾^(٢) الذي حرف مضارعتة ياء منقوطة ثنتين من أسفل، و﴿تُنزِلُ﴾^(٣) الذي حرف مضارعتة تاء منقوطة ثنتين من فوق، و﴿نُنزِلُ﴾^(٤) الذي حرف مضارعتة نون حيث ورد ذلك في القرآن الكريم.

قال أبو عبد الله: «يلزم من تخفيفه إسكان النون»^(٥).

وفهم أن / الباقيين يُثَقِّلُونَ الزاي من ذلك جميعه.

قال: «ويلزم من ذلك فتح النون»^(٦).

يعني ويلزم ما قاله من حيث القراءة في الأول، وأما في الثاني: وهو تحريك النون فلازم لفظاً وقراءة، إذ لا يمكن تشديد الراء إلا مع تحريك النون.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

(٢)- من مواضعها سورة البقرة، الآية: ٩٠.

(٣)- من مواضعها سورة النساء، الآية: ١٥٣.

(٤)- من مواضعها سورة الشعراء، الآية: ٤.

(٥)- اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

(٦)- اللآلئ الفريدة: ٥٤١/٢.

ثم أخبر أن الذي في سورة الحجر ثَقُلَ للجميع يريد قوله تعالى: ﴿وَمَا

نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾^(١).

وقد اعترضَ على الناظم في هذا البيت باعتراضين:

أحدهما: أن الخلاف جارٍ في هذا الفعل سواء بُني للفاعل على اختلاف أنواعه، أم للمفعول نحو: قوله تعالى: ﴿يُنزِّلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾^(٢)، ﴿تُنزِّلَ التَّوْرَةَ﴾^(٣)، والناظم لم يذكر إلا القسم الأول دون الثاني^(٤).

والاعتراض الثاني: أنه لم يُبَيَّن لِمَنْ ثَقُلَ الذي في الحجر، فلم يُقَلَّ للجميع، ولا لغيرهم، بل ظاهر عبارته أنه مُثَقَّلٌ لـ(حَقٌّ)، وكون ذلك مما نُصَّ عليه لمخالفته قاعدة مَنْ ذَكَرَهُ - على عادته - فكأنه قال: «وثَقَّلَ حَقُّ الذي في الحجر» على خلاف أصلهما، فيفهم منه أن غيرهما يخففه، ويُؤيِّد ذلك أن كلاً منهما قد خالف أصله كما سيأتي بيانه في البيت الآتي^(٥).

وضابطه كما قال أبو عمرو الداني: «إذا كان مُسْتَقْبَلًا مضموم الأول فهذا يشمل ما كان مَبْنِيًّا للفاعل، وما كان مَبْنِيًّا للمفعول»^(٦).

(١) - سورة الحجر، الآية: ٢١، وانظر: التذكرة لابن غلبون: ٢٥٧/٢، والروضة في القراءات الإحدى

عشرة لأبي علي المالكي: (خ) ١٩٥، والمفتاح في اختلاف القراء السبعة لعبد الوهاب القرطبي: ٣٣٣/١.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٠٥.

(٣) - سورة آل عمران، الآية: ٩٣.

(٤) - انظر هذا الاعتراض في: إبراز المعاني ٣٠٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٢/٢، والسراج: ص ١٥٣.

(٥) - انظر: إبراز المعاني ٣٠٩/٢.

(٦) - التيسير: ص ٦٤، وانظر: إبراز المعاني ٣٠٩/٢.

وخرج بقوله: «مضموم الأول» نحو: ﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ﴾^(١)

فإنه لا خلاف في تخفيفه^(٢)، وممن ضبط موضع الخلاف: - كما ضبطه الداني - مكي وغيره^(٣).

وقال أبو شامة بدل هذا البيت بيتاً يدفع الاعتراضين المذكورين، فقال: «وصوابه لو قال:

وَيُنزِلُ حَقُّ خَفِّهِ كَيْفَمَا أَتَى وَلَكِنَّهُ فِي الْحِجْرِ لِلْكَلِّ ثُقْلًا.

قال: وهذا اللفظ يشمل الموضعين في الحجر؛ لأن الأول وإن اختلفت القراءات فيه فزاؤه مُشَدَّدَةٌ للجميع، على ما يأتي بيانه في سورتها، أو يقول: نُنَزِّلُهُ فِي الْحِجْرِ لِلْكَلِّ ثُقْلًا.

فَيُنصَّ عَلَى مَا يُؤْهِمُ أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى الْمَوْضِعِ الْآخَرَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَيُفْهَمُ مِنْ ذِكْرِهِ فِي سورتها». انتهى^(٤).

قلت: قوله: «وهذا اللفظ يشمل الموضعين في الحجر»، يريد بالموضعين قوله تعالى: ﴿مَا نُنزِلُ الْمَلَكَةَ﴾^(٥) في قراءة الأخوين، وحفص، فقوله: «فزاؤه مشددة للجميع»، أي: سواء قرئ بالنون أو بالتاء.

ثم قال أبو عبد الله بعد ذكره الاعتراضين^(٦): «ولو قال:

وَتُنزِلُ خَفِّهُ وَتُنزِلُ مِثْلَهُ وَنُحُوهُمَا حَقًّا وَفِي الْحِجْرِ ثُقْلًا.

(١) - سورة سبأ، الآية: ٢، والحديد، الآية: ٤.

(٢) - انظر: إبراز المعاني ٣٠٩/٢، والسراج: ص ١٥٣.

(٣) - التبصرة: ص ٤٢٥، ٤٢٦، وانظر: إبراز المعاني ٣٠٩/٢، وممن ضبط الخلاف كذلك: ابن الجزري في النشر: ٢/٢١٨، والتحبير: ص ٢٩١، وصاحب إرشاد المبتدئ: ص ٢٢٨، والبتا في: الإتحاف: ١/٤٠٧.

(٤) - إبراز المعاني ٣٠٩/٢، ٣١٠.

(٥) - سورة الحجر، الآية: ٨.

(٦) - "الاعتراضين" كذا في الأصل، وفي (ت): "الاعتراض الأول".

لكان أظهر وأبين، والعذر له في ذلك: شهرة القراءة بما ذكر في النوعين.

انتهى. (١)

فقوله: «وفي الحجر ثقلاً»: يرد عليه ما أورد على الناظم من عدم بيان المثقل

له من هو؟، ولم يتفطن هو لهذا الإيراد البتة؛ فلذلك أتى بلفظ / الناظم.

[١/٣٨٨]

وقوله: (وهو في الحجر) الضمير عائد على أقرب المذكورات وهو: (نزل)

بالنون؛ لأن الذي في الحجر موضعان كما تقدم، أحدهما: في قراءة الأخوين وحفص،

والثاني: لجميع القراء (٢).

والوجه في التثقيل: أنه يفيد التكثر والتكرير (٣)؛ ولذلك أجمع على

التثقيل في قوله تعالى: ﴿ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ (٤) لظهور معنى التكثر

فيه (٥).

والوجه في التخفيف: حمّله على الأكثر فإن أكثر ما ورد في القرآن:

«أَنْزَلَ»، و«نَزَلَ» أقل منه، فَحُمِلَ المضارع على الأكثر من ذلك، كقوله: ﴿ أَنْزَلَ

الْفُرْقَانَ ﴾ (٦) ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ (٧) ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ ﴾ (٨) ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٤٢/٢.

(٢) - انظر: كثر الجعبري: (خ) ٣٣٠.

(٣) - انظر: الكشف: ٢٥٤/١، ومعاني القراءات للأزهري: ٥٨.

(٤) - سورة الحجر، الآية: ٢١.

(٥) - انظر: الكشف: ٢٥٤/١، وفتح الوصيد: ٦٤٩/٢، وقال ابن الجزري: "فلا خلاف في تشديده لأنه

أريد به المرة بعد المرة". النشر: ٢١٨/٢، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٦.

وقال المهدي: "وعلة إجماع الجماعة على تشديده: أن التثقيل أكثر ما يستعمل فيما كثر وتكرر ووقع

الفعل منه شيئاً بعد شيء، فلما كان هذا الموضع بعد قوله: ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ ﴾ [الحجر ٢١]

وكان ذلك ينزل من عند الله متفرقاً شيئاً بعد شيء حسن مجيئه على "فَعَلَّ". شرح الهداية: ١٧٦/١.

(٦) - سورة آل عمران، الآية: ٤.

(٧) - من مواضعها: سورة يوسف، الآية: ٢.

(٨) - سورة النحل، الآية: ٤٤.

إِلَيْكَ الْكِتَابَ ﴿^(١)﴾ إِلَىٰ مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ، وَأَيْضًا فَإِنَّ «أَنْزَلَ» مُؤَدَّ مُؤَدَّى
«نَزَلَ»، وهو أَخَفُّ منه فأوثر ذلك ^(٢).

وقال أبو شامة: «وَأَنْزَلَ وَنَزَلَ واحد في التعدية، وَأَنْزَلَ أكثر استعمالاً
في القرآن، قال: ويدل على أن نَزَلَ المشدد في معنى: أَنْزَلَ إجماعهم على قوله
تعالى: ﴿لَوْلَا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ ^(٣)». انتهى ^(٤).

يشير إلى خلاف بين أهل العلم في هاتين الصيغتين، هل بينهما فرق أم لا؟

فأبو القاسم الزمخشري ^(٥) ومن تابعه ^(٦)، يزعمون أن بينهما فرقا، وذلك أن «أَنْزَلَ»
يجوز أن يكون مُنَجَّمًا مُفْرَقًا، وأن يكون دفعة واحدة، و«نَزَلَ» بالتشديد لا يكون
إلا فيما كان مُنَجَّمًا في آيات متفرقة، ولا شك أن أكثر ما ورد كذلك.

والرَّد عليه بما ذكره ^(٧) أبو شامة واضح، وهو إشكال قدم على ما ذهب إليه
الزمخشري، وأكثر ما يجاب عنه أنه يدل على التنجيم ما لم يمنع مانع كهذه الآية ^(٨)

(١) - سورة النساء، الآية: ١٠٥، والزمر، الآية: ٢.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٥٣/١، وفتح الوصيد: ٦٤٩/٢، وإبراز المعاني: ٣٠٨/٢، واللالئ الفريدة:
٥٤٢/٢، ومما قيل في توجيههما: أنهما لغتان، تثقيل وتخفيف، بمعنى واحد في متعدي "نَزَلَ" انظر: الموضح:
٢٩٠/١، والحجة لابن خالويه: ص ٣٥، وفتح الوصيد: ٦٤٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٩.

(٣) - سورة الفرقان، الآية: ٣٢.

(٤) - إبراز المعاني: ٣٠٨/٢.

(٥) - في الكشف: ٥٢٦/١.

(٦) - سبق إلى التفريق بينهما كذلك: الراغب الأصفهاني في المفردات: مادة "نزل" ص ٤٩١، والواحدي
في تفسيره، "الوسيط": ١٧٤/١.

(٧) - في (ت): "بما ذكر".

(٨) - ومن أجاب كذلك المهدي: فقال: "ومما يدل على أنهما بمعنى واحد قراءة ابن كثير ﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ
تَنْزِيلًا﴾ الفرقان الآية: ٢٥، فأتى بعد "نُزِّلَ" بمصدر "نَزَّلَ"، لأن قوله: ﴿تَنْزِيلًا﴾ مصدر "نَزَلَ"، ولو جاء
المصدر على لفظ "نُزِّلَ" لكان: "وَنُزِّلَ إِنْزَالًا" فمجيء مصدر: "نَزَلَ" بعد "أَنْزَلَ" دليل على أنهما بمعنى
واحد". شرح الهداية باختصار: ١٧٥/١.

وقد حقت هذه المسألة في غير هذا الموضوع^(١)، والله أعلم.

قوله: (وَيُنزِلُ خَفَّفَهُ) يجوز في: (يُنزِلُ) وجهان: أظهرهما: أنه منصوب بفِعْلٍ مُقَدَّرٍ يُفَسِّرُهُ هذا الظاهر، والمسألة من الاشتغال، والثاني: أن يكون مبتدأً مُخْبِراً عنه بالجملة الأمرية، والأول أولى؛ لمكان الأمر^(٢).

وتقدير قوله: (خَفَّفَهُ) أي: خَفَّفَ زَايَهُ، أو يكون المعنى: أَوْقَعَ فِيهِ^(٣) التخفيف، ولا يليق ذلك إلا بالزاي.

قوله: (وَتُنزِلُ مِثْلَهُ) مبتدأ وخبر، أي: مثله في الحكم المتقدم، وهو التخفيف.

قوله: (وَتُنزِلُ حَقًّا) مبتدأ وخبر أيضاً، على حذف مضاف من^(٤) الأول، تقديره: «تخفيف نُنزلُ حَقًّا».

وأعرب أبو عبد الله: (وَتُنزِلُ) مبتدأ، وخبره محذوف، و(حَقًّا) خبر مبتدأ محذوف، قال: «وتقديره: ونزل كذلك، أي: ذلك حق، وذلك إشارة إلى ما دَلَّ عليه: (خَفَّفَهُ) من التخفيف»^(٥).

وهذا ما لا حاجة إليه، إذ فيه حَذْفٌ من موضعين مستغنى عنهما، والله أعلم.

قوله: (وَهُوَ) مبتدأ، وتقدم أنه ضمير: (تُنزِلُ) بالنون؛ لأنه آخر الأفعال

الثلاثة / ، و(تُقَلُّ) خبره، و(فِي الْحِجْرِ) متعلق به، ويجوز أن يكون: (فِي الْحِجْرِ) هو [٣٨٨/ب] الخبر، و(تُقَلُّ) جملة حالية، وفيه ضَعْفٌ؛ لأن العمدة الإخبار بالجملة.

(١) - في الدر المصون: ١/١٩٨، ٣/٢١، وعمدة الحفاظ: مادة: "نزل" ٤/١٦٤.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٢.

(٣) - "فيه" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - "مضاف من" سقط من (ت).

(٥) - اللآلئ الفريدة باختصار: ٢/٥٤٢.

٤٦٩- وَخَفَّفَ لِلْبَصْرِيِّ بِسُبْحَانَ وَالَّذِي فِي الْأَنْعَامِ لِلْمَكِّي عَلَى أَنْ يُنَزَّلَا

أخبر عن البصري، وهو أبو عمرو أنه خَفَّفَ الحرف الذي بسورة سبحان^(١)، وهو موضعان فيها: أحدهما: قوله تعالى: ﴿ وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٢) والثاني: ﴿ حَتَّىٰ تُنزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرُؤُهُ ﴾^(٣) فأبو عمرو على قاعدته، وابن كثير خالف أصله المتقدم، وهذا مراد المصنف أن يذكر من خالف قاعدته فلم يتأت له ذلك إلا بهذه الطريقة، وهي أنه ذكر انفراد أبي عمرو بجريانه على أصله، ففهم منه أن ابن كثير خرج عن أصله.

ثم أخبر عن المكِّي، وهو ابن كثير أنه خَفَّفَ الحرف الذي في الأنعام وهو قوله تعالى: ﴿ عَلَىٰ أَنْ يُنَزَّلَ آيَةٌ ﴾^(٤) وهو في ذلك على قاعدته، وأبو عمرو هو المخالف لها ففعل في هذا كما فعل في الأول؛ بأن ذكر تفرد ابن كثير ببقائه على أصله، ففهم أن أبا عمرو خالفه^(٥).

والوجه في مخالفة ابن كثير أصله^(٦) في الإسراء: أن قوله: ﴿ وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ يوافق التثقيل من حيث أنه موافق لما وقع عليه: تنزيل القرآن من كونه نَزَلَ منجماً شيئاً بعد شيء؛ فناسب أن يُؤتى بفعل مطابق للواقع^(٧).

(١)- هي سورة الإسراء، وتسمى: "بني إسرائيل"، كذلك. انظر: الإتيان في علوم القرآن: ١٥٣/١.

(٢)- سورة الإسراء، الآية: ٨٢.

(٣)- سورة الإسراء، الآية: ٩٣.

(٤)- سورة الأنعام، الآية: ٣٧.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٢/٢، وقيد الناظم هذا الموضع بمصاحبة: "على" احترازاً من غيره في السورة.

(٦)- "أصله" سقطت من (ت).

(٧)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والكشف: ٢٥٤/١، وفتح الوصيد: ٦٥٠/٢، وكثر الجعري:

(خ) ٣٣١، وقيل: جمعاً بين اللغتين على قول من قال إنهما لغتان. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٦،

وشرح الهداية: ١٧٦/١، ومعاني القراءات: ص ٥٨.

وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿حَتَّىٰ تُنزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ﴾ مناسب لما وقع

جواباً له، وهو قوله: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ﴾^(١) وهذا مُجْمَع على تثقيله، فكذلك ما وقع جواباً له، فلذلك خرج ابن كثير عن أصله من التخفيف^(٢).

والوجه في مخالفة أبي عمرو قاعدته في الأنعام: موافقته في التثقيل لما وقع جواباً له من قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾^(٣).

فإن قيل: إذا كان ابن كثير هو المخالف لأصله في الفعلين من سورة سبحان، وأبو عمرو مخالف لأصله في الفعل الذي في الأنعام، فهلا قال الناظم:

وَتُقَلِّلُ لِلْمَكِّيِّ بِسُبْحَانَ وَالَّذِي فِي الْأَنْعَامِ لِلْبَصْرِيِّ عَلَىٰ أَنْ يُنْزِلَا

ويكون قد نصَّ لكل واحد على مخالفته لأصله فتؤخذ مخالفة الأصل من نصّه لا من مفهوميّه؟.

فالجواب: أنه لو قال ذلك لأوهم أن ابن كثير انفرد بتثقيل ما في سبحان، وأن أبا عمرو انفرد بتثقيل ما في الأنعام، وأن غيرهما خفف ذلك فقط، وليس الأمر كذلك^(٤).

قوله: (وُخْفَفَ) مرفوعه ضمير يعود على: (يُنْزَلُ) المتقدّم، و(بِسُبْحَانَ) حال، أي: «حال كونه مُسْتَقْرَأً فيها»، والباء: ظرفية نحو: «زيد بمكة».

(١) - سورة الأنعام، الآية: ٧.

(٢) - انظر: الكشف: ٢٥٤/١، وفتح الوصيد: ٦٥٠/٢، وقيل كذلك جمعاً بين اللغتين. انظر: شرح الهداية: ١٧٦/١، وإبراز المعاني: ٣١٠/٢.

(٣) - سورة الأنعام، الآية: ٣٧، وانظر: الكشف: ٢٥٤/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٦، وشرح الهداية: ١٧٥/١، وفتح الوصيد: ٦٥٠/٢.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٠/٢، واللائي الفريدة: ٥٤٣/٢، والسراج: ص ١٥٤.

ويجوز أن يكون: الحال، أي: مُلتبساً (بِسُبْحَانَ)، وقد عَرَفْتَ أَنَّهُمَا
فَعَلَانِ لَكِنَّمَا بَلْفِظٍ مِتْقَارِبٍ^(١)، / فَلَذَلِكَ عَدَّهُمَا شَيْئاً وَاحِداً.

[١/٣٨٩]

قوله: (وَالَّذِي فِي الْأَنْعَامِ) عَطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي: (خُفِّفَ) أَي:
«وُخْفِفَ أَيْضاً».

(وَالَّذِي فِي الْأَنْعَامِ) أَي: ﴿يُنزِلُ﴾^(٢) الَّذِي فِي الْأَنْعَامِ، فَاَلْمَوْصُولُ: صِفَةٌ
لِخُذُوفٍ حُذِفَ لِدَلَالَةٍ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ.

ويجوز أن يكون: (الذي) مبتدأ وحذف خبره، أي: «والذي في الأنعام
مُخَفَّفٌ لِلْمَكِّي».

وإنما سَاغَ العطف في الوجه الأول مع كونه معطوفاً على ضمير رفع متصل لم
يؤكد لأجل الفاصل بالجارين.

قوله: (على أن يُنزلًا) يجوز أن يكون بدلاً من: (الذي)، وأن يكون عطف
بيان له، وأن يكون منصوباً بإضمار: «أعني»، وأن يكون خبر مبتدأ مُضْمَرٍ، أي: «هو
على أن يُنزلًا»، قصد بذلك بيان حرف الأنعام.

٤٧٠- وَمُنزِلُهَا التَّخْفِيفُ حَقٌّ شِفَاؤُهُ وَخُفِّفَ عَنْهُمْ يُنزِلُ الْغَيْثَ مُسَجِّلاً

أخبر عن رمز له بكلمة: (حق)، وبالشين المعجمة من: (شفاؤه)، وهم ابن
كثير وأبو عمرو والأخوان، أنهم خففوا: ﴿مُنزِلُهَا﴾ في المائة يريد قوله تعالى:

﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَنزِلُهَا عَلَيْكُمْ﴾^(٣).

(١)- أي: "أنزل ونزل".

(٢)- سورة الأنعام، الآية: ٣٧.

(٣)- سورة المائة، الآية: ١١٥.

ثم أخبر عنهم، أي: عن ابن كثير وأبي عمرو والأخوين، أضمرهم لتقدم ذكرهم^(١)، أنهم يُخَفِّفُونَ: ﴿يُنزِلُ الْغَيْثَ﴾^(٢) وذلك^(٣) في سورتي: لقمان، والشورى، ولذلك قال: (مُسَجَّلًا) أي: مُطْلَقًا؛ لِيُعَمَّ الموضوعين^(٤).

والحاصل: أن الأخوين وأفقا ابن كثير وأبا عمرو على تخفيف: ﴿مُنزِلُهَا﴾، وعلى تخفيف: ﴿يُنزِلُ﴾ في هاتين السورتين.

ووجه ذلك: أنهما راعيا قوله قبل ذلك: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنْ﴾^(٥) فناسب ذلك: ﴿مُنزِلُهَا﴾؛ لأن اسم الفاعل من: «أَفْعَل» مُفْعَل^(٦).

وأما: ﴿يُنزِلُ الْغَيْثَ﴾ فللحمل على نظائره من قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾^(٧) ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾^(٨).

والوجه لِمَنْ ثَقَّلَ جميع ذلك: ما في التثقيل من المبالغة^(٩).

وأما ابن كثير وأبو عمرو فعلى أصلهما من التخفيف.

(١)- في (ت): "رمزهم".

(٢)- سورة لقمان، الآية: ٣٤، والشورى، الآية: ٢٨.

(٣)- "وذلك" سقطت من (ت).

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣١١/٢، والسراج: ص ١٥٤، وكتر الجعيري: (خ) ٣٣٠.

(٥)- سورة المائدة، الآية: ١١٤.

(٦)- انظر: فتح الصيد: ٦٥١/٢، واللالئ الفريدة: ٥٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٧)- من مواضعها: سورة البقرة، الآية: ٢٢.

(٨)- سورة النبأ، الآية: ١٤، وانظر: الكشف: ٢٥٤/١، والحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والحجة للفراسي:

١٦٢/٢، وشرح الهداية: ١٧٦/١.

(٩)- انظر: الكشف: ٢٥٤/١، واللالئ الفريدة: ٥٤٣/٢.

وقد ذَكَرَ أبو شامة^(١) عَوَضَ هذه الأبيات الثلاثة، ثلاثة غيرها وزعم أنها وافية بالمقصود، غير وارد عليها ما تقدّم ذكره وهي:

وَيُنزِلُ مَضْمُومَ الْمُضَارِعِ خِفَّهُ لِحَقِّ عَلَى أَيِّ الحُرُوفِ تَنَقَّلَا
وَحُفِّفَ لِلْبَصْرِيِّ بِسُبْحَانَ الَّذِي فِي الأَنْعَامِ لِلْمَكِّيِّ فِي الحِجْرِ تُقْلَا
لِكُلِّ وَحَقِّ شَاءَ مُنْزِلُهَا وَيُنزِلُ العَيْثُ تَخْفِيفًا بِحَرْفَيْنِ أُسْجِلَا

يعني: بقوله: «مَضْمُومَ الْمُضَارِعِ»، أي: مَضْمُومَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ، وفيه فائدتان:

أحدهما: شمول المبني للفاعل، والمبني للمفعول؛ الذي أهمله الناظم فلم يذكره.

والثانية: إخراج مَفْتُوحِ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ نحو: ﴿وَمَا يَنْزِلُ مِنْ

السَّمَاءِ﴾^(٢).

وقوله: «عَلَى أَيِّ الحُرُوفِ تَنَقَّلَا»، أي: عَلَى أَيِّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْمُضَارِعَةِ جاء ليشمل ما كان حرف مضارعتة ياء، أو تاء، أو نوناً.

وقوله: «لِكُلِّ» يريد الثاني، وهو قوله تعالى: / ﴿وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ [ب/٣٨٩]

مَعْلُومٍ﴾^(٣)، وأما الأول فالقراء فيه مختلفون بالنسبة إلى حرف المضارعة، وإن كانت زائدة مُشَدَّدة عند الجميع، والشين من: «شَاءَ» رمز لحمزة والكسائي.

قوله^(٤): (وَمُنْزِلُهَا) مبتدأ، و(التَّخْفِيفُ) مبتدأ ثان، و(حَقِّ) خبر مُقَدَّم، و(شِفَاؤُهُ) مبتدأ ثالث، والمبتدأ الثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول،

(١) - إبراز المعاني: ٣١١/٢.

(٢) - سورة سبأ، الآية: ٢، والحديد، الآية: ٤.

(٣) - سورة الحجر، الآية: ٢١.

(٤) - "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

والتقدير: «ومُنزِلُهَا التَّخْفِيفُ فِيهِ»، فحذَفَ العائد من: «شِفَاؤُهُ حَقٌّ»، فالهاء في: «شِفَاؤُهُ حَقٌّ»^(١) تعود على التخفيف؛ لأن في التخفيف شِفَاءً لِحَقَّتِهِ^(٢).

ويجوز أن يكون: (التَّخْفِيفُ) بدلاً من: (مُنزِلُهَا) بدل اشتمال، والعائد مُقدَّرٌ، أو قامت: «أل» مقامه، أي: التَّخْفِيفُ فِيهِ، أو تَخْفِيفُهُ، ويكون: (حَقٌّ شِفَاؤُهُ) جملة إسمية في موضع الجر.

ويجوز رفع: (شِفَاؤُهُ) بـ(حَقٌّ)، ويكون: (حَقٌّ) خبراً، إما عن المبتدأ إن أعربنا: (التَّخْفِيفُ) بدلاً منه، وإما عن التخفيف إن أعربناه مبتدأً ثانياً. قوله: (يُنزِلُ) مفعولاً لِمَا لم يسم فاعله، أي: خَفَّفَ عَنْهُمْ هذا اللفظ، وأتى بلفظ: (العَيْثُ)؛ ليفيد أنه هذا اللفظ المصاحب للفظ: ﴿الْعَيْثُ﴾.

و(مُسَجَّلًا) حال من: (يُنزِلُ) القائم مقام الفاعل، أي: حال كونه مطلقاً لا يختص بإحدى السورتين دون الأخرى^(٣).

ويجوز أن يكون: (مُسَجَّلًا) نعت مصدر محذوف، أي: «تخفيفاً مُسَجَّلًا»؛ ليعمّ الموضوعين^(٤)، والإسجَال: الإطلاق.

٤٧١ - وَجِبْرِيلَ فَتَحُ الْجِيمِ وَالرَّاءَ وَبَعْدَهَا وَعَى هَمْزَةً مَكْسُورَةً صُحْبَةً وَلَا

أخبر عمَّن رمز له بكلمة: (صُحْبَةً)، وهم الأخوان وأبو بكر أنهم وَعَوَا، أي: حَفِظُوا^(٥) فقرأوا به، وأقرأوه: فتح الجيم وفتح الراء، والإتيان بعد الراء بهمزة مكسورة في: ﴿جِبْرِيلَ﴾ حيث أتى، فتكون قراءتهم: «جِبْرِئِيلَ»، بزنة: «جِبْرِعِيلَ»،

(١) - "حق" سقطت من (ت).

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٣/٢، وشرح شعلة: ص ٢٦٩.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٣/٢.

(٤) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٥) - انظر: اللسان: مادة "وعى" ٢٤٦/١٥.

إلا أبا بكر فإنه يحذف الياء، كما سيأتي، ونبّه على العموم، وعلى بقية الخلاف المذكور بقوله:

٤٧٢- بِحَيْثُ أَتَى وَالْيَاءُ يَحْذِفُ شُعْبَةً وَمَكِّيَّهُمْ فِي الْجِيمِ بِالْفَتْحِ وَكَلَامًا

أي: بحيث أتى ﴿جَبْرِيلَ﴾، وذلك في ثلاثة مواضع: اثنان منهما في هذه السورة: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجَبْرِيلَ﴾^(١)، ﴿وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ﴾^(٢)، والثالث في سورة التحريم: ﴿وَجَبْرِيلُ وَصَلِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

وأخبر عن شعبة، وهو أبو بكر أنه يحذف ياء: ﴿جَبْرِيلَ﴾ وقد تقدّم أنه يفتح الجيم والراء، ويأتي بعد الراء بهمزة مكسورة فيصير: «جَبْرِيلَ»، بزنة: «جَبْرِعِلَ». وأخبر عن: (مَكِّيَّهُم)، وهو ابن كثير أنه يفتح الجيم، وليس هو ممن يفتح الراء ولا من يأتي بعدها بهمزة مكسورة فتكون قراءته: «جَبْرِيلَ»، وتكون قراءة الباقيين: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بكسر الجيم دون فتح الراء، ودون الإتيان بهمزة على ما لفظ بها أولاً، فَتَكْمُلُ في هذا الحرف، أربع قراءات^(٤):

الأولى: / للأخوين: ﴿جَبْرِيلَ﴾^(٥) بزنة: «جَبْرِعِلَ».

الثانية: لأبي بكر: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بزنة: «جَبْرِعِلَ».

الثالثة: لابن كثير: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بزنة: «جَبْرِعِلَ».

(١)- سورة البقرة، الآية: ٩٧.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ٩٨.

(٣)- سورة التحريم، الآية: ٤.

(٤)- انظر: المكرر للنشار: ١/١٢١، والتجريد في القراءات السبع لابن الفحام: ١/٣٢٧، وإبراز المعاني:

٢/٣١١، والسراج: ص ١٥٤.

(٥)- في الأصل: "جبريل" والمثبت من (ت).

الرابعة: للباقيين: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بزنة: «جَبْعِيل».

واعلم أن العَرَبَ تَكَلَّمَت في هذا الاسم بثلاث عشرة لغة^(١)، أشهرها وأفصحها: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بزنة: «قَنْدِيل»، وهي قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، وحفص، وهي: لغة أهل الحجاز^(٢)، وقد أنشدوا عليها شواهد كثيرة فمنها:
قول وَرَقَةَ بن نوفل^(٣):

وجَبْرِيلُ يَأْتِيهِ وَمِيكَالُ مَعَهُمَا
مِنَ اللَّهِ وَحَيُّ يَشْرَحُ الصِّدْرَ مُنْزَلُ.
وقال حَسَّانُ بن ثابت رضي الله عنه^(٤):

وجَبْرِيلُ رَسُولُ اللَّهِ فِيْنَا
وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ.
وقال عِمْرَانُ بن حَطَّان^(٥):

(١)- والسبب في ذلك: أنه اسم أعجمي فتوسعت فيه العرب وتصرفت حتى نطقته بألفاظ ولغات مختلفة، يقول الكسائي: "جبريل وميكائيل، أسماء أعجمية لم تكن العرب تعرفها فلما جاءها أعربتھا فلفظت بها بألفاظ مختلفة" الحجة لابن زنجلة: ص ١٠٨، وكل هذه اللغات التالية: القراءة بها شاذة ما عدا الأربع اللغات الأول، التي قرأ بها الأئمة السبعة. انظر هذه اللغات في: المحتسب: ١٨١/١، ومختصر الشواذ: ص ١٦، وتفسير القرطبي: ٤٢/١، ٤٣، وجامع البيان للطبري: ٥٠٢/١، ٥٠٣، والبحر: ٤٨٦/١، ٤٨٧، والدر المصون: ١٨/١، ١٩، واللسان: مادة "جبر" ٦٨/٣، ومعاني الأخفش: ٣٢٥/١، ومعاني الزجاج: ١٧٩/١، (٢)- انظر: غيث النفع لصفاقسي: ص ١٢٧، وجامع البيان للطبري: ٥٠١/١، والبحر: ٤٨٥/١.

(٣)- هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزّي من قريش، حكيم جاهلي، وهو ابن عم خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها قرأ التوراة والإنجيل. انظر: سيرة ابن هشام: ٢٥٦/١، والأعلام: ١١٥/٨.
والبيت في: البحر المحيط: ٤٨٥/١، والدر المصون: ١٩/٢، وزاد المسير لابن الجوزي: ١١٧/١، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢. واللائئ الفريدة: ٥٤٥/٢.

(٤)- البيت من قصيدة يهجو بها أبا سفيان بن الحارث قبل فتح مكة، وهو في: ديوانه: ١٧/١، والبحر: ٤٦٨/١، ٤٨٥، وتفسير القرطبي: ٤١/٢، والدر المصون: ٤٩٨/١، واللسان: مادة "جبر" ٦٨/٣، والصحاح: مادة "جبر" ٢٥٣/٢، ومعاني الزجاج: ١٨٠/١، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢، واللائئ الفريدة: ٥٤٥/٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧.

(٥)- هو عمران بن حطان بن ظبيان السدوسي، خطيب وشاعر، من أهل البصرة، كان من رؤوس الخوارج، حدث عن بعض الصحابة. انظر: السير: ٢١٤/٤، والأعلام: ٧٠/٥.

والروح جَبْرِيلُ منهم لا كَفَاءَ وَكَانَ جَبْرِيلُ عِنْدَ اللَّهِ مَأْمُونًا.

اللغة الثانية^(١): «جَبْرِيلُ» بفتح الجيم، وبها قرأ ابن كثير، والحسن، وقد أساء
الفرّاء فقال: «لا أحبها لأنه ليس في كلامهم فَعْلِيلُ»^(٢).

وما قاله: ليس بشيء؛ لأن العرب إذا أدخلت في لغتها اسماً أعجمياً كان ذلك
عندهم على قسمين:

قِسْمٌ: تُلْحَقُهُ بِأَبْنِيَةِ كَلَامِهَا: «كَلِحَامٌ».

وقِسْمٌ: لا تلحقه كـ «إِبْرَيْسَمٌ»^(٣)، فهذا منه^(٤).

على أنه قيل: «إن لنا فَعْلِيلًا»^(٥) بفتح الفاء، وهو: «سَمُوِيلُ» اسم طائر^(٦).

و[عن ابن كثير]^(٧)، أنه رأى النبي ﷺ [في المنام]^(٨) وهو يَقْرَأُ «جَبْرِيلُ»،

و«ميكائيل» - يعني: بالفتح في ﴿جَبْرِيلَ﴾، - قال: فلا أزال أقرأهما كذلك.

= والبيت في: البحر: ٤٨٥/١، والدر المصون: ١٩/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢، واللائح الفريدة: ٥٤٥/٢

(١) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والمحزر: ٣٠٠/١، والكشاف: ٣٠٢/١.

(٢) - انظر قوله في: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ١٩/٢، وتفسير القرطبي: ٤٢/٢، وقال بهذا القول
كذلك: أبو جعفر النحاس في: إعراب القرآن: ٧٠/١.

(٣) - «الإِبْرَيْسَمُ»: القطن. انظر: اللسان: مادة: «برس» ٦٢/٢.

(٤) - انظر: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ١٩/٢ وفتح الوصيد: ٦٥٣/٢.

(٥) - في الأصل: «فَعْلِيلًا»، وهو خطأ، والمثبت من (ت).

(٦) - أي نظير: «جَبْرِيلُ»، انظر: البحر: ٤٨٦/١، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧، و«السمويل»: قيل: اسم
طائر، وقيل: اسم بلدة كثيرة الطير. انظر: اللسان: مادة «سمل» ٢٦٠/٧.

(٧) - في كلتا النسختين: «عن أبي بكر ﷺ»، ولكن في جميع المصادر التي نقلته منسوب: «لابن كثير»؛ ولذا
أثبتته كذلك، وقد ساقه ابن مجاهد في كتابه السبعة: ص ١٦٦، بسنده إلى شبل بن عباد، عن ابن كثير.

ورواه بسنده الدوري في جزئه ص ٧٠، إلى شبل بن عباد عن ابن كثير، وإسناده مرسل، وفيه: محمد بن
صالح المري، سُكِّتَ عنه. انظر: معرفة القراء: ١٥٦/٢.

وانظر هذا القول منسوباً لابن كثير في: اللائح الفريدة: ٥٤٥/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٤/٢، وكتر الجعبري:

(خ) ٣٣٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧، والحجة للفارسي: ١٦٣/٢، والمحزر الوجيز: ٣٠٠/١، وتفسير
القرطبي: ٤٢/٢، وأورده المؤلف في كتابه: الدر المصون: ١٩/٢، منسوباً لابن كثير.

(٨) - ما بين المعكوفتين زيادة من كتاب السبعة لا بد منها.

اللغة الثالثة^(١): «جَبْرَيْل» بزنة: «عَنْتريس^(٢)»، وهي لغة تميم،
وقيس، وبها قرأ: الأخوان، وأنشدوا لحسان بن ثابت^(٣):

شَهِدْنَا فَمَا تَلَقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَيْلُ أَمَامَهَا.

وأنشده أبو عبد الله^(٤) لكعب بن زهير^(٥).

وقال جرير أيضاً^(٦):

عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بِمُحَمَّدٍ وَبِجَبْرَيْلٍ وَكَذَّبُوا مِيكَالًا.

اللغة الرابعة^(٧): «جَبْرَيْل» وهي بزنة: «جَبْرَعِل»، وهي قراءة: أبي بكر^(٨).

(١) - انظر هذه اللغة في: البحر: ١/ ٤٨٦، والمحزر: ١/ ٣٠٠، والكشاف: ١/ ٣٠٢.

(٢) - "العَنْتريس" الناقة الغليظة. انظر: اللسان: مادة "عترس" ١٠/ ٢٦.

(٣) - هو حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأبصاري، صحابي جليل، شاعر رسول الله ﷺ، وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وكان شديد الهجاء على المشركين، توفي في المدينة سنة ٤٥ هـ. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ١/ ٣٢٦.

البيت: في ديوانه: ١/ ٥٢٢، ومعاني الزجاج: ١/ ١٨٠، والصحاح: مادة: "جبر" ٢/ ٢٥٣، البحر: ١/ ٤٨٦، والقرطبي: ٢/ ٤٢، والدر المصون: ٢/ ١٩، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٧، والحجة للفارسي: ٢/ ١٦٨، وكتز الجعبري: (خ) ٣٣٢، ومنسوب لكعب بن مالك في: فتح الوصيد: ٢/ ٦٥٢، واللسان: مادة "جبر" ٣/ ٦٨، ومنسوب لكعب بن زهير في: اللآلئ الفريدة: ٢/ ٥٤٤.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٢/ ٥٤٤.

(٥) - هو: أبو المضرّب كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، شاعر جاهلي أدرك الإسلام فأسلم، وهو صاحب القصيدة التي مطلعها "بانت سعاد" في مدح النبي ﷺ ت ٥٠ هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٨٩.

(٦) - هو: جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي الكلبي، شاعر من تميم وكان يهجو الشعراء فلم يثبت أمامه إلا الفرزدق، وقد جمعت نقائضه معه، ت ١١٠ هـ. انظر: الشعر والشعراء: ص ٣٣٩، والأعلام: ٢/ ١١٩.

والبيت: في ديوانه ص ٣٣٩، والبحر: ١/ ٤٨٦، وتفسير القرطبي: ٢/ ٤٣، وفتح الوصيد: ٢/ ٦٥٣.

(٧) - انظر هذه اللغة في: البحر: ١/ ٤٨٦، وتفسير القرطبي: ٢/ ٤٢، والدر المصون: ٢/ ٢٠.

(٨) - أي: شعبة بن عياش عن عاصم.

اللغة الخامسة^(١): كذلك إلا أنها بتشديد اللام، ويُروى^(٢) عن عاصم،
ويحيى بن يعمر^(٣).

قالوا: و«إلّ» بالتشديد هو اسم من أسماء الله تعالى^(٤)، وقد جاء في تفسير قوله
تعالى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا﴾^(٥) أي: الله^(٦).

وعن أبي بكر^(٧) - وقد سَمِعَ سَجَعَ مُسَيْلِمَةَ^(٧) -: «ما يخرج هذا من
إلّ^(٨)»، وسيأتي تحقيق ذلك.

اللغة السادسة^(٩): «جِبْرَائِيلُ» بالمد بعد الراء، وهمزة مكسورة بعد الألف،
وبعد الهمزة ياء.

(١) - انظر هذه اللغة في: والمحزر: ٣٠٠/١، والكشاف: ٣٠٢/١، والمختصب لابن جني: ١٨١/١، ومعاني
الزجاج: ١٧٩/١.

(٢) - في (ت): "تروى".

(٣) - هو: أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني البصري، تابعي جليل، أول من نقط المصحف، كان إماماً
فصيحاً سمع من ابن عباس، وابن عمر، وأخذ عن الأسود الدؤلي، قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، ت: قبل ٩٠
هـ. انظر: ، معرفة القراء: ١٦٢/١، ١٦٣، وغاية النهاية: ٣٨١/٢.

(٤) - انظر: البحر: ٤٥٨/١، والمحزر: ٣٠٠/١، والصحاح: مادة "جبر" ٢٥٣/٢، واللسان: مادة "جبر"
٦٨/٣.

(٥) - سورة التوبة، الآية: ١٠.

(٦) - انظر: تفسير الطبري: ٩٧/١٠، والقرطي: ٤٣/٢.

(٧) - هو: مسيلم بن ثمامة بن كبير الحنفي الوائلي، مدعي النبوة الكذاب، ولد ونشأ باليمامة في نجد، وضع
أسجاع يضاهي بها القرآن الكريم، قتل في معركة اليمامة في خلافة أبي بكر^(٧)، سنة ١٢هـ. انظر:
الأعلام: ٢٢٦/٧.

(٨) - أخرجه: ابن سعد في الطبقات: ٥٥٠/٥، والنظري في تاريخه: ٢٨٥/٢، وانظر: تفسير الطبري:
٤٣٨/١.

(٩) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والمحزر: ٣٠٠/١، والكشاف: ٣٠٢/١، والدر المصون: ٢٠/٢.

اللغة السابعة^(١): كذلك إلا أنه لا ياء بعد الهمزة، وبها قرأ: عكرمة^(٢).

اللغة الثامنة^(٣): «جبرائيل» بياءين بعد الألف، وبها قرأ: الأعمش، ويحيى بن

يعمر أيضاً.

اللغة التاسعة^(٤): «جبرال».

اللغة العاشرة^(٥): «جبريل بالقصر والياء، وبها قرأ: طلحة بن مُصَرِّف^(٦).

اللغة الحادية عشرة^(٧): «جبرين» بفتح الجيم، وإبدال اللام نوناً.

اللغة الثانية عشرة^(٨) / : كذلك إلا أن الجيم مكسورة.

اللغة الثالثة عشر^(٩): «جبرائين» بإبدال اللام نوناً.

واختلف الناس في هذا الاسم هل هو مشتق أم لا؟

والذي عليه الجمهور أنه لا اشتقاق له إذ الأسماء الأعجمية لا اشتقاق لها^(١٠).

وقال آخرون: بل هو مشتق من: «جبروت الله تعالى»^(١١).

(١) - انظر هذه اللغة في: تفسير القرطبي: ٤٢/٢، ومعاني الأخفش: ٣٢٥/١، والدر المصون: ٢٠/٢.

(٢) - انظر: تفسير القرطبي: ٤٢/٢، وعكرمة هو: أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله البربري المدني، مولى ابن عباس رضي الله عنه، روى عن عائشة رضي الله عنها، وأبي هريرة رضي الله عنه، وحدث عنه خلق كثير منهم: ثور بن يزيد وخالد الخذاء. ت: ١٠٧هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٧٣/١.

(٣) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ٢٠/٢، واللائح الفريدة: ٥٤٥/٢.

(٤) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والمحزر: ٣٠٠/١، واللائح الفريدة: ٥٤٥/٢.

(٥) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١.

(٦) - هو: أبو عبد الله طلحة بن مُصَرِّف بن عمر اليامي الهمداني، وقد سبقت ترجمته ص ٢٩٤.

(٧) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، ومعاني الزجاج: ١٩٧/١، والصحاح: مادة "جبر" ٢٥٣/٢.

(٨) - وهي لغة أسد، انظر: القرطبي: ٤٢/٢، والمحزر: ٣٠٠/١، ومختصر الشواذ: ١٦.

(٩) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ٢٠/٢، واللائح الفريدة: ٥٤٥/٢.

(١٠) - انظر: البحر: ٤٨٥/١، والدر المصون: ١٨/٢.

(١١) - وقال أبو حيان: "وقول من قال هذا بعيد، لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية". البحر:

بتصرف: ٤٨٥/١، ونقل السمين هذا القول في الدر المصون عن أبي حيان: ١٨/٢.

ولذلك اختلفوا فيه هل هو اسم بسيط لا تركيب فيه، أو هو مُركَّب؟
فإن «جَبْر» معناه: عَبد، و«إيل»: هو اسم الباري تعالى، وقد قيل ذلك في:
«إسرائيل»^(١).

ثم اختلفوا في تركيبه، هل هو^(٢) مُركَّب تركيب إضافة، أو تركيب مزج^(٣)؟.

فذهب بعضهم إلى الأول، ورُدَّ عليه بأنه كان ينبغي أن يُعرَّب إعراب المتضايفين فيجري الأول منهما بوجه الإعراب، وينجر الثاني ويؤن إذ لا مانع له من الصَّرف، كما انصرف: «إل» في قول من جعله اسماً لله تعالى من قوله تعالى: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾^(٤) وهذا كما تقول: «جاءني عبدُ الله»، و«رأيت عبدَ الله»، و«مررت بعبدِ الله»^(٥).

وذهب آخرون كأبي العباس المهدي: إلى أنه مُركَّب تركيب مزج «كعبلك»، و«حضر موت»^(٦)، وهذا قريب.

إلا أن بعضهم ردَّ عليه بأنه كان ينبغي أن يُبني الأول على الفتح ليس إلا، وأنت كما رأيتهم يكسرون الراء في بعض اللغات^(٧).

وردَّ عليه بعضهم أيضاً^(٨): بأنه لو كان مُركَّباً تركيب مزج لجاز أن يُعرَّب إعراب المتضايفين، أو يُبني على الفتح كأحد عشر، فإن كل مُركَّب تركيب مزج

(١)- انظر: البحر: ٤٨٥/١، والمحزر: ٣٠٠/١، واللسان: مادة "جبر" ٦٨/٣.

(٢)- "هو" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣)- البحر: ٤٨٥/١.

(٤)- سورة التوبة، الآية: ١٠.

(٥)- انظر: البحر المحيط: ٤٨٦/١، وكشف المشكلات: ٢١٩/١.

(٦)- انظر قوله في: البحر المحيط: ٤٨٥/١.

(٧)- البحر المحيط: ٤٨٥/١.

(٨)- قاله أبو حيان في البحر المحيط: ٤٨٥/١.

تجوز^(١) فيه هذه الأوجه، فكونه لم يُسَمَّع فيه البناء ولا جَرَيَانُهُ جريان المتضايفين دليل على عدم تركيبه تركيب مزج.

وهذا الرد مردود؛ لأنه جاء على أحد الجائزين، واتفق أنه لم يُسْتَعْمَل إلا كذلك، فهذا ما يتعلق بهذا الاسم، وقد عرفت القراءات الفصيحة والشاذة، ولا حظ لنا في الشاذة، وإنما ذكرناها لمعرفة لغاته.

قوله: (وَجَبْرِيْل) مبتدأ، و(فَتَحُ الْجِيْم) يجوز أن يكون فاعلاً بظرف مُقَدَّر هو خير المبتدأ، والتقدير: «وجبريل فيه فتح الجيم لصُحْبَة»، ودلَّ على تقدير: «صُحْبَة» ذُكْرُهَا بعد ذلك، أي: «استقر فيه فتح^(٢) الجيم»، (والرَاءَ) عَطِفَ على: (الجيم)، وَقَصَرَهَا على إحدى اللغتين.

ويجوز أن يكون: «فيه» المُقَدَّر خيراً مُقَدِّمًا، و(فَتَحُ الْجِيْم) مبتدأ مؤخر، والجملة خير الأول، وبتقدير الجار والمجرور صحَّ الإخبار بالجملة لاشتمالها على عائد^(٣).

قوله: (وَبَعْدَهَا وَعَى)، (بَعْدَهَا) متعلِّقٌ بـ(وَعَى)، وهاء (بَعْدَهَا) تعود لـ(الرَاءَ)، و(هَمْزَةً) مفعول، و(مَكْسُورَةً) نعتها، و(صُحْبَةً) فاعل: (وَعَى)، والتقدير: «وَوَعَى صُحْبَةً هَمْزَةً مَكْسُورَةً بعد الراء».

و(وِلا) نَعَتْ لـ(صُحْبَةً) على حذف مُضَافٍ، أي: «ذُو وِلا»، أو «أولُوا وِلا»، ويجوز فيه فتح الواو وكسرها، فالفتح بمعنى: الموالاة، وهي: النصر^(٤)، أي: / [٣٩١/أ] صحبة أولوا ولاء، أي: نصر، والكسر بمعنى: المتابعة، أي: أولوا متابعة لمشايخهم، يعني: أنهم نقلوا ذلك خلفاً عن سلف.

(١) - في (ت): "يجوز".

(٢) - في الأصل: "الفتح"، والمثبت من (ت).

(٣) - انظر: شرح شذلة: ص ٢٧٠.

(٤) - في (ت): "النصر".

ويجوز أن يكون: (فَتَحُ الجيم) خبر المبتدأ، وهو: (جَبْريل) على حذف مضاف، أي: «وجبريل ذو فتح الجيم والراء»، وهذا أَقْلُ تكلفاً.

قوله: (بِحَيْثُ أَتَى^(١)) متعلق بـ(وَعَى)، والباء ظرفية، أي: حَفِظُوهُ فِي أَي مَكَانٍ أَتَى فِيهِ.

قوله: (وَالْيَاءُ) مفعول مُقَدَّم، و(شُعْبَةُ) فاعل، صَرَفَهُ ضَرْوَرَةً، والتقدير: «ويحذف شعبة الياء منه»، أو «ياءه»، فعوض: «أَل» من الضمير^(٢).

قوله: (وَمَكِّيهِمْ) مبتدأ، و(وَكُلُّ) خبره، والجاران متعلقان بـ(وَكُلُّ) أي: «مكيهم وُكُلُّ بالفتح في الجيم»، ويجوز تَعَلَّقُ: (فِي الجيم): (بالفتح)، ولا يَضُرُّ تَقَدُّمُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ لِلاتِّسَاعِ فِي الْجَارِ.

٤٧٣ - وَدَعُ يَاءَ مِيكَائِيلَ وَالْهَمْزَ قَبْلَهُ عَلَى حُجَّةٍ وَالْيَاءُ يُحْدَفُ أَجْمَلًا

أمر بترك ياء: «ميكائيل»، وبترك الهمز قبل الياء لمن رمز له بالعين والحاء المهملتين من: (عَلَى حُجَّةٍ) وهما حفص وأبو عمرو فتصير قراءتهما: ﴿مِيكَئِلَ﴾^(٣) بزنة: «ميعاد»، و«ميقات»^(٤)، فتعين لغيرهما إبقاء الياء والهمزة قبلها على ما لفظ به فتكون قراءتهم سوى نافع: «ميكائيل» بزنة: «ميكاعيل».

ثم أخبر عن رمز له بالهمزة من: (أَجْمَل) وهو نافع؛ أنه يحذف الياء وحدها ويُبْقِي الهمزة فتكون قراءته: «ميكائيل» بزنة: «ميكاعيل»، وتحصل فيه ثلاث قراءات:

الأولى: لأبي عمرو، وحفص: ﴿مِيكَئِلَ﴾.

الثانية: ﴿مِيكَائِلَ﴾ بزنة: «ميكاعيل» لنافع وحده.

(١) - "أتى" سقطت من (ت).

(٢) - شرح شعبة: ص ٢٧٠.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ٩٨.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٦/٢.

الثالثة: ﴿مِيكَائِيلَ﴾ بزنة: «مِيكَاعِيل^(١)» للباقيين.

والكلام فيه قريب من الكلام في: ﴿جَبْرِيلَ﴾، وهو أنه هل هو مشتق أم

لا؟.

فمنهم من جعله مُشْتَقًّا من: «ملكوت الله»، كما قيل: ﴿جَبْرِيلَ﴾ من:

«جبروته»، وأنه هل هو مُرَكَّبٌ أم لا؟ وهل تركيبه تركيب إضافة، وأن «ميك»

بمعنى: «عَبْدٌ»، و«إيل» هو الله تعالى، أو تركيب مَزْج؟^(٢).

كل ما قيل هناك من هذه^(٣) الأقوال قيل هنا، وما صحَّ هناك صحَّ هنا إلا أن

هذا أقل لغات من ذلك؛ فإن في هذا سبع لغات^(٤)، ولكن يزيد هذا على ذاك قولاً لم

يُقَلُّ به هناك أحد^(٥)، وستعرفه.

فأفصح لغاته وهي لغة الحجازيين: ﴿مِيكَائِيلَ﴾ كقراءة أبي عمرو، وحفص،

وأنشدوا^(٦):

وَيَوْمَ بَدْرٍ لَقِينَاكُمْ لَنَا عَدَدٌ فِيهِ مَعَ النَّصْرِ مِيكَالٌ وَجَبْرِيلُ.

(١)- في الأصل: "مِيكَاعِيل"، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: البحر: ٤٨٦/١، والدر المصون: ٢٣/٢، واللسان: مادة "مكا" ١٤، ١١٤.

(٣)- هذه "زيادة من (ت)".

(٤)- وكل هذه اللغات - ما عدا الثلاثة الأولى التي قرأ بها الأئمة السبعة - القراءة بها شاذة، وانظر هذه

اللغات في: المحتسب: ١٨١/١، ومختصر الشواذ: ١٥، ١٦، والبحر: ٤٨٦/١.

(٥)- "أحد" سقطت وبُني الفعل: "يُقَلُّ" للمجهول في (ت).

(٦)- البيت: منسوب لكعب بن مالك في: تفسير القرطبي: ٤٣/٢، وفتح الوصيد: ٦٥٥/٢، والحجة

للفارسي: ١٦٨/٢، ومنسوب في: اللسان لحسان بن ثابت: مادة "مكا" ١٤/١٤، وهو في: البحر:

٤٨٦/١.

وقوله: وَكَذَّبُوا مِيكَالًا. وقد تقدم^(١).

وكذا قوله^(٢):

وَجَبْرِيلَ يَأْتِيهِ وَمِيكَالٌ مَعَهُمَا.

الثانية: «مِيكَائِلٌ»، وهي قراءة: نافع.

الثالثة: «مِيكَائِيلٌ»: وهي قراءة: الباقر.

الرابعة: «مِيكَئِيلٌ» مثل: «مِيكَعِيلٌ»، وهي قراءة: ابن محيصن^(٣).

الخامسة: كذلك؛ إلا أنه لا ياء بعد الهمزة وقرأ بها: بعض القراء.

السادسة: «مِيكَائِيلٌ» بيائين صريحتين بعد الألف وبها قرأ: الأعمش.

السابعة: «مِيكَائِلٌ» بهمزة مفتوحة / بعد الألف، كما يقال: «إِسْرَاءِلٌ».

[ب/٣٩١]

وحكى الماوردي^(٤): أن: «جَبْرٌ» بمعنى: «عَبْدٌ» مُكَبَّرًا، و«مِيكَ» بمعنى: «عُبَيْدٌ»

مُصَغَّرًا، فيكون معنى: «مِيكَائِيلٌ»: «عُبَيْدُ اللَّهِ»، و«جَبْرِيلٌ»: «عَبْدُ اللَّهِ»، حكاه عن ابن

عباس، قال: «ولا نعلم لابن عباس في هذا مخالفاً»^(٥).

فإن قلت: قول الناظم: (وَدَعَّ يَاءَ مِيكَائِلٍ) فيه نظر، من حيث أن فيه يائين،

إحدهما: بعد الميم، والثانية: بعد الألف، ومحل الخلاف إنما هي: الثانية، فما الدليل

على إرادته لذلك؟.

(١) - تقدم تخريجه قريباً ص: ٣٢٠.

(٢) - تقدم تخريجه قريباً ص: ٣١٨.

(٣) - هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكّي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، ثقة، روى له مسلم، قرأ على سعيد بن جبير، ومجاهد، وقرأ عليه شبيل بن عباد، وأبو عمرو بن العلاء، ت: ١٢٣هـ. انظر: معرفة القراء: ٢٢١/١، وغاية النهاية: ١٦٧/٢.

(٤) - الماوردي: هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب القاضي الماوردي البصري، الفقيه المفسر، أحد الأئمة، كان ثقة، درس ببغداد والبصرة سنين طويلة، له تصانيف منها: "النكت والعيون" تفسير للقرآن، و"أدب الدنيا والدين"، وغيرها، ت: ٤٥٠هـ. انظر: طبقات المفسرين للداوودي: ٤٢٤/١.

(٥) - تفسير الماوردي "النكت والعيون": ١٦٣/١، وانظر: تفسير القرطبي: ٤٣/٢.

والجواب: أن الذي دلنا على إرادته الثانية قوله: (وَالْهَمْزَ قَبْلَهُ) فلما قال:
(وَالْهَمْزَ قَبْلَهُ) عَلِمْنَا أَنْ مَرَادَهُ الثَّانِيَةَ، وَلَمَّا عَلِمَ ذَلِكَ، قَالَ: (وَالْيَاءُ يُحَذَفُ) بلام
التعريف للمعرفة به^(١).

قوله: (وَدَعُ) أي: اترك، وهذا لا يتصرف^(٢) إلا للمضارع، وليس له ماضٍ
إلا في لغة ضعيفة، وأنشدوا^(٣):

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ
عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ.

أي: تَرَكْهُ، وَقُرِئَ شَاذًا: «مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ» بالتخفيف^(٤)، وكذلك لا يُسْتَعْمَلُ
له مصدر؛ استغناء عنه، وعن الماضي «بالتَّرك وتَرَك»، ومثله في ذلك: «ذَرَّ وَيَذَرُّ».

(وَيَاءٌ) مفعول: (دَعُ)، قوله: (وَالْهَمْزُ) يجوز أن يَنْتَصِبَ مِنْ وَجْهَيْنِ:
أحدهما: النسق على: (يَاءٌ)^(٥)، والثاني: على المعية.

وقوله: (قَبْلَهُ) يجوز تعلقه بـ(دَعُ)، ويجوز تعلقه بمقدَّر على أنه حال من:
(الْهَمْزُ)، أي: «حال كونه مُسْتَقْرَأً قبله»، والهاء (لِلْيَاءِ)، ذَكَرَهَا باعتبار اللفظ^(٦).

قوله: (عَلَى حُجَّةٍ) حال، إما مِنَ الْفَاعِلِ، أي: «دَعُ ذَلِكَ حَالِ كَوْنِكَ ثَابِتًا
وَمُسْتَقْرَأً عَلَى حُجَّةٍ صَحِيحَةٍ مِنْ نَفْلِكَ وَرَوَايَتِكَ»، وهي ما تقدم من أنها لغة ثابتة
فصيحة لغة الحجازيين، وقد أنشدت عليها أبياتًا، وَنَكَرَ: (حُجَّةٌ) للتعظيم، أي: حُجَّةٌ،
وَأَيُّ حُجَّةٍ.

(١) - انظر هذا الجواب في: إبراز المعاني: ٣١٢/٢، وكثر الجعبري: (خ) ٣٣٢.

(٢) - في (ت): "لا ينصرف".

(٣) - البيت: لأبي الأسود الدؤلي، وهو في: اللسان: مادة "ودع" ١٥، ١٨٠، والدر المصون: ١٤١/٧.

(٤) - في (ت): "بتخفيف الدال"، وهي: قراءة شاذة: منسوبة لعروة بن الزبير، وابنه هشام: انظر: المحتسب:

٤٣٢/٢، ومختصر الشواذ: ١٧٥، والبحر: ٤٨٠/٨، والمحرر: ٣٢٠/١٦.

(٥) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

قوله: (وَالْيَاءُ مُبْتَدَأٌ، وَ(يُحَذَفُ) خَبْرُهُ، وَيُقْرَأُ: (يُحَذَفُ) بِالْيَاءِ^(١)) والتاء باعتبار اللفظ والكلمة، والمراد: «الياء منه»، أو «ياؤه» فعوض منها «أل» كما في نظائره.

قوله: (أَجْمَلًا) نعت مصدر محذوف، أي: حذفاً أجمل، أي: جميلاً، ويجوز أن يكون: (أَجْمَلٌ) حالاً من المحذف المدلول عليه بـ(يُحَذَفُ)^(٢).

واعلم أن القراءات الثلاث^(٣) التي في «ميكائيل» ليس شيء منها موافق لرسم المصحف فإنه رسم فيه: ﴿مِيكَئَلٌ﴾ دون ألف بعد الكاف إلا أنه يعتقد حذف الألف تخفيفاً كما حذف من: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ و﴿إِسْمَاعِيلَ﴾^(٤).

٤٧٤- وَلَكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَاطِينُ رَفَعُهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوُ سَمَا الْعَلَا

أخبر عمن رمز له بالكاف، والشين المعجمة من: (كَمَا شَرَطُوا)، وهم ابن عامر، والأخوان أنهم قرءوا: ﴿وَلَكِنْ الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا﴾^(٥) بتخفيف نون: ﴿لَكِنَّ﴾، ويلزم من ذلك كسرهما لالتقاء الساكنين، ولم ينبه الناظم عليه لوضوحه، أو لأنه / لم يتسع له ذلك^(٦).

(١)- في الأصل: "بالتاء"، والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧١.

(٣)- "الثلاث" سقطت من (ت).

(٤)- انظر: المقنع للداني: ص ١٥، والوسيلة إلى كشف العقيلة للسخاوي: ص ١٩٨، وجميلة أرباب المراصد الجعيري: ٢٨٦/١، وكل اسم أعجمي قل استعماله تثبت ألفه نحو: "طالوت"، ومن ذلك "ميكال"، ولكن رسمه "ميكال" جاء في المصاحف على خلاف ذلك، وهذا ما أشار إليه الخراز في مورده بقوله:

وما أتى وهو لا يُستعمل فآلف فيه جميعاً يجعل

كقوله سبحانه طالوتا ياجوج ماجوج وفي جالوتا

وعن خلاف قل في هاروتا هامان قارون وفي ماروتا

انظر: دليل الخيران على مورد الظمان: ص ٤٦/٤٧.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

ومعلوم أن هذه الأحرف التي هي: «أن» و«إن»، و«كأن» و«لكن» تُخَفَّف نوناتها، وإذا خُفِّفَت سَكَنْت، فإن لقيها بعد ذلك ساكن كُسِرَت على أصل التقاء الساكنين، وهذا سيأتي مثله موضعان في هذه السورة: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾^(١)، وموضعان أيضاً في الأنفال: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ﴾^(٢)، والحكم فيها ما ذكرت من الكسر لالتقاء الساكنين^(٣).

ومن عادة الناظم أن يجمع الكلمات المشتركة في حكم كـ «تاءات البيزي»، ونحوها، وهنا لم يفعل ذلك بل ذكر: ﴿لَكِنَّ الشَّيْطِينَ﴾، و«حدها»، ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾ و«حدها»، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ﴾ و«حدها» في سورتها، وذلك بحسب ما يتفق له، وكان ضمُّ هذه إلى بعضها أولى من ضمِّ: ﴿مُنزِلُهَا﴾ في المائة^(٤) مع: ﴿نُنزِلُ﴾^(٥) وبابه؛ لأنهما نوعان مختلفان.

وقال أبو شامة: «و لم يُنْبِهْ على حركة النون، ولو نَبَّه عليها وترك ذكر قراءة الباقيين - لأنها تُعَلَّم من الضد - كان أولى، فيقول:

والنونُ وبالْكَسْرِ وَكَلًّا، أو وُضِّلًا.

فتكون قراءة الغير بتشديد النون وفتحها ونصب: ﴿الشَّيْطِينَ﴾، وهذه أضداد ما تقدم ذكره». انتهى^(٦).

كأنه رأى استغناء الناظم عن التنبيه على قراءة الباقيين بالأخذ من الأضداد، وحينئذٍ تبقى معه بقية البيت فيأتي مُكَمَّلًا له بما يرفع الإلباس عن حركة النون، فيقول:

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٧٧، ١٨٩.

(٢) - سورة الأنفال، الآية: ١٧، ٤٣، ٦٣.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

(٤) - الآية: ١١٥.

(٥) - من مواضعها سورة الشعراء، الآية: ٤.

(٦) - إبراز المعاني: ٣١٣/٢.

ولكن خفيفٌ والشياطينُ رَفَعُهُ كَمَا شَرَطُوا والنونُ بالكسْرِ وكَلًّا، أو وُصَلًّا.

ثم أخبر الناظم أن مَنْ رمز له بالنون وبـ(سَمًا) من: (نَحْوُ سَمًا)، وهم عاصم وابن كثير ونافع وأبو عمرو، على العكس، وهو تشديد نون: ﴿لَكِنَّ﴾، ويلزم حينئذٍ فتح النون ونَصْب: ﴿الشَّيَاطِينِ﴾.

وقد اتفق للناظم في هذا البيت ما لم يتفق له في غيره، وهو أن الباقيين المسكوت عنهم يُؤخذ لهم عَكْس القراءة المذكورة، ولا يُرْمَز لهم - أعني: الباقيين - وهنا اتفق أن رَمَز لهم، فإن الباقيين كما ترى هم مدلول النون وكلمة: (سَمًا)، وتكون الألف في: (العُلا) تأكيداً لِمَا اندرج فيه نافع من كلمة: (سَمًا).

وقوله: (كَمَا شَرَطُوا): أي كما شَرَطَ أَهْلُ العربية، وذلك أنه متى خُفِّف:

﴿لَكِنَّ﴾ وجَبَ إهمالها، فاتفق له في كلمتي الرمز توجيه القراءة^(١)، وهذا هو المشهور عند النحويين^(٢).

وقد زعم: يونس^(٣) أنها تعمل مُخَفَّفَةً^(٤)، وليس مذهبه [بسدِّد]^(٥)؛ لأنها لَمَّا خُفِّفَتْ زال المقتضى لإعمالها وهو اختصاصها بالأسماء، ألا ترى أنها إذا خُفِّفَتْ باشرت الأفعال^(٦).

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٥٦/٢، والآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢، والسراج: ص ١٥٤.

(٢)- قال ابن يعيش: "وُخَفِّفَ - يعني: لكن - فَيَبْطُلُ عملها"، شرح المفصل: ٨٠/٨، وقال ابن هشام: "وإذا خففت وجب إلغاؤها"، شذور الذهب: ص ٣٠٥، وانظر: شرح التصريح: ٣٣٥/١.

(٣)- هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري النحوي، علامة بالعربية، كان إمام نخاعة البصرة في عصره، روى عن سيبويه، ت: ١٨٢هـ. انظر: إنباه الرواة: ٧٤/٤، ٧٥، وبغية الوعاة: ٣٦٥/٢.

(٤)- وتبعه في ذلك الأخفش. انظر قوله في: شرح المفصل: ٨١/٨، وشرح التسهيل: ٣٨/٢، ومغني اللبيب: ٥٦٢/١، وأوضح المسالك: ٣٤٠/١، وشذور الذهب: ص ٣٠٥، والبحر: ٤٩٥/١.

(٥)- ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "تشديد"، وما أثبتته موافق للسياق، وقال ابن مالك: "ورأيهما - يعني: يونس والأخفش - في ذلك ضعيف". شرح التسهيل: ٣٨/٢.

(٦)- انظر: شرح التصريح: ٣٣٥/١، ومغني اللبيب: ٥٦٢/١، والجنى الداني: ص ٥٨٦، وقال أبو حيان: "والجمهور على المنع - أي: منع العمل - إذا خففت". البحر: ٤٩٥/١.

وهذا بخلاف: «أن» بالفتح فإنها تُخَفَّف ولكن لا تباشر الأفعال^(١).

فإن قيل: «إن» بالكسر تُخَفَّف وتعمل، وتُهْمَل مع زوال اختصاصها، كقوله

تعالى: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ^(٢)﴾، ﴿وَإِنْ كَادُوا^(٣)﴾، ﴿وَإِنْ كَانَتْ^(٤)﴾ فقد وليت

الأفعال / ومع ذلك أُعْمِلت كما سيأتي في قراءة: ﴿وَإِنْ كَلَّا^(٥) لَمَّا لِيُوفِّينَهُمْ^(٥)﴾ [٣٩٢/ب]

والجواب: أنها وليت الأفعال فلم يلزمها إلا ما هو من نواسخ الابتداء فكان

اختصاصها باق^(٦)، ولا يليها غير ذلك من الأفعال إلا ضرورة، أو ندوراً^(٧)، كقوله^(٨):

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ.

(١) - أي: إذا خففت: "أن" المفتوحة فإنها تعمل وجوباً، انظر: أوضح المسالك: ٣٣٠/١، وشرح ابن

عقيل: ٣٥١/١، وشرح التصريح: ٣٣٠/١.

(٢) - سورة الشعراء، الآية: ١٨٦.

(٣) - سورة الإسراء، الآية: ٧٣، ٧٦.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٤٣، والنساء، الآية: ١١.

(٥) - سورة هود، الآية: ١١٢، على قراءة نافع، وابن كثير، وشعبة بتخفيف "أن"، وسيأتي عند شرح قول

الناظم: (وَخِيفَ وَإِنْ كَلَّا إِلَى صَفْوِهِ ذَلَا). متن الشاطبية البيت رقم: (٧٦٦) فرش سورة هود.

(٦) - قال ابن مالك في ألفيته البيت رقم: (١٩٢):

"وَالفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا يَأْ ذِي مُوَصَلًا."

قال ابن عقيل عند شرحه لهذا البيت: "وإذا خففت "أن" فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة، ويقل أن

يليهما غير ناسخ". شرح ابن عقيل: ٣٤٩/١، وانظر: مغني اللبيب: ٥٧/١، والجنى الداني: ٢٠٨.

(٧) - قال صاحب شرح التصريح: "والبصريون لا يجيزون دخولها على غير ناسخ، وندر أن يليها ماضياً غير

ناسخ خلافاً للأخفش". شرح التصريح: ٣٢٨/١، وانظر: الجنى الداني: ٢٠٨.

(٨) - البيت لعاتكة بنت زيد العدوية، وهو في: شرح المفصل: ٧١/٨، وشرح التسهيل: ٣٦/٢، وشرح

الجميل: ٤٣٨/١، وشرح التصريح: ٣٢٨/١، وشرح ابن عقيل: ٣٥٠/١، والإنصاف: ١٥٥/٢، وأوضح

المسالك: ٣٢٩/١، مغني اللبيب: ٥٨/١، والجنى الداني: ص ٢٠٨، وشرح الأشموني: ٣١٨/١، والشاهد

فيه: "إن قتلت" حيث وليها فعل ماض غير ناسخ، وهذا نادر ولا يقاس عليه، خلافاً للأخفش.

وقولهم^(١):

«إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيئِهِ».

وأشار الناظم بقوله: (نَحْوُ سَمَا) إلى أنها إذا شُدَّت فقاعدَة عِلْمِ النَّحْوِ أَنْ يُنْصَبَ بِهَا اسْمٌ وَيُرْفَعُ بِهَا خَبَرٌ^(٢).

ففي الرمز أيضاً تنبيه على علة القراءة وتوجيهها، ففي أول البيت وآخره نَبَّهَ على توجيه القراءتين بكلمات الرمز، وهذا في غاية الحُسْنِ؛ حيث استخدم الكلمة في معنيين، أحدهما: الرمز، والآخر: توجيه القراءة^(٣).

والوجه لِمَنْ خَفَّفَهَا وَأَهْمَلَهَا: الحَمَلُ على ما أُجْمِعُ عليه من ذلك، كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ آتَى اللَّهُ يَشْهَدُ﴾^(٤)، ﴿لَئِنْ آتَى الرَّاسِخُونَ﴾^(٥).

والوجه في تشديدها: الحَمَلُ على ما أُجْمِعُ عليه من ذلك، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ آتَى اللَّهُ يَفْعَلْ مَا يُرِيدُ﴾^(٦)، ﴿وَلَئِنْ آتَى اللَّهُ سَلَّمَ﴾^(٧)، ﴿وَلَئِنْ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٨) إلى غير ذلك^(٩).

(١) - جاء بعدها في هذا القول فعل مضارع غير ناسخ، وهذا لا يبيزه البصريون، انظر هذا القول في: شرح

المفصل: ٧١/٨، وشرح التسهيل: ٣٧/٢، وأوضح المسالك: ٣٣٠/١، وشرح ابن عقيل: ٣٥٠/١.

(٢) - قال السخاوي: «نَحْوُ سَمَا»: نحو رَفِيعٌ طَالُ به العلام، فتح الوصيد: ٦٥٧/٢، وانظر: اللالئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٣/٢، واللالئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

(٤) - سورة النساء، الآية: ١٦٦.

(٥) - سورة النساء، الآية: ١٦٢، وكذلك مما قيل في توجيهها أنها: مخففة من الثقيلة باطل عملها لزوال شبهها بالفعل. انظر: الكشف: ٢٥٦/١، ٢٥٧، والموضح: ٢٩٣/١، ٢٩٤، واللالئ الفريدة: ٥٤٧/٢.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٥٣.

(٧) - سورة الأنفال، الآية: ٤٣.

(٨) - من مواضعها: سورة الأنعام، الآية: ٣٧.

(٩) - وكذلك إذا شددت كانت من أخوات "إِنْ" تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل. انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٥، والكشف: ٢٥٦/١، ٢٥٧، واللالئ الفريدة: ٥٤٨/٢.

وقد حُكِيَ عن الفراء: أن تشديدها بعد الواو أَوْجَهَ^(١) وَأَفْصَحَ^(٢)، ذَكَرَ ذلك أبو شامة^(٣)، وأبو عبد الله^(٤)، ووجَّهها ذلك: بأنها إذا خُفِّفَتْ كانت حَرْفَ عَطْفٍ والواو قبلها حرف عَطْفٍ فيتوالى حَرْفًا عَطْفٍ.

وفي هذا نظر؛ لأنها متى سبقها واو كانت هي^(٥) غير عاطفة، بل تكون مجرد الاستدراك، نَصَّ على ذلك النحاة^(٦)، قالوا: وكذلك مَثَلُ بعضهم العاطفة بقولهم: «ما مَرَرْتُ بِصَالِحٍ لَكِنِ طَالِحٍ»^(٧).

وأيضاً فقد نَصُّوا على أن: «إما» الثانية ليست عاطفة اتفاقاً^(٨)، وعلَّوه بأنها قد سبقها حرف عطف^(٩)، فكيف يقال: إن ﴿لَكِن﴾ بعد الواو عاطفة على تخفيفها؟.

قال أبو عبد الله: «وزعم الفراء وغيره أن تشديد: ﴿لَكِن﴾ مع الواو أَوْجَهَ وَأَفْصَحَ، وإلى ذلك أشار بقوله: (نَحْوُ سَمَا الْعُلَا) أي: نَحْوُ رَفِيعٍ غَلَبَ الْعُلَا فِي الطُولِ، وَوَجَّهَ الْفَرَاءُ: أَنَّهُ إِذَا خُفِّفَتْ [مَعَ الْوَاوِ]^(١٠) جُمِعَ بِذَلِكَ بَيْنَ حَرْفِي نَسَقٍ فَكَانَ

(١)- في الأصل: "وجه"، والمثبت من (ت).

(٢)- وتابعه في قوله هذا الكسائي، انظر هذا القول في: معاني الفراء: ٤٦٥/١، والبحر: ٤٩٥/١، والمحزر: ٣٠٦/١، وفتح الوصيد: ٦٥٧/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٣، وشرح الهداية: ١٧٧/١.

(٣)- في: إبراز المعاني: ٣١٣/٢.

(٤)- في: اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢.

(٥)- "هي" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٦)- قال أبو علي الفارسي: "إذا دخلت عليها الواو - يعني: لكن - فالقياس لا يوجب التثقيب فيها كما أن انتفاء الواو لا يوجب التخفيف فيها". الحجة باختصار: ١٧٩/٢، وانظر: مغني اللبيب: ٥٦٢/١، والجنى الداني: ص ٥٨٧، وأوضح المسالك: ٣٤٠/٣، ٣٤١.

(٧)- في (ت): "بطالح"، وانظر: الكتاب: ٤٣٤/١، ومغني اللبيب: ٥٦٣/١.

(٨)- في مثل قولك: "تزوج إما هنداً وإما أختها". انظر: شرح ابن عقيل: ٢١٥/٢.

(٩)- أي: أن "إما" الثانية ليست عاطفة لدخول الواو عليها. انظر: شرح ابن عقيل: ٢١٥/٢، وشرح التصريح: ١٧٤/٢.

(١٠)- ما بين المعكوفتين زيادة من "اللآلئ الفريدة" لا بد منها.

التشديد مع الواو أولى لذلك، وأيضاً فإنها في حال التخفيف مُشْبِهَةٌ بـ«بَلْ»،
فإذا دخلت عليها الواو خرجت عن شبه «بل»؛ لأن الواو لا تدخل على: «بل».
انتهى^(١).

وفي قوله: «وإلى ذلك أشار الناظم» قد تقدم أننا لا نُسَلِّمُ أنها بعد الواو عاطفة
بل هي مجرد الاستدراك، وقوله: «وأيضاً فإنها مشبه ببل» ممنوع.
وقد ذَهَبَ يونس^(٢) إلى أنها لا تكون عاطفة البتة^(٣).

قال بعضهم^(٤): وهذا أقوى فإنه لم يُسَمَّعْ منهم: «ما قام زيدٌ لكنَّ عمروً»،
قالوا: وإن وُجِدَ من ذلك شيء، نحو: «ما مررت بصالحٍ لكنَّ / طالحٍ»، فمن تمثيل
النحاة لا من كلام العرب.

قالوا: ولذلك لم يُمَثَّلْ سيبويه لها إلا مقرونة بالواو، وشرط كونها عاطفة أن
يقع بعدها المفردات^(٥)، فإن وقعت بعدها الجُمَلُ لم تكن عاطفة البتة، ويجوز حينئذٍ
اقتراها بالواو وعدم اقتراها، فمن الثاني قول زهير بن أبي سلمى^(٦):

إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخَشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ.

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢.

(٢) - هو: يونس بن حبيب الضبي، سبقت ترجمته، انظر: ص ٣٣١.

(٣) - وتبعه ابن مالك في شرح التسهيل: ٤٨/٢، وأبو حيان في البحر: ٤٩٥/١، وهذا مخالف لما عليه
جمهور النحاة فإنها تكون عاطفة عندهم بشروط: ١- إفراد معطوفها، ٢- أن تسبق بنفي أو نهي، ٣- أن لا
تقترب بواو. انظر: الكتاب: ٤٣٤/١، وأوضح المسالك: ٣/٣٤٠، ٣٤١، وشرح ابن عقيل: ٢/٢١٦.

(٤) - هو أبو حيان، انظر: البحر: ١/٤٩٥.

(٥) - الكتاب: ١/٤٣٤، ٤٣٥.

(٦) - هو: زهير بن ربيعة بن قرط بن أبي سلمى المزني، من مضر من شعراء الجاهلية كان أبوه شاعراً،
وكذلك ابنه كعب، ويجيز. انظر: الشعر والشعراء: ص ٧٧، والأعلام: ٣/٥٢.

والبيت: في ديوانه ص ٥٠، والجنى الداني: ص ٥٨٩، وأوضح المسالك: ٣/٣٤٢، ومغني اللبيب: ١/٥٦٢،
، وشرح الأشموني: ٢/٢٧، والدرر اللوامع: ٢/٦٥٤، وشرح التصريح: ٢/١٧٦، فجاءت: "لكن" حرف
ابتداء لا حرف عطف لكون الواقع بعدها جملة.

قلت: وهذا في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرّٰسِخُوْنَ فِي
 اَلْعِلْمِ﴾^(١)، ﴿لَكِنَّ اللّٰهَ يَشْهَدُ﴾^(٢)، ﴿لَكِنَّ اللّٰدِيْنَ اَتَقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ
 جَنَّٰتٌ﴾^(٣).

وحينئذ فليس في قول الناظم ترجيح لهذه القراءة على الأولى^(٤)، وكذلك
 فهم أبو شامة؛ فإنه قال: «أي: هذا أيضاً وجه من وجوه علم النحو» ثم قال: «و(نحو
 سَمًا) رمز قراءة الباقي، ولم يك محتاجاً إليه، فإنه لو قال: «والعكس غيرهم تلا»؛
 لحصل المراد، واستعمل الناظم: (العكس) بمعنى: الضد الذي اصطلح عليه، وهذا كما
 قال في سورة الإسراء وفي مريم: (بالعكس حق شفاؤه^(٥))». انتهى^(٦).

قوله: (وَلَكِنْ خَفِيفٌ) مبتدأ وخبر، أي: لفظ: ﴿لَكِنَّ﴾ خفيف النون.

قوله: (وَالشَّيَاطِينُ) مبتدأ أول، و(رَفَعُهُ) مبتدأ ثان، و(كَمَا شَرَطُوا) جار
 ومجرور، وما: مصدرية، وهذا الجار خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والضمير
 في: (رَفَعُهُ) عائد على: (الشَّيَاطِينُ)^(٧).

فإن قيل: كيف يعود ضمير مُنفرد على جمع؟

والجواب: أن المراد لفظ: (الشَّيَاطِينُ)، ويجوز أن يقال: إنه عائد على مضاف
 مُقدَّر إذ الأصل في الحقيقة: «ونون الشياطين»؛ لأن الرفع لا يحل إلا بها، وقد تقدم
 أنه يجوز اعتبار المضاف المحذوف تارة، والمضاف إليه أخرى في ذلك، وقد جمع

(١) - سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(٢) - سورة النساء، الآية: ١٦٦.

(٣) - سورة آل عمران، الآية: ١٩٨.

(٤) - أي: في قوله: (نحو سَمًا العَلَا)، وخالف الفاسي فقال: "إن فيه إشارة إلى قول الفراء بأن التشديد
 أوجه وأفصح". اللآلي الفريدة: ٥٤٨/٢.

(٥) - متن الشاطبية: البيت رقم: (٨٢٣) فرش سورة الإسراء.

(٦) - إبراز المعاني: ٣١٣/٢.

(٧) - انظر: اللآلي الفريدة: ٥٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧١.

الاستعمالين قوله تعالى: ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا ﴾^(١)، ثم قال:

﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾، ﴿ هُمْ ﴾ عائد على: «الأهل» - قبل: ﴿ قَرْيَةٍ ﴾ -

المُقَدَّر، والتقدير: «والشَّيَاطِين رَفَعَهُ مُسْتَقِر كَشَرَطِهِمْ ذَلِكَ».

ويجوز أن يكون: (رَفَعَهُ) بدلاً من: (الشَّيَاطِين) بدل اشتمال، و(كَمَا شَرَطُوا)

خبر قوله: (والشَّيَاطِين)، والدليل على اعتبار ما ذكرته من عَوْد الضمير؛ أنه كان مُتَمَكِّنًا مِنْ أَنْ يَقُولَ: «والشَّيَاطِين رَفَعَهَا أَوْ رَفَعَهُمْ».

قوله: (والعَكْسُ) مبتدأ، و(نَحْوُ) خبره، أي: هو عِلْمٌ نَحْوٍ، ليس خارجاً من

لغة العرب.

والنحو لغة: يطلق بإزاء معانٍ منها: القَصْدُ^(٢).

وفي الاصطلاح: عبارة عن عِلْمٍ بِأَحْوَالِ الْكَلِمِ إِفْرَاداً أَوْ تَرْكِيْباً، وبيان ذلك

في غير هذا الموضوع^(٣).

قوله: (سَمًا) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، والفاعل ضمير يعود على: الـ(نَحْوِ).

و(العُلَا) مفعول به، أي: عِلَا وَارْتَفَعَ عَلَى الْعُلَا، أي: على الأمور العالية،

أي: نحو: «عَلَّتِ الْعُلَا»، والجملة في موضع / رَفَعْنَا نَعْتًا لـ(نَحْوِ)، أي: «نَحْوٌ مُرْتَفِعٌ [ب/٣٩٣]

عَلَّتِ الْعُلَا»^(٤).

(١) - سورة الأعراف، الآية: ٤.

(٢) - انظر: اللسان: مادة "نحا" ٢١٣/١٤.

(٣) - انظر: التعريفات للجرجاني: ص ٢٤٠.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٤٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧١.

٤٧٥- وَنُنَسَخُ بِهِ ضَمٌّ وَكَسْرٌ كَفَى وَنُنْسِهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ذَكَتْ إِلَى

أخبر عَمَّنْ رمز له بالكاف من: (كَفَى)، وهو ابن عامر أنه قرأ: ﴿ مَا نُنَسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾^(١) بِضَمِّ النونِ الأُولَى وَكَسْرِ السّينِ، من: «أُنَسَخَ»، وفُهِمَ أنْ غَيْرَهُ يَقْرَأُ: بفتحهما لأنَّ ضِدَّ الضَّمِّ المطلق الفتح، وَضِدَّ الكَسْرِ أيضاً الفتح، فالفتح ضدُّهما معاً.

ثمَّ أخبر عَمَّنْ رمز له بالذال المعجمة والهمزة من: (ذَكَتْ إِلَى)، وهم ابن عامر والكوفيون ونافع، أُنْهَمَ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي: ﴿ نُنْسِهَا ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ نُنْسِهَا ﴾^(٢) أَي: ضَمُّوا النونَ وَكَسَرُوا السّينَ، وَقَدْ اتَّفَقَ فِي الكَلِمَتَيْنِ أنْ أَوْلَهُمَا: «نون»، وثالثهما: «سين» فَكَأَنَّهُ قَالَ: ضَمُّ الأَوَّلِ وَالكُسْرِ الثَّالِثِ، ثمَّ زَادَ هُنَا إِذْ قَالَ: (مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ).

فستؤخذ قراءة الباقيين وهما ابن كثير وأبو عمرو بفتح الأول والثالث والإتيان بهمزة؛ فتصير قراءتهما: ﴿ نُنْسَأُهَا ﴾.

فإن قيل: إِذَا أُتِيَ لَهْذِينَ الإِمَامِينَ بِالْهَمْزِ^(٣) فَمَا حُكْمُهَا، هَلْ يُؤْتَى بِهَا سَاكِنَةً أَوْ مَتَحْرَكَةً؟، وَإِذَا أُتِيَ بِهَا مَتَحْرَكَةً فَبأيِّ حَرَكَةٍ تَحْرُكُ؟.

والجواب عن ذلك: من وجهين:

أحدهما: أَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الفِعْلَ المَعْطُوفَ عَلَى مَجْزُومٍ مَجْزُومٌ، وَإِذَا كَانَ حُكْمُهُ الجِزْمَ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤْتَى بِهَا سَاكِنَةً؛ لِأَنَّ عِلْمَةَ الجِزْمِ فِي الفِعْلِ الصَّحِيحِ سَكُونُ آخِرِهِ^(٤).

والثاني: قَالَهُ أَبُو شَامَةَ: «فِيأخِذُ الهمزِ فِي القِرَاءَةِ الأُخْرَى، وَمَطْلُوقُ الهمزِ لَا يَقْتَضِي حَرَكَتَهُ، فَيَقْتَصِرُ عَلَى أَقْلٍ مَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ الهمزِ، وَهُوَ الإِتْيَانُ بِهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ»^(٥).

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٠٦.

(٣)- فِي (ت) تَقْدِمْ وَتَأْخِيرٍ، فَالعِبَارَةُ هَكَذَا: "إِذَا أُتِيَ بِالْهَمْزِ لَهْذِينَ الإِمَامِينَ".

(٤)- أَحَابَ بِهَذَا الفَاسِي فِي: اللّالئِ الفَرِيدَةِ: ٥٤٨/٢، ٥٤٩.

(٥)- إِبرازُ المَعَانِي: ٣١٤/٢.

وهما جوابان جيدان، والثاني: أصيغ.

والوجه في قراءة ابن عامر: ﴿نُنْسَخِ﴾: من ثلاثة معانٍ:

أحدها: أن المعنى: ما نجده منسوخاً، من: «أَحْمَدْتُكَ»، أي: «وجدتك محموداً»^(١).

قال أبو علي الفارسي: «ليست لغة؛ لأنه لا يقال: نُنْسَخِ وَأُنْسَخِ بمعنى، ولا هي للتعديّة؛ لأن المعنى يجيء: «ما نكتب من آية أو نُنَزِّلُ من آية»، فيجئ القرآن على هذا كله منسوخاً، وليس الأمر كذلك، فلم يبق إلا أن يكون المعنى: ما نجده منسوخاً، كما يقال: «أَحْمَدْتُهُ، وَأَبْخَلْتُهُ»، أي: وجدته كذلك، قال: وليس نَجِدُهُ كذلك، إلا بأن ننسخه فتتفق القراءتان في المعنى، وإن اختلفتا في اللفظ»^(٢).

فالهمزة عند الفارسي ليست للتعديّة^(٣)، وقد جعل الزمخشري^(٤)، وابن عطية^(٥) الهمزة فيه للتعديّة؛ لكن اختلفا في تقدير المفعول الأول المحذوف، وفي معنى الإنساخ أيضاً.

فجعل الزمخشري المفعول المقدّر: «جَبْرِيلُ» الطَّلِيلُ، وجعل الإنساخ: الأمر بنسخها، أي: الإعلام به، قال الزمخشري: «وإنساخها: الأمر بنسخها، وهو أن يأمر: «جبريل» بأن يجعلها منسوخة بالإعلام بنسخها»، وهذا هو المعنى: الثاني^(٦).

(١)- انظر: الكشف: ٢٥٧/١، وشرح الهداية: ١٧٧/١، والحجة للفارسي: ١٨٥/٢، والموضح: ٢٩٤/١.

(٢)- الحجة للفارسي باختصار: ١٨٥/٢، وانظر: البحر: ٥١٢/١، وتفسير القرطبي: ٧٤/٢.

(٣)- وكذلك عند: مكّي، حيث قال: "ولا يحسن أن تكون الهمزة للتعديّة لأن المعنى يتغير". الكشف: ٢٥٧/١.

(٤)- في: الكشف: ٣٠٩/١.

(٥)- في: المحرر الوجيز: ٣١٩/١.

(٦)- انظر: الكشف: ٣٠٩/١، والبحر: ٥١٢/١، واللائئ الفريدة: ٥٤٩/٢.

/ وقال ابن عطية: «ويكون المعنى: ما تُنسخُك، أي: ما نبيح لك نسخه،
كأنه لَمَّا نسخها الله أباح الله لنبيه ﷺ تركها بذلك النسخ، فسَمَّى تلك الإباحة
إِنْسَاخًا»، وهذا هو المعنى: الثالث^(١).

وخرَج ابن عطية القراءة على كون الهمزة للتعدية، من وجه آخر وهو من:
«نَسَخَ الكتاب»، وهو نقله من غير إزالة له، قال ويكون المعنى: «ما نَكُتِب وتُنزَل
من اللوح المحفوظ»، أو ما تُؤخَّر فيه ونتركه فلا تُنزله، أي: ذلك فَعَلْنَا فَإِنَّمَا نَأْتِي
بِخَيْرٍ مِنَ الْمُؤَخَّرِ الْمَتْرُوكِ، أو بمثله^(٢).

وقد طَعَن بعضهم على هذه القراءة، قال أبو حاتم: «هو غَلَط»^(٣).

وليس كما ذكر، لَمَّا تقدم من توجيهها.

و الوجه في قراءة الباقي: واضح، وهي من: «النَّسَخ» الذي هو عبارة عن:
رفع الحكم الشرعي بحكم شرعي، مع ظن المكلف استمراره^(٤).

وأصله من: نَسَخَتِ الرِّيحُ الأَثَرَ، أي: ذَهَبَتْ به^(٥).

وفي النَّسَخ: لغة واصطلاحاً خلافٌ كثير، ومسائل مُنْتَشِرَةٌ حَرَّرَتْ جميع
ذلك - بحمد الله تعالى - في: "اللفظ الوجيز في أحكام الكتاب العزيز"^(٦).

والتَّسْخُ يرد في القرآن على ثلاثة أضرب^(٧):

(١) - انظر: المحرر الوجيز: ٣١٩/١، والحجة لابن خالويه: ص ٣٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٩، وشرح

الهداية: ١٧٧/١، والموضح: ٢٩٤/١، وقال القرطبي في تفسيره: "وهو الذي عليه أهل اللغة والنظر". ٧٥/٢

(٢) - المحرر الوجيز: ٣١٨/١.

(٣) - انظر قوله في: تفسير القرطبي: ٧٤/١، والدر المصون: ٥٦/٢.

(٤) - انظر: إيضاح الناسخ والمنسوخ لمكي: ص ٥٦، والإتقان في علوم القرآن: ٥٨/٢، ٥٩.

(٥) - "به" سقطت من (ت)، وانظر: المفردات للراغب: ص ٤٩٢، واللسان: مادة "نسخ" ٢٤٣/١٤.

(٦) - وقد ذكر هذا الكتاب الداودي في: طبقات الفسرين: ١٠٠/١، وانظر: كشف الظنون: ١٣٦٦/٢،

ومعجم المؤلفين: ٣٢٩/١، وهديّة العارفين: ١١١/٥، والأعلام: ٢٧٤/١، وهو كتاب مفقود.

(٧) - انظر هذه الأقسام في: إيضاح الناسخ والمنسوخ: ص ٥٠، ٥١، والبرهان في علوم القرآن: ٣٥/٢،

والإتقان في علوم القرآن: ٥٨/٢، ٥٩.

- ما^(١) نُسخَ تلاوته وحُكْمه معاً، نحو: «عَشْرُ رَضَعَاتٍ مُحَرَّمَاتٍ»، قالت عائشة: «كان ذلك مما يُتلى»^(٢).

- ونُسِخَتْ^(٣) تلاوته دُونَ حُكْمِهِ، كما يُروى عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «كان فيما يُتلى: الشيخ والشيخةُ إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم»^(٤).

- ونُسِخَ حُكْمُهُ دُونَ تلاوته؛ كقوله^(٥) تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾^(٦) نُسخَ بِـ ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٧)، وهذا القسم الأخير: حُكْمُهُ حَكْمُ سَائِرِ الْقُرْآنِ فِي الْحَرَمَةِ وَالتَّعْظِيمِ، وَالْأَوْلَانِ لَا يُعْطِيَانِ حُكْمَ الْقُرْآنِ، فَيَجُوزُ لِلجُنُبِ مَسُّهُ.

وَالْوَجْهَ فِي قِرَاءَةِ: ﴿نُنْسِيهَا﴾ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ: أَنَّهُ مِنْ: «النَّسْيَانِ» الْمُرَادُ بِهِ: «التَّرْكَ»، وَالْمَعْنَى: أَوْ نَسْرَكْنَاهَا مِنْ غَيْرِ نَسْخٍ، يُقَالُ: «نَسَيْتُهُ وَأُنْسَيْتُهُ». بِمَعْنَى: تَرَكْتُهُ^(٨).

(١) - "ما" سقطت من (ت).

(٢) - أخرجه مسلم: كتاب الرضاع، رقم: (٢٦٣٤)، والنسائي: كتاب النكاح، رقم: (٣٢٥٥)، والترمذي: كتاب الرضاع، رقم: (١٠٧٠)، وقال: "حديث حسن صحيح".

قولها "كان ذلك مما يتلى"، وعند مسلم: "فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهنّ فيما يُقرأ من القرآن" قال النووي في توجيهه هذا "معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى أنه صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلوّاً لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أن هذا لا يتلى" انظر صحيح مسلم بشرح النووي: ٢٩/١٠.

(٣) - في (ت): "نسخ".

(٤) - أخرجه: مالك في الموطأ: كتاب الحدود، رقم: (١٢٩٧)، وابن ماجه: كتاب الحدود، رقم: (٢٥٤٣)، وأحمد في مسنده: رقم: (٢٠٢٦١)، والدارمي: كتاب الحدود، رقم: (٢٢٢٠)، وصححه الحاكم في المستدرک: ٤٥٠/٢.

(٥) - في الأصل: "لقوله"، والمثبت من (ت).

(٦) - سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٨) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٠، وكشف المشكلات: ٢٢٣/١، وفتح الوصيد: ٦٥٩/٢، وقال المهدي: "وهذا الوجه هو الجيد الذي عليه العمل؛ لأن الله لم يشأ أن ينسي

وقد أنكروا بعضهم^(١) «أُنسى» رباعياً بهذا المعنى، وقيل: معناها: «تأمر بتركها»، وأنشد ابن الأعرابي^(٢) في ذلك:

إِنَّ عَلِيَّ عُقْبَةَ أَقْضِيهَا لَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَا مُنْسِيهَا.

أي: لست تاركها، ولا أمراً بتركها.

وقيل: معناه من: «النسيان» الذي هو: ضد الذكر، أي: «أو نسيها الناس»^(٣).

وفي الحديث: «أن جماعة كانوا يحفظون قرءاناً فأصبحوا وقد أنسوه»^(٤).

وقد تكلم الزجاج في هذه القراءة، وقال: «لا يتوجه فيها معنى: الترك، لا يقال: «أُنسى» بمعنى: ترك»^(٥).

= نبيه شيئاً مما أنزل". شرح الهداية: ١/١٧٨، وبهذا الوجه قال ابن عباس، والسدي. انظر: جامع البيان للطبري: ١/٥٤٩، وتفسير القرطبي: ٢/٧٤.

(١)- هو مكّي في الكشف: ١/٢٥٩، والزجاج في معانيه: ١/١٩٠، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٩، والبيان: ١/٩٣.

(٢)- هو: أبو عبد الله محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، من أهل الكوفة، كان غزيراً في الشعر علامة باللغة، له تصانيف منها: "النوادر في الأدب"، وأبيات المعاني" مات في سامراء سنة: ٢٣١هـ. انظر: شذرات الذهب: ٢/١٨٣، والأعلام: ٦/١٣١.

والبيت: في اللسان: مادة "نسا" ١٤/٢٥١، ومادة "عقب" ١٠/٢١٧، والبحر: ١/٥١٤، والقرطبي: ٢/٧٥، والدر المصون: ٢/٦٠، واللآلئ الفريدة: ٢/٥٤٩، وفتح الوصيد: ٢/٦٥٩، والموضح: ١/٢٩٥.

(٣)- انظر: شرح الهداية: ١/١٧٨، والموضح: ١/٢٩٥، وأيد مكّي هذا الوجه بقوله: "وهو الأقوى والأبين"، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ الأعلى ٦. الكشف: ١/٢٥٩، وبهذا الوجه قال قتادة، والحسن بن علي. انظر: جامع البيان للطبري: ١/٥٤٧، ٥٤٨.

(٤)- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، رقم: (١٣١٤١)، عن سالم عن أبيه رضي الله عنه، ولفظه: "قرأ رجلان من الأنصار سورة أقرأهما رسول الله ﷺ، وكانا يقرءان بها، فقاما ذات ليلة يصليان فلم يقدرتا منها على حرف، فأصبحا غاديين على رسول الله ﷺ فذكرا له ذلك، فقال ﷺ: إنما مما نسخ وأنسى فالهو عنها".

قال الهيثمي: "وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك". مجمع الزوائد: ٧/١٥٤، وأورده ابن كثير في تفسيره، وقال: "وسليمان بن أرقم ضعيف". ١/٣١٥.

(٥)- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/١٩٠.

وقال الفارسي، وغيره: «ذلك مُتَّجِهٌ؛ لأنه بمعنى: نجعلك تتركها»^(١).

وضَعَّفَ الزجاج أيضاً حَمَلَهَا على النسيان الذي هو ضد الذكر، وقال: «إن

هذا لم يكن له اللفظ، ولا نَسِيَ قراءناً»، واحتجَّ / بقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا [٣٩٤/ب]

لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾^(٢) أي: لم نفعل شيئاً من ذلك^(٣).

وأجاب الفارسي: بأن المعنى: لم نذهب بالجميع^(٤).

والوجه في قراءة: «ننساها» بالهمز أنه من: «التأخير»، يُقال: «نَسَأَ اللهُ في

أجلِك»، أي: أخره^(٥)، ومنه قول الشاعر^(٦):

أَلْسِنَا النَّاسِيْنَ عَلَى مَعَدِّ شُهُورِ الْحِلِّ نَجْعَلُهَا حَرَامًا.

أي: المؤخرين.

ومنه: «المنسأة: للعصا»، لأنها تنسأها، أي: تؤخرها، وتؤخره^(٧).

والمعنى: ما ننسخ من آية أو نُؤخِّر نَسَخَهَا فلا نُنسَخَهَا.

(١) - الحجة: ١٩٨/٢، وانظر: المحرر: ٣٢٢/١.

(٢) - سورة الإسراء، الآية: ٦٨.

(٣) - انظر: معاني القرآن للزجاج: ١٨٩/١.

(٤) - وقال الفارسي أيضاً: "إنما تأتي - الآية - على ما لا يجوز عليه النسخ، وأما ما يجوز فيه النسخ يجوز

أن يرفع بالنسيان". الحجة: ١٩٥/٢، وقسم ابن عطية النسيان إلى قسمين:

١ - النسيان الذي هو آفة في البشر وهذا معصوم منه النبي ﷺ.

٢ - النسيان لما أراد الله أن ينساه ولم يرد أن يثبت قرآناً فهذا جائز على النبي ﷺ. انظر: المحرر: ٣٢٢/١

(٥) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٦، والحجة لابن زنجلة: ص ١٠٩، والكشف: ٢٥٨/١، وكشف

المشكلات: ٢٢٣/١، واللسان: مادة "نسا" ٢٤٠/١٤.

(٦) - البيت منسوب لعمير بن قيس الطعان، وهو في: اللسان: مادة "نسا" ٢٤٠/١٤، والمحرر: ١٨٠/٨،

وتفسير ابن كثير: ٣٥٦/٢، ومسوب للكميت في: تفسير القرطبي: ١٣٠/٨، وبلا نسبة في: البحر: ٤٢/٥،

والدر المصون: ٤٧/٢.

(٧) - انظر: الصحاح: مادة: "نسا" ١١٤/١، واللسان: مادة "نسا" ٢٤١/١٤.

وإذا جُمع بين ترجمة: ﴿نَنْسَخَ﴾، وترجمة: ﴿نُنْسِهَا﴾، تحصّل منها

ثلاث قراءات:

الأولى لابن عامر وحده، وهي: ﴿مَا نُنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾ بضمّ

النون وكسر السين في الفعلين، من غير همز في: ﴿نُنْسِهَا﴾.

الثانية: لابن كثير، وأبي عمرو: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَنْسَاهَا﴾ بفتح

النون والسين في الفعلين، وبالهمز الساكن في: ﴿نُنْسِهَا﴾.

الثالثة: للباقيين وهم الكوفيون ونافع، ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾

بفتح النون والسين في الفعل الأول، وبضم النون وكسر السين من غير همز في الثاني.

ولنذكر معاني كل قراءة^(١) من هذه القراءات الثلاث في الحرفين المذكورين

فأقول:

أما قراءة ابن عامر: على تأويل: «نَنْسَخُ» بالمعنى الأول، والثاني، فمعناها: ما

نرفع من حكم آية، أو من حكم آية ولفظها، أو نتركها، أو نأمر بتركها في اللوح

المحفوظ إلى وقت هو أصلح لنزولها؛ نأت بخير من المنسوخة، أي: بما هو أنفع،

وأسهل لا أن الآية المأتي بها خير من المنسوخة باعتبار الفضيلة، فإن كلام الله كله

خير، وليس بعضه خيراً من بعض^(٢).

وقال بعضهم: نأت بخير من المنسوخة في العاجل أو في الآجل؛ لأن المأتي بها

إن كانت أخف من المنسوخة كَنْسَخُ: «ثبات الواحد للعشرة بثباته للثنتين^(٣)» فهي:

(١) - "قراءة" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٢) - انظر: البحر: ٥١٤/١، والمحزر الوجيز: ٣٢٠/١، ٣٢١.

(٣) - كآية الأنفال، انظر: تفسير القرطبي: ٧١/٢، والمحزر الوجيز: ٣١٦/١.

خير في العاجل، وإن كانت أشق كنسخ: «يوم عاشوراء برمضان» فهي: خير في الأصل باعتبار تكثير الثواب، أو مثلها، أي: بمثل المتروكة في المنفعة، والمثوبة^(١).

وإذا حُمِلَ: «أَنَسَّأَهَا» على: «إِنَسَّأَهَا مِنْ حِفْظِهَا»، كان معناه: نأت بخير من المنسوخة أو المنسية أو بمثلها^(٢).

ومعناها على تأويل: «النَّسَخ» بالمعنى الثالث: ما نُنَسِخُك يا محمد من آية، أي: ما نزل عليك من آية من اللوح المحفوظ، أو نتركها فيه أو نأمر بتركها فيه إلى وقت هو أصلح لنزولها، أو نُذْهِبُهَا^(٣) من قلوب الحافظين لها بعد إنزالها نأت بخير صادر أو كائن من التي أنزلناها، أو بمثلها في الخير، إن تركنا إنزالها إلى وقت هو أصلح لنزولها أو أنسيناها بعد إنزالها^(٤).

وأما معنى قراءة الكوفيين ونافع: فكمعنى قراءة / ابن عامر على تأويل: [٣٩٥/]

«ننسخ» بالمعنى الأول والثاني سواء، وقد عرفته محرراً.

وأما قراءة ابن كثير وأبي عمرو فمعناها: ما تقدم ذكره من أن المراد بـ«النَّسَخ»: الرفع المعهود، والمراد بـ«النَّسَاءة» تأخير نزولها إلى وقت هو أصلح لذلك فيكون هو: الترك، أو الأمر بالترك^(٥).

وفي «نَسَّأَهَا» ثلاث عشرة قراءة، منها اثنتان في السبع، وإحدى عشرة في الشواذ، وبعضها أشهر وأظهر معنى من بعض، وقد ذكرت ذلك كله منسوباً إلى قارئيه وموجهيه، واختلاف الناس في ذلك محرراً في غير هذا الموضوع^(٦)، والله الحمد على ذلك.

(١) - انظر: تفسير القرطبي: ٦٩/٢، والمحرم الوجيز: ٣١٦/١، وفتح القدير للشوكاني: ١٢٦/١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٠/٢.

(٣) - في (ت): "نذهب لها".

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٥٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٤٩/٢.

(٥) - انظر: المحرم الوجيز: ٣٢١/١، والحجة للفارسي: ١٨٧/٢، ١٨٨.

(٦) - في: الدر المصون: ٥٧/٢، ٥٨، ٥٩، وانظر هذه القراءات في مختصر الشواذ: ص ١٦، وإعراب

القراءات الشواذ: ١٩٨/١، والمحتسب: ١٨٨/١، ١٨٩.

قوله: (وَنَنْسَخُ) مبتدأ، و(بِه) خبره، و(ضَمُّ) فاعل بالجار، أي: «وننسخ
استقر به ضَمُّ»، و(كَسْرُ) عطف عليه.

ويجوز أن يكون: (بِه) خبراً مقدماً، و(ضَمُّ) مبتدأ مؤخر، والجملة خير الأول.

ويجوز أن يكون: (كَفَى) هو الخبر، ويكون: (بِه ضَمُّ) جملة في موضع الحال
من فاعل: (كَفَى)، أي: «كفى قارئيه مؤنة الاحتجاج له لصحة معناه وعدالة
روايته»^(١).

ويجوز أن يكون: (بِه) وحده هو الحال، و(ضَمُّ) فاعل: (بِه)، وهو أرجح مما
قبله، وعلى القول بأن: (بِه ضَمُّ) هو الخبر، يكون: (كَفَى) جملة مستأنفة سيقت للثناء
على القراءة، أي: كفى قارئيه مؤنة الاحتجاج له.

قوله: (وَنُتْسِهَا) مبتدأ، و(مِثْلُه) خبر، والضمير عائد على: (نَنْسَخُ)، ومعنى
التشبيه: أنه ضُمَّت نونُه وكُسِرَت سِينُه^(٢).

قوله: (مِنَ غَيْرِ هَمْزٍ) حال من الضمير المستتر في: (مِثْلُه)؛ لأنه مُؤَوَّلٌ
بمشتق، أي: مُشْبِهُه، أي: هو مشبهه حال كونه خالياً من الهمز.

قوله: (ذَكَتُ) جملة فعلية، والفاعل ضمير يعود على القراءة المفهومة من
السياق، ومعنى: (ذَكَتُ) ظَهَرَتْ، وانتشرت، وفَشَتْ، كما تَذْكُو النار، شَبَّه
انتشارها، وفُشُوها بين الرواة بـ«ذَكَاء النار»^(٣).

قوله: (إِلَى): فيه وجهان: أظهرهما أنه: نُصِبَ على التمييز، من: (ذَكَتُ)،
و(إِلَى) واحد الآلاء، والآلاء هي: النَّعَمُ^(٤)، ومفردُها: (إِلَى) كَعِنَبٍ، و(أَلَى) كَجَمَلٍ،
و(إِلَى) بكسرها همزة وفتحها مع سكون اللام - أربع لغات-^(٥).

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٠/٢.

(٢) - انظر: وشرح شعلة: ص ٢٧١.

(٣) - انظر: اللسان: مادة "ذكى" ٣٧/٦، ٣٨.

(٤) - انظر: اللسان: مادة "ألا" ١٤٣/١، واللآلئ الفريدة: ٥٥٠/٢ وشرح شعلة: ص ٢٧٠.

(٥) - انظر: اللسان: مادة "ألا" ١٤٣/١.

والثاني: أنها منصوبة على الحال، والأول: أظهر معنى، وأخصر، أما المعنى: فإن (ذَكَت) إذا فسّر بعد الإبهام كان معناها: أوضح، أي: فَشَت وانتشرت نعمتها، فإنه تمييز منقول من الفاعلية.

وأما الاختصار: فإنه لا يجوز إلى تقدّم مضاف، وفي الحال لا بد من حذف مضاف، أي: ذَكَت ذاتُ إِي، أي: صاحبة نعمة، لأن القراءة ليست نفس الإلي، والجملة من: (ذَكَت) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مستأنفة سيقت للثناء على شهرة القراءة وصحتها.

٤٧٦- عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَأُو الْأَوْلَى سُقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفْلًا

/ أخبر عمن رمز له بالكاف من: (كُفْلًا)، وهو ابن عامر أنه قرأ: ﴿إِنِّ^١ اللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ قَالَوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾^(١) بإسقاط الواو قبل: ﴿قَالُوا﴾، ففهم أن الباقيين يقرعون: ﴿عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ وَقَالُوا﴾ بإثباتها على ما لفظ به، فهو من: باب الحذف والإثبات.

ثم أخبر عن ابن عامر أيضاً أنه قرأ هنا: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢) بنصب: ﴿فَيَكُونُ﴾، وكذلك الأول من: آل عمران^(٣)، وكذلك الذي في: مريم^(٤)، وكذلك الذي في: الطول^(٥)، انفرد بنصب هذه الأربعة ابن عامر.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١١٥ و ١١٦.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١١٧.



(٣)- الآية: ٤٧.





(٤)- الآية: ٣٥.

(٥)- الآية: ٦٨.

وشاركة الكسائي في نصبِ فعِلين آخرين، وهما: ما في النحل^(١)، وما في يس^(٢)، فصارت الأفعال المنصوبة لابن عامر ستة، وافقه الكسائي على اثنين منها فذكر الناظم منها في هذا البيت واحداً، وهو ما في هذه السورة، وذكر في البيت الآتي ثلاثة أفعال، وذكر في البيت الذي يلي الآتي الاثنين الموافِق عليهما الكسائي، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - جميع ذلك مُبيناً.

وتحرّز الناظم - رحمه الله - بقوله: (الأولَى) من الواو الثانية، وهي التي بعد اللام، وهي واو ضمير جماعة الذكور الغيب، وما أبعد توهم حذفها حتى يتحرّز عنها^(٣).

والوجه في حذف هذه الواو: مُوافقة رسم المصحف الشامي، فإنه في المصحف الشامي رسم: ﴿عَلِيمٌ﴾  قَالَوا ﴿، دون واو عاطفة، وفي مصاحف غيرهم: ﴿عَلِيمٌ﴾  وَقَالُوا ﴿ بِإِثْبَاتِهَا فَكُلُّ قَدْ اتَّبَعَ مَصْحَفَهُ^(٤).

ثم إنه من حيث المعنى إذا اشتد الانفصال أو اشتد الاتصال حَسُنَ حذف العاطف، وهو الذي يُعَبَّرُ عنه أهل البيان بالوصل والفصل، فوجه الحذف: أنه يحسُن ذلك في أثناء الجمل لا سيما إذا سيقت للثناء، والتعظيم^(٥)، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ﴾  عِلْمَ الْقُرْءَانِ  خَلَقَ الْإِنْسَانَ  عِلْمَهُ الْبَيَانَ 

(١) - الآية: ٤٠.

(٢) - الآية: ٨٢.

(٣) - انظر: اللالئ الفريدة: ٥٥١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٣.

(٤) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، وكتاب المصاحف لأبي داود: ١٥٢/١، والمقنع للداني: ص ٦، وقال الشاطبي في عقيلته: أوصى الإمام مع الشامي والمدني شام وقالوا بحذف الواو قبل يُرى. انظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة: ص ٢٠٥، وجميلة أرباب المراد: ٢٩٩/١، وتلخيص الفوائد لابن القاصح: ص ٢٢.

(٥) - انظر: الحجة للفارسي: ٢٠٣/٢، وإبراز المعاني: ٣١٥/٢.

الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴿١﴾، و﴿٢﴾ كذلك في الرعد: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ
يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ ﴿٣﴾ ألا ترى حُسْنَ مجيء هذه الجملة من غير حرفِ عَطْفٍ ﴿٤﴾.

والحاصل أن حذفها يحتمل أمرين:

أحدهما: الاستئناف، وأنه قد فرغ من ذلك الكلام، وأخذ في كلام آخر ﴿٥﴾.

والثاني: أنها مُزَادَةٌ، وإنما حُذِفَتْ استغناءً عنها بربط الضمير للكلام بما قبله ﴿٦﴾،
فإن الكلام مَبْسُوقٌ في أهل الكتابين، وهم القائلون هذه المقالة السُّوءَى، تعالى الله
عَمَّا يقولون علواً كبيراً ﴿٧﴾.

والوجه في إثباتها: موافقة بَقِيَّةِ المصاحف ﴿٨﴾، وأن ذلك مما يَرِبُّطُ الكلام بعضه
ببعض لعطفه بحرف العطف الذي هو صريح في الربط ﴿٩﴾.

ثم القائلون بالعطف على ما قبلها اختلفوا: فمنهم من قال: هذه الجملة عطف
على ما قبلها، وهي قولهم: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ ﴿١٠﴾، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ

(١) - سورة الرحمن، الآيات: ١ - ٥.

(٢) - "الواو" سقطت من (ت).

(٣) - سورة الرعد، الآية: ٢.

(٤) - في (ت): "عاطف".

(٥) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٧، والموضح: ٢٩٦/١، وكشف المشكلات: ٢٢٧/١، والإتحاف:
٤١٣/١، والتبيان: ٩٧/١.

(٦) - انظر: الكشف: ٢٦٠/١، والموضح: ٢٩٦/١.

(٧) - انظر: المحرر: ٣٣٨/١، وتفسير القرطبي: ٩١/٢.

(٨) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، وجميلة أرباب المرصد: ٣٠٠/١، والنشر: ٢٢٠/٢.

(٩) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٢/١، والإتحاف: ٤١٣/١.

(١٠) - سورة البقرة، الآية: ١١١.

لَيْسَتْ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ ﴿١﴾ .

/ وقال آخرون: هي عطف على: ﴿سَعَى﴾ الواقع صلة في قوله: ﴿وَمَنْ﴾ [١/٣٩٦]

أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا ﴿٢﴾^(٢)
وهذا ينبغي أن يُنزه القرآن عنه لهذا الفصل الطويل بين أبعاض الصلة^(٣).

وقيد المصنف الآية بقوله: (عَلِيمٌ وَقَالُوا)؛ ليحترز من: ﴿وَقَالُوا﴾ غير

المسبوقة بـ ﴿عَلِيمٌ﴾، وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا﴾^(٤) فإنه لا خلاف في إثباتها^(٥)، ففي قوله: (عَلِيمٌ) احتراز، وفي قوله: (الأولى) احتراز آخر قد تقدم شرحه.

ومع هذين الاحترازين فقد أورد أبو شامة على الناظم إشكالا، فقال: «وجعلها - يعني: ألف (كفلا) - ضمير تثنية أولى - يعني: من كونها للإطلاق -؛ لترتبط المسألتان لقارئ واحد، على ما هو غرض الناظم، فإن هذا موضع مُلبس، إذ لا مانع من أن تكون المسألة الأولى للرمز السابق في البيت الذي قبل هذا البيت، فإنه لم يأت بينهما بواو فاصلة، وقد أتى بين هاتين المسألتين بواو فاصلة، وهي قوله: (وَكُنْ فَيَكُونُ)؛ فيظهر كل الظهور التحاق المسألة الأولى بما تقدم.

(١) - سورة البقرة، الآية: ١١٣، وانظر: المحرر: ٣٣٨/١، وتفسير القرطبي: ٩١/٢، والبيان: ٩٧/١.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١١٤.

(٣) - انظر: جامع البيان للطبري: ٥٨٣/١، والبحر: ٥٣٢/١، والمحرر: ٣٣٨/١، والدر المصون: ٨٣/٢.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٦٦٠/٢، وإبراز المعاني: ٣١٥/٢، وكنز الجعيري (خ): ٣٣٥، وشرح شعلة:

ص ٢٧٣، والسراج: ص ١٥٥.

وإذا كان قد أُلحق قراءة: ﴿فَتَشَبَّهتُوا﴾^(١) بالرمز السابق في إشماع:

﴿أَصْدَقُ﴾^(٢) على ما سيأتي مع وجود الواو الفاصلة بينهما، فإلحاق هذا يكون أولى، وكذا قوله في الأنفال: (.....) والنُّعَاسَ ارْفَعُوا ولا^(٣) هو: لـ (حَقّ) المرْمُوزِ لقراءة: ﴿يَغْشَاكُمْ﴾^(٤).

قال: فإن قلت: قد جَمَعَ الناظم بين ثلاث مسائل لرمز واحد في قوله في آل عمران: (سَنَكْتُبُ يَاءُ ضُمًّا ٠٠٠) البيت^(٥). فلا بُعْدَ في جمع مسألتين لرمز واحد.

قلت^(٦) ذلك البيت ليس فيه الإلباس المذكور، فإنه ما ابتدأ به إلا بعد واو فاصلة قبله، فلم يبق ما يوهم التحاقه بما قبله، وتعيّن أن يكون رمزه بعده، ولم يأت رمز إلا في آخر البيت، فكان لجميع ما هو مذكور في البيت.

قال: فإن قلت: ففيه «واو» في قوله: (٠٠٠ وَقَتْلَ ارْفَعُوا ٠٠٠)^(٧).

قلت^(٨): هو من نفس التلاوة في قوله تعالى: ﴿وَقَتَلَهُمُ الْآلِنَّبِيَاءَ﴾^(٩)، ولو لم تكن من نفس التلاوة لأوهمت الفصل، إذ ما قبلها لا رمز له، فيكون لعطف مسألة على مسألة، أي: قرأ هذا وهذا فلان، وما أحسنه لو قال:

عَلِيمٌ وَقَالُوا الشَّامِ لَا وَاوَ عِنْدَهُ.

(١) - سورة الحجرات، الآية: ٦، على قراءة: حمزة والكسائي.

(٢) - من مواضعها: سورة النساء، الآية: ٨٧.

(٣) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٧١٥)، فرش سورة الأنفال.

(٤) - سورة الأنفال، الآية: ١١، على قراءة: ابن كثير وأبي عمرو.

(٥) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٨١)، فرش سورة آل عمران.

(٦) - لا زال الكلام موصولاً لأبي شامة.

(٧) - متن الشاطبية، البيت رقم: (٥٨١)، فرش سورة آل عمران.

(٨) - لا زال الكلام موصولاً لأبي شامة.

(٩) - سورة آل عمران، الآية: ١٨١.

قال: ولا حاجة إلى الاحتراز عن الواو التي بعد اللام لُبَعْدِ وَهَمَّ ذَلِكَ، وكان البيت قد خُلصَ من هذا البحث الطويل، ففي النظر في وجه: قِراءةِ النصب، في: ﴿فَيَكُونُ﴾ شُغْلٌ شَاغِلٌ. انتهى^(١).

قلت: قوله: «ولا حاجة إلى الاحتراز...» إلى آخره، جواب عن سُؤال مُقَدَّر، وهو أن يقال: لو قال: عَلِيمٌ وَقَالُوا الشَّامِ لَا وَאוَ عِنْدَهُ، لم نَعْرِفْ أَي: الواوين يريد / الأولى التي هي عاطفة، أم الثانية التي هي ضمير؟

فَأَجَاب: بأن أَحَدًا لَا يَتَوَهَّمُ سَقُوطَ الثَّانِيَةِ الْبَتَّةَ؛ لِأَنَّهَا فَاعِلٌ، وَالْفَاعِلُ لَا يُحْذَفُ، فَلَا حَاجَةَ^(٢) لِلتَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ.

والحق أن ذلك يُلبَسُ عَلَى الْمُبْتَدئينِ لَا سِيَمَا مِنْ لَمْ يَشْتَغَلِ بِعِلْمِ الْإِعْرَابِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ نَحْوُ مِنْ هَذَا^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما توجيه قراءة ابن عامر في نصب هذه الأربعة الأفعال: فقد اضطرب الناس فيه اضطراباً كثيراً وَتَجَرَّأَ بَعْضُهُمْ فَرَدَّهَا.

قال أبو بكر بن مجاهد - صاحب كتاب السبعة -: «قرأ ابن عامر: ﴿فَيَكُونُ﴾ نَصْبًا، قال: وهذا غير جائز في العربية؛ لأنه لا يكون الجواب للأمر ها هنا بالفاء، إلا في: يس، والنحل، فإنه صواب، وذلك نَسَقٌ فِي ذَيْنِكَ الْمَوْضِعِينَ لَا جَوَابٌ»^(٤).

(١) - إبراز المعاني: ٣١٦/٢.

(٢) - "فلا حاجة" سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٣) - تقدم عند شرحه لقول الناظم: (وَعَدْنَا جَمْعًا دُونَ مَا أَلْفِ حَلَا)، متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٣)، وانظر: ص ٢٠٣ من هذه الرسالة.

(٤) - انظر: السبعة: ص ١٦٩، ونصه في السبعة: "قال أبو بكر وهو غلط"، ونقله ابن عطية عنه بقوله: "قال أبو بكر وهو لحن" المحرر الوجيز: ٣٣٩/١، وتبعه أبو حيان في البحر: ٥٣٦/١، والنص الذي نقله المؤلف هنا في: إبراز المعاني: ٣١٧/٢.

وقال أبو بكر أيضاً في سورة آل عمران: «قرأ ابن عامر وحده: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١) بالنصب، قال: وهو وهم، وقال هشام: كان أيوب بن تميم^(٢) يقرأ: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ بالنصب، ثم رجَّع فقراً: ﴿فَيَكُونُ﴾ رفْعاً^(٣).

وقال أبو إسحاق الزجاج^(٤): «﴿فَيَكُونُ﴾ رُفِعَ لا غير من وجهين: إن شئت على العطف على: ﴿يَقُولُ﴾، وإن شئت على استئناف المعنى، فهو: يكون»

وقد رد ابن عطية^(٥): ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ عَطْفًا على: ﴿يَقُولُ﴾، وجعله خطأ من القول من جهة المعنى؛ «لأنه يقتضي أن يكون القول مع التكوين، والوجود».

قلت: وجه الرد عليه^(٦)، أن الأمر قديم، والتكوين حادث، فكيف يعطف عليه بما يقتضي تعقيبته له، لكن هذا الرد إنما يلزم إذا قيل: بأنه أمرٌ حقيقة، أما إذا قيل: بأنه على سبيل التمثيل^(٧)، وهو الأصح فلا، كقول أبي النجم^(٨):

(١) - سورة آل عمران، الآية: ٤٧.

(٢) - هو: أبو سليمان أيوب بن تميم بن سليمان التميمي الدمشقي المقرئ، ضابط مشهور قرأ على يحيى بن الحارث، وقرأ عليه عبد الله بن ذكوان والوليد بن عتبة، ت: ١٩٨ هـ. انظر: معرفة القراء: ٣١٥/١، وغاية النهاية: ١٧٢/١.

(٣) - السبعة: ص ٢٠٦، ٢٠٧، وقال الجعري عن هذا القول: "وهذا القول لا يدل على المنع، بل يدل على جواز الأمرين". كنز المعاني (خ): ٣٣٦.

(٤) - معاني القرآن وإعرابه: ١٩٩/١.

(٥) - المحرر: ٣٣٩/١.

(٦) - أي: وجه رد ابن عطية على الزجاج في عطفه: ﴿فَيَكُونُ﴾، على: ﴿يَقُولُ﴾.

(٧) - أي: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ أمر على سبيل التمثيل، أي: شبيه بالحقيقي جيء به على صورة الأمر الحقيقي لتحقيق وقوعه.

(٨) - هو: أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي الراجز، نزيل الكوفة، من بني بكر بن وائل، نبغ في العصر الأموي، كان يحضر مجالس عبد الملك بن مروان، ت: ١٣٠ هـ. انظر: الشعر والشعراء: ٤٣٥، ٤٣٦، والأعلام: ١٥١/٥.

إِذَا قَالَتْ الْأُنْسَاءُ لِلْبَطْنِ الْحَقِي.

وسياقي الكلام في توجيه رفعه.

وأكثر ما أجابوا به عن قراءة ابن عامر: أنه أمر من حيث اللفظ من غير نظر إلى جانب المعنى، يريدون أنه قد وُجد في اللفظ صورة أمر فنصبنا في جوابه بالفاء، وإلى ذلك أشار الناظم في آخر البيت: (وهو باللفظ أعملاً)^(١).

= والبيت: في الخصائص: ٢٣/١، وجامع البيان للطبري: ٥٨٧/١، والبحر: ٥٣٥/١، والقرطبي: ٩٨/٢، والمحرم: ٣٤٠/١، والكشاف: ٣١٥/١، والدر المصون: ٨٧/٢، وفتح الوصيد: ٦٦٤/٢، والحجة للفارسي: ٢٠٤/٢. وعجزه: "قَدْماً قَاصَتْ كَالْفَنِيْقِ الْمُخْتَقِ". والشاهد فيه: "قالت الأنسَاءُ" فالخطاب فيه من باب التمثيل والمجاز، وليس على الحقيقة لأن الأنساع - وهي: ما يُحزَم به البطن - لا تتكلم فعبّر عنه بالقول وليس بقول. انظر: البحر: ٥٣٥/١، والمحرم: ٣٤٠/١، واللسان: مادة "نسع" ٢٤٥/١٤.

(١) - أي: وجهوا قراءة ابن عامر بالنصب: على أنه منصوب بـ(أن) المضمره وجوباً بعد فاء السببية؛ لوقوعه في جواب الأمر وهو: ﴿كُنْ﴾ الذي جاء على لفظ الأمر، فأجري مجرى الأمر الحقيقي في العمل، وليس أمراً حقيقة، وإنما شُبّه به لَمَّا جاء على لفظه فنُصِبَ لذلك. انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، والحجة للفارسي: ٢٠٤/٢، وكشف المشكلات: ٢٩٩/١، والموضح: ٢٩٧/١، والإتحاف: ٤١٣/١.

وأقول: إن هذا التوجيه الذي رجحه السمين وجعل ما عداه مرجوحاً، وأشار إليه الناظم بقوله: (وهو باللفظ أعملاً)، مخالف لما عليه عقيدة أهل السنة في كلام الله، موافق لمذهب الكلاية، والأشاعرة، والماتريدية، الذين يقولون: "إن القرآن هو الكلام النفسي القائم بذاته سبحانه، وليس بحروف ولا يكون صوتاً، ولا يتعلق بمشيئة الله واختياره، وليس على الحقيقة؛ لأن كلام الله غير بائن منه، والقرآن بائن منه"، وهذا قول فاسد، إذ مذهب أهل السنة أن القرآن هو كلام الله على الحقيقة بألفاظه ومعانيه، غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، قال السخاوي: "أما قولهم إن هذا ليس بأمر على الحقيقة فغير صحيح والقائل بذلك معتزلي، أو تابع للمعتزلة، غير عالم بغرضهم". فتح الوصيد: ٦٦٣/٢، وانظر تفصيل هذه المذاهب في: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٣٣٤/١٢ - ٣٨٠، وشرح العقيدة الطحاوية: ص ١٦٨، ١٦٩، والعقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة لعبد الله الجديع: ص ٢٧٧.

وأما إذا نظرنا إلى جانب المعنى فإن ذلك لا يصح^(١) لوجهين^(٢):
أحدهما: أن هذا وإن كان بلفظ الأمر؛ فمعناه: الخير، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ
الرَّحْمَنُ﴾^(٣) أي: «فيمد»، وإذا كان معناه: الخير لم يُنصَب في جوابه بالفاء^(٤)؛
إلا ضرورة كقوله^(٥):

سَأْتِرُكَ مَنْزِلِي لَبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحَجَّازِ فَأَسْتَرِيحَا.
وقول الآخر^(٦):

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا.

والثاني^(٧): أن من شرط النَّصَبِ بالفاء في جواب الأمر أن يَنْعَقِدَ منهما شرط
وجزاء، نحو: «ائتني فأكرمك»، تقديره: «إن أتيتني أكرمك»، وههنا لا يصح
تقديرهما بذلك، ألا ترى أنك لو قَدَّرْتَ ذلك لصار اللفظ: «إن يكن يكن»، فيتحد

(١) - أي قصد المؤلف: أنه من جهة المعنى ليس بأمر حقيقة للوجه التي ذكرها، وعلى هذا لم يصح أن يُنصَب الفعل بعد الفاء على جواب الأمر ﴿كُنْ﴾ من جهة المعنى، فأقول على هذا يُحْمَلُ قَدْحٌ مَن قَدْحٌ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، مِثْلُ: ابْنِ عَطِيَّةِ فِي: الْمَحْرَرِ: ٣٣٩/١، وَابْنِ مَجَاهِدٍ فِي السَّبْعَةِ: ص ١٦٩، وَمَكِّي فِي الْكَشْفِ: ٢٦١/١، وَالْعَبْرَةَ بِالتَّوَاتُرِ الَّذِي ثَبَّتَ بِهِ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ، وَليست بأوجه العربية، بل إنها موافقة لوجه آخر من أوجه العربية فتحقق فيها شرط القراءة.

(٢) - قال المؤلف: "لوجهين" وقد ذكر ثلاثة أوجه.

(٣) - سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٤) - انظر هذا الوجه في: التبيان: ٩٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ٤١٨/١، والحجة للفارسي: ٢٠٥/٢، والكشف: ٢٦١/١.

(٥) - البيت: للمغيرة بن حبناء، وهو في الكتاب: ٣٩/٣، وشرح المفصل: ٥٥/٧، والدرر اللوامع: ١٣١/١، وشرح شنور الذهب: ص ٣١٩، ومغني اللبيب: ٣٥٣/١، وشرح الأشموني: ٢١٤/٣، والمحتسب: ٣٠١/١، والالآئ الفريدة: ٥٥٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٦، والدر المصون: ٨٩/٢.

(٦) - البيت: منسوب لطرفة بن العبد، وهو في: الكتاب: ٤٠/٣، والمقتضب: ٣٢٢/١، والحجة للفارسي: ٢٠٥/٢، وفتح الوصيد: ٦٦١/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٦، ومنسوب للأعشى في المحتسب: ٣٠١/١.

(٧) - انظر هذا الوجه في: التبيان: ٩٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ٤١٨/١، والحجة للفارسي: ٢٠٥/٢، والكشف: ٢٦١/١، وفتح الوصيد: ٦٦١/٢، والبحر: ٥٣٦/١، والمحزر: ٣٤٠/١.

فَعَلًا / الشرط والجزاء معنيّ وفاعلاً، وقد عَلِمْتُ أنه لا بد من تغييرهما، وإلا يلزم [١/٣٩٧] أن يكون الشيء شرطاً لنفسه وهو محال^(١).

قالوا^(٢): والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٣)، ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾^(٤).

وقال: [عُمَر] ^(٥) بن أبي ربيعة^(٦):

فَقُلْتُ لِحِجَادٍ خُذِ السِّيفَ وَاشْتَمِلْ عَلَيْهِ بَرَفِقٍ وَارْقُبِ الشَّمْسَ تَعْرُبِ
وَأَسْرِحْ لِي الرَّحْنَاءَ وَاعْجَلِ بِمَطْرِي وَلَا يَعْلَمَنَّ خَلْقٌ مِنَ النَّاسِ مَذْهَبِ.

فجعل: «تَعْرُب» جواباً لقوله: «ارْقُب»، ومعلوم أن غُرُوبَهَا غير مُتَرَتِّبٍ على رُقُوبِهِ؛ لأنها تَعْرُب رَقَبَهَا أو لم يَرُقُبَهَا.

(١) - أي: أن الأمر لا بد أن يخالف جوابه إما في الفعل أو في الفاعل، مثال الفعل: "اذهب تنتفع"، ومثال الفاعل: "اذهب يذهب زيد"، وإما أن يتفق الفعلان والفاعلان معاً فغير جائز، مثل: "اذهب اذهب". انظر: التبيان: ٩٧/١.

(٢) - هذا القول أجاب به من قال: إن الأمر في: ﴿كُنْ﴾ أمر من حيث اللفظ، جاء على لفظ الأمر الحقيقي فشبّه به، فكان حق هذا القول أن يُقدّم قبل بدأ المؤلف في الأوجه المذكورة حتى يرتبط الكلام.

(٣) - سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٤) - سورة الجاثية، الآية: ١٤، قال بهذا القول: السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٦١/٢، وانظر: إبراز المعاني: ٣١٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٦، والحجة للفارسي: ٢٠٦/٢.

(٥) - ما بين المعكوفتين في كلتا النسختين: "عمرو"، والصواب ما أثبتته، لأن هذين البيتين في ديوان: عمر بن أبي ربيعة: ص ٩١، ثم كل المصادر الآتي ذكرها نقلت البيتين منسوبةً لعمر بن أبي ربيعة.

(٦) - هو: أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، كان في زمن عمر بن عبد العزيز، غزا في البحر فمات شهيداً. انظر: الشعر والشعراء: ص ٤٠١.

والبيتان في ديوانه: ص ٩١، وإبراز المعاني: ٣١٩/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٦، والدر المصون: ٩٠/٢.

وكذا لا يلزم - من قوله لهم كذا^(١) - أن يفعلوا، لا سيما وقد قال
وَوُجِدَ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ كَثِيرًا، فقد صح مراعاة جانب اللفظ دون مراعاة جانب المعنى.

ولقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ فِي [الآيتين]^(٢) اللتين ذكرتوهما ما ذكرتن؛ إذ من
الجائز أن يكون الجزم بلام أمرٍ مُقَدَّرَةٍ، وقد قال به جماعة^(٣)، وفيه تفصيل ليس هذا
موضعه.

ولئن سلّمنا ما قلتم فلا نُسَلِّمُ التكلّف، بل يلزم من قوله لهم أن يفعلوا؛ لأنه
أراد بالعباد الخُلُص، قالوا: ولذلك أضافهم إلى نفسه إضافة تشرّيف وتكريم، وهذا
كما قيل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ﴾^(٤)
أن المراد بالعباد الخُلُص، ويكون استثناءً منقطعاً، وإلا لزم استثناء الأكثر، والأكثر
على خلافه، وهو محقق في غير هذا الموضوع^(٥).

الثالث^(٦): أنه لو كان أمراً حقيقة لاستلزم مأموراً، إذ الأمر ولا مأمور محال،
ثم المأمور بالكون إن كان موجوداً فلا معنى لأمره بذلك، وإن كان معدوماً فلا يصح
أمره؛ إذ خطاب المعدوم بالأوامر والنواهي محال^(٧).

وقال بعض الناس: إن الأمر في الآية الكريمة محمول على حقيقته^(٨).

(١)- الضمير في: "قوله" يعود على الله تعالى، والمقصود الآية السابقة وما جاء فيها من الأوامر بهذا اللفظ.

(٢)- في كلتا النسختين: "الاثنتين"، ولعل الصواب ما أثبتته لموافقته السياق.

(٣)- نص على هذا العكبري في التبيان: ٤١/٢، والهمداني في الفريد في إعراب القرآن: ١٦٦/٣، وقال
جماعة بإعمال لام الأمر مقدرة ضرورة في الشعر منهم: سيبويه في الكتاب: ٨/٣، وابن يعيش في شرح
المفصل: ٣٥/٧، والأزهري في شرح التصريح: ٢٧٦/٢، والأنباري في الإنصاف: ٦٣/٢، وابن هشام في
مغني اللبيب: ٤٣٩/١، وابن عصفور في شرح الجمل: ١٤٩/٢، ١٨٩.

(٤)- سورة الحجر، الآية: ٤٢.

(٥)- انظر: الدر المصون: ١٥٩/٧، ١٦٠.

(٦)- انظر هذا الوجه في: اللآلئ الفريدة: ٥٢٢/٢، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، وكشف المشكلات: ٢٢٨/١

(٧)- يقول العكبري: "إن الخطاب بالتكوين لا يرد على الموجود لأن الموجود متكوّن، ولا يرد على المعدوم
لأنه ليس بشيء". التبيان: ٩٧/١.

(٨)- ممن قال بذلك: الطبري في تفسيره: ٥٨٧/١، والسخاوي في فتح الوصيد: ٦٦٢/٢.

ثم اختلف أصحاب هذا القول في المأمور، فحمله بعضهم على أنه مخصوص في موجود نحو قوله تعالى: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾^(١).

وحمله آخرون: على إحياء أموات، وإماتة أحياء^(٢).

وهذان القولان ضعيفان جداً، لأن الظاهر في لفظ هذه الآية الكريمة ومعناها على العموم، فالتخصيص من غير دليل غير مقبول، وأيضاً فإن المقتضى في: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً ﴾: القِرْدِيَّة، وفي: كن حَيًّا: الحياة، وفي: كن ميتاً: الموت، وحينئذ فيعود الاعتراض الثالث، وهو: «إما أمر الموجود بالموجود»، وهو تحصيل الحاصل، وإما أمر المعدوم، وكلاهما محال.

فإن قيل: أُقَدِّرُ قبل الهاء في: ﴿ لَهُ ﴾ حَذْفُ مضاف، وحينئذ يصح المعنى والتقدير، «فإنما يقول: لأجله»^(٣)، ففيه بُعد كبير.

وَحَمَلَهُ / آخرون: على تَغْلِيْبِ الموجودات على المعدومات، وعليه الاعتراض [٣٩٧/ب] الثالث، فوجب إطرأحه^(٤).

وحمله آخرون: على أنه أمرٌ للمعدوم، وقولكم: أمرُ المعدوم محال ممنوع؛ لأن المعدوم معلوم لله عز وجل موجود في علمه، وإن لم يكن موجوداً عياناً^(٥).

(١) - سورة البقرة، الآية: ٦٥. والأعراف، الآية: ١٦٦، وانظر: جامع البيان للطبري: ٥٨٦/١، ومعاني الزجاج: ١٩٩/١، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، واللائي الفريدة: ٥٥٢/٢.

(٢) - انظر: جامع البيان للطبري: ٥٨٦/١، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، واللائي الفريدة: ٥٥٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٥.

(٣) - ممن قال بهذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٦٦/٢، وانظر: معاني الزجاج: ١٩٩/١.

(٤) - انظر: جامع البيان للطبري: ٥٨٦/١، وفتح الوصيد: ٦٦٢/٢، واللائي الفريدة: ٥٥٢/٢.

(٥) - انظر: فتح الوصيد: ٦٦٣/٢، واللائي الفريدة: ٥٥٢/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٥.

وقال ابن جرير الطبري^(١): «إن أمر الله عز وجل للشيء بـ ﴿كُنْ﴾ لا

يتقدم الوجود ولا يتأخر عنه، فلا يكون الشيء مأموراً بالوجود إلا وهو موجود بالأمر، ولا موجوداً بالأمر إلا وهو مأمور بالوجود»^(٢).

وفي كلام الطبري إغراب في العبارة، متى حُققت عادت^(٣) مُشكلة، فترك الأمر على ما هو عليه، غاية ما في الباب أنه زادنا زيادة ألفاظ دون معنى.

قال أبو عبد الله: «وعلى كلا التأويلين - أعني: تأويل المجاز والحقيقة - في نصب قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ إشكال، أما على تأويل المجاز فلأن قوله: ﴿يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ في معنى: يُكُونُهُ، ويكون خير مُوجب، والنصب بإضمار «أن» بعد الفاء في مثل ذلك إنما جاء في الشعر في نحو قوله^(٤):

«سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي ٠٠٠» البيت.

وقوله^(٥):

«٠٠٠٠ وَيَأْوِي إِلَيْهَا» .

وإما على تأويل الحقيقة، فلأن الجواب بالفاء نظير الجزاء؛ لأن «اذهب فأعطيك» نظير «إن تذهب أعطيتك»، ولو جاز «اذهب فتذهب»؛ لجاز «إن تذهب ذهبت»، ولا فائدة في ذلك، وإنما الفائدة إذا اختلف الفعلان، أو الفاعلان، أو كلاهما، نحو: «اذهب تنفع»، و«اذهب يذهب زيد»، و«اذهب ينفعك زيد».

(١) - هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري، الإمام المفسر، صاحب التصانيف المشهور، سمع بالعراق والشام ومصر من خلق كثير، كان حافظاً، عارفاً بالقراءات، فقيهاً في أحكام القرآن، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، له التفسير المعروف: بجامع البيان، ت: ٣١٠هـ. انظر: طبقات المفسرين للداوودي: ١٠٦/٢ - ١٠٧، وتذكرة الحفاظ: ٢٠١/٢.

(٢) - جامع البيان - باختصار -: ٥٨٦/١.

(٣) - في الأصل "عادة"، والمثبت من (ت).

(٤) - تقدم تخريجه ص: ٣٥٥.

(٥) - تقدم تخريجه ص: ٣٥٥.

وأما «اذهب تذهب» فغير جائز لعدم الفائدة، والعلة في ذلك أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه.

قال: ووجه النصب في ذلك أن هذه المواضع الأربعة اعتُبر فيها لفظ الأمر، وإن لم يكن أمراً في الحقيقة، ورُتب عليه الجواب، وإن لم يكن جواباً في الحقيقة.

قال: وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: (وهو باللفظ أعملاً)، يعني أن فعل الأمر أعمِل بلفظه، وإن لم يكن معناه على وفق اللفظ، ونَسب العمل إليه مجازاً؛ حيث وُجِد بوجوده، وإن كان العمل في الحقيقة إنما هو: لـ«أن» المقدرة بعد الفاء». انتهى^(١).

قلت: قوله آخرًا: «ووجه النصب في ذلك . . .» يُنافي قوله: «في نصب قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ إشكال» .

وذلك أنه جعل الإشكال على تقدير^(٢) المجاز والحقيقة، ثم فسّر تأويل المجاز بما ذكّر في قوله: «ووجه النصب في ذلك . . .» إلى آخره، فهذا هو ذاك بعينه، فكيف استشكله أولاً ثم أتى به جواباً مرضياً عنده.

وقوله أيضاً: «ونسب العمل إليه مجازاً؛ حيث وُجِد بوجوده . . .» إلى آخره، فيه^(٣) سهو؛ لأن الناظم لم يُرد بـ(أعمِل) نصّب الفعل، وإنما أراد به مراعاة جانب اللفظ، كقولك^(٤): «أعملت اللفظ» أي: اعتبرته، و«ألغيت / كذا»، أي: لم اعتبره، فالإعمال عبارة عن الاعتبار، والاعتداد بالشيء لا ما يوهمه من الأعمال المراد به النصب، فإن ذلك لا معنى له لا حقيقة ولا مجازاً^(٥).

(١) - اللآلي الفريدة: ٥٥٣/٢.

(٢) - في (ت): "تقديري".

(٣) - في (ت): "ففيه".

(٤) - في (ت): "لقولك".

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٩/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٦، والسراج: ص ١٥٥.

قال: «وأكثر المحتجين لهذه القراءة على هذا الوجه، وفيه - عند من ذهب

إلى المجاز - تَجَوُّزٌ فِي: ﴿ يَقُولُ ﴾، وَفِي: ﴿ كُن ﴾ والنصب بعد ذلك.

ومن ذهب إلى أن: ﴿ كُن ﴾ أمرٌ على الحقيقة، لم يتجاوز إلا فيما وقع بعده من

النصب خاصة، قال: ونظيره الجزم في قوله: ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا

الصَّلَاةَ ﴾^(١) في أحد وجهيه، ولا يبعد الميل مع اللفظ دون المعنى، كما لا يبعد

الميل مع المعنى دون اللفظ، في نحو: «لا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ»، و«سَوَاءٌ عَلَيَّ

أَقُمْتُ أَمْ قَعَدْتُ». انتهى^(٢).

قلت: أما قوله: «في أحد وجهيه»، قد^(٣) ذَكَرْتُ فِيهِ سَبْعَةَ أَوْجِهٍ مَعْرُوءَةٍ

لقائلها، وقد ذَكَرْتُ مَا يَرِدُ عَلَى بَعْضِهَا فِي الدَّرِ الْمَصُونِ^(٤).

وقوله: «في نحو: لا تَأْكُلِ السَّمَكِ» يعني إذا نصبت فإن تقديره: «لا يَكُنْ مِنْكَ

أَكَلُ سَمَكٍ مَعَ شُرْبِ لَبَنٍ».

وقوله: «سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتُ» أي: «مُسْتَوٍ عَلَيَّ قِيَامُكَ وَقُعُودُكَ»، على أن

تجعل: «سَوَاءٌ» خبراً مُقَدِّمًا، والجملة الفعلية: - بالتأويل المذكور - مبتدأ مُؤَخَّرٌ، وفي

مثل هذا تحقيق يَضِيقُ الْوَقْتَ عَنْ ذِكْرِهِ.

وقال أبو شامة: «واعلم أن قراءة ابن عامر بالنصب مُشْكَلَةٌ؛ لِأَنَّ النَّصْبَ

بِالْفَاءِ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ حَقٌّ أَنْ يُنْزَلَ مَنْزِلَةَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، فَإِنْ صَحَّ صَحَّ،

فَتَقُولُ: «قُمْ فَأَكْرَمَكَ» أي: «إِنْ تَقُمْ أَكْرَمْتُكَ»، وَلَوْ قَدَّرْتَ هَذَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، فَقُلْتَ:

«إِنْ يَكُنْ يَكُنْ» لَمْ يَكُنْ مُسْتَقِيمًا، كَيْفَ وَإِنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنْ هَذَا لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ،

وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ: أَنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا وَجِدَ مَعِ أَرَادَتَهُ لَهُ، فَعَبَّرَ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ عَنْهُ، فَلَيْسَ هَذَا

(١) - سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٢) - اللآلئ الفريدة: ٥٥٣/٢.

(٣) - في (ت) زيادة قبل: "قد"، وهي: "قلت".

(٤) - انظر: الدر المصون: ١٠٤/٧، ١٠٥.

مثل: «قم فنقوم»، فقيل: جاز النصب لوجود لفظ الأمر، ولا اعتبار بالمراد به فلا يضر أن يكون المراد به غير ذلك.

قال أبو علي الفارسي^(١): أَمَّا: ﴿كُنْ﴾ فإنه وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المراد به الخير، أي: يُكُونُ، فيكون، أي: يُوجَدُ بإحداثه، فهو مثل: «أَكْرَمُ يزيد»، أي: أنه أمر بمعنى: الخير، قال: ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾^(٢)، فالتقدير: مَدَّهُ الرَّحْمَنُ، قال^(٣): وبني أبو علي هذا على أن جعل: ﴿فَيَكُونُ﴾ بالرفْعِ عَطْفًا على: ﴿كُنْ﴾ من حيث المعنى، وضعف عطفه على: ﴿يَقُولُ﴾. انتهى^(٤).

قلت: سيأتي بيان ذلك عند ذكر توجيه رفع: ﴿فَيَكُونُ﴾، وقد عرفت أن الجميع إنما جعلوا نصبه من حيثية كونه جواباً للأمر، وأنه منصوب بإضمار «أن» بعد الفاء الواقعة جواباً للأمر اللفظي لا المعنوي.

وقد صرح جماعة بأن المضارع / يَنْتَصِبُ بإضمار «أن» بعد الفاء في حيز [ب/٣٩٨] «إنما» المقتضية للحصر^(٥)، حكى الكوفيون: «إنما هي ضربة من الأسد فتخطم ظهره» بنصب «تخطم»^(٦)، وهذا عند البصريين لا دليل فيه إن ثبت؛ لجواز أن يكون مما

(١) - الحجة: ٢/٢٠٥، ولا زال الكلام موصولاً لأبي شامة منقولاً عن إبرازه.

(٢) - سورة مريم، الآية: ٧٥.

(٣) - القائل هو أبو شامة.

(٤) - إبراز المعاني: ٢/٣١٧.

(٥) - صرح بهذا ابن مالك في: شرح التسهيل: ٤/٤٦، وابن عصفور في: شرح الجمل: ٢/١٥٣، وانظر:

الجني الداني: ص ٧٤، ٧٥.

(٦) - في (ت): "فَتَحَطَّم".

عُطِفَ عَلَى الْاسْمِ، أَي: «إِنَّمَا هِيَ ضَرْبَةٌ فَحَطْمٌ»^(١)، كَقَوْلِ مَيْسُونِ بِنْتِ بَحْدَلٍ^(٢):

لَلْبَسِ عِبَاءَةَ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ.

أَي: «لَلْبَسِ عِبَاءَةَ وَقُرَّةَ عَيْنِي».

وَأَمَّا رَفَعَهُ فَمِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

أَحَدُهَا^(٣): عَطْفُهُ عَلَى: ﴿يَقُولُ﴾، وَهُوَ قَوْلُ الزَّجَاجِ^(٤)، وَالطَّيْرِيِّ^(٥)، وَقَدْ

رَدَّهُ النَّاسُ عَلَيْهِمَا، وَرَدَّهُ ابْنُ عَطِيَّةَ^(٦). بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ «يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ مَعَ التَّكْوِينِ وَالْوَجُودِ» وَتَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ الرَّدُّ عَلَى الزَّجَاجِ عَلَى الْقَوْلِ الْمَرْجُوحِ، وَهُوَ أَنْ الْأَمْرَ حَقِيقَةً، أَمَّا إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّمْثِيلِ - وَهُوَ الصَّحِيحُ - فَلَا يَصِحُّ الرَّدُّ^(٧).

- (١) - انظر هذه المسألة في: شرح التسهيل: ٦٤/٤، وشرح الجمل: ١٥٣/٢، وأوضح المسالك: ١٧٥/٤.
- (٢) - هي: ميسون بنت بحدل بن أنيف، من بني حارثة بن جناب الكلبي، أم يزيد بن معاوية، شاعرة بدوية، ثقلت عليها أعباء الغربية لما تزوجها معاوية في الشام، فقالت أبيات منها هذا البيت المذكور، ت: ٨٠هـ. انظر: الأعلام: ٣٣٩/٧.
- والبيت: في الكتاب: ٤٥/٣، وشرح المفصل: ٢٥/٧، وشرح ابن عقيل: ٣٣٠/٢، وأوضح المسالك: ١٧٥/٤، والجني الداني: ١٥٧، وشرح الأشموني: ٢٢٥/٣، ومغني اللبيب: ٥٠٥/١، وشرح شذور الذهب: ص ٣٣٠، والدرر اللوامع: ٢٥/٢، واللسان: مادة "مسن" ٧٦/١٤.
- (٣) - انظر هذا الوجه في: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، وشرح الهداية: ١٨٠/١، وكشف المشكلات: ٢٢٨/١، ومعاني الأخفش: ٣٣٢/١، والتبيان: ٩٧/١.
- (٤) - معاني القرآن: ١٩٩/١.
- (٥) - جامع البيان: ٥٨٨/١، وتبعهما الفراء والكسائي. انظر: فتح الوصيد: ٦٦٦/٢.
- (٦) - المحرر: ٣٣٩/١.
- (٧) - تقدم في أول شرح هذا البيت ص: ٣٥٣.

وردّه أبو علي الفارسي^(١) من وجه آخر: وهو أن لنا من المواضع ما ليس فيه: ﴿ يَقُولُ ﴾ كالموضع الثاني من آل عمران، وهو^(٢): ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٣)، ولم يُجَوِّز عَطْفَهُ عَلَى: ﴿ قَالَ ﴾ من حيث أنه مضارع، فكيف يُعْطَفُ عَلَى ماضٍ، فأورد على نفسه عطف الماضي على المضارع في قول الشاعر^(٤):

ولقد أمرُّ على اللّثيم يسبني فمضيتُ ثمّت قلتُ لا يعنيني.

فقال: إنه بمعنى: «مررت»، فهو مضارع بمعنى الماضي فعطف الماضي عليه^(٥).

قال أبو شامة: « ﴿ فَيَكُونُ ﴾ في هذه الآية بمعنى: كان، فليجز عطفه على:

﴿ قَالَ ﴾. انتهى^(٦).

يعني: أنه في آية آل عمران يمكن أن يُعْطَفَ المضارع على الماضي؛ لأن المضارع بمعنى الماضي، ألا ترى أن قوله: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ في معنى: «كان»، فكما جاز عطف الماضي على المضارع في البيت لَمَّا كان المضارعُ بمعنى الماضي كذلك عكسه يجوز، وهو عطف المضارع على الماضي لَمَّا كان المضارع بمعنى الماضي إذ لا فارق يمنع من ذلك^(٧).

(١) - الحجة - بالمعنى -: ٢٠٧/٢، وانظر: إبراز المعاني: ٣١٨/٢.

(٢) - في الأصل: "وهم"، والمثبت من (ت).

(٣) - سورة آل عمران، الآية: ٥٩.

(٤) - البيت: منسوب لرجل من بني سلول في: الكتاب: ٢٤/٣، وشرح التصريح: ١١٤/٢، وغير منسوب في: الخصائص: ٣٣٠/٣، والدرر اللوامع: ١٠/١، واللسان: مادة "ثم" ٤٢/٣، و"مني" ١٤٠/١٤، وأوضح المسالك: ٢٧٣/٣، وشرح ابن عقيل: ١٨٢/٢، ومغني اللبيب: ١٩٨/١، والحجة للفارسي: ٢٠٧/٢، وإبراز المعاني: ٣١٨/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٦.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٧/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٦.

(٦) - إبراز المعاني: ٣١٧/٢.

(٧) - انظر: الحجة للفارسي: ٢٠٧/٢.

الثاني^(١): أن رفعه على الاستئناف أي: «فهو يكون»، أخبر الباري تعالى بذلك، وأنه إذا قال لشيء: ﴿كُنْ﴾، فهو: يكون لا محالة، وإليه نحا الزجاج^(٢) في القول الآخر.

قال أبو عبد الله: «والحجة للجماعة في القراءة بالرفع؛ لأنه المعنى عليه من غير تَكْلُفٍ تأويل، وهو بالعطف على ﴿يَقُولُ﴾ إن كان: ﴿يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾ حقيقة، وعليه أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير إن كان مجازاً، أو على الاستئناف في الوجهين، أي: فهو يكون». انتهى^(٣).

قوله: «وعليه» أي: على: ﴿يَقُولُ﴾، وقوله: «أو على الفعل الذي يؤول إليه التقدير» معنى: ﴿كُنْ﴾^(٤)، فإن التقدير فيه: «يكون»، فجاء قوله: ﴿فَيَكُونُ﴾ عَطْفاً على: «يكون» المنسب من: ﴿كُنْ﴾، وقوله: «في الوجهين»، يعني / بهما: [١/٣٩٩] الحقيقة والمجاز المذكورين في: ﴿يَقُولُ﴾، وإنما شرحت عبارته لغموضها.

وقد حمل بعضهم ذلك على الحقيقة من وجه آخر، «وهو أن الباري تعالى إذا أَلْفَ أَجْزَاءَ مَخْلُوقٍ من مخلوقاته مثلاً خاطب تلك الأجزاء المُؤَلَّفَةَ الحاضرة بقوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ كما أراد من بَشَرٍ، أو شَجَرٍ أو حَجَرٍ أو غير ذلك». انتهى^(٥). وهذا الذي قاله هذا القائل لا يدفع ما تقدم من الاعتراضات المذكورة.

(١) - انظر هذا الوجه في: الحجة لابن زنجلة: ص ١١١، والكشف: ٢٦١/١، وشرح الهداية: ١٨٠/١،

وفتح الوصيد: ٦٦٦/٢، وإليه نحا سيبويه في الكتاب: ٣٨/٣، ٣٩.

(٢) - معاني القرآن: ١٩٩/١.

(٣) - اللآلئ الفريدة: ٥٥٣/٢، ٥٥٤.

(٤) - وهذا الوجه الثالث من أوجه الرفع التي أشار إليها المؤلف، وهو عطف: ﴿فَيَكُونُ﴾ على: ﴿كُنْ﴾،

وهو قول الفارسي في الحجة: ٢٠٧/٢.

(٥) - ممن قال بهذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٦٥/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٣/٢.

قال أبو عبد الله: «ويحتاج في هذا التقدير إلى حذف مضاف أيضاً،

تقديره: لسببه، قال: ويرد عليه ما تقدم». انتهى^(١).

أي: فَقَدَّرَ^(٢) مضافاً قبل الهاء في: ﴿لَهُ﴾، وهو لفظ: «سبب»، وإنما يقول:

«لسببه»، وهذا كما تقدم من أن بعضهم قَدَّرَ قبل الهاء^(٣) لفظ «لأجله»، وكل ذلك لا يَدْفَعُ ما ذُكِرَ من الإشكالات.

واعلم: أن هذه القراءة صحيحة المعنى والرواية، فلا معنى لِرَدِّ من رَدَّها، ولا التفتات إليه؛ لأن قارئها من كبار أئمة الإسلام، وقد تقدم في ترجمته أنه قرأ على جماعة من التابعين، وعلى بعض الصحابة كأبي الدرداء رضي الله عنه، وغيره، حتى على^(٤) عثمان بن عفان رضي الله عنه، فلم يتبع فيها إلا الأثر.

ألا ترى قراءته: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٥١﴾ ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٥)، ﴿كُنْ

فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾^(٦) بالرفع فيهما، لما قرأهما مرفوعين؟.

فلا يُعْتَقَدُ في إِمَامِ من هؤلاء الأئمة رضي الله عنهم أنه نقل قراءة من تلقاء نفسه، واختياره، بل مُتَّبِعٌ فيها نَقْلُ مشايخه، ولا يُعْتَرَى بقول: ابن مجاهد - وإن كان من أهل الفن - فإنه يُعْلِطُ القراء كثيراً، كما ستقف عليه من كلامه في مواضع تأتي - إن شاء الله تعالى - وكما أخبرتك به عنه قريباً في هذه القراءة.

هذا أبو علي الفارسي، ليس مثله في تَكْفُلِهِ بِنَقْلِ القراءات؛ قد خَرَجَ وَجْهَهَا،

وَرَضِيَهَا، فقال: «وقد يمكن أن يقال: في قراءة ابن عامر لما كان على لفظ الأمر، وإن

(١) - اللآلي الفريدة: ٥٥٣/٢.

(٢) - في (ت): "يقدر".

(٣) - "الهاء" سقطت من (ت).

(٤) - "على" سقطت من (ت).

(٥) - سورة آل عمران، الآية: ٥٩، ٦٠.

(٦) - سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

لم يكن المعنى عليه حُمِلَ على صورة اللفظ، وقد حَمَلَ أبو الحسن قوله تعالى:
﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) على أنه أُجْرِي مجرى جواب
الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة، فكذلك قراءة ابن عامر.. انتهى^(٢).

فكان ابن مجاهد أَحَقُّ بقبول هذه القراءة من أبي علي الفارسي؛ لأن وظيفته
النقل، ووظيفة أبي علي تخريج ذلك.

وكلام ابن عطية أيضاً في هذه القراءة غير مَرْضِي؛ فإنه قال: «وقرأ ابن عامر:
﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب، وضعفه أبو علي، ووجَّهَهُ مع ضعْفِهِ على أن يَشْفَعَ له شبه
اللفظ، وقال^(٣) أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر: «هذا لَحْنٌ»^(٤).

قال ابن عطية بعد هذا: «لأن الفاء لا تعمل في جواب الأمر إلا إذا كانا فعَلين
مُطَّرَدَ فيهما معنى الشرط والجزاء»^(٥)، فَذَكَرَ معنى ما تقدم إلى آخره.

فتوجيهه بقوله: «لأن الفاء ٠٠٠» إلى آخره، / يقتضي تَقْوِيَةَ قوله: «أحمد ابن
موسى ٠٠٠» ومَنْ كان مثله، ويمثل^(٦) ابن عطية لا يليق^(٧).

(١) - سورة إبراهيم، الآية: ٣١.

(٢) - الحجة للفارسي: ٢٠٦/٢. وانظر: إبراز المعاني: ٣١٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٦.

(٣) - لا زال الكلام موصولاً لابن عطية.

(٤) - المحرر: ٣٣٩/١، ٣٤٠.

(٥) - المرجع السابق: ٣٣٩/١، ٣٤٠.

(٦) - في (ت): "وميل".

(٧) - وقال أبو حيان - معلقاً على كلام ابن عطية وإقراره كلام ابن مجاهد -: "وهذا القول خطأ لأن هذه
القراءة في السبعة، فهي متواترة، وهي قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن، والقول بأنها لحن من
أقبح أخطاء المؤتم، إذ هو طعن فيما علم نقله بالتواتر ٠٠٠". البحر المحيط - باختصار -: ٥٣٦/١، وقال
الفارسي: "ومن أنكر هذه القراءة مع صحتها فقد أساء؛ لأنها ثابتة عن إمام من أئمة المسلمين". اللآلئ
الفريدة: ٥٥٣/٢.

قوله: (عَلِيمٌ وَقَالُوا) هذا كله مبتدأ؛ لِمَا عرفت من أن مُرَادَه مجموع هذا اللفظ ليحترز به عن قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ ﴾^(١).

قوله: (الواوُ) مبتدأ ثان، و(الاولى) صفتها، و(سُقُوطُهَا): مبتدأ ثالث، وخبره مُقَدَّرٌ، أي: «سقوطها منه مستقرٌ وكائن من لفظ: وقالوا»، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول.

ويجوز أن يكون: (سُقُوطُهَا) مبتدأ ثالثاً، (وَكُنْ فَيَكُونُ) مبتدأ عطف على المبتدأ الأول، و(النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ) مبتدأ ثان، و(كُفُّلًا) جملة فعلية من فعل مبني للمفعول، ومفعول قائم مقام الفاعل في موضع رفع خبراً للمبتدئين المتعاطفين، فالألف في: (كُفُّلًا) ضمير تثنية لعودها على اثنين، ومعنى: (كُفُّلًا) «حُمَلًا»^(٢).

ويجوز أن تكون: (الواوُ الأولى) بدلاً من: (وقالوا) بدل بعض من كل، و(سُقُوطُهَا) بدلاً من الواو بدل اشتمال، (وَكُنْ فَيَكُونُ) مبتدأ، و(النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ) [مبتدأ ثان، و(كُفُّلًا) خبراً أيضاً عن المبتدئين، والتقدير: «سقوط الواو الأولى من عليم وقالوا والنصب في الرفع من كن فيكون كُفُّلًا»، فهو كما تقول: «زَيْدٌ ثَوْبُهُ وَعَمْرُو قَمِيصُهُ مَسْلُوبَانِ»، كَأَنَّكَ قلت: «قَمِيصُ زَيْدٍ وَقَمِيصُ عَمْرُو مَسْلُوبَانِ»^(٣).

ويجوز أن يكون خبر: (سُقُوطُهَا) محذوفاً؛ لدلالة قوله: (كُفُّلًا) عليه، و(كُفُّلًا) خبر عن قوله: (النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ)، ويكون: (النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ) وخبره خبراً عن: (كُنْ فَيَكُونُ)، فالألف على هذا للإطلاق^(٤).

ويجوز أن يكون: (النَّصْبُ) مبتدأ ثانياً، و(في الرَّفْعِ) خبره، والجملة خبر الأول، وهو: (كَنْ فَيَكُونُ)، والعائد إما مُقَدَّرٌ، وإما قامت: «أل» مقامه، أي:

(١) - سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٥/٢، وكتز الجعيري (خ): ٣٣٥.

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٢.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣١٥/٢، واللائح الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٢، وكتز الجعيري

(خ): ٣٣٥.

«النصب منه في الرفع»، أي: نَصَبَهُ في موضع رفعه»، وهذا كلام مفيد، مُسْتَقْلٌ بنفسه، أو يكون التقدير: «نصبه في رفعه»، فقامت: «أل» مقام الضمير، ويكون: (كُفلاً) على هذا مُسْتَأْنَفًا.

ويجوز أن يكون: (النَّصْبُ) بدلاً من (كُنْ فَيَكُونُ) بدل اشتمال، والكلام في العائد كما تقدم، و(في الرَّفْعِ) حال من الضمير في: (كُفْلٌ)، و(كُفْلٌ): هو الخير. وأجاز أبو شامة كونها - أعني: ألف كُفلاً - للثنية، قال: «لترتبط المسألتان لقارئ واحد على ما هو غرض الناظم؛ لأن هذا موضوع مُلَبَس، إذ لا مانع...»^(١)، فذكر ما قدمته عنه، إلى آخره.

ومعنى: (كُفْلٌ) جُعِلَ كَافِلًا لتوجيه القراءة، وتَصْحِيحِهَا، ونسبة ذلك إلى: (النَّصْبِ) مجاز لما كان ذلك نسبه.

وقيل: بل هو نسبة إلى صاحبه، فنسبه إليه مجازاً؛ لأن القارئ هو الذي يَتَكْفَلُ بذلك^(٢).

ثم أخذ يذكر بقية الأفعال في السور المشار إليها / فقال:

٤٧٧- وَفِي آلِ عِمْرَانَ فِي الْأُولَى وَمَرِيَمَ وَفِي الطُّولِ عَنْهُ وَهُوَ بِاللَّفْظِ أَعْمَلَا

أي: وجاء ذلك، وهو نَصْبٌ: ﴿فَيَكُونُ﴾ في آل عمران في الأولى منهما،

وهي قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ^(٤٧) وَيُعَلِّمُهُ ^(٣)،

(١)- إبراز المعاني: ٣١٦/٢.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢.

(٣)- سورة آل عمران، الآية: ٤٧، ٤٨.

وَتَحَرَّزَ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٥١﴾ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾^(١)، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي رَفْعِهِ^(٢).

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَمَرْيَمَ) إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٢٥﴾ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾^(٣).

وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَفِي الطُّوْلِ)، أَي: فِي سُورَةِ غَافِرٍ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٦٨﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٤) فَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّ الْأَفْعَالَ الْأَرْبَعَةَ بِلَفْظِ وَاحِدٍ فِي السُّورِ الْأَرْبَعِ، وَالضَّمِيرِ فِي: (عَنْهُ) لِابْنِ عَامِرٍ أَضْمَرَهُ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ بِرَمْزِهِ، (وَهُوَ): الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَيَّ: (النَّصْبِ)، قَالَ أَبُو شَامَةَ^(٥).

وَقَالَ: «أَيَّ اعْتَبِرَ فِيهِ لَفْظَ الْأَمْرِ، لَا حَقِيقَتَهُ، فَاسْتَعْمَلَ فِي ﴿فَيَكُونُ﴾ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَوَابًا عَلَيَّ الْحَقِيقَةَ»^(٦).
وَقَدْ أَعَادَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيَّ «فِعْلُ الْأَمْرِ»، قَالَ: «أَي: وَفِعْلُ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ: ﴿كُنْ﴾ أَعْمَلُ بِسَبَبِ لَفْظِهِ الْمَشَابِهِ لِلْفِعْلِ الْأَمْرِ الْحَقِيقِيِّ». انتهى^(٧).

(١)-سورة آل عمران، الآية: ٥٩، ٦٠.

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣١٩/٢، واللائح الفريدة: ٥٥١/٢، والسراج: ص ١٥٥.

(٣)- سورة مريم، الآية: ٣٥، ٣٦.

(٤)- سورة غافر، الآية: ٦٨، ٦٩.

(٥)- إبراز المعاني: ٣١٩/٢، وقال به كذلك: شعلة في شرحه: ص ٢٧٢.

(٦)- إبراز المعاني: ٣١٩/٢.

(٧)- اللائح الفريدة: ٥٥٤/٢.

وقد تقدم أنه فسّر الإِعْمَالُ بأنه نصب ما بعد الفاء، وتقدم البحث معه في ذلك هنالك، وأن الإِعْمَالُ عبارة: عن الاعتبار، كما قد صرّح به أبو شامة هنا، وقد عرفت أقوال الناس في ذلك، فأغنى عن إعادته^(١).

قوله: (وَفِي آلِ عِمْرَانَ)^(٢) يجوز أن يكون معطوفاً على شيء مُقَدَّر تقديره: «وَكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ فِي الرَّفْعِ كُفْلٌ فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَفِي آلِ عِمْرَانَ»، ويجوز أن يكون متعلقاً بمَقَدَّر، أي: «وجاء ذلك أي: نَصْبُ: ﴿فَيَكُونُ﴾ في آلِ عِمْرَانَ، أو يكون التقدير: «وَفِعِلْ ذَلِكَ فِي كَلِمَةِ: آلِ عِمْرَانَ، فَحَذَفَ الْفِعْلُ الْعَامِلَ فِي الْجَارِ، وَحَذَفَ الْمُضَافَ، وَهُوَ: «كَلِمَةٌ»، وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَهُوَ: (آلِ عِمْرَانَ) مقامه. وقوله: (فِي الْأُولَى) بدل من: «كَلِمَةٌ» المَقَدَّرَة قبل: (آلِ عِمْرَانَ)؛ بإعادة العامل، وصَرَفُ: (عِمْرَانَ) ضرورة.

قوله: (وَمَرِيْمَ) عَطِفَ عَلَى: (آلِ عِمْرَانَ)، ولذلك صُرِفَ: (مَرِيْمَ) ضرورة. قوله: (وَفِي الطَّوْلِ عَنْهُ) متعلق بذلك المَقَدَّر، أي: «وجاء ذلك»، أو «فِعِلْ ذَلِكَ» وغير متعلق بذلك المَقَدَّر.

قوله: (وَهُوَ) مبتدأ، وقد عَرَفْتُ أَنْ فِي هَذَا الضَّمِيرِ: قولين، والألف في: (أُعْمِلًا) للإِطْلَاقِ، و(بِالْفِظِ) متعلق بـ(أُعْمِلِ)، وتَقَدَّمَ تقرير^(٣) ذلك، والجملة من: (أُعْمِلِ) في محل رفع خبراً للمبتدأ الذي هو الضمير، وقد تقدم ما يعود عليه، والألف للإِطْلَاقِ.

(١) - تقدم عند شرح البيت السابق: ص ٣٦٠.

(٢) - ما بين المعكوفتين حَرْمٌ في نسخة (ت)، اللوحة رقم: [٤٠/ب]، بمقدار نصف لوحه.

(٣) - في (ت): "تفسيره".

٤٧٨- وَفِي النَّحْلِ مَعَ يَسٍ بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ كَفَى رَاوِيًا وَائْتِقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا

أخبر عن رمز له بالكاف والراء من: (كَفَى رَاوِيًا)، وهما ابن عامر والكسائي /
[٤٠٠/ب] أَنَّهُمَا قَرَأَا فِي سُورَةِ النَّحْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ
نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١)، وقوله في يس: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ
يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢).

ومعنى قوله: (كَفَى رَاوِيًا): أنه لسُهولة وَجْهه، ولوضوح تخريجه كَفَى قَارِئَهُ
مُؤَنَّةً توجيحه، والتعب في تخريجه^(٣).

فإنَّ قبل كُلِّ منهما فِعْلٌ منصوبٌ بـ«أَنْ»، فهو معطوف عليه، وإليه أشار
بقوله: (بِالْعَطْفِ نَصْبُهُ)^(٤).

وأشار بقوله: (وَائْتِقَادَ مَعْنَاهُ يَعْمَلًا)، أي: سَهْلَ مَعْنَاهُ حال كونه مطاوعاً غير
مُتَافٍ لفهم المعنى، والـ(يَعْمَلُ) الجَمَلُ القَوِيّ العَمَلُ في السَّيرِ وغيره^(٥).

ولظهور معناه في هاتين السورتين وافق الكسائي - وهو رأسٌ من رؤوس
علماء اللسان - ابن عامر على نصبه فيهما، وما ذكره الناظم من توجيه النصب:
على العطف على ما قبله هو المشهور بين الناس^(٦).

(١)- سورة النحل، الآية: ٤٠.

(٢)- سورة يس، الآية: ٨٢.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٦٦٧/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٠/٢، واللائح الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص
٢٧٤.

(٤)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٦.

(٥)- انظر: اللائح الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٣، واللسان: مادة "عَمِلَ" ٢٨٤/١٠.

(٦)- أي: وجه نَصْبِهِ في موضعي النحل ويس هو العطف على: ﴿يَقُولُ﴾ المنصوب، قال مكّي: "أما
اختصاص الكسائي بالنصب في النحل ويس فهو حسن قوي". الكشف: ٢٦١/١، وانظر: الحجة للفراسي:
٢٠٧/٢، والموضح: ٢٩٧/١، وإيجاز البيان: ١٢١/١.

وقد ذَهَبَ أبو إسحاق الزجاج^(١) إلى أنهما منصوبان في جواب الأمر أيضاً، وهو: ﴿كُنْ﴾، وَوَهَّمَهُ الناس في ذلك، قالوا: لأننا إنما ارتكبنا ذلك في أربعة المواضع المتقدمة الذكر؛ لِتَعَدَّرَ تقدم منصوب يُعْطَفُ هذا المنصوب عليه، وههنا وجدنا ما يمنعنا من ارتكاب هذه الضرورة المُلْجِئَةَ إلى اعتبار اللفظ دون المعنى^(٢).

قال أبو شامة: «وقد ذكر هذا التوجيه غير واحد من أئمة العربية، والقراءة، ويُؤَيِّدُه أن قراءة الرفع في غير هذين الموضعين - قد ذَكَرَ الزجاج وغيره - : أنها معطوفة على: ﴿يَقُولُ﴾ المرفوع». انتهى^(٣).

وقد تقدم أن ابن عطية، والفارسي، رَدًّا عَطَفَهُ على: ﴿يَقُولُ﴾، ابن عطية من حيث المعنى، والفارسي من حيث اللفظ، وتقدم البحث معهما في ذلك^(٤).

ثم اعلم: أن هذا التوجيه الذي ذكره جمهور الناس، وهو: العطف على الفعل المنصوب قبله، فيه إشكال من جهة أُخْرَى، وهو أنه يلزم منه أن يكون: ﴿فَيَكُونُ﴾ خَيْرًا للمبتدأ الذي هو: ﴿قَوْلُنَا﴾ في سورة النحل، و﴿أَمْرُهُ﴾ في سورة يس؛ لأن قوله: ﴿أَنْ يَقُولَ﴾ خير عنهما فما عَطِفَ عليه يكون خَيْرًا عنهما أيضاً، ألا تراك لو قلت: «مرادي منك أن تأتيني فتحدثني» كان المفهوم من هذا الكلام أن مُرَادَكَ أمران: الإتيان والحديث، ولو ذهبت تُقَدِّرُ ذلك هنا لم يستقم؛ إذ يصير التقدير: «إنما قولنا لشيء قول: كن فيكون» في النحل، و«إنما أمره قول: كن فيكون» في يس، فيؤول المعنى إلى: إنما قولنا، وإنما أمره كون، وهذا ليس مراداً قطعاً^(٥).

(١) - معاني القرآن: ١٩٨/٣.

(٢) - قال بهذا الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢، وقال السخاوي - بعد نقله قول الزجاج - : "فَعُلِّطَ فيه"، فتح الصيد: ٦٦٧/٢.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٢٠/٢.

(٤) - تقدم في ص: ٣٥٣ و ٣٦٤.

(٥) - ذكر هذا الإشكال أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢.

وقد أجاب بعضهم^(١) عن ذلك: بأن «القول» في الآيتين الكريمتين ليس المراد منه حقيقته، وإنما عبّر به عن سرعة وقوع المراد فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾^(٢) وكأنه تعالى قال: «إذا أردنا شيئاً وقع ولم يتخلف عن الإرادة»؛ / فعبّر عن ذلك بقوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ فالعطف غير منافي لهذا المعنى فصَحَّ.

وليس هذا كقول: عَلَقَمَةَ بن عبده^(٣):

فَإِنَّ الْمُنْدِي رِحْلَةَ فَرَكَوْبُ.

فإن كلا منهما يصح أن يكون خبراً عن المبتدأ على الجهة التي قصدها من التجوز^(٤).

وقد تلخّص أن المواضع المختلف فيها ستة، قرأ جميعها ابن عامر بالنصب، وافقه الكسائي في الأخيرين فقط؛ لما تقدم من عطفهما على المنصوب قبلهما، والباقون رفعوا الستة، وبقي اثنان لم يختلف في رفعهما: الثاني من آل عمران، والآخر في الأنعام بعده: ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾^(٥)، وعلل بعضهم، وجوب الرفع فيهما بعطفهما على ماضٍ لفظاً ومعنى في آل عمران، وماضٍ تقديراً في الأنعام^(٦).

(١) - هو: أبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢، ٣٢١.

(٢) - سورة القمر، الآية: ٥٠.

(٣) - هو: علقمة بن عبده بن ناشرة بن قيس الفحل، من بني تميم، شاعر جاهلي، كان بينه وبين امرئ القيس مساجلات. انظر: الشعر والشعراء: ص ١٣٩، والأعلام: ٢٤٧/٤.

والبيت: في: الكتاب: ١٩/٣، وشرح المفصل: ٥٤/٦، والخصائص: ٣٦٨/١، والصحاح: مادة "ندا" ٥٢٩/٦، واللسان: مادة "ركب" ٢١٢/٦، و"دمن" ٣٠٤/٥، و"رحل" ١٢٤/٦، وصدرة: "ثراد على دمن الحياض فإن تعف".

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢.

(٥) - سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢١/٢، والنشر: ٢٢٠/٢.

والوجه في قراءة الجماعة ما في النحل ويس بالرفع: الاستئناف، أي، فهو يكون، وهي قراءة واضحة جليّة^(١).

قوله: (وَفِي النَّحْلِ) متعلق بمقدّر، أي: «وَفِعِلْ ذَلِكَ فِي النَّحْلِ»، أو «وجاء ذلك في النحل»، و(مَعْ يَس) حال من: (النَّحْلِ)، أي: حال كونها مصاحبة لـ(يَس) في ذلك.

قوله: (بِالْعَطْفِ) يجوز أن يكون: حال من: (النَّحْلِ)، ومن (يَس) معاً، أي: مُلْتَبِسَيْنِ بِالْعَطْفِ، ويكون: (نَصْبُهُ) مبتدأ، و(كَفَى رَاوِيًا) جملة في موضع الخبر، وتكون هذه الجملة مُسْتَأْنَفَةً لبيان الحكم.

وفيه ضَعْفٌ من حيث أن المقصود إِفْهَامُ أن النصب بسبب العطف، فلا جَرَمَ أن الصحيح أن يكون: (بِالْعَطْفِ) خَبَرًا مُقَدِّمًا، و(نَصْبُهُ) مبتدأ مُؤَخَّرٌ، و(كَفَى رَاوِيًا) مُسْتَأْنَفٌ أَتَى بِذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ: النصب؛ لِأَنَّهَا كَفَتْ رَاوِيَهَا مَشَقَّةَ التَّعَبِ فِي اسْتِخْرَاجِ وَجْهِ النِّصْبِ، كَمَا تَحْمَلُ قَارِئُ الْأَفْعَالِ الْأَرْبَعَةَ مَشَقَّةَ تَوْجِيهِهَا، أَوْ كَفَاهِ النَّصْبُ طَعْنَ مَنْ طَعَنَ فِيهِ، أَي: لَمْ يَطْعَنَ فِيهِ أَحَدٌ كَمَا طَعَنَ عَلَيْهِ حِينَ قَرَأَ الْأَرْبَعَةَ الْمَتَقَدِّمَةَ بِالنِّصْبِ، وَإِنْ كَانَ طَعَنَهُ غَيْرُ مُلْتَفِتٍ إِلَيْهِ كَمَا^(٢) تَقَدَّمَ مِنْ إِضْحَاحِ تَوْجِيهِهَا.

قوله: (وَأَنْقَادَ مَعْنَاهُ) عَطْفٌ عَلَى: (كَفَى)، و(يَعْمَلًا) حَالٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ الْجَمَلُ الْقَوِيُّ، وَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ يَصْحَ مَعَهُ وَقُوعِ هَذَا حَالًا عَنِ الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: «مُشَبَّهًا جَمَلًا هَذِهِ صِفَتُهُ»، أَوْ جَعَلَهُ الْيَعْمَلُ مَبَالِغَةً، نَحْوُ: «زَيْدٌ أَسَدٌ»، فِي أَحَدِ وَجْهَيْهِ^(٣).

(١) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٧، والكشف: ٢٦٨/١، والموضح: ٢٧٩/١، والإتحاف: ٤١٣/١، واللائئ الفريدة: ٥٥٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٤.

(٢) - في (ت): "لَمَّا".

(٣) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٠/٢، واللائئ الفريدة: ٥٥٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٣.

وقال أبو عبدالله: «وَالْيَعْمَلُ جمع: يَعْمَلَةٌ، وَالْيَعْمَلَةُ الناقَةُ الذَّلُولُ؛ لكثرة عَمَلِهَا». انتهى^(١).

قلت: الِيعْمَلُ للذكر، والأُنثى: يَعْمَلُهُ، ولذلك انصرف: (يَعْمَلُ)، وإن كان فيه علتان، وهما: وَزْنُ الفِعْلِ، وَالوَصْفُ، كما انصرف: «أَرْمَلٌ»؛ لدخول تاء التأنيث عليه، حين إرادة التأنيث، وإن كان فيه العلتان المذكورتان، وأما: (يَعْمَلُ) فليس جمع: يَعْمَلَةٌ، إنما يُجْمَعُ على: «يَعْمَلَاتٍ»، جَمَعَ السَّلامَةُ قال الشاعر^(٢):

يَا زَيْدُ زَيْدَ الِيعْمَلَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ.

[٤٠١/ب] / وليس هذا من باب اسم الجنس الفارقِ بينه وبين واحده: تاء التأنيث؛ لأن ذلك إنما يكون في الجوامد «كَقَمَحٍ وَقَمْحَةٍ»، و«شَعِيرٍ وَشَعِيرَةٍ»، وأما في المشتقات فلا.

٤٧٩- وَتُسْأَلُ ضَمُّوا التَّاءَ وَاللَّامَ حَرَكَوا بِرَفْعِ خُلُودًا وَهُوَ مِنْ بَعْدِ نَفْيِ لَا

أخبر عمن رمز له بالخاء المعجمة من: (خُلُودًا)، وهم القراء كلهم عدا نافعاً، أنهم قرعوا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾^(٣) بضم التاء، وتحريك اللام بالرفع، وذلك على ما لم يسم فاعله.

فَتَعِين لِنَافِعِ فَتَحِ التَّاءَ وَتَسْكِينِ اللَّامِ؛ لأن ضِدَّ الضم: الفتح، وضد الحركة مطلقاً - أعني: مُطْلَقَةٌ كانت أو مقيدة - : السكون؛ إلا أن السكون في قراءة نافع جَزَمَ، والبصريون لا يسمونه سُكُونًا إنما يسمونه جَزَمًا^(٤).

(١)- اللآلئ الفريدة: ٥٥٤/٢.

(٢)- البيت لعبد الله بن رواحة، وهو في: ديوانه ص ٩٩، ومنسوب لبعض بني جرير في: الكتاب: ٢٠٦/٢، وشرح المفصل: ١٠/٢، وغير منسوب في: شرح ابن عقيل: ٢٤٨/٢، والمقتضب: ٤٨٢/٢، ومغني اللبيب: ١٣٥/٢، والدرر اللوامع: ٣٧٩/٢، واللسان: مادة "عَمَل" ٢٨٤/١٠.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١١٩.

(٤)- انظر: الكتاب: ٩/٣، واللآلئ الفريدة: ٥٥٥/٢.

وإنما قال: (بِرْفَعٍ)؛ لأنه لو اقتصر على قوله: (حَرَكَوَا) لأخذنا بإطلاق ذلك: «الفتح»؛ لأن الحركة المطلقة: الفتح^(١).

وَنَبَّهَ بقوله: (وَهُوَ مِنْ بَعْدِ نَفِي لَا) على معنى: (لا) وأنها حَرْفِ نَفِي، ولم يتَّسِعْ له تَبَيَّنَ معناها في قراءة نافع فَسَكَتَ عنه، ولو سَكَتَ أيضاً عن بيان معناها في قراءة الجمهور لم يَضُرَّهُ ذلك^(٢).

والوجه في قراءة العامة: أن الجملة أتى بها هكذا مَنْفِيَّةً على صيغة الإخْبَارِ بذلك^(٣)، وَيُؤَيِّدُهَا قراءة: أَبِي ﷺ: «وما تُسْأَلُ»^(٤)، وقراءة عبد الله بن مسعود ﷺ: «ولن تُسْأَلُ»^(٥)، بـ«ما»، و«لن» النافيتين.

ثم في هذه الجملة، وجهان: أحدهما: أنها مستأنفة^(٦).

والثاني: أنها في موضع نَصْبٍ على الحال عَطْفًا على الحالين السابقين قبلها، تقديره: «إنا أرسلناك بالحق بشيراً، ونذيراً، وغيرَ مَسْئُولٍ»^(٧).

(١) - قال الجعبري: "لو اقتصر على التحريك لكان فتحة". كتر المعاني (خ): ٣٣٦.

(٢) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٢/٢، واللائح الفريدة: ٥٥٥/٢.

(٣) - انظر: كشف المشكلات: ٢٢٩/١، والنشر: ٢٢١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٤.

(٤) - قراءة شاذة منسوبة لأبي ﷺ في: مختصر الشواذ: ص ١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٠١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٩/١، والبحر: ٥٣٨/١، والكشاف: ٣١٦/١، وتفسير القرطبي: ٩٩/٢، وتفسير ابن كثير: ١٦٢/١، والحجة للفارسي: ٢١٦/٢، واللائح الفريدة: ٥٥٥/٢.

(٥) - قراءة شاذة منسوبة لعبد الله بن مسعود ﷺ في: مختصر الشواذ: ص ١٦، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٠١/١، والبحر: ٥٣٨/١، والمحرم: ٣٤٤/١، والكشاف: ٣١٦/١، وتفسير القرطبي: ٩٩/٢، وتفسير ابن كثير: ١٦٢/١، والحجة للفارسي: ٢١٦/٢، الحجة لابن زنجلة: ص ١١٢، واللائح الفريدة: ٥٥٥/٢.

(٦) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٠٠/١، والبحر: ٥٣٨/١، والدر المصون: ٩٣/٢.

(٧) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٥/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٠٠/١، ومعاني الأخصش: ٣٣٤/١، وكشف المشكلات: ٢٢٩/١، والبحر: ٥٣٨/١.

ويجوز أن يكون هذا النفي في معنى: النهي، كقوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا

فُسُوقًا﴾^(١).

والوجه في قراءة نافع: أن الله تعالى نهي نبيه ﷺ، والمراد أمته أي: «لا تسألوا»^(٢) عنهم».

وقيل: أنه ﷺ قال: «لَيْتَ شِعْرِي مَا فَعَلَ أَبُو آي»، فنزلت هذه الآية^(٣).

وقيل: بل قال: «أَيُّ أَبُو آي أَحَدَتْ مَوْتًا لِأَسْتَغْفِرَن لَه»، فنزلت^(٤).

وعلى هذا فالنهي على حقيقته، نُهُوا أن يسألوا عن أحوال أصحاب الجحيم^(٥).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٩٧، وانظر: الكشاف: ٤٠٧/١، وتفسير القرطبي: ٤٠٢/٢.

(٢) - في (ت): "لا يسألوا".

(٣) - الحديث: أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره: ٥٩٤/١، بسنده إلى محمد بن كعب القرظي، وفيه:

"موسى بن عبيدة الربذي"، وهو ضعيف، انظر: ميزان الاعتدال: ١٠٠/٤.

وأخرجه أيضاً من طريق داود بن أبي عاصم مرفوعاً بنحوه.

قال السيوطي عنه عند سبب نزول هذه الآية: "حديث مرسل ضعيف الإسناد".

وقال عن الطريق الثاني: "ولآخر معضل الإسناد لا يقوم به ولا بالذي قبله حجة". الدر المنثور: ٢٧١/١.

وقال ابن حجر: "وهذا مرسل أيضاً، وهو من رواية سنيد بن داود". العجائب في بيان الأسباب: ٣٦٩/١.

وأورده ابن كثير عند سبب نزول هذه الآية عن عبد الرزاق بسنده إلى محمد بن كعب القرظي، ثم قال:

"قلت: والحديث المروي في حياة أبويه ﷺ ليس في شيء من الكتب الستة ولا غيرها وإسناده ضعيف"،

تفسير ابن كثير: ١٦٢/١.

(٤) - ذكر سبب التزول هذا ابن حجر في العجائب في بيان الأسباب عن ابن عباس ؓ: ٣٦٩/١، والقرطبي

في تفسيره: ٩٣/٢، ونقله ابن عطية عن المهدي. المحرر: ٣٤٤/١.

وقد رد هذا الأثر ابن عطية وخطأه نقلاً ومعنى؛ لأنه لا خلاف أن أباه مات قبل أمه، فقال: "وهذا خطأ ممن

رواه أو ظنه لأن أباه مات وهو في بطن أمه، وماتت أمه بعد ذلك بخمس سنين منصرفه به من المدينة من

زيارة أحواله، فهذا مما لا يتوهم أنه خفي عليه ﷺ". المحرر الوجيز: ٣٤٤/١.

(٥) - انظر: معاني القراءات: ص ٦٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١١١، والحجة للفارسي: ٢١٧/٢،

والكشف: ٢٦٢/١، وشرح الهداية: ١٨١/١، وكشف المشكلات: ٢٢٩/١، والموضح: ٢٩٨/١،

والإتحاف: ٤١٤/١.

وقيل: ليس بنهي على الحقيقة، وإنما معناه: تفخيم الأمر وتحويله، وأن الحال أشدُّ بها^(١) والأمر لتفاقمه تناهياً، إلى حال لا تسأل عنها لعظمتها وشدتها، كقولك: «لا تسأل عن زيد وحاله» يقال ذلك: لشدة الأمر الذي هو متلبس به خيراً كان أو شراً، وهذا معنى مستفيض في كلامهم يقصدون به المبالغة في ذلك^(٢).

قوله: (وتُسأل) مبتدأ، و(ضموا التاء) جملة فعلية خبره، و(الواو) للقراء لدلالة السياق، والرابط بين هذه الجملة وبين مبتدئها إما محذوف، أي: «التاء منه»، وإما نابت عنه «أل»، أي: ضموا تائه، والأول قول بصري^(٣).

قوله: / (واللام) مفعول مُقدَّم، و(حرَّكوا) عطف على: (ضموا)، والضمير [٤٠٢/١] للقراء أيضاً، ويضعف أن يرفع، واللام على الابتداء، والجملة خبره، والعائد محذوف، أي: حرَّكوها إذ لا ضرورة تحمِل على ذلك.

قوله: (برفع) يجوز أن يتعلق: بـ(حرَّكوا)، والباء للآلة، كهي في: «نحرتُ بالقدوم»^(٤)، و«كُتبتُ بالقلم»، ويجوز أن تتعلق بمحذوف على أنها حال من المفعول، أي: حرَّكوا اللام مُلتبسة برفع، ويجوز أن يكون حالاً من الفاعلين؛ لأنهم إذا قرعوا بالرفع فقد التبسوا به.

قوله: (خلوداً) يجوز أن يكون منصوباً على المصدر، أي: خلَّد ذلك خلوداً، أي: دَامَ واستقر دَواماً لصحته وثبوته، إذ غير الصحيح مُضمحل ذاهب، يشير لصحة هذه القراءة، معنى ورواية^(٥).

(١) - في (ت): "لشدتها".

(٢) - انظر: معاني القراءات: ص ٦٠، ٦١، والكشف: ٢٦٢/١، وشرح الهداية: ١٨٠/١، والموضح:

٢٩٧/١، والإتحاف: ٤١٤/١، والبحر: ٥٣٨/١، والكشاف: ٣١٦/١.

(٣) - انظر: شرح ابن عقيل: ١٩١/١، وشرح التصريح: ٢٠٢/١.

(٤) - النجر: هو نحت الخشب وغيره، والقدوم: هي آلة النحت. انظر: اللسان: مادة "نجر" ١٩٧/١٤،

ومادة "قدم" ٤٥/١٢.

(٥) - انظر: فتح الصيد: ٦٦٨/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٦/٢، وكرر الجعبري

(خ): ٣٣٦، وشرح شعلة: ص ٢٧٤.

ويجوز أن يكون حالاً من: التحريك المدلول عليه بفعله، وهو: (حَرَكَوا)،
والتقدير: «حَرَكَوا بِرَفْعٍ حال كون ذلك التحريك خَالِداً»^(١)، فـ(خُلُوداً) واقع موقع
اسم الفاعل، أو على حَذْفٍ مضاف، أي: «ذا خُلُودٍ»، أو يُجَعَلُ نفس الخُلُودِ مبالغة،
«كَرَجَلٍ عَدَلٍ»^(٢).

ويجوز أن يكون نعت مصدر محذوف، أي: تَحْرِيكاً خَالِداً، أو ذا خُلُودٍ،
أو^(٣) جَعَلَهُ نفس الخُلُودِ مبالغة.

ويجوز على رأي أن يكون: (خُلُوداً) حال من: (رَفَع)، وإن كان نكرة، وفيه
التأويلات المذكورة.

قوله: (وَهُوَ) مبتدأ، (مِنْ بَعْدِ نَفِي) خبره، والضمير للفعل، وهو: (تُسَأَلُ)، وقد
تقدم معنى ذلك، وهذه الجملة مستأنفة فلا موضع لها من الإعراب.

٤٨٠ - وَفِيهَا وَفِي نَصِّ النِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ أَوْ آخِرِ إِبْرَاهِيمَ لَاحَ وَجَمَّلا

أخبر عَمَّن رَمَزَ لَه بِاللَّامِ مِنْ: (لَاحَ)، وهو هشام بن عَمَّارٍ؛ أنه قرأ:
﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ في: هذه السورة جميعها، وفيما يأتي ذكرُه من السور بالألف بعد الهاء،
مكان الياء، وحينئذ يلزم فتح الهاء لضرورة وجود الألف، وليس في كلامه ما يُفهم
قراءة الباقيين، إذ لم يتقدم من اصطلاحه أن الياء ضدَّ الألف، ولكن شهرة القراءة تُغني

(١) - انظر: كتر الجعيري (خ): ٣٣٦.

(٢) - وقد تقدم الإشارة إلى مثل هذا. انظر: ص من هذه الرسالة، حيث قال ابن عقيل في شرحه على
الألفية: «مررت برجلٍ عَدَلٍ»، مؤول إما على وضع: "عَدَلٍ"، موضع: "عادل"، أو على حذف مضاف،
أي: "ذي عَدَلٍ"، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً. انظر: شرح ابن عقيل باختصار: ١٨٦/٢،
وأوضح المسالك: ٢٧٨/٣.

(٣) - "أو" سقطت من الأصل.

عن ذلك^(١)، والذي عُهد من طريقة الناظم - رحمه الله تعالى - في مثل ذلك أن يُلْفِظ بالقراءتين معاً، كقوله:

(سُكَّارِي مَعَا سَكْرِي) (١٠٠٠)^(٢)، كما سيأتي في الحج.

وقوله هنا: (وَحَمَزَةٌ أُسْرَى فِي أُسَارَى) (١٠٠٠)^(٣).

وقوله في سبأ: (وَعَالِمٌ قُلٌّ عَالِمٌ شَاعٌ) (١٠٠٠)^(٤).

وليس هذا من باب الاستغناء باللفظ عن القيد؛ لأن الوزن يستقيم له على كلتا القراءتين^(٥).

قال أبو شامة: «ولو قال:

وَفِي يَاءِ إِبْرَاهِيمَ جَاءَ أَلْفٌ وَفِي ثَلَاثِ النِّسَاءِ آخِرًا لَاحَ وَأُنْجَلَا

لحصل الغرض». انتهى^(٦).

قلت: شهرة القراءة مُعْنِيَةٌ عن ذلك؛ لأن الخلاف دائرٌ بين الياء والألف بالنسبة إلى المشهور من لغات هذا الاسم الشريف^(٧) وإلا ففيه لغات أخر سأذكرها.

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٣/٢، وقال الجعبري - مبيناً أنه قد تؤخذ قراءة الباقي من النظم بقوله: "قد عُلم من اصطلاحه الذي قررناه أولها أن اللفظ المختلف فيه إذا كان له نظير متفق ذكر الوجه المخالف وهو الألف هنا ثم يحمل الآخر على محل الإجماع وهو الياء". كتر المعاني باختصار (خ): ٣٣٨. وقال ابن القاصح: "لما قرأ هشام بالألف وبالفتح، وضد الفتح الكسر، ويلزم من الكسر قبل الألف قبلها ياء، فتكون قراءة الجماعة بماء مكسورة بعدها ياء". السراج: ص ١٥٧.

(٢) - متن الشاطبية، رقم البيت: (٨٩٣)، فرش سورة الحج.

(٣) - متن الشاطبية، رقم البيت: (٤٦٦)، فرش سورة البقرة.

(٤) - متن الشاطبية، رقم البيت: (٩٧٥)، فرش سورة سبأ.

(٥) - إبراز المعاني بتصرف يسير: ٣٢٣/٢.

(٦) - إبراز المعاني: ٣٢٣/٢.

(٧) - "الشريف" زيادة من (ت)، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٣/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٨.

وجملة الأمر أن / الخلاف، وقع في ثلاثة وثلاثين موضعاً^(١)، منها في البقرة
 [٤٠٢/ب] وَحَدَّاهَا خَمْسَةَ عَشْرَ، وَهِيَ: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴿١﴾﴾^(٢)، ﴿مِنْ مَّقَامِ
 إِبْرَاهِيمَ وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴿٣﴾﴾^(٣)، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ ﴿٤﴾﴾^(٤)،
 ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ ﴿٥﴾﴾^(٥)، ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﴿٦﴾﴾^(٦)،
 ﴿وَوَصَّيْنَا بِهِآ إِبْرَاهِيمَ ﴿٧﴾﴾^(٧)، ﴿وَاللَّهُ ءَابَاؤُكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴿٨﴾﴾^(٨)، ﴿قُلْ بَلَّ مِلَّةَ
 إِبْرَاهِيمَ ﴿٩﴾﴾^(٩)، ﴿وَمَا أَنزَلْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴿١٠﴾﴾^(١٠)، ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﴿١١﴾﴾^(١١)،
 ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ قَالَ
 إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ ﴿١٢﴾﴾^(١٢)، ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي ﴿١٣﴾﴾^(١٣)، فهذه خمسة
 عشر، شملها قوله: (وَفِيهَا) يعني: في^(١٤) البقرة^(١٥).

(١)- انظر: التيسير: ص ٦٦، والتبصرة: ص ٤٣٠، والتذكرة: ٢/٢٦٠، والنشر: ٢/٢٢١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٢٧.

(٦)- سورة البقرة، الآية: ١٣٠.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٣٢.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ١٣٣.

(٩)- سورة البقرة، الآية: ١٣٥.

(١٠)- سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(١١)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(١٢)- الثلاثة المواضع في: الآية: ٢٥٨، من: سورة البقرة.

(١٣)- سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

(١٤)- "في" سقطت من (ت).

(١٥)- انظر: فتح الوصيد: ٢/٦٦٩، إبراز المعاني: ٢/٣٢٢، والسراج: ص ١٥٦.

وقد ذكر المصنف من الثلاثة والثلاثين في هذا البيت ثمانية عشر، الخمسة عشر التي في البقرة، وثلاثة في النساء، وإليه أشار بقوله: (وفي نص النساء ثلاثة أواخر) يريد بها: قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَائِكَةُ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾^(١)، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢) فهذه ثلاثة في آخر النساء، تحرّز بـ(الأواخر) من الذي في أولها، وهو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ﴾^(٣) فإنه لا خلاف في كونه بالياء^(٤).

واعلم: أن هذا الاسم الشريف فيه لغات للعرب، قالوا: وأصله بالعبرانية: «إِبْرَاهَام»، بِالْفَيْنِ مُكْتَنَفِينَ لِلْهَاءِ، فَلَمَّا تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ: مِنْهُمْ مَنْ تَرَكَهُ عَلَىٰ حَالِهِ وَلَمْ يُغَيِّرْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ مَكَانَ الْأَلْفِ يَاءً وَكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، وَهَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْفَاشِيَّةُ عَلَىٰ أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ^(٥).

وفي هذا الاسم الكريم لغات سبع، تقدم منها لغتان، وقُرئَ بهما في السَّبْعِ كما عرفت^(٦).

(١) - سورة النساء، الموضعان في الآية: ١٢٥.

(٢) - سورة النساء، الآية: ١٦٣.

(٣) - سورة النساء، الآية: ٥٤.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٢/٢، ٣٢٣، والسراج: ص ١٥٦.

(٥) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والتبيان: ٩٩/١، والبحر: ٥٤٢/١، والمحرق: ٥٤٢/١، وفتح الوصيد: ٦٧٢/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٨/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٨، وقيل معناه بالسريانية - قبل النقل إلى العلمية - "أبٌ رحيم" انظر: المحرق: ٣٤٦/١.

(٦) - وهذه اللغات الآتية - غير ما تقدم مما قرئ به في السبع - لغات شاذة، انظرها في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والبحر: ٥٤٥/١، والتبيان: ٩٩/١.

الثالثة^(١): «إِبْرَاهِمُ» بألف بعد الراء، وليس بين الهاء والميم شيء،
وَأُنْشِدُ^(٢):

عُدْتُ بِمَا عَاذَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ إِذْ قَالَ وَجْهِي لَكَ عَانَ رَاغِمُ.

وَيُرْوَى ذَلِكَ قِرَاءَةً عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه^(٣).

الرابعة^(٤): كذلك إلا أنه: بفتح الهاء.

الخامسة^(٥): كذلك إلا أنه: بضم الهاء.

السادسة^(٦): «إِبْرَهَمُ» بفتح الهاء دون ألف، ولا ياء، وَأُنْشِدُ لِعَبْدِ الْمَطْلَبِ^(٧):

نَحْنُ آلُ اللَّهِ فِي كَعْبَتِهِ لَمْ نَزَلْ ذَاكَ عَلَى عَهْدِ إِبْرَهَمِ.

يُنْشَدُ بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ لِيُصَحَّ الْوِزْنَ.

(١) - انظر هذه اللغة في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١،
واللآلئ الفريدة: ٥٥٨/٢، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٢) - البيت: لزيد بن عمرو بن نفيل، وهو في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والبحر: ٥٤٢/١،
والدر المصون: ٩٧/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٥٨/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والحجة للفراسي:
٢٢٧/٢، ومنسوب لعبد المطلب في: اللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٣) - هو: نفيق بن الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفي، صحابي مشهور بكنيته: "أبي بكر"، لأنه تدلى إلى
النبي ﷺ من حصن الطائف ببكرة، فاشتهر بذلك، نزل البصرة ومات بها سنة: ٥٢هـ. انظر: الإصابة في
تمييز الصحابة: ٥٧١/٣.

(٤) - انظر هذه اللغة في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والبحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢،
واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٥) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢، والتبيان: ٩٩/١، واللسان: مادة
"برهم" ٧٦/٢.

(٦) - انظر هذه اللغة في: البحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والحجة
للفراسي: ٢٢٧/٢.

(٧) - هو: أبو الحارث عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، جدُّ رسول الله ﷺ أَحَدُ سَادَاتِ قَرِيْشٍ
وزعمائها كانت له السقاية والرفادة. انظر: السيرة لابن هشام: ١١٩/١، والأعلام: ١٥٤/٤.

والبيت: في الدرر اللوامع: ١٥١/٢، والبحر: ٥٤٢/١، والدر المصون: ٩٨/٢، والحجة لابن خالويه: ص
٣٨، والحجة للفراسي: ٢٢٧/٢.

السابعة^(١): «إِبْرَاهُوم».

ويُجْمَعُ على: «أَبَارَه» عند قوم، و«بِرَاهِم» عند آخرين، و«أَبَارِهَة»، و«بِرَاهِمَة»، و«أَبَارِيَة»^(٢).

ومَنَع المبرد: «بِرَاهِمَة»، قال: «لأن الهمزة لا تحذف»^(٣).

وَحَكَّى ثعلب^(٤) في جمعه: «بِرَاه» بحذف زوائده، قالوا لتصغيره على: «بِرِيَة»، وهو خطأ، فإن هذا الاسم المعظم وما كان مثله لا يُصَغَّر.

وقد حَكَّى أبو علي الأهوازي عن الفراء فيه ست لغات فأسقط سابعة، قال^(٥): «وجملة ما في القرآن من لفظ: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ تسعة وستون موضعاً، رواها كلها: «إِبْرَاهَام» بالألف من غير استثناء شيء منها: العباس بن الوليد^(٦) عن عبد الحميد بن بكار^(٧) عن ابن عامر^(٨).

قال: وقرأتها^(٩) كلها كذلك / عن النوفلي عن عبد الحميد عنه، ولم أقرأ عن العباس بن الوليد كل ذلك إلا بالياء، ثم ذكر في بعض الطرق: الألف في: الأحزاب، والزخرف، والأعلى.

(١) - انظر هذه اللغة في: إعراب القراءات الشواذ: ٢٠٢/١، والدر المصون: ٩٧/٢.

(٢) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والتبيان: ٩٩/١، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٣) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٤) - انظر قوله في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٧/١، والدر المصون: ٩٨/٢، واللسان: مادة "برهم" ٧٦/٢.

(٥) - انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

(٦) - هو: أبو الفضل العباس بن الوليد بن مزيد العذري البيروتي الشامي، كان حاذقاً بحرف ابن عامر، روى عن عبد الحميد بن بكار عن أيوب بن يحيى عن ابن عامر، وروى عنه ابن جرير الطبري، ت: ٢٧٠ هـ. انظر: غاية النهاية: ٣٥٥/١، والسير: ٤٧١/١٢، ٤٧٢.

(٧) - هو: أبو عبد الله عبد الحميد بن بكار الكلاعي الدمشقي، نزيل بيروت، أخذ القراءة عن أيوب بن تميم، وروى عن الوليد بن مسلم، وروى القراءة عنه العباس بن الوليد. انظر: غاية النهاية: ٣٦٠/١.

(٨) - انظر: النشر: ٢٢٢/٢.

(٩) - في الأصل: "وقرأها"، والمثبت من (ت).

قال: والمشهور عن أصحاب ابن عامر إثبات الألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً، - يعني: ما تقدم ذكره في نظم الشيخ - قال: وهو مكتوب في مصاحف الشام في ثلاثة وثلاثين موضعاً بألف - وهو الذي قدمنا ذكره - وفي ستة وثلاثين بالياء، قال: ورأيت من يقول: بل مصاحف الأمصار الخمسة على ذلك.

قال: وحدثني أبو بكر بن محمد بن أحمد السلمي^(١)، قال: قال لي أبو الحسن ابن النضر بن الأخرم^(٢): كان الأخفش يقرأ مواضع: «إِبْرَاهِيمَ» بالألف، ومواضع: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بالياء، ثم ترك القراءة بالألف، وقال لي أبو بكر السلمي أيضاً، قال لي أبو الحسن السلمي: كان أهل الشام يقرءون: «إِبْرَاهِيمَ» بألف في مواضع دون مواضع، ثم تركوا القراءة بألف، وقرءوا جميع ما في القرآن بالياء، قال أبو علي: وهي لغة أهل الشام قديماً كان قائلهم إذا لفظ: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ في القرآن، وغيره قال: «إِبْرَاهِيمَ» بالألف، وقال لي أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي^(٣): دَخَلْتُ بعض قُرَى الشام فرأيت بعضهم يقول لبعض: «يَا إِبْرَاهِيمَ» فاعتبرت ذلك فوجدتهم ما يعرفون غيره^(٤).

(١) - هو: أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال الدمشقي السلمي الجبني، مقرئ دمشق، قرأ على أبيه وأبي الحسن بن الأخرم، وهو شيخ أبو علي الأهوازي، كان ورعاً أميناً، ت: ٤٠٧هـ. انظر: معرفة القراءة: ٧٠٤/٢، غاية النهاية: ٨٤/٢.

(٢) - هو: أبو الحسن محمد بن النضر بن مُرِّ بن الأخرم الربيعي الدمشقي المقرئ، شيخ القراءة بالشام، شيخ الأهوازي، ومحمد السلمي، وقرأ على هارون الأخفش وجعفر بن كزاز، ت: ٣٤١هـ. انظر: معرفة القراءة: ٥٧١/٢، غاية النهاية: ٢٧٠/٢.

(٣) - هو: أبو الفضل محمد بن جعفر بن عبد الكريم بن بُدَيْل الخزاعي المقرئ، إمام مشهور، أخذ عن الحسن بن سعيد المطوعي، وأبي بكر القطيعي، وروى عنه أبو القاسم التنوخي وغيرهم، ت: ٤٠٨هـ. انظر: معرفة القراءة: ٧١٩/٢، غاية النهاية: ١٠٩/٢.

(٤) - انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

قال أبو زرعة الدمشقي^(١): «حدثنا محمد بن أبي أمامة الحلبي^(٢)، وكان كَيْسًا حَافِظًا، قال: حدثنا [ضمرة]^(٣)، عن علي بن أبي [حملة]^(٤)، عن يحيى بن راشد^(٥)، قال: صليت خلف ابن الزبير صلاة الفجر فقراً: ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾^(٦).

(١)- هو: أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان بن عمرو الدمشقي، محدث الشام، الحافظ الثقة، حدث عن أبي نعيم الفضل بن دكين، وأحمد بن خالد الوهبي، وسليمان بن حرب، وحدث عنه أبو العباس الأصم، وأبو القاسم الطبراني وغيرهم، ت: ٢٨١هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١/١٤٨، والسير: ٣١١/١٣.

(٢)- هو: محمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، واسم أبيه أسعد، روى عن أبيه، وأبان بن عثمان، وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك، وعنه يحيى بن سعيد الأنصاري، وابن إسحاق ومالك. انظر: تهذيب: ٥٨/٩.

(٣)- في كلتا النسختين "حمزة"، والمثبت هو الصواب، كما في إبراز المعاني: ٢/٣٢٥، ومصادر تراجمته الآتية، قال الذهبي: في تذكرة الحفاظ: ١/٢٥٨: "علي بن أبي حملة مولى لضمرة فسمع منه ضمرة وروى عنه".

فهو: أبو عبد الله، ضمرة بن ربيعة الفلستيني الرملي، روى عن: إبراهيم بن أبي عبلة، والأوزاعي، وغيرهم، وعنه: شيخه إسماعيل بن عياش وأيوب بن محمد الوزان، مات في أول رمضان سنة ٢٠٢هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١/٢٥٨، وتهذيب التهذيب: ٤/٤٠٣.

(٤)- في كلتا النسختين: "جملة" بالجيم، وكذلك في بعض كتب التراجم، وما أثبتته هو ما نصّ عليه ابن حجر في تهذيب التهذيب، وقيد به الاسم كما في الترجمة الآتية:

هو: أبو نصر علي بن أبي حملة - بفتح الحاء المهملة، والميم - القرشي، الفلستيني، مولى لآل الوليد بن عتبة بن ربيعة، قرأ القرآن على عطية بن قيس، وروى عن أبيه، ويحيى بن راشد، روى عنه: ضمرة بن ربيعة، ومحمد بن أبان، قال ضمرة: مات سنة ١٠٦هـ. انظر: تهذيب التهذيب: ٧/٢٧٦.

(٥)- هو: أبو هشام يحيى بن راشد بن مسلم، ويقال بن كنانة الليثي الدمشقي الطويل، أخو عمارة بن راشد، روى عن عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وروى عنه إسماعيل بن عياش، وعلي بن أبي حملة، وقال أبو زرعة: ثقة، وذكره بن حبان في كتاب الثقات. انظر: تهذيب الكمال للمزي: ٣١/٢٩٨.

(٦)- سورة الأعلى، الآية: ١٩، وانظر: إبراز المعاني: ٢/٣٢٥، والحجة للفراسي: ٢/٢٢٧.

قال أبو زرعة^(١): «وسمعت عبد الله بن ذكوان بحضرة المشايخ، وتلك الطبقة العليا^(٢) قال: سمعت أبا خلود القارئ^(٣) يقول: في القرآن^(٤) ستة وثلاثون موضعاً «إبراهيم» قال أبو خلود: فذكرت ذلك لمالك ابن أنس^(٥) فقال: «عندنا مصحف قديم فنظر فيه، ثم أعلمني أنه وجدها فيه كذلك».

وقال ابن مهران^(٦): رُوِيَ عن مالك بن أنس أنه قيل له: أهل دمشق يقرءون: «إبراهيم» فقال: أهل دمشق يأكل البطيخ أبصر منهم بالقراءة، فقيل: إنهم يدعون قراءة عثمان رضي الله عنه، فقال مالك: ها مصحف عثمان عندي، ثم دعاه فإذا فيه كما قرأ أهل دمشق^(٧).

(١) - انظر قوله في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

(٢) - في (ت): "العالية".

(٣) - هو: أبو خلود عتبة بن حماد الحكمي الدمشقي البلاطي القارئ، معروف روى القراءة عن نافع، وروى عنه القراءة هشام بن عمار وغيره، قال العباس بن الوليد: قرأ الموطأ على مالك في أربعة أيام، توفي بعد المائتين. انظر: غاية النهاية: ٤٩٨/١.

(٤) - في الأصل: "القراءة"، والمثبت من (ت).

(٥) - هو: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر المدني، الإمام الحافظ، المحدث فقيه الأمة، شيخ الإسلام، إمام دار الهجرة صاحب الموطأ، وأحد الأئمة الأربعة، حدث عن الزهري، وابن المنكر، وغيرهم، وحدث عنه ابن المبارك، والقطان، وأبو حذافة السهمي وغيرهم، ت: ١٧٩هـ. انظر: الديباج المذهب: ١٨/١، تذكرة الحفاظ: ١٥٦/١.

(٦) - هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأستاذ الأصبهاني النيسابوري المقرئ من أئمة هذا الفن، إمام عصره في القراءات، قرأ على أبي بكر النقاش وأبي بكر وغيرهم، وروى عنه أبو حفص بن مسرور، وأبو القاسم البستي، وغيرهم، ألف في القراءات: الغاية في العشر، والمبسوط، وغيرها. ت: ٣٨١هـ. انظر: معرفة القراء: ٦٦٢/٢، وغاية النهاية: ٤٩/١.

(٧) - انظر هذا القول في: سير أعلام النبلاء: ١٠٥/٨، وإبراز المعاني: ٣٢٥/٢، والدر المصون: ٩٧/٢.

قال أبو بكر^(١): «وكذا^(٢) رأيته أنا في مصاحفهم، قال: وكذلك هو إلى وقتنا هذا، قال: وفي سائر المصاحف مكتوب: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾^(٣) بالياء في جميع القرآن إلا في البقرة فإنه فيها بغير ياء»^(٤).

قال مكّي: «الألف لغة شامية قليلة»^(٥).

قال أبو الحسن محمد بن الفيض^(٦) سمعت أبي يقول: «صَلَّى بنا عبد الله بن كثير القارئ الطويل فقرأ: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ﴾^(٧) / فبعث إليه نصر بن حمزة^(٨)، وكان الوالي بدمشق إذ ذاك فحَقَّقَهُ بالدَّرَّةِ خَفَقَاتٍ، وَنَحَّاهُ عَنِ الصَّلَاةِ»^(٩).
قال أبو علي الأهوازي: «لعله لشيء كان في نفسه جعل ذلك سبباً له»^(١٠).

ويُحْتَمَلُ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَيْسَ مَعْدُوداً مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمَقْرُوءِ فِيهَا بِذَلِكَ، وَيَحْتَمَلُ أَيْضاً أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَ بِهِ ذَلِكَ لِأَنَّ أَهْلَ الشَّامِ كَانُوا قَدْ تَرَكَوا

(١) - أي: أحمد بن الحسين بن مهران.

(٢) - في (ت): "كذلك".

(٣) - في (ت) تقدم وتأخير فالعبرة هكذا: "﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ مكتوب".

(٤) - انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢، وكتّر الجعيري (خ): ٣٣٨.

(٥) - الكشف: ٢٦٣/١.

(٦) - هو: أبو الحسن محمد بن الفيض بن محمد بن الفيض الغساني الدمشقي، المحدث، حدث عن صفوان ابن صالح المؤذن، وهشام بن عمار وغيرهم، وعنه موسى بن سهل وأبو أحمد الحاكم وغيرهم، ت: ٣١٥هـ. انظر: السير: ٥٧٠/٢٠.

(٧) - سورة الأنعام، الآية: ٧٤.

(٨) - هو: نصر بن حمزة بن مالك بن الهيثم الخرساني، كان والياً على دمشق في خلافة المأمون، من قبل عبد الله بن طاهر، ت: ٢٣٤هـ. انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر: ٣٣/٦٢، وأمراء دمشق في الإسلام للصفدي: ص ١٠٧.

(٩) - رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق: ٣٤/٦٢، وانظره في: تهذيب الكمال للمزي: ٤٧٢/١٥، وإبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

(١٠) - انظر هذا القول في: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

هذه القراءة، فلما قرأ بها هذا خَافَ نَصْرَ من تَجَرَّي الناس على قراءة ما ليس بمشهور^(١).

وبالجملة: فتأديبه إِيَّاه يمثل ذلك على قراءة مشهورة متواترة لا يغفل الله عنه، وإذا كان ابن شنبوذ^(٢) قد انتقم له من ابن مقلة^(٣) مع قراءته لأشياء مخالفة لسواد المصحف ولما عليه الجمهور، فكيف لا يَنْتَقِمِ مِمَّنْ ضَرَبَ قارئاً لقراءة متواترة، وإنما فعل ذلك لِمَا ذَكَرْتَهُ أولاً عن الأهوازي وهو أنه ضَعِيفَةٌ في نفسه وحزازة أبرزها حَقْدُهُ.

ثم وَجَّهَهَا واضح من طُرُق:

أحدها: موافقته مُصَحِّفِهِمْ، وهو أمر مَطْلُوب^(٤).

الثاني: أنها هي الأصل، فاستصبحوا هذا الأصل^(٥).

الثالث: أن الألف والفتحة أَخَفَّ من الياء والكسرة^(٦).

(١) - قاله أبو شامة، إبراز المعاني بتصرف يسير: ٣٢٧/٢.

(٢) - هو: أبو الحسن محمد أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ البغدادي، قرأ على هارون الأخفش، وقبل وغيرهم، وأخذ عنه أبو الفرج الشنبوذي، وعبيد الله السامري، وكان يقرأ بالشاذ في الصلاة فرجع ابن مجاهد أمره للوزير أبي علي بن مقلة، وأمر بضربه، ت: ٣٢٨هـ. انظر: معرفة القراء: ٥٤٦/٢، غاية النهاية: ٥٢/٢.

(٣) - هو: أبو علي محمد بن علي بن الحسين بن مقلة الوزير، كان في بغداد وزيراً من قبل المقتدر العباسي، ثم القاهر بالله، فثار عليه فسجنه فمات في سجنه، كان يضرب به المثل في حسن الخط، ت: ٣٢٨هـ. انظر: شذرات الذهب: ١٠/٣ - ١١، والأعلام: ٢٧٣/٦.

(٤) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٤، والنشر: ٢٢٢/٢، قال الشاطبي في عقيلته: (والحذف في ياء إبراهيم قيل هنا شام ٥٠٠) البيت رقم: ٥٤، انظر: جميلة أتراب القصائد: ٢٩٧/١، تلخيص الفوائد: ص ٢٢.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٩/٢، وكتر الجعيري (خ): ٣٣٨.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٩/٢.

وأما قراءة العامة: فجاءت على أشهر اللغات، وأنها بوزن: «إسماعيل»،
ولا شك أن القراءة المشهورة أولى^(١).

قوله: (وَفِيهَا) خبر مقدّم، والضمير للبقرة^(٢)، و(ثَلَاثَةٌ) مبتدأ مؤخر،
وقوله: (وَفِي نَصِّ النَّسَاءِ) عطف على الضمير، وأعاد الجار؛ لأن العطف على الضمير
المجرور من غير إعادة الجار لا يبيّزه بصري^(٣).

وقوله: (نَصِّ النَّسَاءِ) معناه: فيما نصّ الله عليه في سورة النساء، فـ(نَصِّ)
مصدر واقع موقع المفعول، كما تقول: «هذا في نصّ الشافعي^(٤)»، أي: في منصّوبه
الذي نصّ عليه، ثم تضيف النصّ إلى محله فتقول: «في نصّ [الأم]^(٥) كذا»، أي: فيما
نصّ عليه في: كتاب الأم - كذا قال أبو شامة - رحمه الله تعالى - «ولو قال: وفي
آي النساء؛ لكان أحسن وأظهر». انتهى^(٦).

قلت: (النصّ) يُراد به هنا: نفس اللفظ المنصوص عليه، فلا فرق بين أن
يقول: «نصّ»، وبين أن يقول: «آي»؛ لأن اللفظ يجمع النوعين، ويطلق النص ويراد
به: ما لا يحتمل التأويل في اصطلاح المتكلمين، وأصله من: نصّ البعير في سيره^(٧).

(١) - انظر: الكشف: ٢٦٣/١، والنشر: ٢٢٢/٢، واللائح الفريدة: ٥٥٨/٢.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٦٦٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٥، والسراج: ص ١٥٦.

(٣) - وهذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد سبقت الإشارة إلى هذا الخلاف عند شرح قول
الناظم:

(وَفِيهَا وَفِي الْأَعْرَافِ نَغْفَرُ بِنُونِهِ وَلَا ضَمٌّ وَأَكْسِرُ فَأَاءَهُ حِينَ ظَلَّلًا)

متن الشاطبية، البيت رقم: (٤٥٦)، انظر: ص ٢٢٧ من هذه الرسالة.

(٤) - هو: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان القرشي الشافعي، الإمام العلم، الفقيه، الورع،
قال أحمد بن حنبل: ما أحد مسّ بحجرة إلا وللشافعي في عنقه منّة، حدث عن مالك، وعبد العزيز بن
الماجشون، وغيرهم، وعنه الحميدي، والربيع المرادي وغيرهم، ت: ٢٠٤هـ. انظر: طبقات الشافعية
للأسنوي: ١١/١، وتذكرة الحفاظ: ٢٦٥/١.

(٥) - في كلتا النسختين: "الإمام"، والمثبت من إبراز المعاني: ٣٢٢/٢.

(٦) - إبراز المعاني: ٣٢٢/٢.

(٧) - انظر: اللسان: مادة "نص" ٢٧١/١٤.

قوله: (أَوَاخِرُ) صفة لـ (ثَلَاثَةٌ)، وهو جمع: «آخِر»، «كضَارِب» و«ضَوَارِب»، قوله: (إِبْرَاهَام) بدل من: (ثَلَاثَةٌ) وهو على حَذْفٍ مضاف، أي: «كَلِمَاتِ إِبْرَاهَام»^(١).

قوله: (لَا حَ وَجَمَلًا) جملتان مستأنفتان جيء بهما للثناء على القراءة بذلك، أي: لَا حَ ذَلِكَ، وهو من: لَا حَ يُلُوح، أي: ظَهَرَ ظُهُورًا بَيِّنًا^(٢) وَجَمَلٌ مَنْ قَرَأَ بِهِ ورواه؛ لصحته معني ورواية^(٣)، وفي هذا ردٌّ على من أنكَّر هذه القراءة.

ويجوز أن يكون: (لَا حَ) جملة / حالية من: (إِبْرَاهَام)، أي: «لَا حَ هذا اللفظ [١/٤٠٤] واشتهر»، يشير إلى أنه ليس مهجوراً كما زعم بعضهم.

وأعْرَبَ أَبُو شَامَةَ: (إِبْرَاهَام) مبتدأ، و(لَا حَ) خبره، وَعَلَّقَ: (فِيهَا) بنفس: (لَا حَ)، وجعل: (فِي نَصِّ النِّسَاءِ) جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين الخبر الذي هو: (لَا حَ)، وبين متعلقه وهو: (فِيهَا)^(٤).

فقال: «وقوله: (أَوَاخِرُ) صفة لـ (ثَلَاثَةٌ)، و(إِبْرَاهَام) مبتدأ، و(فِيهَا) متعلق بالخبر، أي: «إِبْرَاهَام لَا حَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي جَمِيعِ مَا فِيهَا مِنْ لَفْظِ: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، يقرؤه هشام: «إِبْرَاهَام» بالألف، وفي النِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعَ كَذَلِكَ، وَهِيَ: أَوَاخِرُ مَا فِيهَا». انتهى^(٥).

فقد صرَّحَ بَأَنَّ: (فِيهَا) متعلق بـ(لَا حَ)، وهذا لا يجوز لما عرفت من أن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، وهنا لا يجوز تقديم العامل لثلاثاً يُلبَسُ باب المبتدأ

(١) - انظر: فتح الصيد: ٦٦٩/٢، واللائي الفريدة: ٥٦٠/٢.

(٢) - انظر: اللسان: مادة "لوح" ٢٥١/١٣.

(٣) - انظر: اللائي الفريدة: ٥٦٠/٢.

(٤) - وأعرب كذلك شعله في شرحه: ص ٢٧٥.

(٥) - إبراز المعاني: ٣٢٢/٢، ٣٢٣.

بباب الفاعل، فإن أراد تفسير المعنى - وهو غير^(١) ظاهر كلامه - سهّل الأمر، وقد ترجّح إرادته لذلك أعني: تفسير المعنى لا الإعراب.

قوله: - بعد أن أعرب: (أواخر) صفة لـ(ثلاثة)، - «وهي: أواخر ما فيها»، وذلك أن ظاهر هذا التقدير أن يكون خير المبتدأ محذوفاً^(٢)، وهذا ما في إعرابها صفة لـ(ثلاثة).

والألف في: (جمّلا) للإطلاق، وفاعل الفعلين - أعني: (لاح، وجمّل) - يجوز أن يعود على لفظ: (إبراهيم)، وأن يعود على اسم إشارة أشير به إلى المتلوء والمقروء، أي: «لاح ذلك المقروء وجمّل من قرأ به». والله أعلم.

٤٨١- وَمَعَ آخِرِ الْأَنْعَامِ حَرْفًا بَرَاءَةً أٰخِرًا وَتَحْتَ الرَّعْدِ حَرْفٌ تَنْزِيلًا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ:

أولها آخر الأنعام، وفي الأنعام لفظ: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ مُتَعَدِّدٌ، والخلاف إنما هو في الآخر منها فقط وهو قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٣) ثانيها، وثالثها: في آخر براءة^(٤) يريد قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ . . . إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾، وفي براءة ألفاظ كثيرة لم يقع الخلاف إلا في هذين اللفظين.

(١)- في (ت) زيادة كلمة: "خلاف" قبل كلمة: "ظاهر"، وهو خطأ.

(٢)- كذا في الأصل وفي (ت) العبارة هكذا: "أن يكون خير المبتدأ محذوف الخير".

(٣)- سورة الأنعام، الآية: ١٦١.

(٤)- الآية: ١١٤.

الرابع: في سورة إبراهيم وعبر عنها بـ(تَحْتَ الرَّعْدِ) لَمَّا لم يتسع له التنصيص على اسم السورة كمنظائر له مرَّ بعضها، ويأتي - إن شاء الله - بقيتها، يريد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾^(١).

قوله: (وَمَعَ آخِرِ الْأَنْعَامِ) خبر مقدم، و(حَرْفًا بَرَاءَةً) مبتدأ مؤخر، ولا بد من حذف مضاف في الأول، والتقدير: «ومع آخر حرف الأنعام»، وحذف النون من: (حَرْفًا بَرَاءَةً) للإضافة، وصَرَفُ: (بَرَاءَةً) ضَرْوْرَةٌ^(٢)، و(أَخِيرًا): يجوز أن يكون ظرفاً، والعامل فيه ما في الخبر، أي: «واستقر مع آخر الأنعام أخيراً حرفاً براءة»^(٣).

ويجوز أن يكون العامل فيه محذوفاً، أي: «وَقَعًا أَخِيرًا»^(٤).

ويجوز أن يكون: (أَخِيرًا): حالاً من الضمير المستتر في خبر المبتدأ، والعامل [٤٠٤/ب] فيه الاستقرار، / العامل في الخبر كما تقدم.

قوله: (وتحت الرعد) خبر مقدم، و(حَرْف) مبتدأ مؤخر، و(تَنْزَلُ): جملة فعلية في موضع رفع نعتاً لـ(حَرْف)، وليس تقديم الخبر هنا واجباً؛ لأنَّ تَمَّ تَسْوِيغاً آخر وهو: تقديم الخبر جاراً ومجروراً.

ويجوز أن يكون: (تَنْزَلُ) حالاً من: (حَرْف) عند مَنْ يُجَوِّزُهَا مِنَ النِّكَرَةِ مطلقاً، والأحسن أن تكون^(٥): حالاً من الضمير في الخبر، والعامل فيها الاستقرار.

(١) - سورة إبراهيم، الآية: ٣٥.

(٢) - انظر: كثر الجعري (خ): ٣٣٧.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢.

(٤) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٤/٢.

(٥) - في (ت): "يكون".

٤٨٢- وَفِي مَرْيَمَ وَالنَّحْلِ خَمْسَةٌ أَحْرَفٍ وَآخِرُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ مَنْزِلًا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ سِتَّةَ مَوَاضِعَ فَقَالَ: (فِي مَرْيَمَ وَالنَّحْلِ خَمْسَةٌ أَحْرَفٌ^(١))
يُرِيدُ فِي مَجْمُوعَهُمَا خَمْسَةَ^(٢)، وَذَلِكَ أَنَّ فِي مَرْيَمَ ثَلَاثَةَ: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ
إِبْرَاهِيمَ^(٣)﴾، ﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنِّي يَا إِبْرَاهِيمَ^(٤)﴾، ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ
إِبْرَاهِيمَ^(٥)﴾، وَفِي النَّحْلِ اثْنَيْنِ: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا^(٦)﴾، ﴿ثُمَّ
أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ^(٧)﴾،
وَآخِرُ مَا فِي الْعَنْكَبُوتِ يُرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ
بِالْبُشْرَى^(٨)﴾، وَتَحَرَّزَ مِمَّا قَبْلَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ
اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ^(٩)﴾.

قَوْلُهُ: (وَفِي مَرْيَمَ) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ، وَصَرَفٌ^(١٠): (مَرْيَمَ) ضَرْوَةٌ، (وَالنَّحْلُ): عَطْفٌ
عَلَى: (مَرْيَمَ)، وَ(خَمْسَةٌ أَحْرَفٌ) مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

(١)- "أحرف" سقطت من الأصل والمثبت من (ت).

(٢)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٤/٢.

(٣)- سورة مريم، الآية: ٤١.

(٤)- سورة مريم، الآية: ٤٦.

(٥)- سورة مريم، الآية: ٥٨.

(٦)- سورة النحل، الآية: ١٢٠.

(٧)- سورة النحل، الآية: ١٢٣.

(٨)- سورة العنكبوت، الآية: ٣١.

(٩)- سورة العنكبوت، الآية: ١٦، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٤/٢، والسراج: ص ١٥٦.

(١٠)- في (ت): "صرفه".

قوله: (وَأَخِر) مبتدأ، خبره مُقَدَّرٌ، أي: «ومنها ما في العنكبوت»، و(مَا): بمعنى: «الذي»، و(مُنزَّلًا): حال من الضمير المستتر في الصلة، يعني: مُنزَّلًا على اللفظ^(١).

٤٨٣- وَفِي النَّجْمِ وَالشُّورَى وَفِي الذَّارِيَاتِ وَالْحَدِيدِ وَيُرْوَى فِي امْتِحَانِهِ الْاَوَّلَا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ خَمْسَةَ أَحْرَفٍ يَرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي النَّجْمِ: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ

الَّذِي وَفَّى﴾^(٢) وقوله تعالى في سورة الشورى - حم عسق - : ﴿وَمَا وَصَّيْنَا

بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾^(٣)، وقوله تعالى في الذاريات:

﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾^(٤) وقوله تعالى في سورة

الحديد: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا﴾^(٥) وقوله تعالى في سورة

المتحنة: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾^(٦).

وَتَحَرَّرَ بِقَوْلِهِ: (الاولا) من الذي بعده، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْلَ

إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ لِأَسْتَعْفِرَنَّ لَكَ﴾^(٧)، وبهذا البيت كُمِلَتِ عِدَّةُ الْأَلْفَاظِ الْمُخْتَلَفِ

(١)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٤/٢، والسراج: ص ١٥٦.

(٢)- سورة النجم، الآية: ٣٧.

(٣)- سورة الشورى، الآية: ١٣.

(٤)- سورة الذاريات، الآية: ٢٤.

(٥)- سورة الحديد، الآية: ٢٦.

(٦)- سورة المتحنة، الآية: ٤.

(٧)- سورة المتحنة، الآية: ٤، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦، والسراج: ص

فيها بين هشام وغيره في المشهور، فهشام يَقْرؤها بالألف بلا خلاف عنه، ولا بن ذكوان خلاف في البقرة خاصة سيأتي عَقِب هذا البيت.

قوله: (وَفِي النَّجْمِ) متعلق بمقدَّر، أي: «وَيُرْوَى ذلك في النجم»، وما بعده عطْف عليه^(١)، ويجوز أن يكون: (في النَّجْمِ) خبراً مقدماً، والمبتدأ محذوف دلَّ عليه البيت الذي قبله وهو: (وَفِي مَرْيَمٍ وَالتَّحْلِ خَمْسَةَ أَحْرَفٍ)، والتقدير: «وفي النجم وكذا^(٢) وكذا أربعة أحرف»، / فَحُذِفَتْ: «أربعة» لدلالة لفظ: (خَمْسَةَ) عليها؛ لأن المراد مدلول العدد من حيث هو، والواقع أن ما في هذا البيت غير أربعة أحرف، غير حرف الامتحان.

قوله: (٣) و(يُرْوَى) يعني عن هشام، أضمره لتقدم ذكره بالرمز في أول أبيات هذا الحرف، وهو: (لاح)، و(فِي امْتِحَانِهِ): متعلق بـ(يُرْوَى)، و(الأولاً): مفعوله صفة لمحذوف، أي: «يروى الحرف الأول في امتحانه^(٤)»، والهاء في: (امْتِحَانِهِ) تعود ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾؛ لأنه مذكور فيها، أو للقرآن لأن الحال تدل^(٥) عليه وإن لم يجز له ذِكْرٌ في اللفظ^(٦)، والألف في: (الأولاً) للإطلاق.

٤٨٤ - وَوَجَّهَانَ فِيهِ لَابِن ذَكْوَانَ هَاهُنَا وَوَأَتَّخِذُوا بِالْفَتْحِ عَمَّ وَأَوْغَلَا

أخبر عن ابن ذكوان أن عنه خلافاً في سورة البقرة خاصة دون سائر ما في القرآن فَرُوِيَ عنه: «إِبْرَاهِيمَ» كرفيقه، وَرُوِيَ عنه: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ كالجماعة، فقوله:

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٧.

(٢) - في (ت): "وكذلك".

(٣) - "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - "امتحانه" سقطت من (ت).

(٥) - في (ت): "يدل".

(٦) - انظر: فتح الوصيد: ٦٧١/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٤/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٧.

(هَاهُنَا) يريد سورة البقرة؛ لأن النظم فيها، وإن كان الظاهر عوده إلى: أوّل الامتحان لأنه أقرب مذكور، ولكن الحال دلّ على ذلك^(١).

وأشار بالخلف المذكور إلى قول أبي عمرو الداني رحمه الله في كتاب التيسير^(٢):
«وبالوجهين قرأت لابن ذكوان في البقرة خاصة».

قلت: ووجه تخصيصه بذلك - بعد اتباع الرواية - اتباع الخط^(٣).

قال الحافظ أبو عمرو الداني: قال أبو عبد الله محمد بن عيسى^(٤) عن نصير^(٥):
«في سورة البقرة إلى آخرها في بعض المصاحف: «إبراهيم» بغير ياء، وفي بعضها بالياء، قال أبو عمرو الداني: «وبغير ياء وجدت أنا ذلك في مصاحف أهل العراق في البقرة خاصة، قال: وكذلك رسم في مصاحف أهل الشام»^(٦).

وقال أبو عبيد: «تتبع رسمه في المصاحف فوجدته كتب في البقرة خاصة بغير ياء». انتهى^(٧).

(١) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٢) - ص: ٦٦، انظر: التبصرة: ص ٤٣١، والتذكرة: ٢٦١/٢.

(٣) - انظر: المقنع: ص ٩٢، والنشر: ٢٢٢/٢، والإتحاف: ٤١٦/١.

(٤) - هو: أبو عبد الله محمد بن عيسى بن رزين التميمي الأصبهاني، الإمام، المقرئ، قرأ على نصير بن يوسف، وخلاد، وغيرهم، وأخذ عنه الحسن بن عباس، وجعفر بن عبد الله، وغيرهم، ألف كتاباً في العدد وآخر في الرسم، ت: ٢٤٢هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٤٠/١، وغاية النهاية: ٢٢٣/٢.

(٥) - هو: أبو المنذر نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي البغدادي، المقرئ النحوي، كان من الأئمة الخذاق لا سيما في رسم المصحف، قرأ على الكسائي، واليزيدي، وقرأ عليه محمد بن عيسى الأصبهاني، وعلي بن أبي نصر النحوي، توفي في نحو: ٢٤٠هـ. انظر: معرفة القراء: ٤٢٧/١، وغاية النهاية: ٣٤٠/٢.

(٦) - ما بين المعكوفتين نصه في كلتا النسختين هكذا: "ولم أجد أنا ذلك كذلك في مصاحف العراق إلا في البقرة خاصة، قال: وكذلك رسم في مصاحف أهل الشام"، وهو غير مستقيم، والمثبت كما في المقنع: ص ٩٨، ونظر القول في: الوسيلة: ص ٢٠٤، وجميلة أرباب القصائد: ٢٩٨/١، وإبراز المعاني: ٣٢٨/٢.

(٧) - انظر قوله في: المصاحف: ٤٢٩/١، والمقنع: ٩٢، والوسيلة: ص ٢٠٤، والجميلة: ٢٩٨/١.

قلت: وليس في هذا ما يدل على قراءة هشام، بل فيه دليل لمن لو ادَّعى أنه قرأ: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بكسر الهاء دون ياء بعدها، أو ﴿إِبْرَاهِمَ﴾ بفتح الهاء دون ألف بعدها؛ لكان لدعواه وجه؛ لولا أن القراءة سُنَّةٌ متبعة^(١)، فمن أين يُؤخذ من هذا الرسم قراءة هشام، مع ثبوت أن: ﴿إِبْرَاهِمَ﴾ بفتح الهاء وكسرها دون ألف ولا ياء لغتان مشهورتان كما تقدم تحريره؟

وقد يُجَاب عنه: بأنه لَمَّا لم يكتب بعد الهاء ياء اعتقد أن القراءة بالألف، لأن مثل هذه الألف قد عُهِد حذفها خَطًّا، ويدل على ذلك أنهم قد حذفوا الألف من مواضع خَطًّا، وهي مزادة تلاوة كـ ﴿مَلِكٍ﴾، و﴿إِسْمَاعِيلَ﴾.

وكان خَطَّر لي هذا السؤال، وهذا الجواب حتى رأيت الشيخ شهاب الدين ذكر شيئاً من هذا الجواب، فقال: «لم يكتب في شيء من المصاحف بالألف / على [٤٠٥/ب] وفق قراءة هشام، وإنما لما كتب بغير ياء أوهم أن الألف محذوفة؛ لأنها هي المعهود حذفها، كالألف التي بعد الراء في: هذا الاسم، وفي: ﴿إِسْحَاقَ﴾، و﴿إِسْمَاعِيلَ﴾، وغير ذلك، قال: ومن قرأ بالياء قال: كتابتها في أكثر المواضع بالياء دليل على أنها المحذوفة، وفي ذلك موافقة للغة الفاشية الفصيحة فهذا وجه الخلاف». انتهى^(٢).

وهو كلام حسن يُحَرِّز دَفْع ما قَدَّمته من الإشكال وقد انقضت تراجم:

﴿إِبْرَاهِيمَ﴾.

(١) - روى ابن مجاهد في كتابه السبعة بسنده إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه، وإلى محمد بن المنكدر، وإلى عامر الشعبي، قولهم: "القراءة سنة". انظر: السبعة: ص ٥٠ - ٥٢.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٢٨/٢.

ثم أخبر الناظم - رحمه الله تعالى - عمن رمز له بكلمة: (عم)، وهما نافع وابن عامر أنهما قرءا قوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(١)، بفتح الخاء، فتعين لغيرهما كسرها.

والوجه في قراءة: ﴿آتَّخِذُوا﴾ بفتح الخاء: أنه جعله قولاً^(٢) ماضياً.

ثم في هذه الجملة ثلاث احتمالات:-

أحدها^(٣): أنها عطف على: ﴿جَعَلْنَا﴾ المنفوض بإضافة الظرف إليه تقديرًا، فيكون الكلام على هذا جملة واحدة.

الثاني^(٤): أنها عطف على جملة قوله: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا﴾ فتحتاج^(٥) حينئذ إلى تقدير «إذ»، ويكون الكلام على ذلك جملتين، والتقدير: «وإذ جعلنا وإذ اتخذوا»، عطف ظرفاً على ظرف.

الثالث^(٦): عطفه على مُقَدَّرٍ، أي: «فثابوا واتخذوا»، يدل على ذلك المُقَدَّر لفظ: ﴿مَثَابَةً﴾.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٢)- في (ت): "فعلاً".

(٣)- انظر هذا الوجه في: البحر: ٥٥٢/١، والمحزر: ٣٥٣/١، والكشاف: ٣١٩/١، وتفسير القرطبي: ١١٨/٢، والدر المصون: ١٠٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٧٠/١، والمجيد في إعراب القرآن: ص ٤٠٢، وكشف المشكلات: ٢٣٢/١، والحجة للفارسي: ٢٢٠/٢، والإتحاف: ٤١٧/١.

(٤)- انظر هذا الوجه في: البحر: ٥٥٢/١، والمحزر: ٣٥٣/١، والكشاف: ٣١٩/١، وتفسير القرطبي: ١١٨/٢، والدر المصون: ١٠٥/٢، ومعاني الزجاج: ٢٠٦/١، والمجيد في إعراب القرآن: ص ٤٠٢، ومعاني القراءات: ص ٦٢، والإتحاف: ٤١٧/١.

(٥)- في (ت): "فيحتاج".

(٦)- قاله: العكبري في التبيان: ١٠٠/١، وانظر: الدر المصون: ١٠٥/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٧٠/١.

ففي هذه القراءة - بلفظ الخبر - موافقة لما قبلها وما بعدها في الخبر، إذ التقدير: «اذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا، وإذ اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، وإذ عهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل»، فكل جزء فيه معنى: التذكُّر^(١) بما كان، وفي حَمَله على ما قبله وما بعده توافق الكلام وتطابقه، والمعنى على ذلك التأويل عام فينا وفيمن قبلنا^(٢)، وإليه أشار الناظم بقوله: (عَمَّ وَأَوْغَلَا) أي: شملنا نحن والأمم قبلنا^(٣).

والإيغال في الشيء: الإمعان فيه، والجِدَّة والاجتهاد، ومنه: الإيغال في السير^(٤).

وطريق العموم: أن الفعل مسند إلى ضمير، ذلك الضمير عائد على عموم الناس، فيكون الفعل مُوجَّهًا إلى الأمم قبلنا بطريق النص، وإلينا نحن بطريق الاتباع؛ لأن شَرَعَ من قبلنا شَرَعٌ لنا ما لم يرد ناسخ^(٥).

والوجه في قراءة كسر الخاء: أَنَّهُ جَعَلَهُ أَمْرًا، وفيه حينئذٍ أربع احتمالات:-

أحدها^(٦): أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِي﴾^(٧) إن كان الخطاب لبني

إسرائيل، والتقدير: «اذكروا نعمتي، واتخذوا».

(١)- في (ت): "التذكير".

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٥٩/٢، والكشف: ٢٦٣/١.

(٣)- انظر: فتح الوصيد: ٦٧٢/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٤)- انظر: اللسان: مادة "وغل" ٢٤٨/١٥، وفتح الوصيد: ٦٧٢/٢، والكشف: ٢٦٣/١.

(٥)- انظر: فتح الوصيد: ٦٧٢/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦، والكشف: ٢٦٣/١،

والحجة لابن زنجلة: ص ١١٣.

(٦)- هذا الوجه منسوب للمهدوي في: المحرر: ٣٥٢/١، وتفسير القرطبي: ١١٨/٢، والدر المصون:

١٠٦/٢، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٩/١، والمجد في إعراب القرآن: ص ٤٠٢، والبحر:

٥٥٢/١، وفتح القدير: ١٣٨/١.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٢٢.

الثاني^(١): أنه عَطَفَ على الفعلِ المفهوم من: ﴿مَثَابَةً﴾ كأنه قيل: «ثوبوا»، أي: «ارجعوا إلى ربكم، واتخذوا».

الثالث^(٢): أنه معمول لقول مُقَدَّرٍ، أي: «وقلنا لهم: اتخذوا»، إن كان الخِطَابُ

لسيدنا محمد رسول الله ﷺ ولأمته، ويؤيد هذا القول أن رسول الله ﷺ / وعمر بن الخطاب ﷺ أتيا المقام، وَيَدُ عُمَرَ ﷺ بِيَدِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال عمر ﷺ لرسول الله ﷺ: «هذا مقام أبيينا إبراهيم»، فقال رسول الله ﷺ: نعم، فقال: «أفلا نتخذه مُصَلَّى»، فأنزل الله تعالى عقيب ذلك: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلَّى﴾^(٣) فكان ذلك سبباً في نزول الآية^(٤).

ورَوَى مالك عن جعفر بن محمد^(٥) عن أبيه^(٦) عن جابر ﷺ «أن النبي ﷺ أتى مقام إبراهيم، فسبقه إليه عمر، فقال: يا رسول الله، هذا مقامُ أبيك إبراهيم الذي قال الله فيه: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلَّى﴾»، فقال رسول الله ﷺ هذا

(١)- هذا الوجه منسوب للمهدوي في: المحرر: ٣٥٢/١، وتفسير القرطبي: ١١٨/٢، والدر المنصور: ١٠٦/٢، وانظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٧٠/١، وإيجاز البيان: ١٢٢/١، وقال أبو حيان عن هذا الوجه والذي قبله: "وهذان القولان بعيدان". البحر: ٥٥٢/١.

(٢)- انظر هذا الوجه في: البحر: ٥٥٢/١، والمحرر: ٣٥٢/١، ومعاني القراءات: ص ٦٢، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٣، والحجة للفراسي: ٢٢٠/٢، والإتحاف: ٤١٧/١.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٢٥.

(٤)- الحديث: أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، رقم: (٣٨٧)، والترمذي: كتاب التفسير، رقم: (٢٨٨٤)، عن أنس بن مالك ﷺ،

(٥)- هو: أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني الصادق، أحد السادة الأعلام، حدث عن جده القاسم، وأبيه أبي جعفر الباقر، وعنه مالك بن أنس، ويحيى بن قطان، ت: ١٤٨هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ١٢٥/١، تقريب التهذيب: ١٣٢/١.

(٦)- هو: أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، الإمام الثقة أحد الأعلام، روى عن أبيه وجابر بن عبد الله، وعنه ابنه جعفر الصادق، والأعمش، والأوزاعي، ت: ١١٤هـ. انظر: تذكرة الحفاظ: ٩٣/١، وتقرير التهذيب: ١٩٢/٢.

مقام أئبنا إبراهيم الذي قال الله فيه: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّئًا﴾^(١)، فسئل مالك: أهكذا قال رسول الله ﷺ ﴿وَاتَّخِذُوا﴾، فقال: «نعم»^(١). يعني: بكسر الخاء على الأمر.

وقد استشكل الناس^(٢) الجمع بين الحديتين، فإن هذا يمنع أن يكون ذلك سبب نزول الآية الكريمة، وقد جمع بينهما^(٣) بعضهم^(٤) بشيء حسن، وهو: أن يكون الأمر قد وقع مرة بعد أخرى، وذلك أن يكون عمر قال أولاً: «أفلا نتخذة مصلياً» فأنزل الله تعالى الآية الكريمة، ثم أتيا مرة ثانية فسبقه إليه عمر وقال: هذا الذي قال فيه ربك، يشير إلى الواقعة المتقدمة، فإن فيها تذكيراً بنعمة جليلة^(٥) جزيلة، وهو كون رب العزة وافقه في ذلك، ولذلك كان ﷺ يتبجح^(٦) بذلك ويقول: «وافقني ربي في ثلاث»^(٧)، فيعدها.

الرابع^(٨): أن تكون هذه جملة مستأنفة جيء بها لمجرد الأمر بذلك من غير نظر إلى ارتباط بما قبلها، فيكون ذلك من عطف الجمل المستأنفة، وعلى هذه القراءة يختص الأمر بالمأمورين^(٩).

-
- (١) - أخرجه: ابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة، رقم (٩٩٨)، وكتاب المناسك، رقم: (٢٩٥١)، وصححه ابن حجر، انظر: العجائب في بيان الأسباب له: ٣٧٧/١.
- (٢) - منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٧٣/٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢.
- (٣) - "بينهما" زيادة من (ت).
- (٤) - هو أبو عبد الله الفاسي في: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢.
- (٥) - "جليلة" سقطت من (ت).
- (٦) - وليس من المناسب إطلاق مثل هذه اللفظة لعمر بن الخطاب ؓ.
- (٧) - أخرجه البخاري، عن أنس بن مالك ؓ كتاب تفسير القرآن، رقم: (٤١٢٣)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، رقم: (٤٤١٢). وفيه: "قال عمر وافقت الله في ثلاث، أو وافقني ربي في ثلاث....".
- (٨) - انظر هذا الوجه في: التبيان: ١٠٠/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٧٠/١.
- (٩) - انظر: إبراز المعاني: ٣٢٩/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

وقال أبو شامة: «ويجوز أن يكون التقدير: وقلنا لهم: اتخذوا، فيتحد العموم، في القراءتين، وهذا الوجه: أولى». انتهى^(١).

يعني: أننا لم نُقدِّر قولاً، فاختص الخطاب بالمأمورين فقط، أي: «اتخذوا يا محمد، وأمته من مقام إبراهيم مصلي»، فلا يُعم من قبلنا، وهذا ما اختاره الناظم، فإنه لم يجعل العموم إلا مع قراءة الفتح، ومفهومه أن قراءة الكسر لا عموم معها^(٢).

وإن قَدَرنا: «قلنا لهم»، أي: لبني إسرائيل، كان عاماً بطريق النص لهم^(٣)، ولنا بطريق التبع، كما تقدم، وجعله أبو شامة: أولى^(٤)، وفيه نظر، فإن الخطاب بذلك أولى به أمة محمد ﷺ.

ويجوز أن يريد بالعموم: فُشِّو القراء، وعمومها لسائر القراء، فلا يَخُصَّ طائفة دون أخرى ممن رواها؛ لشهرتها وظهورها، فليس من عموم حكم الاتحاد في شيء^(٥).

/ قوله: (وَوَجَّهَانَ فِيهِ) مبتدأ، و(فِيهِ) صفة، وسأغ الابتداء به لشيئين: [٤٠٦/ب] العطف، والوصف، و(لابنِ ذَكْوَانَ): خبره^(٦).

ويجوز أن يكون: (فِيهِ) خبراً، و(لابنِ ذَكْوَانَ) حالاً من الضمير المستتر في الخبر، وسَوَّغ الابتداء به: العطف، وأن يكون: (لابنِ ذَكْوَانَ) خبراً بعد خبر، و(هَاهُنَا): معمول للخبر، والإشارة هنا لسورة^(٧) البقرة على سبيل المجاز، لأن: (هُنَا)

(١) - إبراز المعاني: ٣٢٩/٢.

(٢) - ومن اختار هذا كذلك أبو حيان في البحر: ٦١٨/١، والزجاج في معاني القرآن: ٢٠٦/١.

(٣) - "لهم" زيادة من (ت).

(٤) - إبراز المعاني: ٣٢٩/٢.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٧.

(٧) - في (ت): "إلى سورة".

لا يشار به إلا للمكان، وليس ذلك بمكان، ولكنه يُجَوِّزُ^(١) بذلك، وهو مجاز سايع^(٢).

قوله^(٣): (وَوَاتَّخِذُوا) مبتدأ، الواو الأولى: عاطفة جيء بها للفصل، والثانية: من نفس التلاوة^(٤)، وقد مر له نظائر، و(عَمَّ) جملة فعلية خبر للمبتدأ^(٥)، و(بِالْفَتْحِ) في موضع الحال من ضمير: (عَمَّ)، أي: عَمَّ ملتبساً بالفتح في خائه، ولم يعين محل الفتح لمعرفة، لأنه لا يلبس، (وَأَوْغَلَ) عطف على: (عَمَّ)، ومعناه: وأوغل في العموم^(٦).

٤٨٥ - وَأَرْنَا وَأَرِنِي سَاكِنَا الْكَسْرِ دُمٌ يَدًا وَفِي فَصَّلَتْ يُرَوِي صَفَا دَرَّةً كَلَا

أحبر عمَّن رمز له بالبدال المهملة، والياء - آخر الحروف - من: (دُمٌ يَدًا)، وهما ابن كثير والسوسي، أنهما سَكَّنَا كَسْرَةَ الرَّاءِ مِنْ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ حَيْثُ وَقَعَا فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ، وَهُمَا: ﴿أَرِنَا﴾، و﴿أَرِنِي﴾ كقوله تعالى هنا: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾^(٧)، ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾^(٨)، ﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾^(٩)، ﴿أَرِنِي أَنْظُرِ إِلَيْكَ﴾^(١٠)، ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾^(١١).

(١) - في (ت): "تجوز".

(٢) - في (ت): "شايح سايع".

(٣) - "قوله" سقطت من الأصل، والمثبت من (ت).

(٤) - انظر: شرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٥) - في (ت): "المبتدأ".

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٦.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ١٢٨.

(٨) - سورة النساء، الآية: ١٥٣.

(٩) - سورة، فصلت، الآية: ٢٩.

(١٠) - سورة الأعراف، الآية: ١٤٣.

(١١) - سورة البقرة، الآية: ٢٦٠.

ثم أخبر أن مَنْ رَمَزَ له بالياء - آخر الحروف أيضاً - وبالصاد والذال المهملتين وبالکاف من: (يُرَوَى صَفَا دَرَّةً كُلا)، وهم: السوسي، وأبو بكر، وابن كثير، وابن عامر فعلوا ذلك في: ﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ في فصلت، وإليه أشار بقوله: (وَفِي فَصَلَّتْ).

والحاصل: أن أبا بكر، وابن عامر وافقا ابن كثير والسوسي في ذلك في هذه السورة خاصة، وإنما أعاد مع أبي بكر وابن عامر رَمَزَ السوسي وابن كثير ثانياً؛ لئلا يُوهِم اختصاص أبي بكر، وابن عامر بذلك^(١)، وتقدم له نظائر، ويأتي مثلها، وسيأتي في البيت الآتي أن الدوري: يُخْفِي كسرة هذين الفعلين، أي يختلسهما.

وتعين^(٢) للباقيين حينئذٍ القراءة: بِإِثْمَامِ كسرة الراء من غير إِسْكَانٍ، ولا اختلاس، فيحصل في هذين الفعلين ثلاث قراءات هي:-

إِسْكَانِ الراء فيهما، وإخفاء كسرتها فيهما، وإتمامها فيهما، وأن القراء في ذلك على أربع مراتب:-

الأولى: إِسْكَانِ كسرة الراء فيهما في جميع القرآن لابن كثير والسوسي من غير خلاف عنهما.

- وإخفاء كسرة الراء في الفعلين في جميع القرآن للدوري، وإسكانها في الفعلين في: فصلت فقط.

- وإتمام كسرتها فيما عدا ذلك لابن عامر وأبي بكر.

- وإتمام كسرتها فيهما في جميع القرآن للباقيين^(٣).

(١)- انظر: فتح الوصيد: ٦٧٤/٢، واللائح الفريدة: ٥٦٣/٢، ٥٦٤.

(٢)- في (ت): "ويتعين".

(٣)- انظر: إبراز المعاني: ٣٢٩/٢، والسراج: ص ١٥٧.

[٤٠٧/١] وقيد قوله: / (سَاكِنَا الْكَسْرُ)؛ لأنه لو قال: (سَاكِنَا)، وَسَكَّتْ؛ لأخذ له بضد الإسْكَان، وهو الحركة المطلقة، والحركة المطلقة هي: الفتح، ولم يَقْرَأْ أَحَدٌ بذلك^(١).

والوجه في قراءة من سَكَّنَ الرَاء: طَلَبُ التَّخْفِيفِ، وذلك من أَوْجِه: -

أحدها: توالي الحركات^(٢).

الثاني: أن الحركة كسرة.

الثالث: مع كونها في حَرْفٍ تَكَرَّرَ وهي: الرَاء^(٣).

الرابع: أنه فيه إِجْرَاءُ الْمَنْفَعِلِ مَجْرَى الْمُتَّصِلِ، وذلك أن: ﴿أَرِنَا﴾،

و﴿أَرِنِي﴾ كـ«نَبِق»، و«كَبِد»^(٤)، وقد تقدم أن: «فَعَلًا» يُخَفَّفُ بِتَسْكِينِ عَيْنِهِ كَمَا يُخَفَّفُ «فَعَلًا» بِضَمِّهَا^(٥).

ولا التفات إلى مَنْ أَنْكَرَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مُحْتَجًّا بِأَنَّ ذَلِكَ إِجْحَافًا، قال: وبيانه أن أصل هذا الفعل: «أَرَعْنَا، وَأَرَعِنِي»، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة،

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢، وكثر الجعبري (خ): ٣٣٩.

(٢) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، والكشف: ٢٤١/١، وفتح الوصيد: ٦٧٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

(٤) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٠، وشرح الهداية: ١٦٨/١، والموضح: ٣٠٢/١، والبحر: ٥٦١/١، ومعاني الزجاج: ٢٠٨/١.

(٥) - مثل: "كَتَف"، و"عَضُد"، وغيرها، قال سيبويه: "وهي لغة بكر بن وائل، وكثير من تميم". الكتاب: ١١٣/٤، ١٥١، وقال السخاوي: "والإسكان حسن على تشبيه المنفصل بالمتصل". فتح الوصيد: ٦٧٣/٢، وانظر: وشرح الهداية: ١٦٨/١، والتبيان: ١٠٣/١، وقد تقدم ما أشار إليه عند شرح قول الناظم: (وهي هُوَ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَا وَلَا مِهَا ٠٠٠) البيت رقم: (٤٤٩) فرش سورة البقرة.

وبقيت حركتها تُدَلُّ عليها، ففي إِذْهَابِهَا^(١) إِذْهَابُهَا وَإِذْهَابُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وذلك إِجْحَافٌ وَإِخْلَالٌ^(٢).

وإنما لم يُلتفت إليه؛ لأنها قراءة متواترة، وعلى تقدير التسليم: فهذا مردود بإجماعهم على إدغام: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾^(٣) أصله: «لكن أنا»، ثم أُلقيت حركة همزة: «أنا»، إلى نون: «لكن»، وحذفت الهمزة، وبقيت الفتحة تُدَلُّ عليها، ثم قَصِدَ الإدغام فَسَكَّنَ الأول مع كون حركته دالة على الهمزة.

كذا رَدَّهُ أبو علي الفارسي^(٤) بما ذكرت لك.

ولو قال قائل: إنما فعل ذلك في: ﴿لَكِنَّا﴾ لضرورة الإدغام، وأما هنا فلا حاجة بنا إلى إِذْهَابِ الدالِّ والمدلول عليه.

لأجبتنا: بأن الإدغام إنما شُرِعَ لحاجة التخفيف كما شُرِعَ التسكين لحاجة التخفيف فاستويا، وقد حُكِيَ الإسكان لغة عن العرب في هذا الحرف بعينه^(٥)، قال الشاعر^(٦):

أَرْنَا إِدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمَلَوْهَا مِنْ مَاءِ زَمْرَمٍ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمُّوا

فلا نظر إلى إنكار مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ لا من حيث النقل، ولا من حيث اللغة^(٧).

(١) - في الأصل: "أدائها"، والمثبت من (ت).

(٢) - قاله الزمخشري في الكشاف: ٣٣٢/١، وابن عطية في المحرر: ٣٥٩/١، والزجاج في معانيه: ٢٠٨/١، والهمداني في الفريد في إعراب القرآن: ٣٧٤/١، والعكبري في التبيان: ١٠٣/١.

(٣) - سورة الكهف، الآية: ٣٨.

(٤) - الحجة: ٨٤/٢، ٢٢٦.

(٥) - انظر: الكتاب: ١١٣/٤، والبحر: ٥٦١/١.

(٦) - البيت: غير منسوب في: البحر: ٥٦١/١، وتفسير القرطبي: ١٣٤/٢، والدر المصون: ١١٩/٢، وفتح القدير للشوكاني: ١٤٢/١.

(٧) - قال السخاوي: "والإسكان حَسَنٌ". فتح الوصيد: ٦٧٣/٢، وقال الشيرازي: "وقراءة الإسكان حسنة". الموضح: ٣٠٢/١، وانظر: الحجة للفارسي: ٨٤/٢.

والوجه لمن أتمَّ الحركة: الإتيان بها على أصلها، وتكميلاً للدلالة على المحذوف بحركته^(١).

والوجه لمن اختلس: أنه سلك طريقاً بين طريقين، فلم يذهب بالحركة بالكلية؛ لئلا يُخل بحركة ما أريد الدلالة عليه، ولم يشبعها بالكلية؛ لئلا يحصل من الثقل ما ذكرناه^(٢).

وهذا كما تقدم لك مثله في نحو: ﴿بَارِكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾، وبابه، وقد عرفت أن الألتق بأبي عمرو أن يكون قد اختلس، فظنه الراوي سَكَّن^(٣).

والوجه في تفرقة أبي بكر وابن عامر بين فصّلت وغيرها: اتباع الأثر، إذ لا فرق لائح بين السور المذكورة في ذلك^(٤).

وقد قيل: إنما سَكَّنَا في فصلت؛ لأن الآية في أهل النار فكأنهم لضعفهم، وسرعة طلقهم ضعفوا عن النطق بكمال الحركة، أو بالحركة كلها، وهذا يشبه ما قيل في قراءة من قرأ شاذاً: ﴿يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٥) / حيث رَحِمَ^(٦): [٤٠٧/ب]

(١)- انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٠، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، ومعاني القراءات: ص ٦٤، وشرح الهداية: ١/١٦٨، والبحر: ١/٥٦١.

(٢)- انظر: الكشف: ١/٥٤١، والإتحاف: ١/٤١٨، واللائئ الفريدة: ٢/٥٦٢.

(٣)- تقدم ما أشار إليه عند شرح قول الناظم: (وإِسْكَانُ بَارِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ له ٠٠٠) البيت رقم: (٤٥٤) فرش سورة البقرة.

(٤)- انظر: اللآئئ الفريدة: ٢/٥٦٢.

(٥)- سورة الزخرف، الآية: ٧٧، وهي قراءة شاذة، منسوبة لعلي بن أبي طالب عليه السلام، وابن مسعود رضي الله عنه، والأعمش في: المحتسب: ٢/٣٠٤، ومختصر الشواذ: ص ١٣٦، ١٣٧، وانظرها في: البحر: ٨/٢٧، والمحزر: ١٤/٢٧٦، والقرطبي: ١٦/١١٣، ١١٤، والتبيان: ٢/٣٤٥.

(٦)- الترخيم هو: حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، ولا يكون إلا في النداء، مثل: "يَا سَعَا" والأصل: "يَا سَعَاد"، وفي غيره يأتي اضطراراً في الشعر، انظر: الكتاب: ٢/٢٣٩، وشرح المفصل: ٢/٢١، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٦٣.

﴿ مَلِكٌ ﴾ بأنهم لضعفهم ضعّفوا أن ينطقوا به كاملاً، ومثل هذه الأشياء [لا تعد توجيهاً، وإنما تُذكر تنبيهاً على ضعفها]^(١).

وكان ينبغي للناظم أن يُنبّه على أن: ﴿ أَرِنِي ﴾ في الأعراف^(٢) أيضاً كذلك، فإن الشيخ كما علّمت إذا لم يقل: «معاً»، ولا «جميعاً»، ولا «نحو ذلك» اقتصر بذلك الحكم على تلك السورة بخصوصها.

فإن قلت: ﴿ أَرِنَا ﴾ أيضاً كذلك، فإنه في النساء^(٣) أيضاً، ولم يُنبّه على ذلك، فلم لم يُورد عليه الآخر؟.

قيل: لأنه قد ذكر ما في سورة أخرى من لفظ: ﴿ أَرِنَا ﴾، وهو الواقع في: فصلت، فلما ذكر مع السورة سورة أخرى ناسب أن نأخذ العموم في ذلك اللفظ^(٤)، وقد تقدم لنا نظير هذا في مسألة: (قِيلَ وَغِيضَ ٠٠٠) البيت^(٥)، وهذا جواب إقناعي. إذ لقائل أن يقول: هنا يُلبس من وجهٍ آخر، وهو أن السامع يتوهم أن ما في سورة البقرة حُكْمه كذا، وما في فصلت حكمه كذا، وما عدا ذلك فمتفق عليه، وليس هذا كما تقدم من: (قِيلَ وَغِيضَ ٠٠٠) البيت؛ لأنه هناك ذكر مع الحرف حروفاً أُخْرَ غيره في سُورٍ أُخْرَ، وهنا الحرف هو هو، غاية ما في ذلك ذكر سورة هذا الحرف مع سورته التي هو فيها، ولكن الناظم - رحمه الله تعالى - أتكل على شهرة ذلك بين أهل هذا الشأن، كما فعل ذلك في مواضع كثيرة.

(١) - ما بين المعكوفتين كذا في الأصل، وفي (ت): "لا يعد توجيهاً وإنما ذكره تنبيهاً على ضعفه".

(٢) - الآية: ١٤٣.

(٣) - الآية: ١٥٣.

(٤) - ذكر هذا الجواب الجعبري في: كتر المعاني (خ): ٣٣٩.

(٥) - متن الشاطبية البيت: رقم (٤٤٧) فرش سورة البقرة، وقد تقدم ما أشار إليه عند شرحه لهذا البيت:

ص ١٧٧.

قوله: (وَأَرْنَا) مبتدأ، (وَأَرْنِي) عطف عليه، (وَسَاكِنًا) خبر عنهما، وحذفت النون للإضافة، وهذا من باب إضافة الصفة إلى مرفوعها؛ لأن التقدير: «سَاكِنَانِ الْكَسْرُ»، أي: سَكَنَ كَسْرَهُمَا^(١).

فإن قلت: لا يجوز إضافة الصفة لمرفوعها، إلا في باين: أحدهما: الصفة المشبهة، والثاني: اسم المفعول، نحو: «حَسَنُ الْوَجْهِ»، و«مَضْرُوبُ الْغَلَامِ»، وأما اسم الفاعل فلا يجوز، نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الْغَلَامِ»، على أن يكون: «الغلام» هو الضارب، ويجوز: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَضْرُوبِ الْغَلَامِ»، فكيف يُضَيَّفُ (سَاكِنِ)، وهو اسم فاعل إلى مرفوعه؟.

فالجواب: أن اسم الفاعل قد جَرَى مَجْرَى الصفة المشبهة فيضاف إلى مرفوعه حينئذ كقراءة من قرأ: ﴿فَإِنَّهُ عَاتَمٌ قَلْبُهُ﴾ بخفض: ﴿قَلْبُهُ﴾^(٢)، وقالوا: «هو مُنْطَلِقُ اللِّسَانِ، و«مُنْبَسِطُ الْوَجْهِ»^(٣)، وحذفت ألف التثنية لفظاً لالتقاء الساكنين.

قوله: (دُمٌ يَدًا) دُعَاءٌ لِلْقَارِي بِدَوَامِ نِعْمَتِهِ؛ لأن «اليد» هنا: «النعمة»، والعرب تَتَجَوَّزُ بِالْيَدِ عَنِ النِّعْمَةِ، لأن غالب إعطاء النعم باليد، وتناولها بها، فتَجَوَّزَ بِهَا عَنْهَا، تَجَوَّزًا شَائِعًا، وانتصاها إما على: التمييز - وهو الظاهر - وهو منقول من الفاعلية، أي: «لَتَدُمُ يَدُكَ»، فأسند الفعل إلى المخاطب على جهة الدعاء فخرجت: اليد تمييزاً^(٤)،

(١) - انظر: كتر الجعري (خ): ٣٣٨.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ٢٨٣، وهي قراءة شاذة غير منسوبة في إعراب القراءات الشواذ: ٢٩٥/١.

(٣) - وقيد النحاة الجواز في إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه بأن يكون غير متعد، فيعامل معاملة الصفة المشبهة، فتقول: "زيدٌ قائمُ الأب"، برفع "الأب" وجره ونصبه، على حد: "حسن الوجه".

وإن كان متعدياً لواحد فختلف فيه النحاة، وإن كان متعدياً لأكثر لم يجز إلحاقه بالصفة المشبهة. انظر في ذلك: أوضح المسالك: ٢٠٨/٣، وشرح الأشموني: ٢٣٠/٢، وشرح التصريح: ٤٧/٢.

(٤) - انظر: فتح الوصيد: ٦٧٤/٢، وإبراز المعاني: ٣٢٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٣/٢، وكتر الجعري (خ): ٣٣٨.

/ كقولهم: «طِبْ نَفْسًا»، وقوله تعالى: ﴿وَقَرِّ عَيْنًا﴾^(١)، الأصل: «لَتَطِبْ نَفْسُكَ»، و«لَتَقَرَّ عَيْنُكَ»^(٢)، فقصدت المبالغة في ذلك، ففعل ما ترى.

وإما على: الحال على حذف مضاف، أي: «دُمَّ ذَا يَدٍ»، أي: صاحب نعمة^(٣).

(وَفِي فُصِّلَتْ) متعلق بـ(يُرْوَى)، ومعنى: «يُرْوَى»: يُسْكِنُ الظَّمَأَ، من:

«الإِرْوَاءُ»، وهو: الرِّي، يقال: أَرَوَاهُ الماءَ، ورَوَاهُ^(٤) فَرَوِي منه^(٥).

(وَصَفَا) فاعل (يُرْوَى)، وهو ممدود، قَصِرَ^(٦) ضُرُورَةً، و(ذَرَّةً) خُفِضَ

بالإضافة، والذَّر: دَرَّ الحَلْبُ^(٧).

(وَكُلًّا) مفعول^(٨): (يُرْوَى)، وهو جَمَعٌ: «كُلِّيَّة»^(٩)، كـ«فُرْقَةٌ»،

و«غُرْفَةٌ»^(١٠) في الصحيح، وإنما أَرَوَى الكُلَّا لشهرته، فهو بمنزلة الماء البارد الذي

يَذْهَبُ بما يجده الإنسان من أَلَمِ القَلْقِ عند عَدَمِ الصِّحَّةِ، وهذه استعارة بديعة^(١١).

وقد وافق على هذا الحرف إمام كبير من البدور وراوٍ فاضلٍ من الشُّهْبِ

وهما: ابن عامر، وأبو بكر؛ فَمِنْ تَمَّ أَتْنَى على هذه القراءة في خصوصية هذا الحرف،

(١) - سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٢) - انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٩/٣-١٠، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/٣٩٥.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٣/٢، وكتر الجعري (خ): ٣٣٨.

(٤) - في الأصل: "وروا"، والمثبت من (ت).

(٥) - انظر: اللسان: مادة "رَوِي" ٢٧٠/٦.

(٦) - في (ت): "فقصر".

(٧) - أي: إذا سَالَ الحَلِيبُ وكَثُر. انظر: اللسان: مادة "دَرَّ" ٢٤١/٥.

(٨) - في الأصل كرر الناسخ: "مفعول مفعول"، والمثبت من (ت).

(٩) - "كُلِّيَّة" سقطت من (ت)، والكُلِّيَّتَانِ من الإنسان وغيره: لِحْمَتَانِ مُتَبَرِّتَانِ حَمْرَاوَانِ لَازِقَتَانِ بَعْظَمِ

الصُّلْبِ عند الخاصرتين. انظر: اللسان: مادة "كُلَّا" ١٠٧/١٣.

(١٠) - في كلتا النسختين: "غُرْفٌ"، والمثبت يقتضيه السياق.

(١١) - أشار الناظم بهذه الاستعارة إلى قوة القراءة وثبوتها. انظر: إبراز المعاني: ٣٢٩/٢، ٣٣٠، وشرح

شعلة: ص ٢٧٧.

وإن كان [الجميع] ^(١) مُسْتَحِقًّا لِلشَّاءِ؛ لصحته لغة، ورواية ^(٢)؛ وذلك أنهم قد سَكَنُوا ^(٣) حركة الإعراب، في نحو: ﴿بَارِبِكُمْ﴾، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ ^(٤)، [وغير ذلك] ^(٥)، ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ وَلَا يُحِيقُ﴾ ^(٦) فإن يُسَكَّنُوا حركة البناء في: ﴿أَرِنَا﴾، و﴿أَرِنِي﴾ أولى، وأخرى لأن حركة البناء ضعيفة لكونها عن غير عامل ^(٧)، ثم أخذ يذكر بقية القراءات فقال:

٤٨٦- وَأَخْفَاهُمَا طَلَّقُ وَخَفِ ابْنُ عَامِرٍ فَأَمْتَعُهُ أَوْصَى بِوَصَى كَمَا اعْتَلَا

أي: وأخفى حركة: ﴿أَرِنَا﴾، و﴿أَرِنِي﴾ طَلَّقُ، فحذف المضاف، وهو: «حركة»، وأقام المضاف إليه، وهو: (أَرِنَا وَأَرِنِي) مقامها، فأخبر أن الدوري - وهو المرموز له بالطاء المهملة - أخفى الحركة، وقد عرفت تفسير ذلك.

ثُمَّ أَخْبَرَ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعُهُ﴾ ^(٨) بتخفيف

التاء.

(١) - في كلتا النسختين: "جمع"، والمثبت يقتضيه السياق.

(٢) - انظر: فتح الوصيد: ٦٧٤/٢، إبراز المعاني: ٣٢٩/٢، ٣٣٠، واللائح الفريدة: ٥٦٤/٢.

(٣) - في (ت): "أسكنوا".

(٤) - قرأها بإسكان حركة الإعراب أبو عمرو، كما تقدم عند شرح قول الناظم: (وإِسْكَانُ بَارِبِكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ له ٠٠٠) البيت رقم: (٤٥٤) فرش سورة البقرة، وانظر: التيسير: ص ٦٣، والسبعة: ص ١٥٥.

(٥) - ما بين المعكوفتين صورة كلمة لم أتبينها في كلتا النسختين.

(٦) - سورة فاطر، الآية: ٤٣، حيث قرأها حمزة بإسكان همزة من: ﴿السَّيِّئِ﴾. انظر: السبعة: ص ٥٣٥، والتيسير: ص ١٤٨.

(٧) - في الأصل: "عاملة"، والمثبت من (ت)، وانظر: إبراز المعاني: ٣٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧، والحجة للفارسي: ٨٤/٢، والموضح: ٣٠٢/١، وقال مكِّي: "ولأن حركة البناء لا تتغير بخلاف حركة الإعراب فإنها تتغير". الكشف: ٢٤٢/١.

(٨) - سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

قال أبو عبد الله: «ويلزم من ذلك سكون الميم، ويتعين للباقيين تثقيلها، قال: ويلزم من ذلك فتح الميم». انتهى^(١).

وهذا اللزوم من طريق القراءة واللغة، لا من طريق المنطق، فإنه يمكن التخفيف مع حركة الميم، والتثقيل مع غير فتح الميم، وكان إخلاصه أن يقول في جانب التثقيل: «ويلزم من ذلك حركة الميم»، وحركة الميم بالنسبة إلى القراءة واللغة لا تكون إلا فتحة.

ثم أخبر عَمَّن رمز له بالكاف، وألف الوصل من قوله: (كَمَا اعْتَلَا)، وهما ابن عامر ونافع أنهما قرءا: ﴿وَأَوْصِي بِهَا إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢) في موضع: ﴿وَوَصَّيْ﴾ بالتشديد، فتعين للباقيين القراءة: ﴿وَصَّيْ﴾ بالتشديد، وقد لفظ بالقراءتين معاً^(٣)، كقوله: (سُكَّارِي مَعًا سَكَّرِي شَقَا)^(٤).

والوجه في قراءة ابن عامر ﴿فَأَمْتِعُهُ﴾: أنه بمعنى المُثَقِّل، / وهو أَخْفُ [٤٠٨/ب] منه، كـ ﴿أَنْزَلَ﴾، و﴿نَزَّلَ﴾ فلذلك أُوْثِرَ عليه^(٥).

(١) - اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢، وانظر: السراج: ص ١٥٧.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٣٢.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦١/٢.

(٤) - متن الشاطبية، رقم البيت (٨٩٣)، فرش سورة الحج.

(٥) - والتخفيف مضارع: "أَمَّتَع" المتعدي بالهمز، والتشديد مضارع: "مَتَّع" المتعدي بالتضعيف، وهما بمعنى واحد. انظر: معاني القراءات: ص ٦٣، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٤، والكشف: ٢٦٥/١، وشرح الهداية: ١٨٢/١، وكشف المشكلات: ٢٣٣/١، والإتحاف: ٤١٧/١.

والوجه في قراءة الباقيين بالثقل: الحمل على ما أُجْمَع عليه في قوله تعالى:

﴿ نَمَتَّعَهُمْ قَلِيلًا ﴾^(١)، ﴿ وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ ﴾^(٢)، ونحو ذلك^(٣).

وقال بعضهم: «اختير التثقل لما فيه من المبالغة والتكرير»^(٤).

وقد ردّ هذا جماعة^(٥)، وقالوا: ذلك لا يستقيم لأن ذلك يُشْعِرُ بالتكثير، والله

تعالى قد قال: ﴿ فَأَمَّتَّعُهُ قَلِيلًا ﴾ فكيف يُوصَفُ بالتكثير مع النص على قِلَّتِهِ؟^(٦).

وأجاب القائل بذلك: بأن التمتع ليس المراد به التمتع بالمدة، وإنما المراد به

التمتع بزخرف الدنيا وزهرتها في هذه الحياة، وإن كانت قليلة^(٧).

وفي الحرف قراءات اقتصرت منها على ما تعرّض له الناظم، وكذلك في:

﴿ أَضْطَرُّهُ ﴾^(٨)، وقد تعرّض لذلك أبو عبد الله^(٩).

(١) - سورة لقمان، الآية: ٢٤.

(٢) - سورة يونس، الآية: ٩٨.

(٣) - قال الفارسي: "وعامة ما في التنزيل على التثقل" الحجة: ٢٢١/٢، وانظر: الحجة لابن زنجلة:

ص ١١٤، والكشف: ٢٦٥/١، وشرح الهداية: ١٨٣/١، والموضح: ٣٠١/١، والمغني للمحيسن: ١٩٣/١

(٤) - قال بهذا مكي ونصّه: "فهو الاختيار - يعني: التثقل - لما فيه من معنى التكرير". الكشف: ٢٦٥/١

، وانظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٧، والآلئ الفريدة: ٥٦٢/٢، وكرر الجعبري (خ): ٣٣٩.

(٥) - منهم السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٧٥/٢، وانظر: الآلئ الفريدة: ٥٦٢/٢، وكرر الجعبري (خ):

٣٣٩.

(٦) - قال ابن خالويه: "والحجة لمن خفف أن تكرير الفعل لا يكون معه: ﴿ قَلِيلًا ﴾، فلما جاء معه:

﴿ قَلِيلًا ﴾، كان التخفيف أولى من التثقل". الحجة - بتصرف يسير - ص ٣٧، وقال أبو شامة: "وَحَسَّنْ

تَخْفِيفًا: ﴿ فَأَمَّتَّعُهُ ﴾، قوله تعالى بعده: ﴿ قَلِيلًا ﴾". إبراز المعاني: ٣٣٠/٢.

(٧) - انظر: الآلئ الفريدة: ٥٦٢/٢، وذكر أبو حيان أقوالاً أخر في المراد بالتمتع. انظر: البحر: ٥٧٧/١.

(٨) - سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

(٩) - الآلئ الفريدة: ٥٦٢/٢، ٥٦٣.

والوجه في قراءة: ﴿أَوْصَى﴾: ما تقدم في قراءة: ﴿فَأْمْتَعُهُ﴾، وهو أن:
 ﴿أَوْصَى وَوَصَّى﴾ لغتان بمعنى، كـ ﴿أَنْزَلَ﴾ و﴿نَزَلَ﴾ فأوثر: ﴿أَوْصَى﴾ على:
 ﴿وَصَّى﴾ لخفته^(١)، وقَوَى بعضهم^(٢) هذه القراءة بما اتفق عليه من قوله:
 ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٣)، ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا﴾^(٤)، وأيضاً
 فإنه مرسوم في مصاحف المدينة، والشام بالألف^(٥)، وفي الإمام - على ما حكاه
 أبو عبيد^(٦) - فقد وافق هذان الإمامان مصاحف بلديهما^(٧).

والوجه في قراءة: ﴿وَصَّى﴾ بالتشديد: أنه بمعنى الأول، وللحمل على ما
 أُجْمِع عليه من^(٨) قوله تعالى: ﴿ذَلِكَمَّ وَصَّيْكُم بِهِ﴾^(٩)، ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ﴾^(١٠)

-
- (١) - انظر: معاني القراءات: ص ٦٤، وشرح الهداية: ١٨٣/١، وكشف المشكلات: ٢٣٥/١، والموضح:
 ٣٠٢/١، والبحر: ٥٦٨/١.
- (٢) - منهم ابن زنجلة في الحجة: ص ١١٥، والفارسي في الحجة: ٢٢٨/٢، والشيرازي في الموضح: ١/
 ٣٠٢، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٣/٢، وكرر الجعبري (خ): ٣٤٠.
- (٣) - سورة النساء، الآية: ١١.
- (٤) - سورة النساء، الآية: ١١.
- (٥) - انظر: المقنع: ص ١٠٢، والمصاحف: ١٥٣/١، والوسيلة: ص ٢٠٥، ٢٠٦، وجميلة أرباب
 القصائد: ٢٩٩/١، وتلخيص الفوائد: ص ٢٢، وقال الشاطبي في عقيلته: (أَوْصَى الإمام مع الشامي والمدني
 ٠٠٠) متن العقيلة، البيت رقم: (٥٥).
- (٦) - الإمام هو مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه، وانظر قول أبي عبيد في: المقنع: ص ١٠٢، والوسيلة:
 ص ٢٠٥، وجميلة أرباب القصائد: ٣٠٠/١، وتلخيص الفوائد: ص ٢٢.
- (٧) - في (ت): "بلديهما".
- (٨) - في (ت): "في".
- (٩) - سورة الأنعام، الآية: ١٥١، ١٥٢، ١٥٣.
- (١٠) - من مواضعها: سورة العنكبوت، الآية: ٨، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، وشرح الهداية:
 ١٨٣/١، والموضح: ٣٠٢/١.

أو نقول: إن فيه معنى التكرير^(١)، ولا مانع من ذلك، بخلاف ما تقدم في:
﴿ فَأَمْتَعُهُ ﴾ على رأي، وأيضاً ففيه موافقة لمصاحف القارئين بذلك فإنه رُسِمَ في
بقية المصاحف: ﴿ وَوَصَّيْ ﴾ دون ألف، فكلُّ قد وافق مصحفه^(٢).

وقدَّم الناظم ترجمة: ﴿ أَرِنَا ﴾ على: ترجمة: ﴿ فَأَمْتَعُهُ ﴾، وهو بعده في
التلاوة على حسب ما تَأْتَى له، والكل حَسَنَ غير أن الإتيان بالشيء مُرْتَباً أحسن^(٣).
قوله: (وَأَخْفَاهُمَا طَلَّقُ) جملة فعلية، و«الطلق» السَّمَاحَة، يقال: «وَجَّهْ طَلَّقُ»،
إذا كان فيه بَشَاشَة، وَسَمَحُ^(٤)، أي: أَخْفَى حركتي: ﴿ أَرِنَا ﴾، و﴿ أَرِنِي ﴾ قَارِيءُ
سَمَحٌ بما عنده مِنَ الْعِلْمِ غَيْرِ كَاتِمٍ له، وذلك أَحْسَنَ مِنَ الْبَدْلِ لِلْمَالِ، وَالسَّمَحُ به^(٥).
قوله: (وَوَخِفُّ ابْنِ عَامِرٍ) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله، (وَوَخِفُّ) بمعنى:
«تخفيف»، فهو على حَذْفِ الزوائد، أو تقول: هو اسم مصدر، كـ«الْعَطَاءُ لِلْإِعْطَاءِ».
و(فَأَمْتَعُهُ) مفعوله، والتقدير: «وتخفيف ابن عامر لفظ: فَأَمْتَعُهُ»، والتخفيف لا
يليق إلا بالتاء، فلم يذْكَرْ مَحَلَّ التَخْفِيفِ؛ لظهوره، أو نقول: ثَمَّ مُضَافٌ مُقَدَّرٌ، أي:
«وتخفيف ابن عامر تاء: فَأَمْتَعُهُ»، والخبر مُقَدَّرٌ تقديره: «وَوَخِفُّ ابْنِ عَامِرٍ فَأَمْتَعُهُ / [أ/٤٠٩]»
مَشْهُورٌ، أو حَسَنٌ، أو مَرُويٌ، أو نحو ذلك^(٦).

(١) - قال مكي: "والقراءتان متوافقتان غير أن التشديد فيه معنى تكرير الفعل فكأنه أبلغ في المعنى".
الكشف: ٢٦٥/١، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٣/٢، والبحر: ٥٦٨/١.

(٢) - انظر: المقنع: ص ١٠٢، والمصاحف: ١٥٣/١، والوسيلة: ص ٢٠٥، ٢٠٦، والكشف: ٢٦٥/١،
٢٦٦، والإتحاف: ٤١٨/١.

(٣) - انظر: كنز الجعيري (خ): ٣٣٩.

(٤) - في (ت): "تَسْمَحُ"، انظر: اللسان: مادة "طلق" ١٣٧/٩.

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٠/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وكتز الجعيري (خ): ٣٣٩، وجعل أبو شامة: (فَأَمْتَعُهُ) هو الخبر،
انظر: إبراز المعاني: ٣٣٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

قوله: (أَوْصَى) يجوز أن يكون: مبتدأ، و(بِوَصَى) خبره، أي: «أَوْصَى مُسْتَقَرَّ وكائن في: وصَى»، أي: في مَكَانِهِ^(١)، وأن يكون: مَفْعُولًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ، أي: «ابْدِلْ أَوْصَى بِوَصَى»، أو «اقْرَأْ أَوْصَى فِي مَكَانِ وَصَى»، أو «اجعله»، أو نحو ذلك.

قوله: (كَمَا اعْتَلَا) «ما» مَصْدَرِيَّةٌ، وهي في مَوْضِعِ جَرِّ بِالْكَافِ، و(كَمَا اعْتَلَا): في موضع رفع خبراً لمبتدأ مُضْمَرٌ، أي: «شُهُرَةٌ ذَلِكَ وَوَضُوحُهُ كَاعْتِلَائِهِ»، ودَلَّ عَلَى ذَلِكَ سِيَاقُ الْكَلَامِ^(٢). والله أعلم.

وفي الضمير في: ﴿بِهَآ﴾ ستة أقوال، ذكرتها في: الدر^(٣)، إذ لا تَعَلَّقُ لِذَلِكَ بِهَذَا الْمَوْضُوعِ.

٤٨٧- وَفِي أَمْ يَقُولُونَ الْخِطَابُ كَمَا عَلَا شَفَا وَرَعُوفٌ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلَا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالكاف، والعين المهملة، والشين المعجمة، من قوله: (كَمَا عَلَا شَفَا)، وهم ابن عامر وحفص والأخوان، أنهم قرءوا: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٤) بالخطاب، فَتَعَيَّنَ لغيرهم الغَيْبَةُ.

ثم أَخْبَرَ عَمَّنْ رمز له بكلمة: صُحْبَةٌ، وبالحاء المهملة من: (صُحْبَتِهِ حَلَا)، وهم الأخوان، وأبو بكر، وأبو عمرو، أنهم قرءوا: ﴿رَوْفٌ﴾^(٥) بالقصر، أي: دون واو، فَفَهِمَ أَنَّ السَّابِقِينَ يَقْرَأُونَ: بالمد، أي: بِإِثْبَاتِ وَاوٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، فهو من باب

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٣٩.

(٣)- الدر المصون: ١٢٤/٢، ١٢٥.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(٥)- ﴿رَوْفٌ﴾ سقطت من الأصل، والمثبت من (ت)، ومن مواضعها: سورة البقرة، الآية: ١٤٣، ٢٠٧.

الحذف والإثبات، وكان ينبغي أن يقول: «جميعاً» لأن الخلاف ليس مقصوداً على: ﴿رَعُوفٌ﴾ الذي في هذه السورة فقط.

قال أبو شامة^(١): «وَكَانَ الْأَوْلَى لَوْ قَالَ:-

صِحَابٌ كَفَا خَاطِبٌ يَقُولُونَ بَعْدَ أَمٍّ وَكُلُّ رَعُوفٍ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلَا»^(٢).

والوجه في خطاب: ﴿أَمٌّ تَقُولُونَ﴾ حَمْلُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَمَا بَعْدَهُ.

أَمَّا مَا قَبْلَهُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَتُحَاجُّونَنَا وَرَبُّكُمْ وَلَكُمْ

أَعْمَلُكُمْ﴾^(٣)، وَأَمَّا مَا بَعْدَهُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْرَ اللَّهِ عَمَّا

تَعْمَلُونَ﴾^(٤).

والوجه في غَيْبَتِهِ: حَمْلُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ فَقَطْ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا

بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ، فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ

اللَّهُ ﷻ﴾^(٥).

(١) - إبراز المعاني: ٣٣١/٢.

(٢) - وقال الفاسي: "وإطلاق اللفظ - يعني: (رعوف) - يدل على ذلك". اللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وقال الجعيري: "وقد يؤخذ العموم من حذف اللام والألف من: (رعوف)، ولو قال:

(وَعَنْ كَهْفٍ شَافٍ أَمْ تَقُولُونَ خَاطِبُوا وَحَيْثُ رَعُوفٌ قَصْرُ صُحْبَتِهِ حَلَا)

قال: وَمَنْ قَالَ "صِحَابٌ كَفَا خَاطِبٌ يَقُولُونَ بَعْدَ أَمٍّ" - يقصد أبا شامة - ما تَقَطَّنَ لتردد: (اعتلا) لـ(صحاب) ". كتر الجعيري (خ): ٣٤٠، ويقصد: (اعتلا) من البيت السابق.

(٣) - سورة البقرة: الآية: ١٣٩.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٤٠، انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، ١١٦، والكشف: ٢٦٦/١، وشرح الهداية: ١٣٨/١، والموضح: ٣٠٣/١، وكشف المشكلات: ٢٣٩/١.

(٥) - سورة البقرة، الآية: ١٣٧، انظر: الحجة للفراسي: ٢٢٩/٢، والكشف: ٢٦٦/١، وكشف المشكلات: ٢٣٩/١، والتبيان: ١٠٧/١، وقيل: لأن المعنى لليهود والنصارى وهم غُيِّبَ. انظر: معاني القراءات: ص ٦٥، والحجة لابن زنجلة: ص ١١٥، وشرح الهداية: ١٣٨/١، والموضح: ٣٠٣/١.

ويترتب على قرأتَي الخطاب والغَيْبَةِ مسألة حَسَنَة، وهي: اتصال ﴿أَمْرٌ﴾ وانقطاعها، فنقول: أما على قراءة الخطاب فيحوز في: ﴿أَمْرٌ﴾ وجهان:-

أحدهما: أن تكون المتصلة، وتكون المعادلة بين هذه الجملة وبين قوله: ﴿أَتُحَاجُّونَنَا﴾.

فالاستفهام عن وقوع أحد هذين الأمرين: المُحَاجَة في الله، أو ادِّعَاء على إبراهيم عليه السلام وَمَنْ ذُكِرَ مَعَهُ اليهودية، والنصرانية، وهو استفهام إنكار وتوبيخ كما تقدم، فإن كلا الأمرين باطل ^(١).

والثاني: أن تكون المنقطعة فَتُقَدَّر «بل»، و«الهمزة»، وهو أصح المذاهب فيها، والتقدير: «بل أتقولون»، والاستفهام كما تقدم للإنكار والتوبيخ، فيكون قد انتقل عن قوله: ﴿أَتُحَاجُّونَنَا﴾، وأخذ في الاستفهام / عن وَصِيَةِ أُخْرَى، والمعنى على [٤٠٩/ب] إنكار نسبة اليهودية، والنصرانية إلى إبراهيم عليه السلام وَمَنْ ذُكِرَ مَعَهُ ^(٢).

وأما قراءة الغَيْبَةِ: ففيها وجهان أيضاً، والظاهر [منهما: أنها منقطعة على ما تقدم في المعنى ^(٣).

وحكى الطبري عن بعض النحاة ^(٤) أنها: متصلة؛ لأنك إذا قلت: «أَتَقُومُ أُمٌّ يَقُومُ عمرو»، فالمعنى: أيكون هذا أم هذا ^(٥).

(١)- انظر: البحر: ٥٨٦/١، والكشاف: ٣٣٦/١، والدر المصون: ١٤٦/٢، وفتح القدير: ١٤٨/١، والفريد في إعراب القرآن: ٣٨٤/١، ومعاني الأخفش: ٣٤٢/١.

وقال القرطبي مبيناً المعنى على هذا الوجه: "كأن المعنى أتُحَاجُّونَنَا في الله أم تقولون إن الأنبياء كانوا على دينكم فيكون الكلام متسق". الجامع: ١٥٢/٢.

(٢)- انظر: الكشاف: ٣٣٦/١، والفريد في إعراب القرآن: ٣٨٤/١، ومعاني الأخفش: ٣٤٢/١.

(٣)- انظر: البحر: ٥٨٧/١، والمحزر: ٣٧١/١.

(٤)- ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٥)- انظر: جامع البيان للطبري: ٦٦٣/١، ٦٦٤.

ورَدَّ ابن عطية هذا الوجه، فقال: «هذا المثال غير جيِّد؛ لأن القائل فيه واحد، والمخاطب واحد، والقول في الآية من اثنين، والمخاطب اثنان غيران، وإنما تَسَّجِه مُعَادَلَةٌ [أم]»^(١) للألف على الحكم المعنوي؛ كأن معنى: ﴿قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا﴾: أَتُحَاجُّونَ يا محمد، أم يقولون»^(٢).

وقد جَزَمَ الزمخشري بأنها: مع الغيبة مُنْقَطِعَةٌ فقال: «وفيمن قرأ: بالياء لا تكون إلا مُنْقَطِعَةٌ»^(٣).

وقد جَوَّزَ بعضهم^(٤) الاتصال من وجه آخر، وهو: أن يكون الغيبة من باب الالتفات، والضمير لناس مخصوصين.

وقال أبو البقاء: ﴿أَمَّ تَقُولُونَ﴾ يُقْرَأُ بالياء، رَدًّا على قوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾^(٥).

فَجَعَلَ هذه الجملة متعلقة بقوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾، وحينئذ لا تكون إلا منقطعة لما عَرَفَتْ أن من شَرَطَ المتصلة تقدم همزة الاستفهام، والتسوية، مع أن المعنى ليس على أن الانتقال من قوله: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿أَمَّ يَقُولُونَ﴾ حتى يُجَعَلَ رَدًّا عليه، وهو بعيد عنه لفظًا، ومعنى.

والأحسن في القراءتين عندي أن تكون: ﴿أَمَّ﴾ هذه منقطعة، فكأنه أنكر عليهم مُحَاجَّتَهُمْ في الله، ونسبة أنبيائه إلى اليهودية أو النصرانية، وقد وَقَعَ بهم ما أنكر

(١) - "أم" سقطت من كلتا النسختين، والمثبت من المحرر الوجيز: ٣٧١/١.

(٢) - المحرر الوجيز: ٣٧١/١، ٣٧٢.

(٣) - الكشاف: ٣٣٦/١، وقال بهذا أيضاً القرطبي في تفسيره: ١٥٢/٢، والهمداني في الفريد في إعراب

القرآن: ٣٨٤/١، وانظر: البحر: ٥٨٧/١.

(٤) - منهم: أبو حيان في: البحر: ٥٨٧/١.

(٥) - التبيان: ١٠٧/١.

عليهم ألا ترى إلى قوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾^(١)
الآيات، وإذا جعلناها متصلة كان ذلك غير مُتَضَمِّن وقوع الحملتين، بل أَحَدَهُمَا،
وصَارَ السُّؤَالُ عن تعيين: إِحْدَاهُمَا، وليس الأمر كذلك، إذ قد وَقَعَا معاً^(٢).

والوجه في قراءتي: ﴿رَعُوفٌ﴾، و﴿رَوْفٌ﴾: أَنَّهُمَا لغتان بمعنى واحد^(٣)،
وفي كل منهما مبالغة^(٤).

وقد سُمِعَ الثَّنَاتَانِ من العرب: أَنشدوا في المد قول الشاعر^(٥):

نُطِيعُ نَبِيَّنَا وَنُطِيعُ رَبَّنَا هُوَ الرَّحْمَنُ كَانَ بِنَا رَوْوفاً
ومن القصر: قول الآخر^(٦):

تَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْكَ حَقًّا كَفِعَلَ الْوَالِدِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ
ومثله قول الآخر^(٧):

(١) - سورة آل عمران، الآية: ١٦٥.

(٢) - قال هذا أبو حيان في: البحر: ٥٨٧/١.

(٣) - انظر: معاني القراءات: ص ٦٥، والحجة للفارسي: ٢٢٩/٢، والكشف: ٢٦٦/١، وشرح الهداية:
١٨٣/١، واللائح الفريدة: ٥٦٤/٢.

(٤) - انظر: الكتاب: ١١٠/١، وكشف المشكلات: ٢٤٤/١.

(٥) - البيت: منسوب لكعب بن مالك الأنصاري في: اللسان: مادة "رأف" ٦١/٦، وغير منسوب في:
البحر: ٦٠١/١، وفيه: "نُطِيعُ رَسُولَنَا"، وفتح الوصيد: ٦٧٧/٢، واللائح الفريدة: ٥٦٤/٢،
وكرر الجعيري (خ): ٣٤٠، والحجة للفارسي: ٢٣٠/٢، وفيه: "نُطِيعُ إِلَهَنَا".

(٦) - البيت: منسوب لجرير في: اللسان: مادة "رأف" ٦١/٦، والحجة للفارسي: ٢٣٠/٢، وكشف
المشكلات: ٢٤٣/١، وغير منسوب في: البحر: ٦٠١/١، وفيه: "حَقًّا كَحَقِّ الْوَالِدِ"، والدر المصون:
١٥٨/٢، والحجة لابن خالويه: ص ٣٨، وفتح الوصيد: ٦٧٧/٢، واللائح الفريدة: ٥٦٤/٢، وكرر
الجعيري (خ): ٣٤٠.

(٧) - البيت: منسوب للوليد بن عقبة في: البحر: ٦٠١/١، والطبري: ٢٥/٢، والدر المصون: ١٥٨/٢،
وفتح القدير للشوكاني: ١٤٨/١، والمحرر: ٨/٢، وفيه: "وَشَرَّ الطَّالِبِينَ"، وهو كذلك في: القرطبي:
١٦٣/٢، والحجة للفارسي: ٢٣٠/٢، ومنسوب: لعقبة بن معيط في: شرح الهداية: ١٨٤/١.

وَشَرَّ الظَّالِمِينَ فَلَا تَكُنْهُ يُقَاتِلِ عَمَّهُ الرَّؤْفَ الرَّحِيمًا

والمد أكثر استعمالاً، فَمَنْ قرأ بالمد: فَإِنَاراً للكثرة، وَمَنْ قرأ بالقصر: فَإِنَاراً للتخفيف، وأنه بمعناه^(١).

وفي: «رؤف» لغتان أخريان لم يُقرأ بهما - فيما عَلِمْتُ - أَحَدًا: أحدهما^(٢): «رَيْف» بزنة: «كَيْف».

والثانية: «رَأْف» بزنة: «رَأْس»^(٣).

قوله: (وَفِي أُمِّ يَقُولُونَ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(الخطابُ) مبتدأ، أي: «الخطاب في جملة هذا اللفظ المُشْتَمَلِ على يقولون»، وذكر الباقي لضرورة تعريف الكلمة^(٤).

قوله: / (كَمَا عَلَا) نَعْتُ لمصدر محذوف، تقديره: «عَلَا عَلُوًّا كَشْفَانَهُ»^(٥) في [٤١٠/أ] الحُسْنِ، كَذَا أَعْرَبَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٦)، وفيه نظر؛ لأنه عَكْسُ الترتيب، إذ «ما» مُقَدَّرَةٌ هي وصلتها بالمصدر، وصلتها، إِنَّمَا هي: (عَلَا) لا (شَفَا) فكيف يُسَبِّكُ منها، ومن: (شَفَا) مَصْدَرٌ؟

والتقدير الذي قَصَدَهُ إِنَّمَا هو: «شَفَا شِفَاءً كَعُلُوِّهِ»، فيكون العامل في المصدر نَفْسُ: (شَفَا)، ويصح حينئذٍ تقدير ذلك، ويكون: (شَفَا)، وما في حيزه جملة

(١) - انظر: الحجة لابن خالويه: ص ٣٨، والكشف: ٢٦٧/١، وشرح الهداية: ١٨٣/١، وكشف المشكلات: ٢٤٤/١، والموضح: ٣٠٤/١، واللآلئ الفريدة: ٥٦٤/٢، وقال الفارسي: "والقصر لغة فاشية في أهل الحجاز". الحجة: ٢٣٠/٢، وقال القرطبي: "والقصر لغة بني أسد". الجامع: ١٦٣/٢.

(٢) - "أحدهما" زيادة من (ت).

(٣) - انظر هاتين اللغتين - مع لغات أخر - في: جامع البيان للطبري: ٢٥/٢، وتفسير القرطبي: ١٦٣/٢، والمحزر: ٨/٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٢١٣/١، والمحتسب: ٢٠١/١.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وكتز الجعبري (خ): ٣٤٠.

(٥) - في (ت): "لشفائه".

(٦) - اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وكذلك الجعبري (خ): ٣٤٠.

مُسْتَأْنَفَةٌ لِلتَّنَاءِ عَلَى الْخُطَابِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَوَافَقَةً مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ، وَمَفْعُولٌ: (شَفَا) مُقَدَّرٌ أَيْ: «شَفِي مَنْ قَرَأَ بِهِ وَرَوَاهُ كَمَا يَشْفِي الدَّوَاءُ دَاءَ الْمَرِيضِ».

وفي: (عَلَا) و(شَفَا) ضمير يعود على الخطاب، ونسبة الفَعْلَيْنِ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ التَّحْوِزِ، وَهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ لِلْقَارِئِ بِذَلِكَ.

و(عَلَا) فِعْلٌ مَاضٍ فَيُكْتَبُ بِالْأَلْفِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ^(١):

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ

وذكر النحويون أن: (عَلَى) مترددة بين الاسمىة والفعلىة والحرفىة، وفيه بحث حَسَنٌ^(٢) تَعَرَّضَتْ لَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ^(٣).

قوله: (وَرَعُوفٌ) مبتدأ، وقد لفظ به الناظم مَمْدُودًا فَيَجِيءُ قَوْلُهُ: (قَصْرٌ صُحْبَتُهُ) مُفِيدًا^(٤) فَائِدَةً جَدِيدَةً.

و(قَصْرٌ) مبتدأ ثانٍ، وَهُوَ مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ، وَهُوَ: (صُحْبَتُهُ)، وَأَضَافُ: (صُحْبَتُهُ) لضمير القصر حيث قرءوا به، فبينهم وبينه مُلَابَسَةٌ^(٥).

و(حَلَا) خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خير عن الأول، والضمير في: (صُحْبَتُهُ) عائد على: (رَعُوفٌ)، و(حَلَا): بمعنى: عَذْبٌ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ فِي الْقَصْرِ خِفَّةً يَسْهُلُ مَعَهَا اللَّفْظُ وَيَحُلُّو، وَإِنْ كَانَ الْمَدُّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى ذَلِكَ^(٦).

(١) - البيت: منسوب لرجل من طَيِّ، وهو في: اللسان: مادة "زيد" ٨٧/٧، شرح المفصل: ٤٤/١، وشرح الأشموني: ١٨٦/١، وشرح التصريح: ١٨٦/١، ومغني اللبيب: ١١١/١، وعمدة الحفاظ: مادة "علو" ١١٩/٣، وعجزه: "بأبيض ماضي الشفرتين يمان".

(٢) - "حسن" زيادة من (ت).

(٣) - تعرض له في كتابه: عمدة الحفاظ: مادة "علو" ١١٧/٣.

(٤) - في الأصل: "مفيد" والمثبت من (ت).

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

(٦) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٧.

٤٨٨- وَخَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ كَمَا شَفَا وَلَا مُمُولَاهَا عَلَى الْفَتْحِ كُمَلَا

أخبر عن رمز له بالكاف، والشين المعجمة، وهم ابن عامر والأخوان، أنهم قرعوا: ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾^(١)، الواقع بعده: ﴿ وَلَيْنَ أَتَيْتَ الَّذِينَ ﴾^(٢) ، وهو الواقع في العدد الكوفي على رأس أربع وأربعين ومائة آية، وفيه إلباس فقوله: ﴿ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾^(٣)، الواقع بعد: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ﴾^(٤) فإنه بالخطاب من غير خلاف؟^(٥).

ولكن قد أُجيب عنه بأنه لما ذكر ترجمة: ﴿ رَعُوفٌ ﴾، وهي بعده فعلم أن المراد إتمامها هو ما بعد ترجمة: ﴿ رَعُوفٌ ﴾، إذ لو كان فيه خلاف لما تعداه حتى يذكره، هذا هو الغالب من حاله^(٦).

ووجه الإجماع على خطاب الأول دون هذا: أنه قد قُرب منه الخطاب قبله وبعده، وهو قوله: ﴿ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ﴾^(٧)، وقوله بعده: ﴿ وَلَكُمْ مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ ﴾^(٨).

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٤٤، أي قرعوا ذلك بالخطاب.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٤٥.

(٣)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤١.

(٥)- انظر: النشر: ٢/٢٢٣، وإبراز المعاني: ٢/٣٣٢.

(٦)- انظر: إبراز المعاني: ٢/٣٣٢، واللائي الفريدة: ٢/٥٦٥، وشرح شعلة: ص ٢٧٨، وكتر الجعبري

(خ): ٣٤١، والسراج: ص ١٥٧.

(٧)- سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

(٨)- سورة البقرة، الآية: ١٤١، وانظر: النشر: ٢/٢٢٣، وإبراز المعاني: ٢/٣٣٢.

وأخبر عَمَّنْ رمز له بالكاف من: (كُمَلًا): وهو ابن عامر، أنه قرأ: ﴿وَلِكُلِّ
وَجْهَةٌ هُوَ مَوْلَاهَا﴾^(١) / بفتح لام: ﴿مَوْلَاهَا﴾، وحينئذٍ تَنْقَلِبُ الياءُ ألفاً، ولم
يُنَبِّه الناظم على ذلك؛ لأنه قد لَفَظَ بها كذلك، هذا إذا قرئ: (مَوْلَاهَا) بالفتح
والألف، ويفوت حينئذٍ الدلالة على قراءة الباقي، وهي: ﴿مَوْلَاهَا﴾، إلا أن يُقال
شُهْرَةُ القراءة مُعْنِيَةٌ عن ذلك^(٢).

وأما إذا قرئ: (مَوْلَاهَا) بكسر اللام والياء، فلا^(٣) يكون لقوله^(٤): (عَلَى الْفَتْحِ)
فائدة جديدة فلا يُفْهَمُ أنه يلزم أن تَقَعَ بعد الفتح ألف، إلا أن يُتَّكَلَّ على شهرة
القراءة وشياعها^(٥).

والوجه في خطاب: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١١٤﴾ وَلَئِن آتَيْتَ﴾^(٦)، مُرَاعَاة ما سبقه
من الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٧).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٤٨.

(٢) - قال بهذا أبو عبد الله، ثم قال مدللاً على معرفة قراءة الباقي: "والعلم بأن الياء في مثله من المنقوص
المضاف تثبت ساكنة في الرفع فيقال بانيتها، وراقبها". اللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢.

(٣) - "فلا" سقطت من النسختين، ولعل ما أثبتته هو الصواب لموافقة السياق.

(٤) - في الأصل: "لتكون كقوله" والمثبت من (ت).

(٥) - قال الجعبري - عن قراءة البيت: بـ (موليها) - "وعلم الألف لابن عامر لأن اللفظ الصحيح دائر بين
الألف والياء؛ فدل الفتح على الألف، وعلمت الياء للباقي من الكسر؛ لأن الألف إذا انكسر ما قبلها قلبت
ياء". كثر المعاني (خ): ٣٤١.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٤٤، ١٤٥.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ١٤٤، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٦، والكشف: ٢٦٨/١، وفتح الوصيد:
٦٧٨/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٥/٢.

والوجه في قراءته بالغيب: مراعاة ما سبقه من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾^(١)، ومراعاة الغيب أولى؛ لأنه أقرب إليه من ضمير الخطاب^(٢)، ولذلك كان عليه أربعة من القراء.

والوجه في قراءة ابن عامر: ﴿مَوْلَاهَا﴾^ط، أن يكون: «مُولاها» اسم مفعول قام مقام فاعله ضمير مستتر فيه وهو للمفعول الأول^(٣)، فإن: «فَعَلَّ» هذا يتعدى لاثنتين نحو: «وَلَيْتَكَ الْجَهَّةَ الْفُلَانِيَّةَ»، والمراد بهذا الضمير المستتر هو المراد بـ ﴿هُوَ﴾^(٤)، وسيأتي بيانه.

والضمير المتصل بـ ﴿مَوْلَاهَا﴾^ط، في محل خفض، وهو المفعول الثاني، وفيه قولان:-

أحدهما^(٥): أنه عائد على: «الوجهة»^(٦).

والثاني^(٧): أنه عائد على: «التولية»، والأول أظهر.

(١)- سورة البقرة، الآية: ١٤٤، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٧، والكشف: ٢٦٨/١، وفتح الوصيد: ٦٧٨/٢، واللائح الفريدة: ٥٦٥/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١.

(٢)- قال مكي: "والياء في ذلك كله الاختيار لتطابق الكلام من قبل ومن بعد على لفظ الغيبة". الكشف: ٢٦٨/١.

(٣)- انظر: الكشف: ٢٦٧/١، وشرح الهداية: ١٨٤/١، والإتحاف: ٤٢٢/١، والبحر: ٦١١/١، والتبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١.

(٤)- انظر: مشكل إعراب القرآن: ١١٣/١، وفتح الوصيد: ٦٧٨/٢، واللائح الفريدة: ٥٦٥/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١.

(٥)- انظر هذا الوجه في: التبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١، والكشف: ٢٦٧/١.

(٦)- في الأصل: "الوجه"، والمثبت من (ت).

(٧)- انظر هذا الوجه في: التبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١.

وفي الضمير المرفوع الذي قبل: ﴿مَوْلَاهَا﴾ عائد^(١) على: «الفريق» المضاف إليه تقديرًا، إذ التقدير: «وَلِكُلِّ فَرِيقٍ وَجْهَةٌ ذَلِكَ الْفَرِيقُ مُوَلَّى تِلْكَ الْجِهَةَ، أَوْ تِلْكَ التَّوَلَّى»^(٢)، ولا يجوز عَوْدُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْبَتَّةَ لِاسْتِحَالَةِ الْمَعْنَى^(٣)، بخلاف القراءة الأخرى فإنه قد يجوز فيه غير ذلك، وسيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى - والفاعل الذي قام الضمير مقامه هو البارى تعالى حُذِفَ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وقيام^(٤) الأول مقامه^(٥).

وَرُجِّحَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ: بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ، [بخلاف قراءة الباقين فإن فيها حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ]^(٦) كما سيأتي^(٧)، وفيه نظر، إذ لقائل أن يقول: فيها حذف من حيث الجملة، لا يقال قد قام غيره مقامه فكأن لا حذف؛ لأن قيام أَحَدِ الْمَفْعُولِينَ مقامه لا يُخْرِجُ الْكَلَامَ عَنْ كَوْنِهِ حُذْفَ مِنْهُ شَيْءٍ، لا سيما حَذْفُ عُمْدَةٍ.

والوجه في قراءة الباقين أن: ﴿مَوْلِيَهَا﴾ اسم فاعلٍ مُضَافٍ لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، والمفعول الثاني محذوف، تقديره: «مُوَلَّى نَفْسِهِ»، أو «وَجْهَهُ إِيَّاهَا»^(٨)، فحذف المفعول

(١) - "عائد" سقطت من (ت).

(٢) - انظر: التبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، وشرح الهداية: ١٨٤/١، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١.

(٣) - انظر: التبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١.

(٤) - في الأصل: "قام" والمثبت من (ت).

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٢/٢، واللائح الفريضة: ٥٦٥/٢.

(٦) - ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٧) - رجحها لذلك أبو عبد الله، انظر: اللائح الفريضة: ٥٦٥/٢، وقال أبو شامة: "وقال: (كَمَلًا)؛ لأن قراءة ابن عامر لا تحتاج إلى حذف مفعول". إبراز المعاني: ٣٣٢/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٦٧٨/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٨، وشرح السنباطي: ٣٧٩/٢.

(٨) - انظر: الحجة للفارسي: ٢٤٠/٢، وشرح الهداية: ١٨٤/١، والإتحاف: ٤٢٢/١، والبحر: ٦١١/١، والكشاف: ٣٤٦/١، وفتح القدير: ١٤٨/١، والتبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١.

الثاني، وأضاف اسم المفعول إلى الأول تخفيفاً^(١)، والمراد: ﴿هُوَ﴾ قولان على هذه القراءة:-

أحدهما: أنه عائد على لفظ: ﴿لِكُلِّ﴾ لا على مَعْنَاهَا، / ولذلك أُفْرِدَ، [٤١١/١] والمعنى: «ذلك الفريق مُوكَّيها نَفْسَه أو وَجْهَه»^(٢).

والثاني: أنه يعود على الله تعالى، والتقدير: «الله مُوكَّيها ذلك الفريق»^(٣).

قال أبو عبد الله: «وفي ذلك معرفة مَن الفاعل من جهة اللفظ، وفي القراءة الأخرى إنما عُرِفَ من خَارِجِ اللفظ، فتترجح القراءة بالكسر على هذا التأويل، وقيل: الضمير البارز المرفوع ضمير اسم الله تعالى، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ للعلم بأنه هو الفاعل لذلك، والمعنى: ولكل فريق وَجْهَةٌ اللهُ مُوكَّيها إيَّاه، فيكون معرفة الفاعل من خارج اللفظ كمعرفة ما يعود عليه، وتترجح القراءة بالفتح على هذا التأويل؛ لأنها مُساوية لهذه القراءة في معرفة الفاعل من الخارج، لا من اللفظ، [وراجحة عليها بعدم حذف أحد المفعولين]^(٤)، قال: وَقُرئ: «وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ» بالإضافة^(٥)، والمعنى: «وَكُلِّ

(١) - في الأصل: "تحقيقاً"، والمثبت من (ت).

(٢) - قال الزجاج: "وهو أكثر القول". معاني القرآن: ٢٢٥/١، وانظر: المحرر: ١٥/٢، وإنجاز البيان: ١٢٧/١، والتبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٣/١، وقال القرطبي في تفسيره: "عاد على لفظ ﴿كُلِّ﴾؛ لأنه لو عاد على المعنى لقال: هم مولوها وجوهم". ١٦٩/٢، وانظر: فتح الوصيد: ٦٧٩/٢.

(٣) - انظر: البحر: ٦١١/١، والمحرر: ١٥/٢، وتفسير القرطبي: ١٧٠/٢، وفتح القدير للشوكاني: ١٥٦/١، والتبيان: ١١١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١، وشرح الهداية: ١٨٤/١، والموضح: ٣٠٤/١.

(٤) - ما بين المعكوفتين زيادة من: "اللآلئ الفريدة".

(٥) - قراءة شاذة، منسوبة لابن عباس رضي الله عنه، انظرها في: إعراب القراءات الشواذ: ٢١٥/١، ومختصر الشواذ: ص ١٧، والطبري: ٣٨/٢، والبحر: ٦١١/١، والمحرر: ١٥/٢، والكشاف: ٣٤٦/١، وقد شدت هذه القراءة لفقدائها شرط التواتر، فهي مما وراء العشر، وإن نسبت - كما ذكر المؤلف - لابن عامر.

وجهة أنه مؤليها أهلها^(١)، فزِيدت اللام لتقدم المفعول كقولك: «لزِيد ضَرَبْتُ»،
و«لزِيد أبوه ضاربه». انتهى^(٢).

وهذه القراءة تُعزَى لابن عامر أيضاً، وهي مُشكَلَة، والتخريج الذي ذَكَره هو
لأبي القاسم الزمخشري^(٣)، وعليه فيه اعتراض.

قال الزمخشري: «المعنى: وَكُل وجهة الله مؤليها، فزِيدت اللام؛ لتقدم المفعول
.....»^(٤)، فذَكَره إلى آخره، وهذا الذي قَالَه: الزمخشري لا يصح؛ لأنَّ العَامِل إذا
تَعَدَّى لضمير الاسم لم يَتَعَدَّ إلى ظاهره المجرور باللام، لا تقول: «لزِيد ضَرَبْتَه»،
و«لا لزِيد أَنَا ضاربه»؛ لِئَلَّا يلزم أَحَد محذورين، وهما: -

إِمَّا لأنه يكون العامل قَوِيًّا ضَعِيفًا^(٥)، وذلك أَنه من حيث تَعَدَّى للضمير
بنفسه يكون قَوِيًّا، وَمِنْ حيث تَعَدَّى للظاهر باللام يَكُون ضَعِيفًا^(٦).

وإِمَّا لأنه يصير المُتَعَدِّي لواحد مُتَعَدِّيًّا لاثنين، ولذلك يُؤوَل النحويون ما
يُوهَم ذلك، وهو قوله^(٧):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبُ.

على أَن الضمير في: «يَدْرُسُهُ» للمصدر، أي: «يَدْرُسُ الدَّرْسَ لا للقرآن»؛ لأنَّ
الفاعل قد تَعَدَّى إليه^(٨).

(١) - "أهلها" زيادة من (ت).

(٢) - اللالئ الفريدة: ٥٦٥/٢، ٥٦٦.

(٣) - انظر: الكشاف: ٣٤٦/١، وذكره كذلك العكبري في: التبيان: ١١١/١، والهمداني في: الفريد في

إعراب القرآن: ٣٩١/١.

(٤) - الكشاف: ٣٤٦/١.

(٥) - أي: في حالة واحدة.

(٦) - كذا قال: أبو حيان في البحر: ٦١١/١، وانظر: الحجة للفارسي: ٢٤٠/٢.

(٧) - البيت غير منسوب وهو في: الكتاب: ٦٧/٣، واللسان: مادة "سَرَق" ١٥٧/٧، وشرح التصريح:

٤٩٤/١، والدرر اللوامع: ٧٨/٢، والبحر: ٦١١/١، والدرر المصون: ٢٤١/٢، والحجة للفارسي: ٢٤١/٢.

(٨) - انظر: شرح التصريح: ٤٩٤/١، والدرر اللوامع: ٧٨/١، والبحر: ٦١١/١.

وَأَمَّا تَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ: «لَزِيدٍ ضَرَبْتُ»، فليس نظير الآية؛ لأنه لم يَتَعَدَّ فِي هَذَا الْمَثَالِ إِلَى ضَمِيرِهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ: الْإِسْتِغَالِ؛ فَيُقَدَّرُ عَامِلًا فِي: «وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ» يُفَسَّرُهُ: ﴿مَوْلِيهَا﴾؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ الْمَشْتِغَلَ عَنْهُ إِذَا كَانَ ضَمِيرُهُ مَجْرُورًا بِحَرْفٍ يَنْتَسِبُ ذَلِكَ الْأِسْمَ بِفِعْلٍ يُوَافِقُ الْعَامِلَ الظَّاهِرَ فِي الْمَعْنَى، وَلَا يَجُوزُ جَرُّ الْمَشْتِغَلِ عَنْهُ بِحَرْفٍ، تَقُولُ: «زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ»، وَلَا تَقُولُ: «لَزِيدٍ مَرَرْتُ بِهِ»^(١)، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٢)، وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

أَثْعَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخِشَابَا.

فَأَتَى بِالْمَشْتِغَلِ عَنْهُ مَنْصُوبًا.

وَأَمَّا تَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ: «لَزَيْدٍ أَبُوهُ ضَارِبُهُ» / فَتَرْكِيْبٌ غَيْرُ عَرَبِيٍّ، وَهُوَ مَحَلٌّ [٤١١/ب] النَّزَاعِ، وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ:-

أَحَدُهُمَا: وَيُعْزَى لِلطَّبْرِيِّ^(٤) أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ: لِحْنٍ، وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَجَرَّأَ بِهِ عَلَى مَا نُقِلَ عَنِ الْعُلَمَاءِ لَا سِيَّمَا عَنِ أَسَنِّ الْقِرَاءِ، وَأَكْبَرِهِمْ^(٥) شَيْوْخًا.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ: «وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾، أَي: «فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ لِكُلِّ وَجْهَةٍ»، وَإِنَّمَا قَدِّمَ عَلَى عَامِلِهِ لِالْتِمَامِ بِهِ كَمَا يُقَدِّمُ الْمَفْعُولَ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَطِيَّةٍ^(٦).

(١)- قَالَ هَذَا أَبُو حِيَانَ فِي الْبَحْرِ: ٦١١/١.

(٢)- سُورَةُ الْإِنْسَانِ، الْآيَةُ: ٣١.

(٣)- الْبَيْتُ لِحَرِيرٍ، وَهُوَ فِي: دِيْوَانِهِ ص ٨١٤، الْكِتَابُ: ١/١٠٢، وَاللِّسَانُ: مَادَّةُ "حَشْب" ٧٠/٥، وَ"طَهَى" ١٥٥/٩، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٤٣٢/١، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٤٤٨/١، وَغَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي: أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ: ١٤٧/٢، وَالْبَحْرِ: ٦١٢/١، وَالدَّرُ الْمَصُونِ: ١٧٥/٢.

(٤)- انظُرْ: جَامِعُ الْبَيَانِ: ٣٨/٢.

(٥)- فِي (ت): "أَكْثَرُهُمْ".

(٦)- انظُرْ: الْمَحْرَرُ: ١٥/٢، ١٦.

فإن قلت: لم لا يجوز أن تُوجَّه هذه القراءة: بأن: «وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ» في مَوْضِعِ المفعول الثاني، لـ ﴿هُوَ مُؤَلِّيهَا﴾، والمفعول الأول هو المضاف إليه اسم الفاعل الذي هو: «مؤلّي» وهو «هاء»، وتكون عائدة على الطوائف، ويكون التقدير: «وَكُلِّ وَجْهَةٍ اللهُ مُؤَلِّي الطوائف أَصْحَابِ الْقِبَلَاتِ»، وزيدت اللام في المفعول لتقدمه، ولكون العامل فرعاً؟.

فالجواب: أن النحويين نصُّوا على أنه: لا يجوز زيادة اللام للتقوية، إلا في المتعدي لواحد فقط، و«مؤلّي» ممَّا يتعدى لاثنتين، فامتنع ذلك، وهذا المانع هو الذي مَنَعَ مِنَ الجواب عن الزمخشري فيما اعترضت به عليه من كون الفعل إذا تعدى للظاهر فلا يتعدى لضميره، وهو أنه كان يمكن أن يُجَاب عنه: بأن الضمير المتصل بـ«مؤلّي» ليس بضمير المفعول بل ضمير المصدر، وهو: «التؤلية»، ويكون المفعول الأول مَحْدُوفًا، ويكون التقدير: «الله مُؤَلِّي التؤلية كُلِّ وَجْهَةٍ أَصْحَابَهَا»، فلَمَّا قَدَّمَ المفعول على العَامِلِ قَوِي باللام، لولا أنهم نصُّوا على المنع من زيادتها في المتعدي لاثنتين، أو ثلاثة^(١)، وقد خَرَجْنَا عن مقصودنا بذكرنا ما لا تَعَلُّق له بالقراءة المتواترة، لولا أن أبا عبد الله ذَكَر ما ليس بصحيح من تخريج هذه القراءة فاحتجنا إلى تتبعه في ذلك.

والجملة من قوله: ﴿هُوَ مُؤَلِّيهَا﴾ في موضع رفع نعتاً لـ ﴿وَجْهَةٍ﴾^(٢).

قوله: (وَخَاطَبَ عَمَّا يَعْمَلُونَ) جملة فعلية، (عَمَّا يَعْمَلُونَ) هو الفاعل، أُسْنِدِ الخطاب إليه، لَمَّا كَانَ فِيهِ تَوَسُّعًا^(٣).

(١) - هذا السؤال وجوابه قاله أبو حيان في البحر: ٦١٢/١.

(٢) - انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩١/١.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٦/٢، وكرر الجعبري (خ): ٣٤٠.

قوله: (كَمَا شَفَا) نعت لمصدر محذوف: و(مَا) مصدرية، و(شَفَا) صلتها، والضمير في: (شَفَا) يعود على الخطاب، ومفعوله محذوف، والتقدير: «وخاطب عمًّا يَعْمَلُونَ خَطَابًا شَافِيًا، مثل شِفَائِهِ مَنْ قَرَأَ بِهِ وَرَوَاهُ، كَمَا يَشْفِي الدَّاءَ الدَّاء»^(١).

قوله: (وَلَامٌ) مبتدأ، و(مُؤَلَّاهَا): خُفِضَ بِالِإِضَافَةِ، و(كُمًّا) جملة فعلية، مِنْ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ، وضمير قَامَ مقام الفاعل يعود على: اللام.

و(عَلَى الْفَتْحِ) في موضع الحال مِنْ مَرْفُوعٍ: (كُمًّا) والتقدير: «واللام كُمًّا كَأَنَّهَا عَلَى الْفَتْحِ»، ومعنى: (كُمًّا): أنه نُسِبَ إِلَى الْكَمَالِ لَصِحَّتْهُ مَعْنَى / وَرَوَايَةٌ^(٢). [٤١٢/أ]
وقيل: أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ قِرَاءَةَ ابْنِ عَامِرٍ لَا نَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى حَذْفِ مَفْعُولٍ بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْبَاقِيْنَ؛ فَلِذَلِكَ وَصَفَهَا بِذَلِكَ^(٣).

والألف في: (كُمًّا) للإطلاق، وذكر الضمير العائد على اللام اعتباراً باللفظ.

٤٨٩- وَفِي يَعْمَلُونَ الْغَيْبُ حَلٌّ وَسَاكِنٌ بِحَرْفِيهِ يَطْوَعُ وَفِي الطَّاءِ ثِقْلًا

أخبر عمَّن رمز له بالحاء المهملة، وهو أبو عمرو، أنه قرأ: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾^(٤) بالغيب، والمراد به الواقع بعده: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾^(٥)، وهو على رأس تسع وأربعين ومائة آية في العدد الكوفي، فَتَعَيَّنَ لِلْبَاقِيْنَ فِيهِ الْخَطَابُ. ثم أَخْبَرَ عَمَّن رمز له بالشين المعجمة من: (شَاعَ) في البيت الآتي، وهما الأخوان أنهما قرءا قوله تعالى: ﴿يَطْوَعُ﴾ (بحرفيه)، أي: في موضعيه من هذه

(١)- انظر: كتر الجعري (خ): ٣٤٠.

(٢)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٦/٢.

(٣)- قال بهذا السخاوي في: فتح الوصيد: ٦٧٨/٢، وأبو شامة في: إبراز المعاني: ٣٣٢/٢، وشعلة في شرحه: ص ٢٧٨، والسنباطي في شرحه: ٣٧٩/٢.

(٤)- سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٥)- سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

السورة، وهما قوله تعالى - في شأن الحج والعمرة - : ﴿ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾^(١)، وفي شأن الصيام: ﴿ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ﴾^(٢) بسكون «العين»، و«ياء» آخر الحروف مكان «التاء» ثلاثة الحروف، وقد نَبّه على ذلك بقوله: في البيت الآتي: (وَفِي التَّاءِ يَاءٌ شَاعَ ٠٠٠)^(٣).

فتعين للباقيين القراءة بفتح «العين» لأن ضد السكون الحركة المطلقة، والحركة المطلقة الفتح، و«تاء» مكان «الياء» كما نصّ عليه فيهما.

وكان من حقه أن يُعبر عن قراءة الأخوين بالجزم؛ لأنه فعل مضارع مجزوم بالشرط في قراءتهما، ولكن منعه من ذلك أنه كان تُؤخذ قراءة الباقيين بالرفع؛ لأنه ضد الجزم؛ وليس الأمر كذلك؛ فلفظ بالسكون ليؤخذ ضده الحركة المطلقة، وهي الفتح كما عرفته^(٤)، فصارت قراءتهم: ﴿ تَطَوَّعَ ﴾ فعلاً ماضياً^(٥).

والوجه في العَيْبَةِ في: ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ : حمله على ما سبق في قوله:

﴿ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾^(٦).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٥٨.

(٢) - سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٣) - انظر: فتح الوصيد: ٦٧٩/٢، وكرر الجعبري (خ): ٣٤٢، وشرح السنباطي: ٣٨٠/٢.

(٤) - حيث قال الشاطبي: (وحيث جرى التحريك غير مُقَيَّدٍ هو الفتح والإسكان آخاه منزلاً). من الشاطبية، البيت رقم: (٦٠).

(٥) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٣/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢.

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٤٦، وانظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٧، والكشف: ٢٦٨/١، وفتح الوصيد: ٦٧٩/٢، واللآلئ الفريدة: ٥٦٨/٢.

والوجه في خطابه: حَمَلُهُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(١) فَإِنَّ الْمُخَاطَبَ هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَصْحَابَهُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: «فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ، وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ، أَيُّهَا الْمُخَاطَبُونَ»، وَهُوَ وَعْدٌ لَهُمْ بِالثَّوَابِ عَلَى تَوَلِّيَتِهِمْ وَجُوهَهُمْ نَحْوَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَوَعِيدٌ لِمَنْ أَبَى ذَلِكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ^(٢).

وَحَمَلُهُ أَيْضاً عَلَى مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾^(٣)، [وقوله: ﴿عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾]^(٤) [٥] وقوله: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(٦) كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ^(٦) إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾^(٧)، وَلِكثْرَةِ وُجُوهِ الْخُطَابِ بَعْدَهُ، كَانَ الْخُطَابُ فِيهِ أَرْجَحَ، وَلِذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ سِتَّةٌ مِنَ الْقِرَاءِ^(٨).

والوجه في قراءة الأخوين: حَمَلُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْاِسْتِقْبَالِ؛ / لِأَنَّ الْمَعْنَى [٤١٢/ب] عَلَى الْاِسْتِقْبَالِ، فَطَابَقَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى^(٩).

(١) - سورة البقرة، الآية: ١٤٩.

(٢) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٧، والكشف: ٢٦٨/١، ٢٦٩، والمغني لحيسن: ٢٠٤/١، والدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمداني (خ): ٢٨/أ.

(٣) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٤) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٥) - ما بين المعكوفتين سقط من الأصل، والمثبت من (ت).

(٦) - سورة البقرة، الآية: ١٥٠، ١٥١.

(٧) - سورة البقرة، الآية: ١٥٢، وانظر: الكشف: ٢٦٩/١، واللائح الفريدة: ٥٦٨/٢، والدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمداني (خ): ٢٨/أ.

(٨) - قال مكِّي: "وهو الاختيار لأنه أحسن مطابقة لما قبله وما بعده". الكشف: ٢٦٩/١.

(٩) - انظر: الحجة لابن زنجلة: ص ١١٨، والحجة للفارسي: ٢٤٨/٢، والكشف: ٢٦٩/١، والإتحاف: ٤٢٣/١، واللائح الفريدة: ٥٦٨/٢.

وأصل: ﴿يَطْوَعُ﴾: «يَتَطَوَّعُ» فَأُدْغِمَتِ التاء في الطاء بعد قلبها طاءً وجُزِمَ
الفِعْلُ على الشرط^(١)، ومثله في الإِدْغَامِ: ﴿أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^(٢)، فإنَّ أصله:
«يَتَطَوَّفُ»؛ فَأُدْغِمَ.

والوجه في قراءة الباقيين: أنه آثر الماضي لفظاً لحفته، فإنَّ المستقبَلُ يَلْزَمُ حَرْفَ
المضارعة، ففيه زيادة لَفْظِيَّةٍ، والمعنى على الاستقبال يُرْشِدُ إليه حرف الشرط، فجمَعَ
بين المحافظة على المعنى وبين خَفَّةِ اللفظ^(٣).

و﴿مَنْ﴾ في قراءة الأخوين: شَرْطِيَّةٌ فقط في محل رفع بالابتداء، والخبر: الجملة
الشرطية على الصحيح، وقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ﴾ جواب الشرط في محل جَزْمٍ ليس
إلا، وَتَمَّ عائد مُقَدَّرٌ عند بعضهم، أي: «شَاكِرٌ لَهُ»^(٤).

وأما على قراءة الباقيين فَيُحْتَمَلُ أن تكون: شرطية، والكلام فيها على نحو ما
تقدم^(٥).

والثاني أن تكون: موصولة، و﴿فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ خبرها، ودخلت
الفاء مَزِيدَةً في الخبر لَتَضَمَّنَ المبتدأ معنى الشرط، والعائد مُقَدَّرٌ بلا خلاف^(٦).

(١)- انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٣٥/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٨٦/١، والتبيان: ١١٤/١،
وكشف المشكلات: ٢٤٧/١، والبحر: ٦٣٢/١.

(٢)- سورة البقرة، الآية: ١٥٨.

(٣)- انظر: معاني القراءات: ص ٦٦، الحجة لابن زنجلة: ص ١١٨، والكشف: ٢٧٠/١، وشرح الهداية:
١٨٥/١، والموضح: ٣٠٥/١، والإتحاف: ٤٢٣/١، والنشر: ٢٢٣/٢، والبحر: ٦٣٢/١، والتبيان: ١١٤/١.

(٤)- انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٣٥/١، والتبيان: ١١٤/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٥/١،
وكشف المشكلات: ٢٤٧/١، والكشف: ٢٧٠/١، والبحر: ٦٣٢/١.

(٥)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩٧/١، والتبيان: ١١٤/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٥/١،
وشرح الهداية: ١٨٥/١، والحجة للفارسي: ٢٤٥/٢، والكشف: ٢٧٠/١، والبحر: ٦٣٢/١.

(٦)- انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩٧/١، والتبيان: ١١٤/١، ومشكل إعراب القرآن: ١١٥/١،
وشرح الهداية: ١٨٥/١، والبحر: ٦٣٢/١.

وفي انتصاب: ﴿خَيْرًا﴾ أَوْجُهُ^(١): -

أحدها: أنه نَعَتْ مَصْدَرَ محذوف، أي: «تَطَوَّعًا خَيْرًا».

والثاني: أنه حَالٍ مِنْ ضَمِيرِ ذَلِكَ المَصْدَرِ، وهو مَذْهَبٌ سيبويه^(٢).

والثالث: أنه على التضمن، أي: «فَمَنْ فَعَلَ خَيْرًا مُتَطَوَّعًا بِهِ».

الرابع: أنه على إسقاط الخافض، أي: «بِخَيْرٍ»، كقوله^(٣):

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا.

أي: «بالديار».

قوله: (وَفِي يَعْمَلُونَ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(الغَيْبُ) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ^(٤)، و(حَلٌّ) جملةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ، وهو إما من: «الحَلِّ» ضِدَّ «الحُرْمَةِ»، أي: «أنه جَائِزٌ وَسَائِعٌ غير ممنوع؛ لصحته»، وإما من: «الحُلُولِ»، أي: «حَلٌّ فِيهِ وَوُجِدَ»، ولا يجوز أن يكون: (الغَيْبُ) مبتدأً.

و(حَلٌّ) جملةٌ فِعْلِيَّةٌ خَبَرُهُ، (وَفِي يَعْمَلُونَ) متعلقٌ به؛ لأنه يُؤَدِّي إلى تَقَدُّمِ المعمول حيث لا يتقدم العامل.

قوله: (وَسَاكِنٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(يَطْوَعُ) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، و(بِحَرْفِيهِ) مُتَعَلِّقٌ بـ(سَاكِنٍ)، أو محذوفٌ على أنه حالٌ من الضمير المستتر في: (سَاكِنٍ)^(٥)، أي:

(١) - انظر هذه الأوجه في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٩٧/١، والتبيان: ١١٤/١، والبحر: ٦٣٢/١، والدر المصون: ١٩٢/٢، ١٩٣.

(٢) - انظر الكتاب: ٢٢٧، ٢٢٨/١.

(٣) - البيت لجرير، وهو في: ديوانه ص ٢٧٨، واللسان: مادة "مرر" ٥١/١٤، والدر اللوامع: ٢٦٢/٢، وبلا نسبة في: شرح المفصل: ٨/٨، ١٠٣/٩، وشرح ابن عقيل: ٤٨٨/١، ومغني اللبيب: ١٩٩/١، وعجزه: "كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ".

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١، وشرح شعلة: ص ٢٧٩.

(٥) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١.

«وَلَفْظٌ يَطْوَعُ سَاكِنٌ فِي حَرْفِيهِ»، أي: «في مكانَيْهِ من هذه السورة»، أو «حَالُ كَوْنِهِ مُتَلَبِّسًا بِحَرْفِيهِ»، فالباء على الأول: ظرفية، وعلى الثاني: للمصاحبة، وقد عرّفت أنه عبّر بالسكون لا الجزم؛ لثلاث تَحْتَلِ قراءة الباقيين.

وقال أبو شامة: «وإنما عدل عن لفظ: الجزم إلى لفظ: السكون؛ وكان لفظ: الجزم أولى من حيث أن: (يَطْوَعُ): فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُعْرَبٌ؛ لأن الجزم في اصطلاحه ضِدُّهُ: الرفع، وضدّ السكون: الحركة المطلقة، وهي في اصطلاحه: الفتح، وهو المراد هنا في القراءة للباقيين، لا الرفع فاستعمل اللفظ الموافق / لِعَرَضِهِ، مع أن الضدّ - وهو [١/٤١٣] الفتح - حَرَكَةٌ بِنَاءٍ، فلم يكن بُدٌّ من تَسْمِيحٍ، وسيأتي هذا في قوله: (تُضَارَرُ وَضَمَّ الرَّاءِ حَقٌّ. ٠. ٠) (١)، ونحوه». انتهى (٢).

وقد بدأ الناظم بالتقييد في قراءة الأخوين بالعكس، فذكر قيّد: «العين» في قوله: (وساكِنٌ)، ثم قيّد «الطاء» في قوله: (وفي الطاء ثقلاً)، ثم قيّد «حرف المضارعة» في قوله: (وفي التاء ياءً)، وكان الترتيب أن يبدأ بأول حروف الكلمة حرفاً حرفاً، ولكنه لم يتأت له إلا كذلك (٣).

ونصّ على أن ضدّ الياء التاء في لفظه؛ لأنه لو ذكر الياء وسكت عليه؛ لأخذ ضدّها النون (٤).

قوله: (وفي الطاء) متعلق بـ(ثقل)، و(ثقل) ماضٍ مبني للمفعول، والقائم مقام فاعله ضمير يعود على لفظ: (يَطْوَعُ)، وفهم أن قراءة الباقيين: بتخفيفها، والألف في: (ثقلاً) للإطلاق.

(١) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥١١)، فرش سورة البقرة.

(٢) - إبراز المعاني: ٣٣٣/٢.

(٣) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢، وكرر الجعبري (خ): ٣٤٢، والسراج: ص ١٥٨.

(٤) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢، وكرر الجعبري (خ): ٣٤٢.

وقوله: (وَفِي الطَّاءِ) لابد من ضمير يعود على: (يَطْوَعُ)، والتقدير: «وُثِقْلٌ في الطاء منه»، أو قامت «أل» مقامه، أي: «وُثِقْلٌ في طَائِهِ»^(١)، ثم أَخَذَ يَذْكُرُ تمام القراءة ورمزها، فقال:

٤٩٠- وَفِي التَّاءِ يَاءٌ شَاعَ وَالرَّيْحَ وَحَدًّا وَفِي الكَهْفِ مَعَهَا وَالشَّرِيعَةَ وَصَلًّا

أي: وفي التاء المنقوطة ثنتين من فوق ياء منقوطة ثنتين من أسفل، و(شَاعَ) هو رمز الأخوين^(٢).

قال أبو شامة: «كان ينبغي أن يُبَيَّنَ بالتقييد؛ لفظ: «الياء» من لفظ: «التاء»؛ فإنهما مُتَّفَقَانِ في الخط، وعادته: بيان ذلك؛ كقوله: (بِالتَّاءِ مِثْلًا ٠٠٠)^(٣)، و(كَثِيرًا نُقْطَةٌ تَحْتَ نُفْلًا)^(٤) فلو قال:

وَفِي التَّاءِ يَاءٌ نَقْطُهَا تَحْتُ وَحَدِّ الرَّيْحِ يَاحَ مَعَ الكَهْفِ الشَّرِيعَةَ شَمْلًا.

لاستغنى بالرمز آخر البيت للمسألتين كما تقدم في: (كُفْلًا)^(٥)، أي: قرأ هاتين القراءتين [الرموز لهما بالشين]^(٦) من: «شَمْلًا» أي: أَسْرَعَ. انتهى^(٧). وهو كلام حَسَنٌ لولا شهرة القراءتين.

(١)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢.

(٢)- انظر: فتح الوصيد: ٦٨٠/٢، واللائئ الفريدة: ٥٦٧/٢.

(٣)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٥٠٨)، فرش سورة البقرة.

(٤)- متن الشاطبية، من البيت رقم: (٩٧٤)، فرش سورة الأحزاب.

(٥)- في قول الناظم: (عَلِيمٌ وَقَالُوا الْوَأُو الْأَوْلَى سَقُوطُهَا وَكُنْ فَيَكُونُ التَّنْصِبُ فِي الرَّفْعِ كُفْلًا)، رقم: البيت: (٤٧٦) فرش سورة البقرة.

(٦)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت).

(٧)- إبراز المعاني: ٣٣٣/٢.

وأراد الناظم - رحمه الله - أن الأخوين - ولذلك أعاد الضمير عليهما - في قوله: (وَحَدَا) أي: قرءا في هذه السورة: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾^(١) [بالإفراد، وكذا في سورة الكهف: ﴿تَذَرُوهُ الرِّيحُ﴾^(٢)، وكذا في الشريعة، وهي الجاثية: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾^(٣)].^(٤)

قوله: (وَفِي الثَّاءِ يَاءٌ) مبتدأ وخبر، قُدِّمَ على مبتدئه، و(شَاعَ) جملة فعلية صفة: لـ(يَاءٌ) أي: «يَاءٌ شَاعَ»، وذكره باعتبار اللفظ.^(٥)

قوله: (وَالرِّيحِ) مفعول مُقَدَّم، و(وَحَدَا) فِعْلٌ وفَاعِلٌ، والألف ضمير الأخوين؛ لأن رمزهما قائم مقام ذكرهما، ومعنى: (وَحَدَا): أفردا.

قوله: (وَفِي الكَهْفِ) متعلق بـ(وَصَلَا)، ومفعول (وَصَلَا) محذوف، أي: «وَصَلَا التَّوْحِيدِ فِي الكَهْفِ»، يعني: تَوْحِيدِ: (الرِّيحِ)، والألف في: (وَصَلَا): ضمير الأخوين.

و(مَعَهَا) حال من الكهف، و«هاء» في: (مَعَهَا) تعود على البقرة؛ لأنها مُرَادَةٌ في الجملة السابقة، إذ التقدير: «وَوَحَّدَ الرِّيحَ فِي / البقرة، وفي الكهف حال كون الكَهْفِ كائناً مَعَهَا»^(٦).

قوله: (وَالشَّرِيعَةَ) عَطْفٌ على: (الكَهْفِ) إذ التقدير: «وفي الكَهْفِ، وفي الشريعة».

(١)-سورة البقرة، الآية: ١٦٤.

(٢)- سورة الكهف، الآية: ٤٥.

(٣)- سورة الجاثية، الآية: ٥.

(٤)- ما بين المعكوفتين سقط من (ت)، وانظر: اللآلئ الفريدة: ٥٦٧/٢، والسراج: ص ١٥٨، وشرح شعلة: ص ٢٧٩، وميرز المعاني في شرح حرز الأمان، للعمادي (خ): ٩٠/أ.

(٥)- انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وكرر الجعبري (خ): ٣٤١.

(٦)-انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٩.

٤٩١- وَفِي النَّمْلِ وَالْأَعْرَافِ وَالرُّومِ ثَانِيًا وَفَاطِرِ دُمِّ شُكْرًا وَفِي الْحِجْرِ فُصَّلًا

أخبر عَمَّنْ رمز له بالدال المهملة، والشين المعجمة، من: (دُمِّ شُكْرًا)، وهم ابن كثير، والأخوان، أَنَّهُمْ وَحَدَّوْا: ﴿الرَّيْحِ﴾ في النمل، يريد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا﴾^(١)، وفي: (الأعراف) يريد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾^(٢)، وفي: «ثاني الروم»، يريد قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾^(٣)، وَقَيْدَهُ بـ«الثاني» تَحَرُّزًا مِنْ قَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ﴾^(٤)، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَمْعِهِ^(٥)، وفي: (فَاطِرِ) يريد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾^(٦)، وقد أَهْمَلَ ذِكْرَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ^(٧)، وأبو شامة^(٨).

ثم أخبر عَمَّنْ رمز له بالفاء من: (فُصَّلِ) وهو حمزة، أنه وَحَدَّ: ﴿الرَّيْحِ﴾ في: (الحجر) يريد قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾^(٩)، فقد وافق الأخوان على ما في النمل، والأعراف، وثانية الروم، وفاطر: ابن كثير، وفارق الكسائي أخاه في حَرْفِ الْحِجْرِ، لِمَا سَأَتِي - إن شاء الله تعالى -.

(١)- سورة النمل، الآية: ٦٣.

(٢)- سورة الأعراف، الآية: ٥٧.

(٣)- سورة الروم، الآية: ٤٨.

(٤)- سورة الروم، الآية: ٤٦.

(٥)- انظر: واللائي الفريدة: ٥٦٧/٢، وشرح شعله: ص ٢٨٠، والدرة الفريدة في شرح القصيدة للهمذاني

(خ): ٢٨/أ، والسبعة: ص ١٧٢، ١٧٣، والنشر: ٢٢٣/٢، ٢٢٤.

(٦)- سورة فاطر، الآية: ٩.

(٧)- انظر: اللآلي الفريدة: ٥٦٩/٢.

(٨)- انظر: إبراز المعاني: ٣٣٤/٢.

(٩)- سورة الحجر، الآية: ٢٢.

قوله: (وَفِي التَّمَلِّ) يجوز عَطْفُه على ما تَعَلَّقَ بِـ(وَصَلًّا)، وهو: (فِي الكَهْفِ) أي: «وَوَصَّلَا التَّوْحِيدَ أَيْضًا فِي النَّمْلِ»، ويجوز أن يتعلَّقَ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، أي: «وَوَحَّدَ أَيْضًا فِي النَّمْلِ»، وما بعده عَطْفٌ عليه^(١).

قوله: (ثَانِيًا) حالٌ مِنَ (الرُّومِ)، ولا بد من حَذْفِ مضافٍ لِيَصِحَّ قوله: (ثَانِيًا)، أي: «وفي حرف الروم ثانيًا»؛ لأن الروم سورة واحدة^(٢).

وقال أبو شامة: «لأن المعنى: وفي الذي في الروم ثانيًا». انتهى^(٣).

ولا يُحْتَاجُ إلى هذا التقدير، فإن البصريين لا يجيزون حَذْفَ الموصول الاسمي^(٤)، وكأنه أراد تفسير المعنى.

قوله: (وَفَاطِرِ) عَطْفٌ على: (التَّمَلِّ)، وَمَنْعَهَا من الصرف للعلمية والتأنيث.

قوله: (دُمُّ شُكْرًا) كقوله: (دُمُّ يَدًا ٠٠٠)^(٥)، فـ(شُكْرًا): تمييز، أي: «دَامَ شُكْرُكَ»، فَنُقِلَ مِنَ الفَاعِلِيَّةِ، أو حال، أي: «ذَا شُكْرٍ»^(٦).

قوله: (وَفِي الحِجْرِ) متعلقٌ بِـ(فُصِّلَ)، ومعنى: (فُصِّلَ) بُيِّنَ، ونَاسَبَ قوله: (دُمُّ شُكْرًا) - وهو أمرٌ بالشُّكْرِ - حَالٌ ذَكَرَهُ المَطَرُ، وما يتعلَّقُ بها من الرياح السَّابِقَةِ للسَّحَابِ الحَامِلَةِ للمطر، كأنه قال: «دُمُّ على شُكْرِ هذه النعمة الجزيلة»، وهذا من مَحَاسِنِ الاتِّفَاقِ^(٧).

(١) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وكتر الجعبري (خ): ٣٤١.

(٢) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٩.

(٣) - إبراز المعاني: ٣٣٤/٢.

(٤) - وأجاز الكوفيون حذفه إذا عُلِمَ؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع، واستدلوا على ذلك بأدلة. انظر هذه المسألة في: شرح التسهيل: ٢٣٥/٢.

(٥) - متن الشاطبية، من البيت رقم: (٤٨٥)، فرش سورة البقرة.

(٦) - انظر: إبراز المعاني: ٣٣٤/٢، وشرح شعلة: ص ٢٧٩، ومبرز المعاني في شرح حرز الأمان، للعمادي (خ): ٩٠/ب، والدرة الفريدة في شرح القصيدة (خ): ٢٨/أ.

(٧) - انظر: اللآلئ الفريدة: ٥٧٠/٢، وفتح الوصيد: ٦٨٣/٢.